

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الثامن والعشرون العدد الثانى مايو ١٩٩١

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

ISSN 0028-0026

المجلة الاجتماعية القومية

يصدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك – القاهرة
رقم بريدى ١١٥٦١

قواعد النشر

١ – المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .
٢ – يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .
٣ – تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .
٤ – يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتر مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال ملخص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحة.
٥ – يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

* ثمن العدد الواحد (فى مصر) ثلاثة جنيهات (وعشرة دولارات للخارج) .
* وتكون المراسلات على العنوان التالى :
المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير ،
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر ،
رقم بريدى ١١٥٦١

رقم الإيداع ١٦٥

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

المجلة الاجتماعية القومية

الصفحة

رقم الإيداع ١٦٥/١٩٩١
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

" استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية " *

نتائج استطلاع عينة من النخبة

أمانـى قنـديل **

يهدف هذا الاستطلاع إلى التعرف على رأى المواطن فى الأحزاب والممارسات الحزبية ، وهو يمثل المرحلة الأولى فى استطلاع الرأى ، والتى تتجه إلى النخبة ، من أساتذة الجامعات والكتاب والصحفيين بالصحف القومية والمعارضة وقيادات الأحزاب وقيادات النقابات المهنية ورجال الدين. ويدور الاستطلاع حول محاور ثلاثة : أولها ، يختبر واقع المشاركة السياسية لدى العينة ، وثانيها يتعرف على رأى العينة فى الحياة الحزبية وممارسات الأحزاب ، وثالثها يتوجه نحو مستقبل الحياة الحزبية ومحددات التغيير.

يكتسب موضوع هذا الاستطلاع أهمية خاصة ، فى ضوء عدد من الاعتبارات :

أولها : مرور حوالى خمسة عشر عاما على تطبيق التعددية الحزبية ، وذلك بعد حوالى ربع قرن من اعتماد النظام السياسى المصرى على التنظيم السياسى الواحد. يقودنا ذلك إلى تأكيد أهمية تقييم ومراجعة خبرة الممارسة الحزبية ، عبر هذه الفترة الزمنية التى امتدت منذ عام ١٩٧٦ ، وحتى تاريخ كتابة هذه السطور .

ثانيها : إن التحـول نحـو التعددية السياسية ، لم يرتبط – رغم مـرور هذه السنوات – بزيادة المشاركة السياسية ، هذا رغم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى ، ويدفع ذلك إلى إثارة تساؤلات قد تسهم فى تفسير هذه الظاهرة : هل الممارسات الحزبية وضعف فاعلية الأحزاب السياسية هو العامـل الرئيسى الـذى يصلـح

* أشرف على هذا الاستطلاع وكتب تقريره النهائى د . أمانى قنديل وضمت هيئة البحث كلا من منى يوسف ، إبراهيم بيومى ، و ماجد جورج (مسئول عن العمليات الإحصائية) . وهذا المقال هو تلخيص الجزء الأول من استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية .

** خبيرة بقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (دكتوراه فى العلوم السياسية)

للتفسير ؟ هل هى القيود المفروضة على حرية إنشاء الأحزاب وأنشطتها؟ وإلى أى حد يكمن التفسير فى الثقافة السياسية للمواطن المصرى ، والتى تأثرت سلبا بالتنظيم السياسى الواحد ؟ .

ثالثها : إن اللحظة الزمنية التى ارتبطت بتطبيق هذا الاستطلاع ، قد شهدت حدة فى تصاعد مناقشة قضية الديموقراطية ومستقبلها فى مصر ؛ ويبدو أن مصر تراجع نفسها مع بداية كل حقبة ، فمع السنوات الأولى لحقبة السبعينيات كانت مراجعة التنظيم السياسى الواحد ، والسياسة الاقتصادية ، ومع بداية حقبة الثمانينيات كانت مراجعة إنجازات هذه التحولات السياسية (التعددية السياسية) ، والاقتصادية (سياسة الانفتاح الاقتصادى) . وأخيرا شهدت أعتاب حقبة التسعينيات تصاعداً غير مسبوق ؛ لتقييم الإنجاز الديموقراطى سواء ماتعلق بالحريات الأساسية ، أو الممارسات الحزبية ، أو المشاركة السياسية . وعلى المستوى الاقتصادى تبنى النظام سياسة التحرير الاقتصادى ، أو الليبرالية الاقتصادية التى تؤكد على حرية قوى السوق ، وتمثل الوجه الآخر لليبرالية السياسية .

وفى هذا الإطار تبلور شبه إجماع من جانب القوى السياسية والاجتماعية والفكرية حول أن مستقبل مصر يتحدد بعاملين أساسيين ، وهما : الديموقراطية من جانب والقضية الاقتصادية من جانب آخر .

إن الاعتبارات السابقة مجتمعة تعطى أهمية خاصة لاستطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية . وفى سياق هذا التقديم ينبغى التأكيد على أمرين . يتعلق الأول بسمات الإطار الزمنى الذى طبق فيه الاستطلاع . ففى شهرى نوفمبر وديسمبر من عام ١٩٩٠ ، شهدت الساحة متغيرات محلية وإقليمية على درجة عالية من الأهمية ، أبرزها انتخابات مجلس الشعب ، وفقا لنظام الانتخاب الفردى ، ومقاطعة معظم أحزاب المعارضة لهذه الانتخابات . وعلى المستوى الإقليمى ، تصاعد أزمة الخليج والدور المصرى المساند لتحرير الكويت . لقد تضافرت كل تلك الأحداث لتأكيد قضية الديموقراطية بشكل أكثر إلحاحا ، وطرحت القوى الوطنية – رغم الاختلافات بينها – أهمية الحفاظ على الإنجاز الديموقراطى فى مصر . ولاشك أن ذلك الإطار الزمنى لاستطلاع الرأى ، كان له انعكاساته – كما سيتضح فيما بعد – على نتائج الاستطلاع .

أما الأمر الثانى الذى ينبغى التأكيد عليه ، فيتعلق بالقيمة العلمية أو الأكاديمية ، التى يضفيها هذا العمل . فمع تعدد وكثرة الكتابات عن الديموقراطية والأحزاب والنظام السياسى المصرى ، اتضح ندرة شديدة فى البحوث الميدانية ، وقد اجتهد المتوفرمنها ، لتغطية بعض جوانب الموضوع ، أو التوجه نحو بعض فئات من المجتمع . إلا أن إجراء استطلاع للرأى يغطى حجم عينة أوسع وأكثر شمولا ، ويسعى لتقويم الممارسة الحزبية بأبعادها المختلفة ، هو أمر يخرج عن نطاق وقدرات أفراد ، ويحتاج إلى مؤسسة بحثية قومية لتتبنى مثل هذا العمل. وبالفعل دون أدنى مبالغة يمكن القول أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، هو الجهة البحثية المحايدة التى تستطيع بما لها من إمكانيات ، إنجاز هذه المهمة ، والتقدم خطوة نحو تقويم الممارسة الحزبية والإسهام فى تفسير ملامح المشاركة السياسية فى مصر .

ويسعى استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية " ، فى جزئه الأول الذى يتوجه نحوعينة من النخبة إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة يمكن تصنيفها فى مجموعات ثلاث :

المجموعة الأولى : ماهو واقع المشاركة السياسية لدى عينة النخبة المختارة ؟

إن هذه المشاركة تتحدد بعدد من المؤشرات من أهمها عضوية الأحزاب ، والمشاركة فى عملية صنع القرار داخلها ، والترشيح والتصويت لمجلس الشعب ومجلس الشورى والمجالس المحلية ، وكذلك الترشيح والتصويت فى النقابات أو الجماعات المهنية التى تنتمى إليها نخبة الاستطلاع . يرتبط بذلك محاولة تحديد العلاقة بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وواقع المشاركة السياسية .

المجموعة الثانية : كيف تقيم نخبة الاستطلاع فاعلية الأحزاب السياسية ؟

ماهو رأى النخبة فى البرامج والقضايا التى تتبناها الأحزاب ؟ وماهو مدى تمثيلها للقوى الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ؟ وإلى أى حد تتفق الممارسات الحزبية مع الديموقراطية ؟ وأخيرا كيف تتحدد هذه الفاعلية ، بطبيعة علاقة الأحزاب بأجهزة الدولة من جانب وبالإطار الدستورى والقانونى من جانب آخر؟

المجموعة الثالثة : ماهو رأى نخبة الاستطلاع فى مستقبل الحياة الحزبية فى مصر ؟

هل هناك إمكانية لوصول أحزاب المعارضة للحكم ؟ وهل يتحدد هذا المستقبل

بإجراء تعديلات دستورية وقانونية ؟ وكيف تحقق الأحزاب المزيد من الفاعلية فى الحياة السياسية ؟

لقد انعكست الأسئلة الأساسية السابقة على صياغة استطلاع الرأى الذى الذى يتوجه نحو عينة من النخبة (٤٨٨ مفردة) ، بحيث ضمت الأداة (الاستخبار) ستة وأربعين سؤالا تدور حول المحاور الثلاثة السابقة ، بالإضافة إلى البيانات الأساسية الخاصة بالمبحوثين .

وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام . أولها يتناول الإطار الاجتماعى والسياسى والاقتصادى لتطور النظام الحزبى فى مصر . وينطلق هذا الطرح من قناعة أولية بأن كثيرا من المشاكل والقضايا التى ترتبط بالممارسة الحزبية ، تجد تفسيرا لها فى تاريخ التحول من التنظيم السياسى الواحد إلى التعددية السياسية . كذلك فإن إبراز القضايا – موضع الجدل والإختلاف – مقدمة أساسية لصياغة أبعاد الاستطلاع . بعض هذه القضايا له طابع دستورى وقانونى (مثل تعديل الدستور، وقانون الأحزاب ، وقانون الانتخابات ... وغير ذلك) . والبعض الآخر من القضايا له طابع واقعى يرتبط بالممارسة والعملية السياسية (مثل قصور الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب ، ومدى تعبيرها عن القوى الاجتماعية والاقتصادية ، وحياد أجهزة الدولة . وغير ذلك) . وأخيرا ، فإن القسم الثالث من التقرير يتناول " إشكالية المشاركة السياسية فى مصر" ، ومايرتبط بذلك من طبيعة السلوك التصويتى . فكل منهما يستند على افتراضات مبدئية ، لم تتحقق – فى جانب كبير منها – فى حالة النموذج المصرى .

أما القسم الثانى من التقرير ، فيتضمن عرضا للإجراءات المنهجية للاستطلاع ، من حيث طبيعة العينة ، وخصائصها ، وتصميم الأداة ، وإجراء التجربة الاستطلاعية وتجربة الثبات .

وأخيرا ، فإن القسم الثالث ، يقدم تحليلا لنتائج استطلاع الرأى ، ويصنف هذه النتائج من خلال المحاور الثلاثة السابقة التى أشرنا إليها ، وهى :

- واقع المشاركة السياسية لدى عينة النخبة .
- تقييم فاعلية الأحزاب السياسية .
- مستقبل الحياة الحزبية ، ومحددات التغيير.

ويتضمن تقرير الاستطلاع وفى صفحاته الأخيرة ، مناقشة ختامية لأهم النتائج ، وملحقا إحصائيا ثم الاستخبار الذى تم تطبيقه . وفى إطار هذا العرض

لنتائج الاستطلاع سنكتفى بإشارات سريعة إلى كل من القسم الأول الذى يتناول الإطار السياسى والاجتماعى ، والقسم الثانى الذى يتضمن الإجراءات المنهجية للاستطلاع . ثم نتعرض بشىء من التفصيل للنتائج الأساسية لاستطلاع رأى النخبة فى الأحزاب .

اولا : الإطار الاجتماعى والسياسى لتطور النظام الحزبى - القضايا والإشكاليات

من الصعب فهم أى ظاهرة اجتماعية بمعزل عن تطورها التاريخى ، ومن ثم فإن دراسة تطور النظام السياسى المصرى - خاصة منذ عام ١٩٥٢- من شأنه أن يلقى الضوء على القضايا الرئيسية التى طرحها الاستطلاع . وفى الوقت ذاته ، فإن تفسير الظاهرة الحزبية فى ملامحها الحالية ، يرتبط بالسياق التاريخى الاجتماعى الشامل .

تعرض التقرير الأساسى إلى" المرحلة التكوينية " للحياة الحزبية ، والتى تعود إلى عام ١٩٠٧ونشأة ثلاثة أحزاب لعبت دورا هاما على المسرح السياسى وقيادة الحركة الوطنية ، وهى : الحزب الوطنى ، وحزب الأمة ، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية .

بعد ذلك تم التمييز بين ثلاث مراحل أساسية فى التطور السياسى المصرى:

المرحلة الأولى : مرحلة الديموقراطية النيابية أو البرلمانية ، والتى تمثلها الفترة من ١٩٢٣-١٩٥٢ .

المرحلة الثانية : مرحلة التنظيم السياسى الواحد، التى بدأت مع ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وإلغاء الأحزاب السياسية . وقد امتدت هذه المرحلة حتى ميلاد " المنابر السياسية" ، ثم قرار التحول إلى الأحزاب (نوفمبر عام ١٩٧٦) .

المرحلة الثالثة : مرحلة التعددية الحزبية ، والتى شهدت العديد من التطورات ، وتمتد حتى اللحظة الحالية .

تناول التقرير المراحل الثلاث السابقة تفصيلا ، من حيث تأثيراتها العميقة على الثقافة السياسية والمشاركة السياسة فى مصر. وفى هذا السياق من المهم الإشارة إلى أن التنظيم السياسى الواحد قد ارتبط بأزمتين أساسيتين ، كان لهما انعكاسات خطيرة على أداء وممارسات التعددية السياسية . تتمثل الأزمة الأولى فى جانب فكرى يرتبط بالثقافة السياسية ، وهو الواحدية ورفض قبول الصراع

الفكرى وتعدد الآراء . وتتمثل الأزمة الثانية فى جانب تنظيمى ، حيث غاب التوازن بين صيغة التنظيم السياسى الواحد الذى يهدف للتعبير عن الشعب ، وبين السلطة التنفيذية التى هيمنت عليه .

وتجدر الإشارة إلى أن عودة الحياة الحزبية إلى مصر عام ١٩٧٦ ، قد تحققت بقرار فوقى من القيادة السياسية العليا من ناحية ، وفى إطار مناخ سياسى واجتماعى لم يتوفر فيه الإجماع ، أو القبول للتعددية السياسية من ناحية أخرى . ومن هنا اهتم القسم الأول من التقرير بإلقاء الضوء على المرحلة الزمنية من عام ١٩٧٤ ، حين أصدر الرئيس السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى ، حتى قرار المنابر السياسية والتحول إلى الحياة الحزبية . ففى هذه الفترة كان الاتجاه الغالب داخل الاتحاد الاشتراكى العربى هو رفض التعددية ، والإبقاء على التنظيم الواحد مع تطويره من خلال فكرة المنابر السياسية . وقد استشهد التقرير بالوثائق السياسية الهامة التى صدرت خلال تلك الفترة ، وبالصحف والمجلات التى حفلت بمناقشة التحول ومدى ضرورته .

ومغزى التركيز على هذه المرحلة – من منظورموضوع الاستطلاع إبراز :

– أن الانتقال إلى التعددية الحزبية رغم أنه امتلك أسسه الموضوعية فى الواقع الاجتماعى والسياسى المصرى ، إلا أنه كان معارضا لاتجاه الأغلبية داخل الاتحاد الاشتراكى العربى .
– أن المبادرة بإعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكى قد أتت من جانب القيادة السياسية العليا ، كما أن تشكيل لجنة مستقبل العمل السياسى التى أسفرت عن تبنى المنابر السياسية ارتبط بقرار الرئيس . وأخيرا فإن السماح بقيام ثلاثة منابر فقط (بدلا من أربعين منبرا) ، ثم تحويلها إلى أحزاب سياسية قد ارتبط بقرار الرئيس .
– أن صدور قانون الأحزاب السياسية بما تضمنه من قيود وشروط قد خلق منذ اللحظة الأولى تصادم العمل الحزبى مع الإطار القانونى ثم الدستورى الحاكم لحركة الأحزاب .

الخلاصة أن جانبا كبيرا من أزمات الممارسة الحزبية والمشاركة السياسية، يكمن فى النشأة التاريخية للأحزاب . ومن هنا انتقل التقرير إلى القضايا الأساسية التى ترتبط بالأحزاب ، والتى بدأت فى معظمها مع نشأة الحياة الحزبية. وقد تضمن ذلك نوعين من القضايا :

١ – قضايا لها طابع دستورى وقانونى . من أهمها تعديل الدستور بشكل يتفق

مع التعددية الحزبية (وليس مجرد إقرار المادة الخامسة فى تعديلات الدستور عام ١٩٨٠ ، بأن النظام المصرى يعتمد على الأحزاب) . وتعديل أو تغيير قانون الأحزاب بما يتضمنه من قيود على نشأة الأحزاب وممارسة نشاطها ، ثم قانون الانتخابات ، وإلغاء النسبة المخصصة للعمال والفلاحين فى مجلس الشعب (٥٠٪ من المقاعد) .

٢ – قضايا لها طابع واقعى يرتبط بالممارسة السياسية . من أبرزها مدى اتفاق الممارسات الحزبية مع الديموقراطية ، ومدى تعبير التنظيمات الحزبية عن القوى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية فى المجتمع ، وضعف قدرة الأحزاب على التغلغل وسط الجماهير ، وطبيعة علاقة الحزب الوطنى بالأجهزة الإدارية .

وقد أفرد التقرير فى قسمه الأول مكانا خاصا لمناقشة إشكالية المشاركة السياسية فى مصر . فالمجتمع المصرى قد تعرض فى العقدين الأخيرين – على وجه الخصوص – إلى تغيرات اقتصادية واجتماعية عميقة ، صاحبتها تغيرات سياسية، ورغم ذلك فإن مجمل تلك التغيرات لم يرتبط بزيادة فى المشاركة . وناقش التقرير مؤشرات المشاركة ، والتى تبدأ بالاهتمام السياسى ، وعضوية الأحزاب ، والترشيح والتصويت فى الانتخابات العامة ، وفى الجماعات المهنية . واستند فى ذلك على البيانات والأرقام المتاحة ، والتى تؤكد عدم الاتساق بين التطورات الاجتماعية (خاصة متغير التعليم) والاقتصادية والسياسية وبين حجم المشاركة . وهو الأمر الذى يحتاج إلى المزيد من البحث والدراسة .

ثانيا: الإجراءات المنهجية للاستطلاع

يواجه إجراء استطلاعات الرأى حول بعض الموضوعات فى مصر مشكلة أساسية نابعة من أمرين . أولهما طبيعة القضية ذاتها ، والتى قد تكون على درجة عالية من الأهمية، لكنها لاتمس بشكل مباشر المجال الحيوى لاهتمام المواطن المصرى. وثانيهما طبيعة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع المصرى ، والتى تفرض بعض القيود على إجراء استطلاعات للرأى ، إذ يفترض استطلاع الرأى حداً أدنى من المعلومات يمكن على أساسها صياغة رأى وتحديد موقف . ومن هنا فإن استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية قد حرص على تناول موضوعه من خلال مرحلتين . الأولى يتوجه فيها نحو عينة عمدية ، تضم

بعض فئات النخبة التى يفترض إهتمامها أو متابعتها للحياة الحزبية أو مشاركتها فيها . والثانية التوجه نحو عينة ممثلة للمجتمع المصرى ، تعكس الملامح العامة السائدة لهذا المجتمع .

صحيح أن محاور اهتمام كل من المرحلتين واحدة ، ولكن تفرض طبيعة العينة فى كل استطلاع صياغة مختلفة وتوجها مختلفا. وفى النهاية تتكامل نتائج استطلاع النخبة ، واستطلاع الجمهور العام ، مع وجود دوائر مشتركة للمقارنة والتحليل .

١ - مفهوم النخبة

وقبل تناول خصائص العينة ، من المهم الإشارة إلى مفهوم النخبة الذى تبنته هيئة البحث ، إذ يحيط بهذا المفهوم قدر كبير من الغموض ، رغم التطور الذى لحق بأدبيات النخبة فى العلوم الاجتماعية . ونكتفى فى هذا السياق بالإشارة إلى أن معظم الكتابات قد فرقت بين مستويين للنخبة ، أولهما النخبة الحاكمة ، وثانيهما النخبة غير الحاكمة . الأولى تضم الذين يلعبون دورا مباشرا وبارزا فى تشكيل سياسة المجتمع . والثانية أى النخبة غير الحاكمة ، تتألف من فئات عديدة لها قدرات وإمكانات خاصة قد تكون فكرية ، أو مهنية ، أو تنظيمية ، وقد تعكس نفوذا اقتصاديا يرتبط ببناء اجتماعى واقتصادى معين [١] .

من الواضح أن هناك اقترابات لتعريف النخبة غير الحاكمة ، فهناك اقتراب سيكولوچى ، واقتراب تنظيمى ، واقتراب اقتصادى وغير ذلك [٢] . وبالتالى تعددت تعريفات النخبة ، لكنها اتفقت حول مضامين أساسية ترتبط بها، من أهمها أنها دائرة صغيرة فى المجتمع تلعب دورا مؤثرا فى الشئون السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ، وهى تؤثر (أو تملك إمكانية التأثير) فى القرارات التى لها آثار على الصعيد القومى .

وإذا استبعدنا المستوى الأول - أى النخبة الحاكمة - فإن هيئة البحث قد تبنت مفهوم النخبة الاستراتيچية [٣] ، والتى يمكنها التأثير فى الشئون السياسية والاجتماعية . وهذا المفهوم لايتسم بالتجانس بين مفرداته ، بمعنى أنه يضم فئات عديدة (المثقفون ، رجال الدين ، المهنيون ، قيادات إعلامية ... وغير ذلك) ، قد يعمل بعضها بالعمل السياسى أو العام ، تتأثر إلى حد كبير بمستوى التعليم واتحاداتها الطبقية (المهنيون أو أعضاء الجماعات المهنية الذين يمثلون طليعة الطبقة المتوسطة) . ومن ناحية أخرى فإن هذا المفهوم يقبل فكرة الصراع أو

التناقض ، كما يقبل إمكانية الانتقال من مؤيد رأى إلى معارض ، وبالعكس ، وفى إطار معطيات النظام السياسى .

٢- تصميم العينة

قامت هيئة البحث باختيار بعض فئات النخبة لاستطلاع رأيها حول الأحزاب والممارسات الحزبية فى مصر، بحيث تعبر بقدر الإمكان عن مفهوم النخبة الاستراتيچية التى تلعب دورا مؤثرا فى الشئون السياسية والاجتماعية . ولتحقيق ذلك ، تم وضع مواصفات معينة يتم الاختيار – عمديا – على ضوئها لفئات النخبة. وقد اتبعت طريقتان للاختيار أشارت إليهما الأدبيات ، وهما [٤] .

أسلوب المناصب أو المواقع التى توفر مفردات العينة المطلوبة ، ويعيبه فى بعض الأحيان عدم التطابق بين الموقع الرسمى (المنصب) ومفهوم النخبة الاستراتچية . ولهذا اتبع معه الأسلوب الثانى، وهو مايعرف باسم أسلوب "الشهرة"، أى اختيار بعض الشخصيات التى يمكن أن تكون مؤثرة فى الشئون السياسية والاجتماعية (من ذلك اختيار كتاب الأعمدة الرئيسية وكبار الصحفيين ومقدمى برامج إذاعية وتليفزيونية جماهيرية وبعض رجال الدين الذين يحظون بشهرة واسعة) .

وقد ضمت العينة خمسمائة مفردة ، استبعد منها اثنتا عشرة بسبب عدم صلاحيتها ، وبهذا وصل إجمالى عينة الاستطلاع التى تم تحليل بياناتها ٤٨٨ مفردة . وقبل الإشارة إلى الفئات التى تضمنتها من المهم الإشارة إلى ملاحظتين :

الأولى : تمثيل المرأة بقدر الإمكان ضمن فئات العينة ، والتى تسمح طبيعتها بذلك . فبعض فئات العينة لاتضم بطبيعتها نساء (من ذلك رجال الدين أو الدعوة) ، والبعض الآخر يندر أن يضم نساء (من ذلك المكاتب السياسية أو الهيئات العليا لبعض الأحزاب ، ومجالس بعض النقابات المهنية) .

الثانية : الأخذ فى الاعتبار تمثيل المسيحيين بالعينة ، فالاعتبارات الدينية قد تلعب دورها فى التأثير – سلبا أو ايجابا– على المشاركة السياسية .

أ – تضم العينة التى توجه نحوها الاستطلاع ثمانى فئات وهى

١ – الصحفيون والكتاب بالصحف القومية . وقد تم اختيار كتاب الأعمدة

والأبواب الأساسية ، والمهتمين بمتابعة السياسة الداخلية والحياة الحزبية ، وذلك بناءً على مسح أجرته هيئة البحث قبل تطبيق الاستطلاع* . وهم ينتمون إلى الأهرام والأخبار والجمهورية ، ومجلات أكتوبر والمصور وآخر ساعة وصباح الخير وروز اليوسف .

٢ – الصحفيون والكتاب بالصحف الحزبية ، وهم ينتمون إلى مايو والشعب والأهالي والوفد والأحرار . وقد حرصت هيئة البحث في اختيارها على مراعاة المعايير سابقة الذكر مع الأخذ في الاعتبار تمثيل المرأة وتمثيل المسيحيين .

٣ – أساتذة الجامعات العاملون بجامعة القاهرة ، وعين شمس وجامعة الأزهر، وجامعة حلوان . مع الأخذ في الاعتبار التوازن بين الكليات النظرية والكليات العملية ، وألا تقل الدرجة العلمية عن الدكتوراة ، مع التركيز بقدر الإمكان على الشخصيات القيادية . (رؤساء جامعات ، عمداء كليات ، رؤساء أقسام ، ومشرفون على الأنشطة الطلابية) .

٤ – أعضاء النقابات المهنية ** وقدتم اختيار نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والتجاريين ، والصيادلة والزراعيين والمعلمين .على أن تمثل كل نقابة بعشرة أفراد يكون من بينهم خمسة على الأقل من مجالس النقابات . وفي اختيار هذه النقابات أخذت هيئة البحث في اعتبارها حجم الأعضاء وطبيعة النشاط، ومواقف بعض هذه الجماعات المهنية إزاء القضايا القومية .

٥ – مراكز البحوث : تم الاتفاق على تمثيل بعض مراكز البحوث متنوعة الاهتمام وهي : المركز القومي للبحوث بالدقي ، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومركز بحوث تطوير التعليم العالي ، والمركز القومي للبحوث التربوية ، ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ومعهد التخطيط القومي . ومركز البحوث الزراعية .

٦ – أجهزة الإعلام والثقافة ، ويدخل ضمن هذه الفئة القيادات العاملة في مجال الإذاعة والتليفزيون ، وقطاع الفنون والثقافة الجماهيرية .

٧ – فئة رجال الدين من العاملين بالمؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية، والنشيطين في مجال الدعوة بالأزهر والمساجد الكبرى (١٧ مفردة) ،

* قامت هيئة البحث بمراجعة أرشيف الصحافة المصرية منذ عام ١٩٧٤، وحتى تطبيق الاستطلاع .

** لم تمثل نقابة الصحفيين مباشرة ضمن هذه الفئة ، بسبب اختيار بعض قياداتها ضمن فئة الكتاب والصحفيين .

وقساوسة بعض الكنائس (١٠مفردات) .

٨ – فئة أعضاء الأحزاب السياسية ، واتفق على اختيار عشرة أعضاء من كل حزب ، من بينهم خمسة على الأقل بالهيئات والمكاتب القيادية للأحزاب التالية : الحزب الوطنى ، الوفد * ، والتجمع ، والأحرار ، وحزب العمل .

جدول يوضح حجم العينة
وتوزيعها على الفئات المختلفة

الفئات	ك	٪
١ – صحفيون وكتاب بالصحف القومية	٨٢	٨ر١٦
٢ – صحفيون وكتاب بالصحف الحزبية	٤٨	٨ر٩
٣ – أساتذة الجامعات	٩٦	٧ر١٩
٤ – أعضاء النقابات المهنية	٨٢	٨ر١٦
٥ – مراكز البحوث	٤٤	٩
٦– قيادات إعلامية ونقابية	٦٥	٣ر١٣
٧ – أعضاء الأحزاب	٤٤	٩
٨ – رجال الدين	٢٧	٥ر٥
المجموع	٤٨٨	١٠٠

أما عن توزيع العينة وفقا للنوع ، فهو يتضمن فى غالبيته العظمى ذكورا بنسبة ر٨٥٪ ، وتبلغ نسبة الإناث بالعينة ، ر١٥٪ وعدد المسلمين بالعينة ٤٤١مفردة (بنسبة ٤ر٩٠٪) ، ٣٤ مسيحيا (بنسبة ٧٪) . وترتفع نسبة تمثيل فئات العمرمن ٣٠ – ٤٠ عاما (٧ر٣٢٪) ومن ٤٠ –٥٠ عاما (٣ر٣١٪) ، مع ملاحظة أن متغير العمرلم يكن ضمن محددات اختيار العينة ، وإنما جاء تمثيل الفئات العمرية بشكل عشوائى . وتتوزع باقى العينة على الفئات العمرية الأخرى والتى تبدأ من ٢٠ إلى ٣٠ عاما ، وتنتهى بفئة العمر من ٧٠ إلى ٨٠ عاما .

٣ – خصائص عينة الاستطلاع

إذا كان تصميم العينة قد أخذ فى اعتباره اختيار عشر مفردات من كل حزب من الأحزاب السابق ذكرها ، فإن التطبيق قد أسفر عن عضوية ٧٢ مفردة أخرى فى الأحزاب المختلفة . وبهذا يصل حجم الحزبيين داخل عينة الاستطلاع إلى ١١٧

* تم تمثيل حزب الوفد بأربعة أعضاء فقط نتيجة لعدم تعاون الهيئة العليا مع فريق الاستطلاع .

مفردة ، فى مقابل ٣٧١ من غير الحزبيين ، وهو الأمر الذى يسمح لنا بالمقارنة بين أراء كل من المجموعتين .

أما عن توزيع العينة وفقا للعمر – وهو متغير آخر قد يكون له دلالته فى تحليل نتائج الاستطلاع – فقد تضمنت العينة ٥١ مفردة بنسبة (١١٪) فى فئة العمر من ٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة ، كما ضمت ١٥٢ مفردة فى الفئة العمرية من ٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة (بنسبة ٣٢٫٦٪ من إجمالى العينة) ، ثم ١٤٦ مفردة فى فئة العمر من ٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة (٣١٫٣) ، و٩٦ مفردة فى فئة العمر من ٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة (٢٠٫٦) (*) وتوزع الباقون وهم أقلية فى الفئة العمرية من ٦٠ إلى ٧٠ سنة ، ومن ٧٠ إلى ٨٠ سنة . وقد حرص التحليل فى مواضع مختلف على إبراز العلاقة بين متغير العمر وأراء فئات العينة إزاء بعض القضايا الهامة ، وعلى وجه الخصوص حاول تبين أية اختلافات فى الآراءلدى الشباب (أقل من ٤٠ سنة) والفئات العمرية الأخرى .

وفيما يتعلق بتوزيع العينة وفقا للنوع ، فقد تضمنت فى غالبيتها العظمى ذكورا بنسبة ٨٥٪ ، وبلغت نسبة الإناث ١٥٪ . ومن ناحية متغير الدين ، فقد وصل عد المسلمين بالعينة ٤٤١ مفردة (بنسبة ٩٠٫٤٪) و ٣٤مسيحيا (بنسبة ٧٪) . وقد سعى الاستطلاع إلى التعرف على تأثير كل من النوع والدين فى تحديد الآراء ، وإن كان صغر حجم العينة لم يسمح بتمثيل المسيحيين بشكل يمكن من إبراز تأثير متغير الدين .

وتتسم العينة بارتفاع المستوى التعليمى – وهو أحد محددات اختيار العينة– فحوالى ٩٣٪ حاصلون على درجة البكالوريوس (أو الليسانس) ، ودرجة الماجستير والدكتوراة) . وباقى العينة يتوزع مابين الشهادة المتوسطة أو أقل من المتوسطة (أعضاء أحزاب سياسية) .

وقبل البدء فى صياغة الاستخبار قامت هيئة البحث بمراجعة الكتابات والأدبيات الخاصة بالأحزاب والمشاركة السياسية ، والاطلاع على ماتضمنته الصحافة المصرية خلال السنوات من ١٩٧٤ حتى تطبيق الاستطلاع (نوفمبر– ديسمبر ١٩٩١ فى صورته النهائية) . وقد أسهم ذلك فى بلورة التوجهات العامة لاستطلاع الرأى ، والقضايا التفصيلية التى يثار حولها النقاش والجدل .

* تنسب هذه النتائج إلى إجمالى حجم العينة بعد حذف غير مبين أى ٤٦٦ مفردة ذكروا أعمارهم ضمن البيانات الأساسية .

وبعد الصياغة ، أجريت التجربة الاستطلاعية فى أول مارس عام ١٩٩٠ ، وطبقت على ٣٧ مفردة تتوفر فيها الاعتبارات الأساسية التى اتفقت هيئة البحث على تمثيلها ضمن نطاق النخبة . وأسفر ذلك عن عدة تعديلات لحقت بالأداة ، تمثلت فى :

إضافة بدائل لبعض الأسئلة ، وإضافة أسئلة جديدة تبين أهميتها مع تعديل فى صياغة بعض الأسئلة .

وبعد انتهاء التجربة الاستطلاعية ، بحوالى أسبوعين أجريت تجربة الثبات ، والتى أبرزت درجة اتفاق عالية (أكثر من ٨٠ ٪) فى بعض الأسئلة ودرجة ثبات متوسطة أو محدودة فى أسئلة أخرى . وقد اتسمت الأسئلة التى ارتبطت بدرجة ثبات عالية ، بأنها تتوجه نحو تحديد واقع معين ، مثل العضوية بالأحزاب ، أو التصويت والترشيح فى الانتخابات السابقة . كذلك يلاحظ ارتفاع درجة الثبات إزاء بعض قضايا الرأى التى تضمنها الاستخبار . ومن ذلك الأسئلة الخاصة بالقوى المحجوبة عن الشرعية ، وتعديل الدستور ، وتعديل قانون الأحزاب .

أما المجموعة الثانية من الأسئلة التى سجلت استجاباتها درجة ثبات متوسطة ، فهى تتوجه نحو موضوعات قد يصعب تكوين رأى دقيق إزاءها ، من ذلك مدى تعبير الصحف الحزبية عن برامج ومواقف الأحزاب ، أو بلورة الأحزاب مواقف محددة فى مواجهة القضايا القومية ، أو طبيعة الفروق بين برامج الأحزاب . مثل هذه الأسئلة سجلت درجة ثبات متوسطة (حوالى ٦٠٪) . وأخيرا فإن المجموعة الثالثة التى سجلت درجة ثبات محدودة ، فقد تركزت معظمها فى الأسئلة التى تتضمن استجابات أو اختيارات متقاربة . منها على سبيل المثال مبررات الرأى القائل بإمكانية وصول - أو عدم وصول - أحزاب المعارضة للحكم . وعادة ماترتفع درجة الثبات فى الأسئلة التى تتجه نحو رأى أو موقف محدد، لكنها تنخفض حين يطرح السؤال لماذا ؟ .

يمثل ماسبق الملامح الأساسية لاختيار العينة والإجراءات المنهجية المتبعة ، والتى يناقشها تقرير الاستطلاع تفصيلا ، وفيما يلى نطرح النتائج الرئيسية لاستطلاع رأى النخبة فى الأحزاب والممارسة الحزبية .

ثالثا : *النتائج الرئيسية للاستطلاع*

تمثل نتائج هذا الاستطلاع خطوة هامة ، ضمن سلسلة الدراسات الميدانية التى

تهتم بالمشاركة السياسية وتقييم الحياة الحزبية فى مصر . وإذا كان استطلاع الرأى هذا يتجه نحو عينة تم اختيارها عمديا ، تضم فئات متنوعة من النخبة والتى يطلق عليها " النخبة الاستراتيچية " ، فإنه من المتصور أن إجراء استطلاع للرأى العام يتوجه نحو عينة ممثلة للمجتمع المصرى ، من شأنه أن يتقدم بخطوة أبعد فى هذا المجال . وبالتالى فإن استطلاع رأى المواطن فى الأحزاب والممارسة الحزبية ، فى مرحلته الثانية ، التى بدأ العمل فيها بالفعل، سوف يسمح بالمقارنة من جهة ، وإلقاء الضوء على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية فى علاقتها بالظاهرة من جهة أخرى .

لقد كشف التحليل التاريخى – السياسى والاجتماعى والاقتصادى – لتطور الحياة الحزبية فى مصر عن أبعاد هامة أثرت بلاشك على الممارسة الحزبية الحالية . فالانتقال إلى نظام التعددية الحزبية عام ١٩٧٦ قد تم بعد مايقرب من ربع قرن من تبنى النظام السياسى المصرى للتنظيم السياسى الواحد . ليس هذا فحسب ، بل إن هذا التنظيم قد تعرض لتغيرات متلاحقة حتى استقر فى الستينيات على صيغة الاتحاد الاشتراكى العربى : أثر ذلك على المشاركة السياسية بالسلب من جانب المواطن المصرى ، كما أثر على الثقافة السياسية السائدة سواء على مستوى النخبة السياسية أو على مستوى رجل الشارع .

ولأن عملية التحول إلى نظام تعدد الأحزاب عام ١٩٧٦ ، قد أتت فى جانب كبير منها بقرار فوقى من القيادة السياسية العليا – وعلى النحو الذى قدمنا له بالتحليل فى القسم الأول من التقرير – يضاف إلى ذلك افتقادها لثقة المواطن ، وقصورها فى بناء جسور بينها وبين الجماهير العريضة ، فقد أثر ذلك بالسلب على المشاركة السياسية للمواطن ، وعلى الأداء الحزبى .

ومن ناحية أخرى فإن ممارسات الدولة ذاتها عكست نوعا من عدم الثقة فى المجتمع وفى مؤسساته السياسية التى تعبرعنه . وبالتالى فإن قانون الأحزاب بما تضمنه من قيود عديدة على حرية إنماء الأحزاب ، وعلى حركة الأحزاب الفعالة ، قد عكس فى جانب منه الميراث التاريخى الثقافى للعلاقة بين الدولة والمجتمع. وبدت الأجهزة الإدارية للدولة كعامل مساند لها يحافظ على الوضع القائم ويساند الحزب الحاكم الذى يهيمن على السلطة .

يقود التحليل السابق إلى تفسير نتائج استطلاع رأى النخبة ، سواء على مستوى واقع المشاركة السياسية للعينة ، أو على مستوى تقويمها للأحزاب

والممارسات الحزبية . وقبل أن نعرض بايجاز للنتائج الرئيسية لاستطلاع الرأى ، والمتغيرات المختلفة التى تسهم فى تفسير هذه النتائج ، من المهم الإشارة إلى بعض الملاحظات :

الملاحظة الأولى تتعلق بمنهج أو أسلوب التحليل . فعينة النخبة تضم عدة فئات ، وبالتالى فإن هيئة البحث قد حرصت على أن تتناول آراء العينة الكلية (٤٨٨ مفردة) ثم توزيع هذه الآراء بين الفئات المختلفة لتلمس مدى الاختلاف فيما بينها. ومن ناحية أخرى فإن العينة تضم حزبيين (١١٧ مفردة) ، وغير حزبيين (٣٧١ مفردة) ، وبالتالى فإنه كان من المهم إبراز كل مجموعة على حدة ، ثم اتجاهات رأى العينة ككل . وأخيرا فإن متغير العمر ، كثيرا ماتم تناوله فى علاقته بآراء العينة ، خاصة إذا ماكشفت النتائج عن أية اختلافات فى آراء الفئات العمرية للمبحوثين .

الملاحظة الثانية تتعلق بمدى الاتساق فى الآراء بين فئات العينة . وهنا ينبغى القول أن النتائج قد كشفت عن درجة عالية من الاتساق فى الآراء إزاء القضايا التى تضمنها الاستطلاع . ورغم تعدد الفئات ، فإن الاتجاه العام للرفض أو القبول كان واضحا ، ويرز الاختلاف فيما بينها فى نسبة التأييد أو الرفض . ومن جانب آخر، فقد تميزت آراء نخبة الاستطلاع بالتماسك وعدم التناقض ، وانطلقت من مواقف مبدئية واضحة تبنتها ، فيما عدا استثناءات محدودة لفئة القيادات الحزبية (والتى ضمت حوالى عشرة أعضاء من كل حزب) . ففى هذه الفئة الأخيرة أمكن تلمس قدر من عدم الاتفاق حول بعض القضايا التى أثارها الاستطلاع (من ذلك قضية النظام الانتخابى ، ونسبة تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة) .

أما الملاحظة الثالثة والأخيرة فهى تتعلق بمتغير العمر فى علاقته بآراء العينة (سواء الحزبيين أو غير الحزبيين) . ففى مواضع كثيرة لم تبرز اختلافات جوهرية أو حاسمة بين الاستجابات ، وخاصة إزاء القضايا الرئيسية (تغيير قانون الأحزاب بل الدستور ، والقوى المحجوبة عن الشرعية) .

لقد تضمن التقرير الرئيسى لاستطلاع الرأى والذى يقع فى حوالى مائتى صفحة ، كثيرا من التفصيل للاختلافات بين فئات العينة من ناحية والاختلافات - إن وجدت - بين الحزبيين وغير الحزبيين . هذا بالإضافة إلى العلاقة بين متغير العمر والاستجابات . وسنكتفى فى هذا المقال بالتركيز على النتائج الرئيسية

للاستطلاع ، مع الإشارة إلى العلاقة بين خصائص العينة وهذه النتائج ، خاصة حين تبدو محددة للآراء .

أ - واقع المشاركة السياسية لدى العينة نخبة الاستطلاع

نحن إزاء نخبة من قيادات العمل السياسى والعمل العام وقيادات للرأى - تعمل في الجامعات ومراكز البحث والصحافة والأحزاب السياسية والنقابات المهنيةوفى مجال الدعوة الدينية - قوامها ٤٨٨ مفردة ، ومشاركتها فى الحياة السياسية محدودة بكل المؤشرات . لكنها فى الوقت نفسه على وعى تام بهذه الحقيقة ، ولديها من القناعة مايسمح لنا بالقول إن محدودية مشاركتها هو إختيار من جانبها ، يستند على مبررات عديدة بعضها يرتبط بالإطار السياسى والدستورى والقانونى ، وبعضها الآخر يرتبط بتقييمها للأحزاب والممارسات الحزبية .

ومن المهم أن نشير إلى أن هناك مستويات عديدة للمشاركة تبدأ من الاهتمام بمتابعة عالم السياسة والقضايا القومية ، ثم المشاركة فى عضوية الأحزاب ، ومن داخلها المشاركة فى عملية صنع قرارات هذه الأحزاب ، مرورا بالمشاركة من خلال التصويت والترشيح فى الانتخابات العامة النيابية - والمشاركة فى الجماعات المهنية التى تنتمى إليها . هناك مؤشرات أخرى هامة مثل المشاركة فى أنشطة الجمعيات الأهلية ، وفى المؤتمرات والندوات التى تتصدى لقضايا قومية والمشاركة فى العمل العام بأى صورة من صوره . لقد ركز الاستطلاع على رصد واقع المشاركة السياسية من خلال المجموعة الأولى من المؤشرات مع التأكيد بأهمية المجموعة الثانية ، وحاجتها إلى إجراء استطلاع مستقل .

١ - إن غالبية نخبة الاستطلاع (٣ر٨٠٪) ترى أن المواطن المصرى لايهتم بمتابعة الحياة الحزبية وتبرر موقفه بانفعاله بهمومه الاقتصادية والاجتماعية العديدة، وضعف فاعلية الأحزاب ، وفقدان المواطن للثقة فى قيادات العمل السياسى. وهى تتفق فى جانب كبير منها مع ماطرحته نخبة الاستطلاع لتبرير موقفها السلبى من العمل الحزبى . فغالبية العينة (٧٦٪) لاتنتمى إلى أى حزب سياسى * ، ومعظم ماتطرحه من مبررات يدور حول عدم الاقتناع بفاعلية هذه الأحزاب أو الانتماء إلى تيار سياسى غير مسموح له بتنظيم

* مثل أعضاء الأحزاب بالعينة حوالى ٢٣ ٪ ، جانب كبير منهم تم اختياره عمديا ضمن فئة القيادات الحزبية (٤٤ مفردة) .

حزبى ، أو لأنها تفضل المشاركة فى العمل العام دون الانضمام إلى حزب سياسى .

بمعنى آخر فإن مضمون هذه المبررات يدور حول محورين ، أولهما عدم الاقتناع بالحياة الحزبية فى شكلها الراهن ، وثانيهما الإطار السياسى الذى لايسمح لكل القوى السياسية بالتعبير عن نفسها . وكل من المحورين نتاج لتطور وتقلب الحياة السياسية فى مصر ، والتى صاغت فى النهاية الممارسة الحزبية من ناحية والمشاركة السياسية من ناحية أخرى .

إن مايقرب من نصف أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع ، ينتمون إلى الحزب الوطنى (٥٧ مفردة) ، ويتوزع الباقون على الأحزاب الأخرى . يفسر البعض منهم اختياره لحزب معين باقتناعه بمبادئه وبرامجه ، ويفسر البعض الآخر اختياره لهذا الحزب بأنه " الحزب الحاكم " (١٠ ٪ من أعضاء الأحزاب) أو أن اختياره للحزب جاء لرغبته فى " أن يرشح نفسه لمجلس الشعب " (٦٪) . ويشير البعض الآخر إلى أن " اختياره لعضوية الحزب جاء لتلبية رغبة الرئيس السادات لكى يكون ضمن اللجنة التأسيسية للحزب " ، أو أن " تجنيده لعضوية الحزب أتى من جانب موقع عمله " [٥] .

إن هذا الطرح لأسباب إختيارعضوية حزب بعينه من جانب مفردات عينة النخبة ، يقدم صورة واقعية لمشاركة البعض فى الحياة الحزبية ، وبالتالى يعكس أمامنا جانبا من المشاركة السياسية فى العمل الحزبى إلى أى حد يمكن أن تعتبر العضوية فى الأحزاب السياسية مؤشرا للمشاركة ؟ سؤال يجد إجابته فى القسم الأول من التقرير والذى ناقش باستفاضة ظروف التحول إلى نظام تعدد الأحزاب .

٢ - إذا انتقلنا إلى مشاركة عينة الاستطلاع فى الإدلاء بصوتها فى الانتخابات، نجد أن حوالى ٤٥٪ منها لم يسبق لها أن شاركت بالتصويت فى الانتخابات النيابية ، وهى تبرر هذا السلوك بضعف ثقتها فى نزاهة العملية الانتخابية وشعورها بعدم جدوى المشاركة ، أو عدم اهتمامها باستخراج بطاقة انتخابية . وهى فى مجملها مبررات تعكس اختياراً لموقف يصعب أن يتسم بالسلبية . فهذه الشريحة الهامة لاتشارك فى الحياة السياسية ، لاقتناعها بأن الإدلاء بصوتها لن يؤثر فى مجريات القرار السياسى والحياة السياسية . وقد يكون من المهم أن نتذكر فى هذا السياق ، أن أعلى نسبة

تصويت فى الانتخابات ترتبط بالمحافظات التى ترتفع فيها نسبة الأمية . ويقود ذلك مرة أخرى إلى طرح علاقات جديدة بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وبين السلوك التصويتى للمواطن المصرى. إن العينة التى نستطلع رأيها وموقفها من الحياة الحزبية تضم ٩٣٪ من الحاصلين على شهادة التعليم الجامعى ، وفوق الجامعى (ماچستير ودكتوراة) ، وهى تملك فى معظمها قنوات التأثير والاتصال بالمجتمع (عبر الصحافة أو المؤسسات الجامعية أو الدينية أو النقابات المهنية) . يدفعنا ذلك مرة أخرى إلى القول بأن محدودية المشاركة السياسية لدى فئات العينة ، يصعب وصفها بالسلبية. وإنما هى اختيار وقناعة بموقف يتضمن فى جوهره إدراك محدودية تأثيرها .

٣ - مؤشر المشاركة من خلال الترشيح يجسد ظاهرتين أولاهما : محدودية المشاركة الإيجابية وضعف الميل للانخراط فى العمل السياسى . فحوالى ٨٪ من العينة فقط سبق له الترشيح فى مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية . وثانيتهما : ضيق دائرة تجديد النخبة ، إذ أن جانبا من هؤلاء الذين رشحوا أنفسهم ، يتكرر ظهورهم فى المجالس سابقة الذكر ، وهو أحد مؤشرات انخفاض فرص ظهور قيادات سياسية جديدة .

وفى الحالتين - المشاركة بالتصويت والمشاركة بالترشيح - تنخفض نسبة مشاركة المرأة إلى حد كبير . فهى فى الحالة الأخيرة ، وفى إطار العينة ، لم تزد نسبة مشاركتها عن ١ر٤٪ ، أما فى الحالة الأولى ، أى المشاركة بالتصويت ، فحوالى ر٢٦٪ فقط من الإناث بعينة النخبة ، قد سبق لهن التصويت ، (تبلغ نسبة تصويت الذكور الضعف) .

٤ - أما عن مؤشر المشاركة فى العمل النقابى ، فقد كشف عن درجة أكبر من الإيجابية . فحوالى ٣١٪ من العينة سبق لهم الترشيح فى الانتخابات النقابية ، وبلغت نسبة المشاركة بالتصويت حوالى ٦٢٪ من إجمالى العينة ، وهذه النتيجة تتفق مع الاتجاه العام لتطور المشاركة فى الجماعات المهنية ، وهو مايمكن تفسيره بدرجة أكبر من الفعالية ارتبط بها العمل النقابى منذ منتصف الثمانينيات تقريبا . يضاف إلى ذلك ، انتقال بعض القوى المحجوبة عن الشرعية (خاصة التيار الإسلامى) إلى ساحة النقابات المهنية ، وماترتب على ذلك من زيادة حدة المنافسة ، وتسييس العمل النقابى[٦] .

وإذا كانت البيانات الخاصة بمشاركة عينة الاستطلاع قد كشفت عن نتائج هامة تؤكد فى مجملها على محدودية المشاركة ، فإن التحليل قد أبرز علاقة بينها وبين متغير العمر . فعضوية الأحزاب تتزايد تدريجيا كلما انتقلنا من فئة عمرية أقل إلى فئة عمرية أكبر . وبالتالى فإن أعضاء الأحزاب فى فئة العمر من ٢٠ إلى ٤٠ عاما ، والتى تنتمى إلى شريحة الشباب ، أقل منها فى الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٥٠ عاما ومن ٥٠ إلى ٦٠ عاما ... وهكذا . كما أبرزت النتائج أن هناك علاقة بين العضوية الحزبية والنشاط النقابى ، فقد ارتفعت نسبة التصويت والترشيح فى الجماعات المهنية بين أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع (٨٤٪ فى حالة التصويت ، ٣٥٪ فى حالة الترشيح) . بينما فى حالة غير الأعضاء بالأحزاب، فقد انخفضت نسبة المشاركة بالتصويت - نسبيا - إلى ٥٢٪ ، والمشاركة بالترشيح إلى ٢٢،٤٪ ،. وهو مايشير إلى أن هناك علاقة إيجابية بين عضوية الأحزاب والنشاط النقابى ، كما يشير إلى أن الأخير هو أحد مجالات العمل السياسى العام .

وأخيرا وفى إطار مناقشة النتائج الخاصة بالمشاركة، قد يكون من المهم إبراز محدودية مشاركة أعضاء الأحزاب فى عملية صنع القرار داخل الأحزاب التى ينتمون إليها . نتبين ذلك بوضوح من رأى أعضاء الأحزاب فى مقاطعة غالبية أحزاب المعارضة لانتخابات ١٩٩٠ . فقد وافق ٣٧ ٪ من الحزبيين فقط (إجمالى ١١٧ مفردة) على قرار المقاطعة وذلك بنسبة ٣٠،٦٪ بينما عارضه باقى أعضاء الأحزاب بنسبة ٦٩٪ تقريبا . ويشير ذلك إلى عدم اشتراكهم فى صنع هذا القرار، حتى بين فئة القيادات الحزبية التى تم اختيارها من جانب هيئة البحث بصفة شخصية ، فقد رفض ٦٠٪ منهم قرار مقاطعة الانتخابات* . أما المؤشر الثانى الذى يمكن الاعتماد عليه فى هذا السياق فهو تقويم الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب فقد أعطى غالبية أعضاء الأحزاب (٧٥٪) أهمية خاصة لحل الخلافات من طريق ديموقراطى وأهمية إتخاذ القرارات بالأغلبية (٧٢٪ منهم) .

ب - النتائج الخاصة بتقييم نخبة الاستطلاع للممارسة الحزبية

١ - تقييم الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب . فالتناقض بين مطلب الديموقراطية - وهو القضية المشتركة بين الأحزاب - وبين ممارسات

* تضم فئة القيادات الحزبية عشرة أشخاص من كل حزب (الوطنى ، التجمع ، العمل ، الأحرار ، وأربعة فقط من الوفد بسبب عدم تعاون هيئة المكتب السياسى للحزب مع هيئة الاستطلاع) .

الديموقراطية داخل الهياكل الحزبية ، من شأنه أن يؤثرعلى فاعلية الأحزاب ومصداقيتها . وقد ركزت العينة فى استجاباتها على أهمية أسلوب حل الخلافات داخل كل حزب عن طريق ديموقراطى . لقد اتجه ٦١٪ من عينة النخبة إلى اعتبار هذه القضية المتطلب الأول لممارسة ديموقراطية أفضل داخل الأحزاب . بينما اتجه حوالى ٥٩٪ من العينة إلى إعطاء الحوار الديموقراطى بين الأحزاب بعضها البعض المكانة الأولى ، أتى بعد ذلك أن يكون اتخاذ القرارات بالأغلبية .

ومن المهم أن نتذكر الإطار الزمنى الذى تم تطبيق الاستطلاع خلاله (أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٠) ، فقد اتخذت غالبية أحزاب المعارضة قرارا بمقاطعة الانتخابات وشهدت الصحف الحزبية هجوما على حزب التجمع الذى قرر أن يخوض هذه الانتخابات بالإضافة إلى قرارات عديدة بفصل الأعضاء الذين قرروا ترشيح أنفسهم بمجلس الشعب ، مما أدى إلى انشقاقات حزبية وهجوم عنيف بين الأطراف . وبالتالى أثر هذا المناخ السياسى على استجابات عينة النخبة فيما تعلق بتقييم الممارسة الديموقراطية داخل الأحزاب . ولعل هذا التناقض بين مطلب الديموقراطية ، الذى تعلنه كافة الأحزاب ، وممارساتها التى تتناقض مع هذا المطلب هو أحد مصادر ضعف فاعلية المؤسسات الحزبية فى مصر وضعف قدرتها على اجتذاب عضوية فئات عديدة فى المجتمع .

٢ - ومع تصاعد مناقشة مدى تعبيرالأحزاب القائمة عن القوى الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، كان من الضرورى أن يتوجه الاستطلاع نحو عينة النخبة الممثلة بالعينة (٤٨٨ مفردة) للتعرف على رأيها فى الأبعاد المختلفة التى تثيرها هذه القضية ، وقد أبرز ذلك بعض النتائج الأساسية .
أولها أن الغالبية العظمى من العينة (حوالى ٨٧٪) رأت أن تغيير قانون الأحزاب ضرورى لفتح باب المشاركة لكل القوى والتيارات السياسية .
ثانيها كشفت الاستجابات الخاصة بتحديد ماهية القوى أو التيارات التى ينبغى تمثيلها فى الحياة الحزبية عن رغبة صادقة من جانب العينة لتعميق حريات الرأى والتعبير ، والتأكيد على قيمة التعددية السياسية . فحوالى نصف العينة الممثلة أشارت إلى أن أية قوى أو جماعة تطرح برنامجا قوميا ينبغى أن تتاح لها حرية التمثيل . هذا وقد أشار حوالى ٣٠٪ إلى جماعة الأخوان المسلمين ، ونسبة أقل (٢٧٫٣٪) أشارت إلى الناصريين كقوى

محجوبة عن الشرعية ينبغى أن تمثل حزبيا . وكانت الإشارة إلى الماركسيين محدودة نسبيا (١٦٪ من العينة) ، وكذلك الإشارة إلى الجماعات الإسلامية الأخرى (٥ر١٦٪) . ثالث النتائج التى ترتبط بتعبير الأحزاب القائمة عن القوى الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع ، يتعلق باتجاه جانب محدود من العينة (٦٥مفردة بنسبة ٣ر١٣٪) نحو الاعتقاد أن تغيير قانون الأحزاب هو غير ضرورى لفتح باب المشاركة . واللافت للنظر أن تبنى هذا الرأى لم ينبع فى معظمه – عن قناعة بأن الوضع الحالى يتضمن إمكانية تعبير قوى المجتمع عن نفسها ، ولكنه نبع من الاعتقاد بأن النظام سوف يستمر فى تقييد حرية الأحزاب[٧] .

لقد اتجهت الغالبية العظمى من أعضاء الأحزاب (٧ر٨٣٪) داخل كل فئات عينة الاستطلاع إلى ضرورة تغيير قانون الأحزاب . كما اتجهت استجابات ٣ر٨٦٪ من غير أعضاء الأحزاب بالعينة إلى نفس النتيجة . وهو مايبرز مدى إلحاح الموضوع وأهميته ، ويشير فى نفس الوقت إلى مسئولية الإطار القانونى الذى حددته الدولة ، عن جانب من ضعف الحياة الحزبية .

٣ – رأى العينة فى برامج الأحزاب والقضايا موضع اهتمامها . فبرنامج الحزب هو دستوره ، وهو محدد رئيسى لمواقفة إزاء القضايا القومية . وإذا كانت الكثير من الكتابات والتحليلات الخاصة بالحياة الحزبية ، تطرح ضعف تميز البرامج الحزبية ، وأحيانا تناقض هذه البرامج مع المواقف العملية ، فإن نتائج استطلاع الرأى قد أكدت هذه الرؤية . لقد ذهب حوالى ربع العينة فقط إلى القول أن هناك تميزا بين برامج الأحزاب ، وتوزعت غالبية آراء العينة ، مابين نفى أية فروق بين برامج الأحزاب (٤ر١٩٪) أو أن هذه الفروق محدودة (١ر٥٣٪) . والجدير بالذكر أن توزيع هذه النتائج على الفئات التى تضمنتها عينة الاستطلاع ، قد أوضح أن مايقرب من نصف القيادات الحزبية الممثلة ، ترى أن الفروق محدودة . كما أن أكثر من نصف فئة الكتاب والصحفيين بالصحف المعارضة (٣ر٥٦٪ منهم) يتبنى نفس الرأى .

ومن ناحية أخرى كان من المهم معرفة اهتمام عينة النخبة بالأحزاب الجديدة (الخضر ، والاتحادى الوطنى ، ومصر الفتاة) ، وأبرز المؤشرات التى اعتمد عليها الاستطلاع ، هو معرفة العينة ببرامج هذه الأحزاب . وقد تبين أن

حوالى ٥٢ ٪ من إجمالى العينة ، لم يطلع على برامج الأحزاب الجديدة ، وهى نسبة مرتفعة بلاشك . تشير إلى اهتمام محدود بالحياة الحزبية .

ويخصوص القضايا التى تتوجه إليها الأحزاب ، نلحظ فى الكتابات حول هذا الموضوع عامة ، أن الاتجاه الغالب هو القول بأن الأحزاب تركز على انتقاد الحكومة أكثر من طرحها لبدائل محددة إزاء القضايا القومية . ومن وجهة النظر هذه فإن بعض الأحزاب لم يبلور بعد مواقف واضحة من قضايانا [8] ماهو رأى العينة ؟ يرى حوالى ٤٨٪ أن الأحزاب لم تبلور بعد مواقف واضحة ، وتوزعت الأراء الباقية مابين مؤيد للرأى الذى يذهب إلى أن الأحزاب لها مواقف واضحة (٧ر٣٩٪) ومابين الاستجابة بأنه لايعرف (٧ر١٢٪) ، وهى نتيجة تشيرأيضا إلى عدم توفر اهتمام جانب من عينة الاستطلاع بالحياة الحزبية .

ويلفت النظر فى أراء العينة حول أولويات القضايا التى ينبغى على الأحزاب الاهتمام بها ، التأكيد على قضية الديموقراطية وحقوق الإنسان وهو الأمر الذى يدفعنا للقول مرة أخرى أن العينة بمختلف فئاتها ، أبدت حرصها الشديد على دعم المسار الديموقراطى . ويأتى بعد ذلك فى الترتيب السياسة الاقتصادية ثم مواجهة ارتفاع الأسعار تحديدا وقضية البطالة ، وقد مثلت هذه النتائج اتجاها عاما بين كل فئات العينة ، بحيث يصعب القول إن مراجعة توزيع الاستجابات على الفئات ، قد أتى بجديد ، أو أن هناك اختلافا بين الفئات العمرية داخل عينة الاستطلاع .

٤ - وفى إطار تقييم العينة للممارسة الحزبية ، لايمكن إغفال موضع الصحافة الحزبية ، ثم التأثير الذى أحدثته - بطريق غير مباشر - على الصحافة القومية (من خلال حرية نشر بعض الموضوعات) . وقد تضمنت النتائج ، أن أكثر من نصف العينة يقرأ الصحف الحزبية بانتظام (٥٥٪ من العينة) ، بينما لايتابع هذه الصحف بالمرة حوالى ٢ر٦٪ ، ويتوزع الباقون بين قراءة البعض منها (الوفد مثلا) أو متابعة الصحف الحزبية فى بعض الأحيان والظروف .

وقد توجه الاستطلاع بسؤال إلى من يقرأ الصحف الحزبية بانتظام ، أو أحيانا أو البعض منها ، يتعرف على رأيهم فى مدى اتساق ماتنشره كل صحيفة حزبية مع مبادىء الحزب وبرامجه . وأوضحت النتائج أن الوفد ثم الأهالى ثم جريدة الشعب (بنسبة٦٥٪، ٧ر٦٠٪ ،٥٦٪على التوالى) تمثل المراتب الثلاث الأولى فى الاتساق بين مبادىء وأفكار الحزب من جانب ، وماتنشره صحفها الحزبية من

جانب آخر . وقد ذهب مايقرب من ٣٦٪ من العينة الكلية إلى إقرار تأثير ماتنشره الصحف الحزبية على حرية الصحف القومية بالإيجاب . بينما أشارت نسبة أكبر (٤٨٫٢٪) إلى أن هذا التأثير قد تحقق بالفعل ، ولكن فى حدود ضيقة .

من الواضح أن القطع التام بأن الصحف القومية أصبحت أكثر حرية فى تحليلاتها وتعليقاتها نتيجة لما تنشره الصحف المعارضة ، لايوجد حوله إجماع . كما أن نفس هذا التأثير لم يكن له وزن كبير بين مفردات العينة ، مما يرجح أن هناك تأثيرا بالفعل ، لكنه محدود [٩].

يرتبط بذلك رأى العينة فى الصحيفة - سواء قومية أو معارضة التى لها مصداقية أكبر فى حالة تعارض البيانات والمعلومات . وقد أشارت النتائج إلى جريدة الأهرام ثم الأخبار (بفارق كبير) ، ويلى ذلك جريدة الأهالى ثم جريدة الشعب[١٠] .

٥ - ومن أهم نتائج استطلاع الرأى حول الأحزاب والممارسات الحزبية ، ماتعلق بآراء العينة فى مقاطعة معظم أحزاب المعارضة لانتخابات ١٩٩٠. فقد رفضت معظم نخبة الاستطلاع (٦٨٫١٪) قرار هذه الأحزاب بمقاطعة الانتخابات . والمثير للاهتمام أن غالبية فئة القيادات الحزبية وأعضاء الأحزاب الممثلين بالعينة (٦٠٪ منهم) رفضوا المقاطعة . وتفسير ذلك - من وجهة نظرهم - يكمن فى غياب الممارسة الديموقراطية داخل معظم الأحزاب وطبيعة السلطة الفوقية لقيادة الحزب ، والتى لاتسمح للأعضاء بالاشتراك فى صنع القرار . اللافت للنظر أيضا أن أكثر من نصف النقابات المهنية (٥٢٫٤٤٪) قد وافقوا على قرار المقاطعة . وقد استند كل جانب : المعارضون لقرار المقاطعة ، وهم الغالبية ، والمؤيدون للمقاطعة ، وهم الأقلية ، على مبررات أساسية . مؤيدو مقاطعة انتخابات ١٩٩٠، استند أغلبهم على عدم توفر ضمانات كافية لمراقبة نزاهة الانتخابات ، وأن المقاطعة تنبه الرأى العام إلى المشاكل التى تواجه العمل الديموقراطى .أما معارضو المقاطعة فقد استندوا على عدد من الأسباب ، من أهمها أن المقاطعة موقف سلبى ، وأنه من المهم منع انفراد حزب واحد بمقاعد مجلس الشعب ، مع إبراز أهمية دعم الممارسة الديموقراطية .

إن مراجعةالعلاقة بين متغيرالعمرورأى مفردات العينة فى مقاطعة غالبية أحزاب المعارضة لانتخابات١٩٩٠ ، قدأوضح ارتفاعانسبيالتأييدهذاالقرارمن جانب

الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٣٠ سنة (١ر٤٥٪ منهم يوافق على قرار المقاطعة) انخفضت نسبيا فى فئة العمر التالية (٣٠ إلى ٤٠ سنة) إلى ١ر٤٠٪ . وظهر ذلك بوضوح فى عينة غير الحزبيين ، وهو ماقد يفسر بميل الشباب إلى التعبير عن احتجاجهم على قواعد اللعبة السياسية بالشكل الذى تتم به ، وقد يكون تعبيرا عن رغبتهم فى إحداث التغيير .

جـ - النتائج الخاصة برأى العينة فى مستقبل الحياة الحزبية

لقد تحدد مستقبل الحياة الحزبية - فى رأى العينة - فى ضوء عدد من المحددات يرتبط بعضها بالأحزاب ذاتها والآليات التى يمكن أن تستند عليها لتحقيق مزيد من الفاعلية . ويرتبط البعض الآخر بالإطار الدستورى ، الذى يحكم الحياة الحزبية. وقد أوضحت النتائج درجة عالية من الاتساق بين آراء مفردات العينة ، سواء كانوا من أعضاء الأحزاب (١١٧ مفردة) أو من غير الحزبيين (٣٧١مفردة). وقد برز ذلك على وجه الخصوص فيما تعلق بالإطار الدستورى والقانونى ، والذى سبق فى مواضع عديدة من الاستطلاع الإشارة إليه . لم تبرز أية تناقضات بين استجابات فئات العينة ، بحيث يمكن القول أن هناك اتجاهات عامة لم تتغير ارتبطت طوال الاستطلاع بآراء فئات العينة .

١ - بخصوص تحقيق مزيد من الفعالية للأحزاب ، أشارت نتائج استطلاع رأى النخبة إلى بعدين هامين . أولهما : واقعية البرامج الحزبية وقابليتها للتنفيذ . ويعنى ذلك توجيه اهتمام أكبر لطرح بدائل للسياسات الحالية ، بدلا من الاكتفاء بالنقد الحاد للحكومة وسياساتها (١٣٣ تكرار بنسبة ٥ر٣٥٪) . وثانيهما : تفاعل القيادات الحزبية بشكل أكبر ، مع مشاكل الجماهير على أن تتسم حركة الأحزاب بمرونة فى الاستجابة إلى المصالح المتغيرة والظروف المتغيرة (٦ر٣٤٪) . ويلفت النظر فى نتائج هذا الموضوع الأهمية المحدودة ، التى أبدتها العينة ككل نحو امتداد تنظيمات الأحزاب إلى الأقاليم ، وتمثيل العناصر الشابة بين قيادات الحزب . وكل من الاعتبارين الأخيرين له أهمية خاصة فى تحديد أداء الأحزاب فى مصر [11] .

٢ - ثم تأتى مقترحات العينة لرفع مستوى المشاركة بالتصويت فى الانتخابات النيابية . من أهمها تحقيق إشراف القضاء على الانتخابات ، والعمل على زيادة وعى المواطن بهدف مشاركة أكبر فى الحياة السياسية .من الواضح

أن هناك علاقة مباشرة بين الاعتبارين السابقين ، فتوفير الضمانات لنزاهة الانتخابات يدفع إلى ثقة أكبر فى مجريات العملية السياسية ، وتحقيق الشعور بأن الصوت الانتخابى من شأنه التأثير على القرار . كما أن التركيز على رفع مستوى وعى المواطن بقيمة مشاركته ، يرتكز فى جانب كبير منه على إدراكه لقيمة صوته الانتخابى . هناك اعتبارات أخرى تضمنتها النتائج التفصيلية ، منها أن يكون التصويت بالبطاقة الشخصية ، وأن يرتبط المرشحون بدوائرهم الانتخابية من خلال تفاعل أقوى مع مشاكل الجماهير .

٣ - وحول إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم ، فقد ذهبت معظم مفردات العينة الكلية (٤٨٨مفردة) إلى نفى هذه الإمكانية (ر٧٢٪ من العينة) وهذه النتيجة على درجة عالية من الأهمية . فالتعددية السياسية تفترض المنافسة وتقبل تبادل الأدوار وتبادل مقاعد السلطة . والسؤال هو : ماهى مبررات نفى إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم ؟ .لقد اتجه جانب من هذه المبررات نحو الإطار الدستورى والقانونى للحياة الحزبية فى مصر . فالقيود المفروضة على أحزاب المعارضة (والتى سنأتى إليها فيما بعد) . تجعل من الصعب تصور وصولها للحكم . واتجه جانب آخر من المبررات إلى انتقاد علاقة الحزب الوطنى بالأجهزة الإدراية للدولة ، والتى تكسبه مزيدا من السلطة والنفوذ . وأخيرا فإن جانبا من المبررات يرتبط بطبيعة أحزاب المعارضة ذاتها التى لاتعبر عن القاعدة العريضة من الجماهير .

وقد استند الرأى القائل بإمكانية انتقال مقاعد الحكم إلى أحزاب المعارضة (٢٨٪ من العينة الكلية) على أن مستقبل الديموقراطية سيقود إلى ذلك وهو مايعكس نظرة متفائلة . كما أن هناك تغيرات تحدث فى العالم كله تجعل احتمالات التغيير فى مصر كبيرة . يضاف إلى ذلك صعوبة استمرار حكم الحزب الواحد [١٢] .

وإذا كانت غالبية أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع (٦٦مفردة من إجمالى ١١٧) ترى أنه لايوجد إمكانية لحكم المعارضة ، فإن إدراك هذه الحقيقة يفسر جانبا من الظواهر السياسية والممارسات الحزبية التى تشهدها الساحة . فتركيز غالبية أحزاب المعارضة على المعارك السياسية مع الحكومة والحزب الوطنى قد يكون نتيجة لهذا الإدراك ، الذى يؤثر سلبيا على واقعية البرامج التى تطرحها

أحزاب المعارضة وعلى وظائفها الأساسية التى ينبغى أن تضطلع بها (التنشئة السياسية ، إعداد الكوادر ، الاتصال بالجماهير وغير ذلك) . وقد اتفقت غالبية مفردات العينة من غير الحزبيين (٧٠ ٪ منهم) مع رأى غالبية الحزبيين حول نفى إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم . وهو أيضا مؤشر لإدراك كل الأطراف للواقع السياسى ، ويفسر جزئيا العزوف عن المشاركة فى ضوء عدم القناعة بقواعد اللعبة السياسية ، والتى تختفى منها المنافسة . واللافت للنظر هو أن كل الفئات العمرية داخل نخبة الاستطلاع قد اتجهت على وجه العموم نحو نفى إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم ، وكان الاستثناء الوحيد فى المرحلة العمرية من ٦٠ إلى ٨٠ عاما . بينما تزايدت نسبة رفض هذه الإمكانية لدى الشباب فى المرحلة العمرية من ٢٠ إلى ٤٠ عاما . وهو جانب آخر يفسر إدراك الواقع السياسى بكل سلبياته لدى الشباب وانعكاساته على مشاركته السياسية [١٢] .

٤ - وفى إطار التعرف على رأى العينة فى مسئولية الإطار الدستورى والقانونى عن مستقبل الحياة الحزبية ، أثار الاستطلاع قضية تعديل الدستور . صحيح أن تعديل دستور ١٩٧١ ، قد تضمن (فى عام ١٩٨٠) إقرار النظام الحزبى فى المادة الخامسة ، إلا أن البنية الأساسية للنظام السياسى المصرى لازالت قائمة على عدم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح الأخيرة ، ومن هذا المنظور تطالب معظم القوى الوطنية بالتعديل . وقد جاءت نتائج استطلاع الرأى ، تؤكد اتجاه الغالبية العظمى نحو المطالبة بتعديل الدستور ، وذلك بنسبة ٨٩٫٦٪ من العينة الكلية .

وفى هذا السياق ينبغى الإشارة إلى ارتفاع نسبة تأييد تعديل الدستور لدى مفردات العينة غير الأعضاء بالأحزاب (٨٥٫٧٪) عنها لدى أعضاء الأحزاب (٧٤٫٤٪) . وهذه النتيجة يمكن تفسيرها بارتفاع أعضاء الحزب الوطنى ضمن إجمالى أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع (٥٧ من إجمالى ١١٧) ، ومن الطبيعى تبنيهم لوجهة نظر حكومة الحزب الوطنى . كذلك يمكن تفسيرها فى ضوء إدراك أعضاء الأحزاب لخطورة فتح الباب لتعديل الدستور ، فمن شأن ذلك إثارة لجدل حول قضايا أخرى كثيرة ، قد تؤثر سلبا على توافر الإجماع القومى حول الدستور (من أهمها إلتزام الدستور فى كافة نصوصه بالشريعة الإسلامية) . هذا ولم تسفر مراجعة هذه النتائج فى علاقتها بالفئات العمرية ، عن أية دلالات لها خصوصية إزاء قضية تعديل الدستور .

٥ – أما بخصوص النظام الانتخابى الأفضل فى رأى عينة النخبة ، جاءت نتائج الاستطلاع تؤكد هى الأخرى ، تأييد غالبية العينة للنظام الفردى (٩ر٧٧٪). على الجانب الآخر فإن حوالى ٨٪ فقط أيد نظام القوائم ، و١١٪ تقريبا طالبوا بالنظامين معا . والملاحظة التى ينبغى الإشارة إليها هى أن غالبية الأحزاب بالعينة أيدوا النظام الانتخابى الفردى ٥ر٦٧٪). وتبقى نسبة ٥ر٣٢٪ من أعضاء الأحزاب بعينة الاستطلاع مؤيدة لنظام الانتخاب بالقائمة ، ونظام الانتخاب الفردى والقائمة معا . ويشير ذلك إلى عدم توفر درجة عالية من الاتفاق بين أعضاء الأحزاب حول النظام الانتخابى الأفضل لظروف المجتمع المصرى . وفى الوقت نفسه مهم أن نتذكر أن تطبيق الاستطلاع قد جاء بعد الأخذ بنظام الانتخاب الفردى ، والذى مثل من قبل مطلبا أساسيا لأحزاب المعارضة ، ولايبرر هذه النتيجة اتجاه عدد كبير من أعضاء الحزب الوطنى داخل عينة الاستطلاع لتأييد نظام الانتخاب الفردى والقائمة معا ، لأن حكومة الحزب الوطنى هى التى اتخذت قرار الأخذ بالنظام الفردى . بعبارة أخرى يمكن القول أنه لازالت هناك اختلافات بين الأحزاب حول النظام الانتخابى الأفضل ، فارتفاع نسبة عدم تأييد النظام الفردى (حوالى ٣٣٪) هو مؤشر لوجود اتجاهين بين الأحزاب ، أحدهما يؤيد الوضع القائم (قبل النظام الفردى) والذى يتيح له مزايا كسب أصوات انتخابية ، والآخر يؤيد التغيير (والذى حدث بالفعل).

ويلفت النظر أيضا ، أن غالبية العينة (٩ر٧٥٪) قد توقعت مشاركة أكبر من جانب المواطنين فى ضوء التحول إلى نظام الانتخاب الفردى ، وهو الأمر الذى لم تحققه انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٩٠ . وتؤكد هذه النتيجة على أن المشاركة السياسية لاتتحدد فى ضوء عوامل واعتبارات قانونية ، وإنما تتحدد بالثقافة السياسية ، ومدى فاعلية الأحزاب ، والثقة فى أداء الدولة .

٦ – وكان من الصعب أن يتجاهل الاستطلاع ، رأى عينة النخبة فى طبيعة علاقة الحزب الوطنى بالأجهزة الإدارية للدولة ، وإلى أى حد تؤثر هذه العلاقة فى مستقبل الحياة الحزبية .

وقد جاءت النتائج لتقول إن الغالبية العظمى للعينة بكل فئاتها ، ترى أهمية الفصل بين الحزب الوطنى والأجهزة الإدارية للدولة (٧ر٩١٪) بينما حوالى ٨٪ فقط ، يرون أن استقلال الحزب الوطنى عن الأجهزة الإدارية للدولة غير ضرورى ،

ولا يشكل أحد محددات مستقبل الأحزاب . وقد ارتبطت هذه الأقلية بفئة أعضاء الأحزاب ، وعلى وجه التحديد بعض أعضاء الحزب الوطنى بعينة الاستطلاع .

وبالرغم من ارتفاع نسبة المؤيدين لاستقلال الحزب المذكور[١٤] ، عن أجهزة الدولة ، إلا أن نسبة من يرون إمكانية تحقيق ذلك انخفضت إلى ٢ر٦٥٪ . ويشير ذلك إلى اعتقاد الغالبية أن أحد مصادر قوة الحزب الوطنى هو علاقته الخاصة بأجهزة الدولة ، خاصة فى فترات الانتخابات البرلمانية .

٧ - ومن بين القضايا الهامة التى أثارتها- ولازالت - التعددية الحزبية ، نسبة تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة داخل مجلس الشعب . فهناك انقسام فى الرأى حول هذا الموضوع ، إذ يرى البعض أن الحفاظ على هذه النسبة ضرورى لتمثيل كافة الفئات والقوى الوطنية بينما يعتقد البعض الآخر(معظم أحزاب المعارضة) أن تخصيص هذه النسبة هو مساس بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص ، والذى يتضمنه الدستور . وقد كشف استطلاع الرأى عن معارضة الغالبية (٥ر٧١٪) لمبدأ تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة . وقد برزت أكبر نسبة معارضة داخل فئة النقابات المهنية . بينما برزت أكبر نسبة مؤيدة لاستمرار هذا المبدأ داخل فئة أساتذة الجامعات[١٥] .

وبمراجعة آراء العينة وفقا للفئات العمرية تبين ارتفاع نسبة معارضة جيل الشباب (أقل من ٤٠ سنة) لمبدأ تمثيل العمال والفلاحين بخمسين فى المائة . وذلك سواء بين أعضاء الأحزاب (٨ر٦٥٪) أو لغير أعضاء الأحزاب (٦ر٧١٪) . وكان من المفترض ارتفاع نسبة التأييد لهذا المبدأ فى الفئة العمرية من ٤٠ إلى ٥٠ سنة ، باعتبارها شهدت أو شاركت فى المكاسب الاشتراكية ، والتى كان من بينها إقرار هذا المبدأ ، إلا أن غالبية هذه الفئة العمرية لم توافق على نسبة التمثيل هذه ، سواء بين أعضاء الأحزاب (٧ر٦٥٪) أو غير الأعضاء (٧ر٧٢٪) .

وقد استند كل من المعارضين والموافقين على عدد من الاعتبارات ، فالغالبية المعارضة أشارت إلى أن تخصيص هذه النسبة هو تمييز بلا مبرر ، وأن تحديد من هم العمال والفلاحون يشوبه الغموض ، وأن الظروف الحالية تختلف عن اللحظة التاريخية التى تقرر فيها هذا المبدأ[١٦] .

٨ - وأخيرا ، فإن اختلاف آراء ومواقف الأحزاب من مجلس الشورى قد دفع إلى استطلاع رأى العينة حول المجلس ومدى فاعليته . وأبرزت النتائج أن

أكثر من النصف (٥٤٫٨٪) يرى إعادة النظر فى المجلس - سلطاته واختصاصاته - وأن ربع العينة ترفض الدور الذى يقوم به . بينما الأقلية داخل العينة (١٩٫٧٪) أيدوا الدور الذى يقوم به المجلس . ومايهمنا هو المبررات التى تعتقد مفردات العينة - الذين طالبوا بإلغائه أو إعادة النظر فيه - أنها مساندة لوجهة نظرهم . أبرزها أن مجلس الشورى لايتمتع بسلطات حقيقية ، وليس له وظيفة تشريعية ، وبالتالى فإن فاعليته محدودة . (٥٦٪ ، ٧٤٫٤٪ ، ٣٩٫٨٪ على التوالى) .

لقد مثلت النتائج السابقة خلاصة نتائج استطلاع رأى عينة النخبة (٤٨٨ مفردة) فى الأحزاب والممارسات الحزبية . وتبقى بعض الملاحظات الهامة التى ينبغى الإشارة إليها :

- أبرزت النتائج قدرا كبيرا من الاتساق ، بحيث يصعب الإشارة إلى أية تناقضات فى استجابات العينة . ويمكن تفسير ذلك بطبيعة العينة من ناحية ، وطبيعة الموضوع من ناحية أخرى . فالعينة تضم عدة فئات تنتمى إلى النخبة ، استنادا على مؤشرات التعليم والمهنة والعلاقة بالعمل السياسى والعمل العام . ومن هنا فقد اتسمت استجاباتها بالوضوح ، ولم تتناقض فى آرائها إزاء القضايا المترابطة . ومن ناحية أخرى ، فإن موضوع الاستطلاع يمس اهتماماتها ودوائر نشاطها ، وبالتالى فإن آراء الفئات المتنوعة التى ضمتها العينة ، عبرت عن مواقف مبدئية تتبناها النخبة داخل عينة الاستطلاع .
- أسهمت مفردات العينة بشكل إيجابى ، فى إثراء الاستجابات التى تضمنها الاستخبار . فمراجعة النتائج فى معظم الأسئلة يكشف عن إضافات قيمة أسهم بها جانب من العينة ، من خلال البند الخاص بأخرى تذكر . فنسبة الاستجابات الإضافية ، قد ارتفعت فى بعض الموضوعات الهامة إلى حوالى ١٦٪ من العينة .
- يرتبط بالملاحظة السابقة ملاحظة أخرى هامة ، وهى حرص جانب من العينة- تنتمى إلى التيار الإسلامى - على إضافة استجابات تنطلق من رؤية إسلامية . ويمكن القول بلا مبالغة ، أن التركيز على مبدأ الإسلام هو الحل ، قد صاحب بعض مفردات العينة من السؤال الأول وحتى السؤال الأخير الذى تضمنه الاستطلاع [١٧].
- برز قدر كبير من الحرص على دعم مسار الديموقراطية ، والحفاظ على الإنجاز الذى تحقق ، وإذا كان التقرير الخاص بنتائج هذا الاستطلاع قد أشار

فى عدة مواضع ، إلى هذا الاتجاه ، فإنه من المهم الإشارة إلى استجابات جانب من العينة (حوالى ١٩٪) إلى السؤال الأخير (رقم ٤٦) ، والذى ترك الباب مفتوحا لأية ملاحظات أو مقترحات أخرى : تدور معظم هذه الملاحظات والمقترحات حول تعميق الممارسة الديموقراطية فى مصر . يتجه البعض منها إلى المواطن المصرى والمجتمع ككل ، ويتجه البعض الآخر إلى الإطار الدستورى والقانونى ، وأخيرا فإن البعض منها يتوجه نحو الأحزاب . وفقا لذلك فإن الاهتمام بتوعية الجماهير وتثقيفها ، وضمان التعبير الحقيقى عن القاعدة العريضة ، قد مثل المجال الأول للإضافات والاقتراحات . وعلى مستوى الإطار الدستورى والقانونى ، أكد البعض على تعديل الدستور وتغيير قانون الأحزاب ، وتقنين إشراف القضاء على الانتخابات وتطبيق الشريعة الإسلامية . وأخيرا فإن بعض الإضافات والاقتراحات قد توجهت نحو الأحزاب ذاتها . ومن ذلك وضع برنامج عمل مشترك بين أحزاب المعارضة يتوجه بشكل مباشر إلى حل قضايا المجتمع المصرى ، وسعى الأحزاب إلى أن تبتعد عن أن تكون " أحزاب أشخاص " ، وتخلى السيد رئيس الجمهورية عن رئاسته للحزب الوطنى ، والحرص على الممارسة الديموقراطية الصحيحة داخل الأحزاب .

وأخيرا إذا كانت هناك كلمة ختامية باقية ، فهى التأكيد على أهمية وحيوية إجراء سلسلة من استطلاعات الرأى العام تتوجه نحو قضايا المجتمع المصرى المحورية . ولاشك أن مجال المشاركة الاجتماعية والسياسية من أهم المجالات التى تستدعى الدراسة والبحث . فمشاركة المواطن فى تحمل أعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية محدد رئيسى لمستقبل مصر ، وهذه المشاركة يصعب تحقيقها دون مشاركته فى رسم معالم القرارات والسياسات . وإذا لم يتوفر الشعور بجدوى مشاركته ، وقدرته على التأثير فى العملية السياسية ، تضيع وتغيب ملامح مشاركته الاجتماعية والاقتصادية .

واستطلاعات الرأى العام لاتقدم فقط رصدا لمعالم لحظة زمنية محددة ، وإنما هى إحدى قنوات المشاركة فى المجتمعات الديموقراطية . مهم أن يتنبه إلى ذلك صانع القرار من جهة ، والمواطن والمجتمع ككل من جهة أخرى ، ولعل المرحلة الثانية من هذا العمل العلمى – والتى تتوجه إلى عينة ممثلة للمجتمع المصرى – تطرح المزيد من الآراء ، وتضيف إمكانية أكبر لإثراء النتائج من خلال المقارنة . وهى المرحلة التى بدأت بالفعل .

الهوامش و المراجع

١ – بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين ، الاسكندرية : دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢) ص ص ٢-٣ .

٢ – نفس المرجع ، ص ١٠٩ ، ص ١٣١ .

٣ – تناول " ديكمياچيان" فى دراسة للنخبة السياسية فى مصر مفهوم النخبة الاستراتيجية (R. Harir Dekmejian, Patterns of Political Leadership, Lebanon, Israel, Egypt, New York: State University,1975 .

٤ – كمال المنوفى ، أصول النظم السياسية المقارنة الكويت : الربيعان للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧ ص ص ٨٣ – ٨٤ .

٥ – أشار أعضاء أربعة فى الأحزاب إلى هذين الاعتبارين المذكورين ، ضمن " أخرى تذكر" ، والتى تتضمن أسباب اختيار حزب معين للعضوية .

٦ – راجع الجزء الخاص بجماعات المصالح فى مصر فى : التقرير الإستراتيچى العربى ، (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، السنوات ١٩٨٧ – ١٩٩٠) .

٧ – ذهب ١٣ر٣ ٪ إلى أن تغيير قانون الأحزاب غير ضرورى لفتح باب المشاركة السياسية ، وقد انطلق غالبية مؤيدى هذا الرأى من نظرة متشائمة، تستند على أن النظام سوف يظل متحكما فى حرية ظهور الأحزاب (٣٠ر٧ ٪ منهم) وأنه لن يسمح بإطلاق حرية الاحزاب (٤١ر٥٪) وأشار عدد محدود فى " أخرى تذكر " إلى أن الظروف الاقتصادية لاتسمح بمزيد من الاحزاب أو أن القانون الحالى يقدم النظام الأمثل لتحقيق الديموقراطية (٥ مفردات من معارضى تغيير قانون الأحزاب) .

٨ – كتابات عديدة هامة تناولت التعددية الحزبية ، وطرحت وجهة النظر القائلة بأن الأحزاب تركز فى ممارساتها على توجيه نقد حاد للحكومة أكثر من طرحها لبدائل . راجع على سبيل المثال :
علىّ الدين هلال وآخرون ، تجربة الديموقراطية فى مصر ، (القاهرة ١٩٨٦) .
انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٤، دراسة وتحليل ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٦ .
انتخابات مجلس الشعب ١٩٨٧، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بالأهرام ، ١٩٨٨ ، التقرير الاستراتيچى العربى ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، السنوات ١٩٨٦ – ١٩٩٠ .

٩ – اهتم الاستطلاع بالتعرف على رأى العينة فى التفاعل بين الصحف الحزبية والصحف القومية . فالأولى بنشرها معلومات وبيانات حول بعض الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية – من وجهة نظر المعارضة – قد أدت إلى تدفق المعلومات بشكل أكثر حرية فى الصحف القومية . أشارت معظم الاستجابات إلى أن هذا التأثير قد تحقق إلى حد ما (٤٨ر٢ ٪) بينما وافق على ذلك تماما ٣٥ر٨ ٪ ورفض هذا الرأى ١٦ ٪ فقط من إجمالى العينة . اللافت للنظر أن مايقرب من نصف الكتاب والصحفيين بالصحف القومية (٤٨٪) ذهبوا إلى أن هناك تأثيرا إيجابيا تحقق من خلال حرية أكبر لنشر الأخبار والبيانات ، بينما وافق على ذلك ٣٥ ٪ من الكتاب والصحفيين بالصحف المعارضة .

١٠ - مثلت صحيفة الأهرام الأكثر مصداقية لدى نخبة الاستطلاع بنسبة ٢ر٧٠٪ ، ثم الأخبار (٣ر١٧٪) ثم الأهالى (١٦٪) ، فجريدة الشعب (٤ر١٤٪) والوفد (١٤٪) .

١١ - أشار ٨ر١ ٪ فقط من العينة إلى أهمية امتداد تنظيمات الحزب إلى الأقاليم ، وأشار ٦ر١٪ إلى تمثيل العناصر الشابة بين قيادات الحزب .

١٢ - أيدت الأقلية من نخبة الاستطلاع (١٢٦ مفردة) إمكانية وصول أحزاب المعارضة للحكم ، واستند ٦ر٤٥٪ منها إلى أن مستقبل الديموقراطية سيقود إلى ذلك ، وأن هناك تغييرات تحدث فى العالم كله (٤ر٤٠٪) وصعوبة استمرار حكم الحزب الواحد (٦ر٣٤٪) أو أن التحول إلى النظام الفردى الانتخابى سوف يقود إلى ذلك (٦ر٣٤٪) .

١٣ - ذهب ١٥٥ مفردة من إجمالى ٢٠٣ فى الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٤٠ سنة إلى نفى إمكانية وصول المعارضة للحكم .

١٤ - اختلفت نسبة تأييد استقلال الحزب الوطنى عن الأجهزة الإدارية للدولة ، بين فئات عينة الاستطلاع ، فقد بلغت مائة فى المائة بين فئة أعضاء مراكز البحث سواء أعضاء الأحزاب أو غير الحزبيين . وكانت بين أساتذة الجامعات ٤ر٨٧٪ (أعضاء الأحزاب) و ٣ر٩٦٪ غير الأعضاء فى الأحزاب. بينما بلغت نسبة التأييد بين رجال الدين ٨ر٨٠ ٪ ، وكانت هى أقل نسبة تأييد لضرورة الفصل بين الحزب الوطنى والأجهزة الإدارية للدولة .

١٥ - لم يوافق على مبدأ تمثيل العمال والفلاحين ١٠٠٪ من أعضاء النقابات المهنية وهم أعضاء أحزاب فى نفس الوقت . بينما بلغت ٦٩٪ بين أعضاء النقابات المهنية غير الحزبيين . وفى حالة أساتذة الجامعات ارتفعت نسبة عدم الموافقة بين الحزبيين (٨ر٨٣٪) عنها بين غير الحزبيين (٣ر٦٦٪) .

١٦ - مؤيدو استمرار نسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين ، استند وا على عدة مبررات من أهمها : تمثيل كافة فئات الشعب (٣ر٦٢ ٪ من الموافقين الذين بلغوا ١٣٨ مفردة فقط) ، واتفاق هذا المبدأ مع الديموقراطية (٤٣ ٪) ، بينما تركزت أهم حجج المعارضين لهذا المبدأ فى أن ذلك يتناقض مع مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص (٤ر٤٤ ٪ من المعارضين الذين بلغوا ٣٤٧ مفردة) ، واختلاف الظروف الحالية عن الماضى (٦ر٤٠ ٪) وغير محدد من هم العمال والفلاحون (٣ر٤٠ ٪) .

١٧ - ركز جانب من العينة فى الإضافات التى يمكن ذكرها فى أخرى تذكر على مبدأ الإسلام هو الحل ، وأحيانا كان يشار إليه فى سياق غير ملائم . من ذلك السؤال عن أهم القضايا التى ينبغى للأحزاب الاهتمام بها ، أو السؤال الخاص بمقاطعة أحزاب المعارضة للانتخابات . مهم الإشارة إلى أن السؤال الأخير الذى ترك مفتوحا لأية إضافات أو اقتراحات أخرى ، قد استجاب له ٩٦ مفردة بنسبة ٨ر١٩ ٪ من إجمالى العينة . نصف هذه الاقتراحات والإضافات ذكرت أن الإسلام هو الحل ، وأن تطبيق الشريعة الإسلامية هو الحياة وغير ذلك من تعبيرات تعبر عن مضمون واحد وتيار واحد .

Abstract

PUBLIC OPINION POLL ON POLITICAL PARTIES

Amani Kandil

This poll aims at recognizing elite's opinions concerning parties and its practices. The poll represents the first part of a broader study that addresses public opinion in general. There are three main points: The first is concerned with the indicators of political participation, the second addresses elite's opinions on parties and their democratic practicies. The last point is concerned with the future of political parties and the determinants of change.

المســاواة أمــام القضــاء

ســرى صيــام *

بحث " المساواة أمام القضاء " هو أحد أهم بحوث برنامج حقوق الإنسان الذى يجريه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ** ، وقد أشارت إلى هذا الحق المادة ١٤ من العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فى قولها :

" .. الناس جميعاً سواء أمام القضاء .. ومن حق كل فرد ، لدى الفصل فى أية تهمة جزائية توجه إليه أو فى حقوقه أو التزاماته فى أية دعوى مدنية ، أن تكون قضية محل نظر منصف وعلنى من قبل محكمة مختصة مستقلة محايدة ، منشأة بحكم القانون .. " ، وقد عالج هذا البحث الموضوع فى أربعة فصول وهى :

الفصــل الأول : المساواة فى كفالة الحق فى التقاضى .
الفصل الثانى : القضاء الطبيعى والمساواة أمام القضاء .
الفصل الثالث : تحقيق المساواة بتيسير التقاضى .
الفصل الرابع : ضمانات المساواة أمام القاضى الطبيعى .

وعنى البحث بصفة خاصة برصد مدى احترام حق المساواة أمام القضاء ومدى تطبيقه فى مصر ، وإبراز مواطن الإخلال به واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالة وجوه هذا الإخلال وتحقيق التطبيق الصحيح والاحترام الواجب له ، ضماناً لتمتع كافة المواطنين بهذا الحق الهام فى حقوق الإنسان وتأكيداً لاستقلال القضاء وسيادة القانون .

كانت المساواة بين الناس وما تزال مبتغى البشر ، أكدتها الشرائع السماوية وخاتمها الإسلام ، آية ذلك قول الله تعالى " ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم " وقــول

* نائب رئيس محكمة النقض .

** يشرف على هذا البرنامج الأستاذ الدكتور أحمد خليفة ، وقد شكلت هيئة بحث المساواة أمام القضاء من السادة المستشارين محمد بدر المنياوى النائب العام، وسرى صيام نائب رئيس محكمة النقض ، وعلى الصادق عثمان المستشار بمحكمة النقض ، والدكتور أحمد عصام مليجى الخبير الأول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الرسول الكريم : " كلكم لآدم وآدم من تراب ، لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى " وقوله صلى الله عليه وسلم : " الناس سواسية كأسنان المشط " .

وقد حرصت المواثيق الدولية ودساتير الأمم على اختلاف توجهاتها وتباين نظمها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على تأكيد المساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات العامة ، فبعد أن أفصحت المادة الأولى من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ عن المساواة بين جميع البشر ، نصت المادة الثانية منه على أنه " لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات المذكورة فى هذا الإعلان دونما تمييز من أى نوع ، ولا سيما التمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأى سياسيا وغير سياسى أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو المولد أو أى وضع آخر ، وفضلا عن ذلك ، لا يجوز التمييز على أساس الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو الإقليم الذى ينتمى إليه الشخص " . كما لا تخلو الدساتير من إبراز هذا المبدأ أو النص عليه ، ومنها دساتير مصر المتعاقبة التى جرت فى صياغة شبه موحدة على تأكيد أن المصريين متساوون فى الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة " المواد ٣ من دستورى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٣٠ و ٣١ من دستور سنة ١٩٥٦ و ٢٤ من دستور سنة ١٩٦٤ ومن دستور سنة ١٩٦٤ ومن دستور سنة ١٩٧١ .

وعلى الرغم من النص فى المواثيق الدولية والدساتير على المساواة فى الحقوق والواجبات العامة بإطلاق ، فإنها تجمع إما على تخصيص المساواة أمام القانون بمواد مستقلة ، أو بالنص عليها على سبيل الانفراد ، كالشأن فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أفرد المادة السابعة منه للمساواة أمام القانون وفى التمتع بحمايته وذلك عن إيمان بأهمية المساواة فى هذا النطاق وتقدمها على ما سواها من المجالات .

وإذا كانت المساواة أمام القانون أهم وجوه المساواة بين الأفراد ، فإن المساواة أمام القضاء أهم عناصر المساواة أمام القانون ، بها تتحقق سيادته ، وتترسخ ثقة الناس فيه ، وباحترامها يظل القضاء ملاذا للبشر فى اقتضاء حقوقهم والفصل فى أنزعتهم .

وإدراكا لأهمية حق المساواة أمام القضاء ذاك ، وفى نطاق برنامج بحوث

حقوق الإنسان الذى يتولاه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، كان اختيار هذا الحق ليكون موضوعاً لبحث مستقل مستفيض محايد يعنى بإبراز واقعه فى مصر من حيث مدى حظه من الاحترام والرعاية من جهة ومواطن الإخلال به من جهة أخرى وأسلوب مواجهة مواطن الإخلال تلك .

وقد عالجت هيئة البحث موضوع المساواة أمام القضاء فى فصول أربعة ، تناول أولها المساواة فى كفالة الحق فى التقاضى ، وعنى ثانيها بدراسة القاضى الطبيعى والمساواة أمام القضاء ، أما ثالثها فكان موضوعه تحقيق المساواة بتيسير التقاضى ، بينما اختص رابعها ببيان ضمانات المساواة أمام القاضى الطبيعى .

وفيما يلى موجز ما اشتمل عليه البحث فى جوانبه الأربعة سالفة البيان وما انتهى إليه من توصيات فى نطاق كل جانب .

الفصل الأول : المساواة فى كفالة الحق فى التقاضى .

تضمن هذا الفصل موضوع المساواة فى كفالة الحق فى التقاضى فى ثلاثة مباحث ، تضمن أولها حق التقاضى وتطوره التاريخى ، وتناول ثانيها أعباء التقاضى ومبدأ المساواة ، واشتمل الثالث على معوقات تحريك الدعوى الجنائية .

وقد عنى المبحث الأول ببيان مضمون ونطاق مبدأ المساواة أمام القضاء وكفالة حق التقاضى ، فأورد أن حق التقاضى حق أصيل ، وأنه عماد الحريات جميعا ، إذ بدونه يستحيل على الأفراد أن يأمنوا على الحريات تلك أو يردوا عنها الاعتداء وعرض للتطور التاريخى لهذا الحق فى الإسلام الذى كفل حق التقاضى فى صورة مثالية لم تشهدها حضارة حتى الآن ولم يعرفها مجتمع من المجتمعات ، ثم فى الدساتير المصرية التى يمثل دستور عام ١٩٧١ مرحلة هامة من مراحلها فى تقرير مبدأ حق اللجوء للقضاء وكفالته ، بما نص عليه من المادة ٦٨ منه من أن " التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ، ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعى ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ، ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء " ، وعنى هذا المبحث – من بعد – باستعراض مبدأ حظر النص فى القوانين على تحصين الأعمال والقرارات الإدارية من رقابة القضاء من حيث بيان التشريعات التى صدرت مقيدة ولاية القضاء الكاملة

باقتطاع جانب من وظيفة السلطة القضائية وإسناده إلى جهات غير قضائية ، أو بمنع قبول الدعوى إذا تعلقت بعمل أو قرار مما ينص عليه التشريع المقيد ، ثم موقف القضاء والفقه من هذه التشريعات قبل دستور ١٩٧١ الذى كان تتويجا لأحكام وآراء الفقهاء مؤكداً إلغاء كافة موانع التقاضى فى صراحة وحسم غير مسبوقين فيما كان قبله من دساتير .

وتناول المبحث الثانى أعباء التقاضى ومبدأ المساواة أمام القضاء ، فأكد أن مجانية القضاء هى نتيجة حتمية لمبدأ المساواة ذاك وأنها تؤدى إلى وجوب تحمل الدولة مرتبات القضاة ، وهو ما أدركه الإسلام الذى حرص على أن تكون رواتب القضاة عالية ؛ ليتمكنوا من مباشرة ولايتهم دون تأثر بظروف خارجية تؤدى إلى تغاير الأحكام مع تماثل الظروف وهو ما يتأدى عنه الإخلال بالمساواة أمام القضاء ، ثم عرض المبحث للمجانية تلك ورسوم التقاضى ، فبين الرأى الذى يتجه إلى منح العدالة بغير مقابل اعتباراً أن الخصم الذى يقاضى لا يدافع عن حقوقه وحدهابل يدافع بطريق غير مباشر عن حقوق الجميع ، ولأن إخفاقه فى دعواه لا يعتبر بمجرده خطأ موجبا لتحمل نفقاتها فقد يكون حسن النية أو يرتد خسرانه الدعوى إلى عجزه لسبب أو لآخر عن إثبات حقه ، واستعرض الرأى الآخر الذى يرى أن مجانية التقاضى تؤدى إلى الإكثار من الخصومات وإغراق المحاكم بدعاوى كيدية أو غير جدية أو خالية من أى أساس أو دليل ، وأشار إلى ابتداع الإعفاء من رسوم التقاضى ونظام المساعدة القضائية لتعويض انعدام المساواة الذى ينشأ عن فرض الرسوم القضائية وما يؤخذ على هذا النظام فى نطاق تطبيقه بمصر ، واشتمل المبحث على تناول كفالة استعانة المتقاضى بمحام بحسبانه فرعا على مبدأ كفالة القانون لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء إلى القضاء الذى أكدته الفقرة الثانية من المادة ٦٩ من دستور عام ١٩٧١ الذى حرص على النص على كفالة حق الدفاع أصالة أو بالوكالة ، وكفالة القانون لغير القادرين وسائل الدفاع عن حقوقهم .

واشتمل المبحث الثالث على قيود الدعوى الجنائية ومبدأ المساواة ، فاستعرض فى هذا النطاق طبيعة الدعوى الجنائية ، والتطور التاريخى للخصومة الجنائية ، واختلاف نظمها بين نظام الاتهام الفردى ونظام الاتهام العام الذى حلت فيه النيابة العامة محل الفرد فى تحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها ، ثم النظام المختلط الذى يغلب فيه على مرحلتى التحقيق الابتدائى والاتهام نظام

الاتهام العام ويغلب على مرحلة المحاكمة نظام الاتهام الفردى ؛ وقد تناول المبحث ذاك القيود التى أوردها التشريع الجنائى المصرى على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية وهى الشكوى والطلب والإذن مبينا أحكامها ومدى تأثير كل منها على مبدأ المساواة أمام القضاء ، وخلص فى هذا الصدد إلى أن اشتراط الشكوى أو الإذن فى بعض الجرائم لا يمثل كقاعدة عامة أى انتهاك أو مساس بمبدأ المساواة ، بينما يشكل الطلب إخلالا بالمبدأ ذاك ، إذ الجرائم التى يشترط فيها تضر بمصلحة خالصة للمجتمع وتشكل خطورة مباشرة على كيانه ، فينبغى أن يكون الحق فى الاتهام وإقامة الدعوى ومباشرتها خالصاً للنيابة العامة تنهض به بحرية تامة لا قيود عليها فيه .

وانتهى الفصل الأول فى موضوع المساواة وكفالة الحق فى التقاضى إلى التوصيات التالية :

أولا : العمل بقدر الإمكان على تخفيف الرسوم المقررة على إقامة الدعاوى والرسوم الأخرى المرتبطة بها على أن يكون ذلك تدريجيا ، وأن يواكبه تبصير المواطنين بحقوقهم المختلفة وبأحكام القوانين الأساسية ، وخلق نوع من الوعى ينأى بهم عن ولوج سبيل التقاضى دون وجه حق أو مبرر.

ثانيا : جمع شتات القوانين المتعددة الخاصة بالرسوم القضائية فى قانون واحد وتبسيط أحكامها ، بل وتوحيد هذه الرسوم فى رسم واحد بقدر الإمكان.

ثالثا : التوسع فى نظام الإعفاء من الرسوم القضائية وتبسيط أحكامه .

رابعا : وضع تنظيم محكم ودقيق لنظام المساعدة القضائية تتضمن تبصير المواطنين به وكيفية الالتجاء له ، ويجعل منه حقيقة قائمة بالفعل لا مجرد نصوص نظرية ومد نطاقه إلى كافة أنواع المنازعات .

خامسا: سرعة تعديل التشريع بإلغاء الطلب كقيد على حق النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية فى بعض الجرائم ؛ لما يمثله من إخلال حقيقى بمبدأ المساواة أمام القضاء وسلب لاختصاص النيابة العامة لصالح جهات إدارية دون مبرر أو مصلحة عامة .

الفصل الثانى : القضاء الطبيعى والمساواة أمام القضاء .

تناول هذا الفصل موضوع القضاء الطبيعى والمساواة أمام القضاء فى مبحث تمهيدى استعرض العلاقة بين القضاء الطبيعى وبين المساواة أمام القضاء،

ومبحث أول اشتمل على مفهوم القضاء الطبيعي ، ومبحث ثان موضوعه القاضى الطبيعى وواقع النظام القضائى فى مصر .

أما المبحث التمهيدى فقد أشار إلى حرص الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية ودساتير الأمم على تأكيد المساواة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات العامة ، ثم إفرادها المساواة أمام القانون بنصوص مستقلة ، وأكد أنه إذا كانت المساواة أمام القانون أهم وجوه المساواة بين المواطنين ، فإن المساواة أمام القضاء أهم عناصر المساواة أمام القانون بها تتحقق سيادته وتترسخ ثقة الناس فيه ، وباحترامها يظل القضاء ملاذا للبشر فى اقتضاء حقوقهم والفصل فى أنزعتهم ، ثم أشار إلى أن المساواة أمام القضاء تعنى من جهة حق كل مواطن فى الالتجاء إلى القضاء ، ومن جهة أخرى حقه فى أن يكون القضاء الذى يلجأ إليه أو ينظر فى أية تهمة جنائية توجه له قضاء طبيعيا ، وكيف أن الدستور المصرى عام ١٩٧١ تفرد بالنص لأول مرة فى المادة ٦٨ منه على تقرير حق كل مواطن فى اللجوء إلى القاضى الطبيعى ، وكيف أن تقرير هذا الحق هو تجسيد لمبدأ المساواة أمام القضاء ، لأن هذا المبدأ يتعارض مع إيثار فئة معينة بمحاكم خاصة ، أو إنشاء محاكم استثنائية تحل محل القضاء العادى فى أحوال معينة ، وهو ما يتأدى عنه أن العلاقة وثيقة بين القضاء الطبيعى وبين المساواة أمام القضاء ، فالأول فرع على الثانية ، وهو أهم عناصرها .

وتناول المبحث الأول مفهوم القضاء الطبيعى ، فعرض لهذا المفهوم فى الشريعة الإسلامية التى لم تعرف فى صدر الإسلام مبدأ الفصل بين السلطات فى صورته الحديثة ، ومع بقاء السلطة القضائية مندمجة من الناحية العضوية فى السلطة التنفيذية إلا أنه لم يكن هناك تأثير للسلطة التنفيذية على أعمال القضاة الذين كانوا يتمتعون بكافة الضمانات وأولها الاستقلال فى مواجهة الحاكم ، كما لم يعرف الإسلام قضاءً خاصاً يستأثر بمحاكمة فئة دون أخرى ، أو قضاء استثنائيا يباشر اختصاصه فى ظروف معينة أو بالنسبة لجرائم من صنف خاص، واشتمل المبحث ذاك على مفهوم القضاء الطبيعى فى المواثيق والدساتير العالمية والمحلية التى أكدت على حقائق بالغة الأهمية : أولها حق كل إنسان فى اللجوء إلى القاضى الطبيعى ، وثانيها إناطة ولاية القضاء إلى ذلك القاضى ، وثالثها حظر إنشاء محاكم استثنائية أو خاصة ، وآخرها قصر اختصاص القضاء العسكرى على الجرائم العسكرية التى يرتكبها العسكريون ، بل إن بعض

الدساتير قد حظر إنشاء المحاكم العسكرية فى غير من الحرب ، ثم مفهوم القضاء الطبيعى فى المؤتمرات العالمية والمحلية ، وأهمها المؤتمر العالمى لاستقلال العدل الذى عقد فى مونتريال بكندا عام ١٩٨٣ ، ومؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المعقود فى ميلانو عام ١٩٨٥ والذى كان من أهم إنجازاته المبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية ، ومؤتمر العدالة الأول المعقود فى القاهرة عام ١٩٨٦ ، ثم المؤتمران الأول والثانى للجمعية المصرية للقانون الجنائى فى القاهرة عام ١٩٨٧ وفى الإسكندرية عام ١٩٨٨ ، وخلص المبحث الأول إلى مفهوم مقترح للقضاء الطبيعى حدد عناصر هذا القضاء فى ضرورة أن تكون المحكمة محددة بالقانون فى وقت سابق على نشوء الدعوى ، بحيث لا يجوز بعد نشوء الدعوى أو وقوع الجريمة انتزاع المواطن أو المتهم من قاضيه الطبيعى إلى محكمة أخرى أقل ضمانا تنشأ خصيصا من أجله ، وأن يكون اختصاص هذا القضاء محدداً وفقا لمعايير موضوعية مجردة غير متوقف على مشيئة سلطة معينة ، إذ أن المحاكم المؤقته لا تعتبر من قبيل القضاء الطبيعى ، وأن يطبق القواعد القانونية العادية فيما يتعلق بالإجراءات والإثبات والتى تكفل حقوق الدفاع وضماناته كاملة ، وأن يتشكل بكامله من قضاة مهنيين متفرغين يتوافر فيهم العلم بالقانون ويتمتعون بالاستقلال ويتحصنون بعدم القابلية للعزل وغير ذلك من الشروط التى تنظمها قوانين السلطة القضائية .

وكان موضوع المبحث الثانى القضاء الطبيعى وواقع النظام القضائى فى مصر ، رصداً لهذا الواقع وتحديداً لمواطن إخلاله بالمساواة أمام القضاء ، وصولاً إلى بيان سبل مواجهة مظاهر هذا الإخلال ، وفى هذا النطاق تم استعراض مسيرة بعض الدساتير بالنسبة للقضاء العسكرى ، وإنزال مفهوم القضاء الطبيعى -- على السياق المتقدم -- على القضاء العسكرى فى مصر طبقا لنصوص قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ ، ويبين من ذلك أن القضاء العسكرى بتنظيمه فى القانون المذكور ، وبصرف النظر عن واقعه العملى ، ليس قضاء طبيعيا ، إذ يسمح القانون بأن يتحدد اختصاصه بنظر الدعاوى الجنائية حتى بالنسبة لجرائم القانون العام فى وقت لاحق على ارتكاب تلك الجرائم ، ويجعل هذا الاختصاص مرهونا بمشيئة رئيس الجمهورية ، ولا يشترط فى القضاة العسكريين وأعضاء النيابة العسكرية ، عدا مدير القضاء العسكرى والمدعى العام العلم بالقانون ، ويفتقد رجاله الاستقلال ، ولا يتمتعون بحصانة

عدم القابلية للعزل ، ولا تتوافر أمام هذا القضاء ضمانات الدفاع وحقوقه وعلى الأخص جواز الطعن فى قراراته وأحكامه . وفى بيان مواطن الإخلال بحق المساواة أمام القضاء فى تنظيم القضاء العسكرى ، أثبت البحث أن اختصاص هذا القضاء يمتد إلى محاكمة المدنيين لمجرد وقوع الجرائم فى الأماكن العسكرية أو على متعلقات القوات المسلحة ، أو لمجرد صدور قرار من رئيس الجمهورية ، أو لوقوع الجريمة على عسكرى بسبب تأدية أعمال وظيفته ، وكلها أمور لا يجوز أن تكون مبرراً للحرمان من القضاء العادى والإخلال بمبدأ المساواة أمام القضاء ، كذلك فإن اختصاص القضاء العسكرى بمحاكمة العسكريين عن كافة الجرائم التى ترتكب منهم إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين لأحكام القانون المذكور هو وجه آخر لأوجه الإخلال بالمساواة أمام القضاء ، بالإضافة إلى حرمان المجنى عليهم من الادعاء مدنيا أمام القضاء العسكرى وهو مظهر من مظاهر الإخلال يمس ضمانات الضحايا فى مواجهة انفراد النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ، والحق فى الإدعاء المدنى فى مرحلة المحاكمة الجنائية توفيرا لوقت وجهد القضاء والمتقاضين ، واشتمل المبحث على بيان دور محكمة النقض فى مواجهة إخلال قانون الأحكام العسكرية بحق المتهم فى المثول أمام قاضيه الطبيعى حين أكدت إشراك القضاء العادى مع المحاكم العسكرية فى اختصاصها ، ثم عرض لدور التشريع فى مواجهة الإخلال ذاك على النحو الذى تضمنته التوصيات التى انتهى إليها الفصل المعروض ، وتناول المبحث ذاته قضاء أمن الدولة والقضاء الطبيعى ، فبين أن قضاء أمن الدولة ليس قضاء طبيعيا لأنه إن كان مشكلا تطبيقاً لقانون الطوارئ فإن اختصاصه يمكن أن يتحدد حتى بالنسبة لجرائم القانون العام فى وقت لاحق على ارتكاب الجريمة ، ويكون مرهونا بمشيئة رئيس الجمهورية ، كما أنه يسمح بإشراك غير القضاة فى تشكيل المحاكم ، ولا تتحقق أمامه ضمانات الدفاع وحقوقه ، وإن كانت محاكمه دائمة فإنه يسمح بإشراك غير القضاة فى تشكيلها ، كما يخل هذا وذاك بحق المساواة أمام القضاء من خلال الحرمان من اللجوء إلى القضاء الطبيعى وحظر الإدعاء المدنى أمامه ، وعنى المبحث ببيان دور محكمة النقض فى مواجهة أوجه إخلال قضاء الطوارئ بحق المساواة ذاك بما أستقر عليه قضاؤها من تغليب اختصاص القضاء العادى على اختصاص قضاء الطوارئ وتقرير اختصاصه بما يختص به قضاء الطوارئ ، واستعرض قضاء المحكمة الدستورية العليا بشأن

محاكم أمن الدولة وفقا لقانون الطوارئ ، ثم عرض لقضاء القيم ومبدأ المساواة أمام القضاء ، وانتهى إلى أن قضاء القيم ليس قضاءً طبيعيا وأن تقرير الاختصاص له هو إخلال بمبدأ المساواة أمام القضاء ، وكذلك قانون محاكمة الوزراء .

وانتهى الفصل الثانى فى موضوع القضاء الطبيعى والمساواة أمام القضاء إلى التوصيات التالية :

أولا : إجراء تعديلات على قانون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ تجعل الحصول على إجازة الحقوق شرطاً واجباً فى كافة رجال القضاء العسكرى وإعضاء النيابة العسكرية ، وتحصر اختصاص القضاء العسكرى فى محاكمة العسكريين عن الجرائم العسكرية البحته ، وتتضمن إلغاء المادة ٤٨ التى تجعل القضاء العسكرى صاحب القول الفصل فى تحديد اختصاصه ، ويستحدث نصوصا تكفل استقلال رجال القضاء العسكرى وتنظم الطعن فى أحكام المحاكم العسكرية المصدق عليها ، وذلك أمام دائرة خاصة من الدوائر الجنائية بمحكمة النقض .

ثانيا : إلغاء محاكم أمن الدولة بنوعيها وإسناد اختصاصاتها إلى دوائر خاصة فى المحاكم العادية المشكلة من القضاة العاديين وحدهم .

ثالثا : تعديل الدستور بإلغاء المادة ١٧٩ منه التى نصت على المدعى العام الاشتراكى ، وإسناد اختصاصاته إلى النيابة العامة فى الحدود التى تتمشى مع الأصول الدستورية والضمانات المقررة فى القوانين العادية .

رابعا : إلغاء قانون حماية القيم من العيب بما تضمنه من ابتداع قضاء القيم ، وإسناد اختصاصات هذا القضاء فى نطاق القواعد الدستورية إلى القضاء العادى .

خامسا: إلغاء قانون محاكمة الوزراء ، وإسناد محاكمتهم إلى دائرة خاصة من محاكم الجنايات العادية ، وبحيث ينص على أن يتولى التحقيق أعضاء من النيابة العامة ، بدرجة محام عام على الأقل ، ولا ترفع الدعوى الجنائية إلا من النائب العام .

الفصل الثالث : تحقيق المساواة أمام القضاء بتيسير التقاضى .

خصص هذا الفصل لموضوع تحقيق المساواة أمام القضاء بتيسير التقاضى ،

وقد عالجه فى ثلاثة مباحث ، تناول أولها مدى تطبيق التشريع المصرى لمبدأ التقريب المكانى ، واشتمل ثانيها على معيار التقريب المكانى فى التشريع المصرى، وعنى ثالثها بدراسة مدى تطبيق التشريع المصرى لمبدأ التقريب الزمنـى .

وقد أوردت الدراسة فى مقدمة هذا الفصل أن تحقيق المساواة أمام القضاء يستلزم تيسير التقاضى للمتقاضين علي اختلاف قدراتهم ؛ حتى يكون فى مكنة كل منهم دون تفرقة أن يحتمى بمظلة القضاء ، وأن هذا التيسير يتطلب أمرين أشارت إليهما المادة ٦٨ من دستور جمهورية مصر العربية وألزمت الدولة بكفالتهما ، أولهما تقريب جهات القضاء من المتقاضين ، أو ما يمكن أن يطلق عليه التقريب المكانى ، وثانيهما سرعة الفصل فى القضايا ، أو ما يمكن أن يطلق عليه التقريب الزمنى ، وساقت المقدمة أن ارتباط التقريب المكانى بالمساواة أمام القضاء يتمثل فى أن بعد المسافة بين جهة القضاء وبين المتقاضى ، قد يقف دون الحصول على حقوقه قضاء إذا لم يستطع التغلب على هذا البعد أو شق عليه اجتياز هذه المسافة ، فيحرم لذلك من التقاضى لسبب لا دخل لإرادته فيه ، وأن ارتباط التقريب الزمنى بالمساواة أمام القضاء يتمثل فيما يؤدى إليه التراخى فى حسم المنازعة المعروضة وبذل المزيد من الجهد البدنى والمالى والنفسى من انصراف البعض عن الدعاوى وقعوده عن مواصلة الدفاع نتيجة العجز عن بذل هذا الجهد الزائد ، وهو ما يحول عملاً دون ممارسة حق التقاضى واهتزاز مبدأ المساواة أمام القضاء .

وفى معالجة المبحث الأول لمدى تطبيق التشريع المصرى لمبدأ التقريب المكانى ، بيّن أن المقصود بتقريب القضاء مكانيا هو أن تتعدد مقار الدرجة القضائية الواحدة وتنتشر فى بقاع الجمهورية ؛ ليكون فى مكنة أى مواطن الوصول فى يسر إلى مقر المحكمة التى يحتاج إليها ، أيا كانت درجتها فى السلم القضائى ، سيما فى البلاد الزراعية التى يلتصق فيها الفلاح بالأرض التصاق المصلحة ، فلا يطيق البعد عنها مسافات طويلة أو مرات متكررة ، ثم عرض لنهج المشرع المصرى فى هذا النطاق ، فساق أنه لم يوزع الحرص على التقريب المكانى بالتساوى على جميع أنواع المحاكم ، إذ من المحاكم ما تأبى طبيعتها أن تتعدد ، كالمحاكم العليا ، ومنها ما يجب أن يكون تعددها بقدر ، كالمحاكم الاستئنافية العليا ، ومنها ما تستوجب اختصاصاتها أن تتكاثر فى طول البلاد

وعرضها ، كالمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية ، واستعرض بالتفصيل واقع التقريب المكانى فى مصر وتطوره التاريخى بالنسبة إلى كل نوع من أنواع المحاكم المذكورة ، وأبرز فى هذا النطاق أنه فيما يختص بالمحاكم الاستئنافية المدنية والجنائية ، فإن المشرع وإن وضعها فى نطاق محدود العدد ، لم يتجاوز أقصى اتساع له حتى الآن ثمانى محاكم ، إلا أنه أمر بأن تنظر قضايا كل محافظة فى عاصمة هذه المحافظة ، وهو ماينطوى على تقريب لجهات القضاء يتواءم مع طبيعة هذه المرحلة القضائية ، وأنه بالنسبة للمحاكم الابتدائية والجزئية فقد لجأ المشرع إلى وسائل تحقق التقريب المكانى منها التوسعة فى اختصاص المحاكم الجزئية استغلالا لقربها من المتقاضى ، وإنشاء جهات تتولى اختصاصات قضائية فى مواد جزئية كشف التطبيق عن مساوئها الحقيقية كمحاكم المراكز التى ألغيت عام ١٩٤٦ ومحاكم الأخطاط التى ألغيت عام ١٩٣٠ ، وذلك نتيجة إسناد القضاء إلى غير أهله المتخصصين فيه المؤهلين له ، وإهدار القواعد القانونية عن جهل بها أو نتيجة للوساطات والرشاوى ، وكذلك الأخذ بنظام الدوائر المتنقلة المعمول به حتى الآن تطبيقا لنصوص قوانين السلطة القضائية المتعاقبة حتى القانون القائم الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ، وبالزيادة العددية للمحاكم الابتدائية والجزئية ، وتناول البحث الأول أيضا التقريب المكانى والقضاء الإدارى الذى يقوم عليه فى النظام المصرى مجلس الدولة ، ويختص أساسا بالفصل فى المنازعات الإدارية وفى الدعاوى التأديبية وبما قد يحيله عليه القانون من اختصاصات أخرى .

واشتمل المبحث الثانى على معيار التقريب المكانى فى التشريع المصرى ، فأوضح أن الدستور المصرى وإن أوجب تقريب جهات القضاء من المتقاضين فإنه لم يحدد ضابط هذا التقريب ولم يكشف عن معياره ، واستعرض ماقد يثور فى الذهن من أن المعيار المنشود هو مايحقق قرب مقر المحكمة من مقر المتقاضى بمعنى القرب من أشخاص الدعوى ، وصعوبة هذا المعيار لتعدد أطراف الدعوى، وضرورة ترجيح مقر أحدهم به فى التقريب ، وبحث جواز المغايرة فى المعيار من دعوى إلى أخرى فيختار مثلا شخص المدعى عليه معيارا لتقريب القضاء فى بعض الدعاوى ، وموضوع الدعوى معيارا لذلك فى دعاوى أخرى ، وألمح إلى أن المشرع المصرى لم يركن تماما إلى معيار واحد فى التقريب المكانى ، كما اختلفت نظرته إليه فى المجال المدنى عن نظرته إليه فى المجال الجنائى ، ففى المجال

الأول حيث تتشابك الاعتبارات التى تحدد الزاوية التى يجب الاتجاه ناحيتها لتقريب القضاء اعتصم المشرع بالمرونة فى تحديد المعيار الواجب التطبيق فجعل الأصل هو القرب من المدعى عليه ، مادام أن المدعى هو الذى اختار النزال أمام القضاء ولم يثبت بعد أن المدعى عليه على غير حق ، والتفت عن هذا المعيار حين أى أن هناك اعتبارات أولى بالرعاية كما فى الدعاوى العينية العقارية ودعاوى الحيازة إذ فيها تكون المحكمة الأقرب إلى موقع العقار أقدر من غيرها على نظر الدعاوى المتعلقة به ، وكما فى دعاوى النفقة التى أجاز للمدعى أن يرفعها أمام المحكمة الأقرب لموطنه ، والمسائل المتصلة بالتفليسة التى جعلها من أختصاص محكمة التفليس سواء كانت موضوعية أو وقتية أو دعاوى عقارية تيسيرا للفصل فيها ومنعا لتناقض الأحكام بشأنها ، وكذلك اختصاص قاضى التنفيذ الذى يجرى التنفيذ فى محكمته بمسائل التنفيذ ، وأشار إلى أن المشرع فى تطبيقه لمعيار التقريب المكانى فى مسائل الأحوال الشخصية لم يغفل عما تتسم به من أنها لصيقة بالأشخاص ، وما يقتضيه ذلك من رعاية خاصة لبعض من يتصلون بهذه الدعاوى ، سواء أكانوا مدعين أم مدعى عليهم على نحو ماتكشف عنه معاملته لناقص الأهلية ومن فى حكمه وللولى الشرعى وللزوجة ، أما فى مجال الدعاوى الجنائية فإن المشرع استهدف فى التقريب حسن إدارة العدالة الجنائية وهو أمر يتصل بالنظام العام ، ومن ثم فقد حدد مجالا جغرافيا لكل محكمة يرتبط بالخصومة الجنائية بروابط تعتمد على عناصر معينة حددتها المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية وهى المكان الذى وقعت فيه الجريمة ، أو الذى يقيم فيه المتهم ، أو الذى يقبض عليه فيه ، ولم يكن قصد المشرع من ربط الأختصاص بمحل إقامة المتهم أو مكان ضبطه تقريب القضاء منه ، وإنما تحقيق العدالة الجنائية لما يوفره القرب من محل إقامة المتهم من سهولة التعرف على ماضيه ، ومايحققه القرب من مكان ضبطه من تجنيب السلطات مشقة نقله مع احتمال هربه ، ومع ذلك فقد راعى المشرع طبيعة بعض الدعاوى الجنائية ، كالأمر فى جرائم الأحداث إذ جعل من معايير الأختصاص المكان الذى يقيم فيه الحدث أو وصية أو أمه حسب الأحوال ، وأجاز أن تنعقد محكمة الأحداث عند الاقتضاء فى إحدى مؤسسات الرعاية الأجتماعية التى يودع فيها الحدث رغبة من المشرع فى أن ينأى بالحدث عما يحيط بالمحكمة مى مقرها عن قيود الحراسة ورهبة التعامـل.

وتناول المبحث الثالث مدى تطبيق التشريع المصرى لمبدأ التقريب الزمنى ، فحدد المقصود بهذا التقريب وهو الاقتصاد ما أمكن فى الزمن الذى تستغرقه الخصومة أمام القضاء من يوم أن يبدأ عرضها عليه حتى ينتهى منها بحكم قطعى فى موضوعها لامعقب عليه ولامجال للطعن فيه ، وبين أن الاسترخاء القضائى ، والإجراءات العقيمة والتعقيدات الإدارية قد تعجز البعض عن مواصلة مسيرة الدعوى فينصرف عنها ويضيع حقه بما تختل معه المساواة أمام القضاء نتيجة عدم الالتزام بحكم دستورى واجب الأتباع نصت عليه المادة ٦٨ من الدستور حين ألزمت الدولة بأن تكفل سرعة الفصل فى القضايا ، وأوضحت الدراسة أن عاملا هاما من عوامل البطء فى التقاضى يرجع إلى ازدياد عدد القضايا زيادة لم تواكبها زيادة مناسبة فى قدرة المحاكم على الفصل فيها ، ذلك أن من المقطوع به أن التناسب بين عدد القضايا وعدد القضاه قد حاق به الخلل، واسترسلت فى بيان الأسباب الرئيسية لبطء التقاضى تحت أنواع ثلاثة : أولها المعوقات الفنية ومنها مايتصل بالقاضى وينشأ عن عدم التناسب الكمى بين عدد القضاه ، أو عن عدم التناسب الكيفى بين القضاة وبين مايطلب إليهم الفصل فيه من قضايا ، إذ التناسب ذاك يقتضى أن يكون القاضى على قدرة فنية تسمح له بالفصل العادل فى المنازعة المعروضة لاتقدمها دراسات الجامعة ، واستلزمت إنشاء المركز القومى للدراسات القضائية عام ١٩٨١ و وتستلزم وضع المبادئ القضائية والأبحاث والسوابق تحت بصر القاضى وكذلك التشريعات وتحقيق التخصص واستخدام العقول الالكترونية ، وثانى أسباب بطء التقاضى المعوقات الاجرائية ويقصد بها مايفرضه القانون الإجرائى من إجراءات تستغرق وقتا ويمكن الاستغناء عنها أو استبدال غيرها بها أسرع خطواً وأحكم سدا للثغرات وفى بيانها أوضحت الدراسة أن الشرائع الإجرائية تعالج المعوقات تلك من زاويتين تتصل الأولى منها بمنح القاضى سلطة أوسع فى إدارة الدعوى ، وتتعلق الثانية بالتقليل من حالات البطلان المترتبة على مخالفة القواعد الإجرائية ، وأن التشريع المصرى فى شقه الجنائى أو المدنى يأخذ كقاعدة عامة بمذهب البطلان الذاتى ليتجنب إطالة أمد التقاضى ، فلا يضع البطلان جزاءً صارما على كل مخالفة للقواعد الإجرائية ، ويعتد بالإجراء المشوب بالعوار إذا ماتحققت الغاية المقصودة منه ، ولو من غير طريقة ، وحددت الدراسة بعض مايعترى إجراءات الخصومة من عيوب تؤدى إلى تعثر سيرها تتعلق بإجراءات إعلان صحيفة

الدعوى ، واشتراط المشرع فى المادة ٦٣ من قانون المرافعات شكليات معينة لرفع الدعوى ، وأوصت بإعادة النظر فى نظام مجالس الصلح التى استحدثها قانون المرافعات فى المادة ٦٤ منه ، والتوسع فى نظام أوامر الأداء ، والأخذ بنظام النيابة المدنية لتكون لها اختصاصات المحكمة المدنية فى مرحلة التحضير واختصاصات نيابة الأحوال الشخصية الحالية ، فضلا عن الأختصاصات الأخرى التى تطلق يدها فى سبيل إنهاء مرحلة التحضير فى أقصر وقت ممكن ، وكذلك دعم نظام قاضى التنفيذ وإحكام القواعد المتصلة به ، والعمل بنظام تخصص القضاة الذى نصت عليه قوانين السلطة القضائية المتعاقبة ولم ينل حظه من التطبيق . أما المعوقات الإدارية ويقصد بها ماينشأ بسبب الجهات الإدارية من عقبات فى طريق الخصومة القضائية تعرقل مسيرتها ، وتؤخر وصولها إلى غايتها ، وهى صدور حكم بات يستطيع المحكوم له تنفيذه ، فقد أبرزت بشأنها عناية المشرع المصرى بالجهات المعاونة للقضاء ، وهى : أقلام الكتاب المدنية والأقلام الجنائية والمحضرون والطب الشرعى وسائر الخبراء ، وأوصت بإسراع الخطى فى تطبيق الطرق العلمية الحديثة فى عمل هذه الجهات ، حفظا وإثباتا ، وبالأخذ بنظام الشرطة القضائية المتخصصة ، وتعزيز الطب الشرعى الذى يشكو النقص الشديد فى رجاله ، كل ذلك من أجل أن تحقق المسيرة القضائية هدفها المنشود فى أقرب وقت ممكن .

الفصل الرابع : ضمانات المساواة أمام القاضى الطبيعى .

إختص هذا الفصل من البحث بضمانات المساواة أمام القاضى الطبيعى فعالجها فى تمهيد وأربعة مباحث ، تناول أولها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، وعنى ثانيها بموضوع تقدير الجزاء الجنائى ، وثالثها بالعقوبة السالبة للحرية وبدائلها ، بينما اشتمل رابعها على الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية .

وقد أفصح التمهيد عن العناية بمحاكمة الأحداث فى القانون الخاص بهم وفى قانون الأحكام العسكرية بيانا لأوجه عدم المساواة التى قد تنال بعضهم أثناء نظر قضاياهم مقارنا بالبعض الآخر ، وأختيار مرحلة تقدير الجزاء الجنائى بهدف الوصول إلى أوجه عدم المساواة التى يمكن أن تصاحبها واقتراح مايحقق المساواة فى هذا النطاق ، ثم محاولة المواءمة بين العقوبات السالبة للحرية وبين

المساواة ، واقتراح القواعد الكفيلة بتفريد جزاء الغرامة لتحقيق أكبر قدر من المساواة فى توقيعه وتنفيذه والتعرض لأحكام الإكراه البدنى ومدى تحقيقه لفكرة المساواة ، وأخيرا أوجه الإخلال بالمساواة فى شأن تنظيم الطعن فى الأحكام العسكرية والحرمان من الطعن فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لقانون الطوارئ .

وفى معالجة المبحث الأول لمحاكمة الأحداث ، عنى البحث ببيان التطور التاريخى لتنظيم معاملة الأحداث ، وأوضح أن منهج المشرع فى قانون الأحداث القائم رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ يقوم على أساس النظر إلى إجرام الأحداث نظرة خاصة تفرقه عن إجرام البالغين و ومن ثم فإنه يواجهه بردود أفعال مختلفة عن تلك التى يواجه بها إجرام البالغين ، ويواكب بهذا الاتجاهات الحديثة فى السياسة الجنائية التى وجدت لها تطبيقا فى التشريعات الحديثة التى تحكم انحراف الأحداث ومنها قانون محاكمة الأحداث الألمانى الغربى الصادر فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٤ واستعرض البحث مدى المساواة فى الضمانات القانونية بين الحدث وبين البالغ عند الحكم لبعقوبة الجناية ، وأورد – فى هذا الشأن – أنه إذا كان تشكيل محكمة الأحداث من قاض فرد مبررا ومقبولا إذا أقتصر الأمر على الحكم بعقوبة جنحة أو بتوقيع تدبير من التدابير المنصوص عليها فى القانون فإنه يمثل إجحافًا بحقه فى التمتع بضمانات المتهمين البالغين وإهداراً للمساواة بينه وبينهم حين يكون على المحكمة أن توقع عقوبة السجن ، إذ تنظر قضية البالغ محكمة جنايات مشكلة من ثلاثة من المستشارين ، وأوصى البحث ، لذلك بضرورة أن تجرى محاكمة الأحداث المتهمين بارتكاب جنايات أمام محاكم الجنايات بتشكيلها المنصوص عليه فى قانون الإجراءات الجنائية على أن تلتزم بطبيعة الحال بتطبيق قانون الأحداث عليهم . وتناول المبحث المعروض أيضا اختصاص القضاء العسكرى بالفصل فى الجرائم التى تقع من الأحداث الخاضعين لقانون الأحكام العسكرية ، وكذلك الجرائم التى تقع من الأحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكامه إذا وقعت الجريمة مع واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكام هذا القانون ، وذلك كله استثناء من أحكام قانون الأحداث ، وهو الأختصاص الذى تقرر بموجب المادة ٨ مكرر المضافة إلى قانون الأحكام العسكرية بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٥ ، وأوصى بإلغاء هذه المادة المضافة والعودة إلى الأصل العام الذى يقضى بإخضاع الأحداث جميعهم مدنيين

وعسكريين لأحكام قانون الأحداث ، لما يمثله هذا الاستثناء من إخلال بالمساواة بين الأحداث بعضهم وبعض أمام القضاء .

وتناول المبحث الثانى موضوع تقدير الجزاء القانونى بحسبانه فصل الخطاب وأعلى المراحل فى عمل القاضى الجنائى الذى يقدر الأدلة ويضفى على الواقعة النص القانونى المنطبق ثم يأتى نطقه بالحكم تحديداً لرد الفعل القانونى للواقعة المرتكبه من حيث نوعه ومداه وأسلوب تنفيذه . وقد بينت الدراسة فى هذا النطاق ماقد يؤدى إليه ترك تحديد الجزاء الجنائى لمطلق تقدير قاضى الموضوع من تباين فى التقدير بين محكمة وأخرى ، بل وبين واقعة وأخرى متماثلتين أمام نفس المحكمة بما يهدر توحيد الممارسة ، وكذلك إهدار مبدأ المساواة أمام القضاء نتيجة اختلاف التقدير من محكمة إلى أخرى للأهمية النسبية لكل ظرف من ظروف الفعل أو الفاعل ، سيما إذا تدخلت المعتقدات الشخصية للقاضى فى تقديره للجزاء واستعرضت الدراسة التطور التاريخى لفكرة تقدير الجزاء الجنائى مرورا بفكرة المساواة الحسابية التى أهدرت فكرة المساواة من أساسها لإهمالها كافة الظروف المحيطة بالفعل والفاعل ، ثم بنظام الأطر القانونية للعقاب وظهور التدابير كنظام قائم بذاته إلى جانب العقوبات ، وأخيرا ظهور الحاجة إلى معايير محددة واضحة يلتزم بها القاضى فى تقديره للجزاء ، وأوردت الدراسة أن الفقه المقارن يضع إطارا عاما تتم من خلاله عملية التقدير التى تمر بمرحلة التحديد الدقيق لأغراض العقوبة ثم استظهار الوقائع ذات الصلة بتقدير الجزاء وهى الظروف التى تنفرد بها الواقعة محل النظر دون غيرها من الوقائع وأخيرا مرحلة موازنة كافة تلك العوامل مجتمعه بعضها ببعض لينتهى الأمر بالتحديد الدقيق للجزاء ، وعنيت الدراسة – من بعد – بإبراز اتجاه العديد من التشريعات الحديثة إلى النص على معايير تقدير الجزاء الجنائى توحيدا للقضاء وتحقيقا للعدالة وللمساواة أمامه ، ومثالها قانون العقوبات الألمانى الغربى ، وقانون العقوبات الإيطالى ، والقوانين العقابية للدول الأسكندنافية وقانون العقوبات اليونانى وقانون العقوبات بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، ثم عالجت الرقابة على التقدير القضائى للجزاء فأوضحت أن تقدير الجزاء الجنائى كان من المسائل التى تعتبر دائما من الأمور التى تستقل محكمة الموضوع بتقديرها دون رقابة من المحكمة العليا مادام التقدير قد خلا من الخطأ فى تطبيق القانون ، وهو الوضع القائم فى مصر ، وأن اتجاه التشريعات إلى إدخال نصوص تتضمن معاييرا لتقدير الجزاء وإلزاما

لقاضى الموضوع بتسبيب هذا التقدير قد فتح الباب لتدخل المحاكم العليا للرقابة عليه ، وظهرت بوادر هذا التحول فى ألمانيا الإتحادية بالذات التى تواترت فيها أحكام المحكمة العليا الاتحادية التي تنقض فيها أحكاما مستندة فى ذلك إلى عدم التناسب بين مقدار العقوبة وبين المعايير التى حددها قانون العقوبات الألمانى ، وأوصت الدراسة بضرورة إدخال نص فى التشريع العقابى المصرى يتضمن المعايير التى ينبغى على القاضى الجنائى الاسترشاد بها فى تقديره للجزاء على أن تتضمن تلك المعايير إشارة إلى الأغراض التى ينبغى على الجزاء أن يتوخاها، وأنه لابد للتشريع الإجرائى فى هذه الحالة من إلزام القاضى بتسبيب تقديره للجزاء ، وهو مايفتح المجال للمحكمة العليا لمد رقابتها إلى تقدير الجزاء استناداً إلى أن هذا التقدير لم يعد متعلقا بالوقائع ، وإنما هو من المسائل ذات الصلة بالتطبيق القانونى السليم .

واختص المبحث الثالث بالعقوبة السالبة للحرية وبدائلها ، فعرض الأصول التاريخية للعقوبة ومرحلة سيادة العقوبة السالبة للحرية وأوضح الاتجاهات التى رأت أنه لايمكن تحقيق المساواة إلا إذا حدد المشرع وبشكل قاطع العقوبة التى تتناسب مع كل فعل مجرم ، ثم الاتجاه نحو إعمال الظروف المخففة والظروف المشددة وأفكار التفريد الذى رؤى فيه السبيل الحقيقى إلى تحقيق المساواة بين مرتكبى الجرائم وأدى إلى زيادة عدد البدائل العقابية ، وتعرضت الدراسة لأزمة العقوبات السالبة للحرية سيما قصيرة المدة منها وللعقوبة المؤبدة من حيث قيمتها العقابية ومدى دستوريتها وللعقوبات المؤقته طويلة المدة ، إذ انتهى بعض علماء الإجرام فى أوروبا وأمريكا إلى القول بأن زيادة فترة البقاء فى السجن عن عشر سنوات يعرض النزيل لآثار نفسية سيئة لاتجدى فى علاجها وسائل التأهيل داخل المؤسسات العقابية ، وقد أدت الأزمة إلى البحث عن بدائل للعقوبات سالبة الحرية منها الغرامة التى عنيت الدراسة باستعراض أحكامها ومزاياها وفصلت ماتؤدى إليه من إخلال بالمساواة بين الفقراء والأغنياء والحلول التى أخذت بها بعض التشريعات لتلافى هذا الإخلال بالمساواة ومن أهمها ما أخذ به المشرع الجنائى فى دول الشمال الأوروبى وفى ألمانيا الغربية من تفريد الغرامة الجنائية لتتناسب مع المقدرة الاقتصادية لكل محكوم عليه بها عن طريق الغرامة اليومية ، ثم عرضت الدراسة لمشكلة عدم دفع الغرامة وما اتجهت إليه أغلب التشريعات من الإجبار على دفعها بالإكراه البدنى ووسيلته الحبس البسيط ، ومايثيره هذا

الأكراه من مشاكل العودة من باب جانبي إلى العقوبة السالبة للحرية والإخلال بالمساواة مما دعا بعض التشريعات إلى رفض ولوج باب هذا النظام منذ البداية، وتحول البعض عنه إلى نظم أخرى كالقانون الإيطالي الذى عدل عن الاكراه البدنى بعد أن صدر حكم المحكمة الدستورية الإيطالية بمخالفته المادة ٣ من الدستور التى تنص على المساواة بين المواطنين ، وأوصت الدراسة – فى هذا النطاق – إلى وجوب تعديل التشريع المصرى للحد من توقيع العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة والتوسع فى نظام وقف التنفيذ ودراسة واقعية التوسع فى تطبيق الغرامة فى مصر وفى نظام العمل البديل لسلب الحرية وإعادة النظر فى نظام الإكراه البدنى.

وتناول المبحث الرابع الطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية ، فبين أن قانون الإجراءات الجنائية المصرى أباح الطعن فى الأحكام التى تصدر من المحاكم الجنائية العادية بطرق طعن عادية هى المعارضة والاستئناف وغير عادية هى الطعن بالنقض وطلب إعادة النظر ، بينما لايعرف قانون الأحكام العسكرية وسيلة للطعن فى الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية سوى التماس إعادة النظر ، أما طرق الطعن بالمعارضة والاستئناف والنقض فلا وجود لها بالنسبة لهذه الأحكام ، وليس هناك إلا التصديق وسيلة لمراجعتها من قبل السلطة المنوطة به ، ويتمثل فى هذه المغايرة إخلال جسيم بالمساواة بين من يحاكمون أمام القضاء العادى ومن يحاكمون أمام القضاء العسكرى ، يتسع نطاقه لامتداد اختصاص القضاء العسكرى إلى جرائم القانون العام وإلى المدنيين ، سيما وأن استعراض أحكام التماس إعادة النظر فى قانون الأحكام العسكرية يبين أنه مجرد تظلم لاتلزم السلطة المختصة بالاستجابة له ، وأن هذه السلطة ليست من المحاكم المشكلة وفقا للقانون العادى ، وأوصت الدراسة لذلك بإجراء تعديلات فى قانون الأحكام العسكرية تسمح للخاضعين لأحكامه باللجوء لجهات قضائية أعلى لاستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية فى مواد الجنح ، وفتح باب الطعن بالنقض فى أحكام هذه المحاكم فى مواد الجنايات ، وعرضت الدراسة أخيرا للحرمان من الطعن بالنقض فى أحكام محاكم أمن الدولة المنشأة طبقا لقانون الطوارئ وأوصت بضرورة إباحة الطعن بالنقض فى هذه الأحكام تحقيقا للمساواة بين المواطنين أمام القضاء .

وتضمنت خاتمة الفصل الرابع والأخير من البحث المقترحات التى سبق

إيرادها بصدد كل موضوع من الموضوعات التى تناولتها مباحثه ، وأضيف إليها التوصية بالنظر بجدية إلى مدى الحاجة لاستمرار إعلان حالة الطوارئ وما يترتب عليها من الحاجة إلى محاكم أمن الدولة تحقيقا للمساواة بين المواطنين أمام القضاء وهى غاية الغايات .

Abstract

THE EQUALITY BEFORE THE COURTS

Serry Siam

"Equallity before the Courts" is one of the areas included in the research programme on Human Rights, sponsored by The National Center for Social and Crminological Research.

This right is guaranteed by the International Convenant on Civil and Political Rights. Article 14 which stipulates:

"...All Persons shall be equal before the courts and Tribunals. In the determination of any criminal charge against him, or his rights and obligations in a suit at law, every one shall be entitled to a fair and public hearing by a competent, independent and impartial tribunal established by law, etc..."

The research dealt with this issue in four chapters:

1. Equal right to litigation.
2. The natural judiciary and equality before the courts.
3. Guaranteeing equality by facilitating court procedures.
4. Guarantees of equality before the ordinary courts.

The research sought to assess how the principle of equality before the Courts is applied in Egypt, the extent to which it is guaranteed and the cases in which the principle is contravened. The research presents some recommendations for the strict application of the principle in order to guarantee this right to every citizen and to ensure the independence and impartiality of courts and tribunals.

السياسة السكانية والتنمية

نحو منهج مقترح لتحليل التراث العلمى *

السيد يسين **

تهدف هذه الدراسة إلى بلورة إطار تحليلى مقترح لمسح التراث العلمى فى مجال العلم الاجتماعى بشكل عام ، وفى ميدان السكان والتنمية بشكل خاص ، اعتمادا على مفهوم النموذج الأساسى الذى صاغه فيلسوف العلم الأمريكى المعروف توماس كون فى كتابة ذائع الصيت " بنية الثورات العلمية " . ومن هنا تبدأ الدراسة بتأصيل مفهوم النموذج الأساسى ، ثم تميز من بعد بين أربعة نماذج أساسية سائدة فى العلم الاجتماعى هى النموذج الراديكالى الإنسانى ، والنموذج الراديكالى البنيوى ، والنموذج التأويلى والنموذج الوظيفى . وأخيراً يستفاد من هذه النماذج فى دراسة حالة السكان والتنمية ، لتحديد النموذج السائد فى الميدان .

مقدمـــة

إذا استعرضنا التراث العلمى للعلوم الاجتماعية ، فى العقود الثلاثة الأخيرة، يمكننا القول أنه ليس هناك مفهوم واحد أثر تأثيرا بالغا فى حركة الفكر والبحث فيها ، مثلما أثر مفهوم النموذج الأساسى Paradigm الذى صاغه فيلسوف العلم الأمريكى الشهير توماس كون فى كتابه ذائع الصيت " بنية الثورات العلمية"[(1)] . وترجع أهمية المفهوم إلى أنه أصبح أداة تحليلية معتمدة فى علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والأنثروبولوچيا وعلم النفس ، للدراسة النقدية للتيارات العلمية المختلفة فى هذه العلوم جميعا .

فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك ، أن الباحث العلمى فى أى من هذه الميادين ، لا يستطيع أن يمارس بحثه العلمى بطريقة منهجية ، بغير أن يلم إلماما

* قدم هذا البحث فى ندوة " حول إطار نظرى للسكان والتنمية فى الوطن العربى " التى عقدت يومى ٨ ، ٩ مايو ١٩٩٠ ، ونظمها مجلس السكان بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية بمؤسسة الأهرام .

** مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام وأمين عام منتدى الفكر العربى .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩١ .

متعمقا بالخريطة الفكرية التى تسود العلم الذى يدرس فى إطاره . وهذه الخريطة الفكرية تشمل فى العادة عديدا من الأفكار والنظريات والآراء والأيديولوچيات المتضاربة ، والتى تنطلق فى العادة من مسلمات فلسفية أو سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية معلنة أو كامنة ، وهذه المسلمات هى التى تؤثر تأثيرا بالغا على وعى الباحث ، وتدفعه إلى صياغة أفكاره بطريقة معينة . ومن هنا نشأت الحاجة إلى أداة تحليلية تسمح للباحث أن يخوض فى خضم التراث العلمى المتراكم ، ليكون على بصيرة من المنطق الداخلى الذى يحكم النظريات المتضاربة فى الميدان ، بما يسمح له أن يكون واعيا بنشأة وبنية ووظيفة النظريات المختلفة . مما يتيح له الانطلاق فى بحوثه بناء على عملية نقدية واعية ، الغرض منها اختيار النموذج الذى سيعتمد عليه فى إجراء بحوثه ودراساته ، من بين النماذج المتعارضة فى الميدان .

ومن هنا ظهرت أهمية مفهوم النموذج الأساسى الذى صاغه توماس كون. ويدل على ذلك متابعة الحركة العلمية الكبرى التى قامت بناء على إسهامه البارز فى كل مجالات العلوم الاجتماعية ، لتحليل تراثها النظرى والامبريقى معتمدة على هذا المفهوم الأساسى ، ولا يغيب عن بالنا أننا نتحدث هنا عن الباحث العلمى الواعى الذى ينطلق بعد مراجعة نقدية للتراث من نموذج أساسى محدد ، يكفل لبحوثه ودراساته الاتساق عبر الزمن ، ولا نتحدث عن الباحث العلمى غير الواعى بوجود النماذج الأسياسية فى علمه ، والذى لا يحكم مسيرته العلمية أى اتساق ، بحكم تذبذبه الفكرى ، واختزاله لعناصر متناثرة من نماذج متعارضة غير مدرك لعقم هذا المسلك والذى لا يمكن أن يؤدى به إلى الوصول إلى نتائج ذات بال ، ما دام لا يدرك أهمية الممارسة النظرية الواعية قبل أن يخوض فى خضم البحث ، غير مسلح بنموذج أساسى .

فى ضوء ذلك كله ، نرى أن الاعتماد على مفهوم النموذج الأساسى فى التحليل العلمى لتراث السياسات السكانية والتنمية يعد هو المدخل الصحيح الذى يسمح لنا بالتعرف على الخريطة الفكرية فى هذا الموضوع . والخريطة الفكرية ليست ثابتة ، كما قد يشير إلى ذلك الإسم ، وإنما هى فى تغير مستمر ، بحكم التطورات التى تحدث فى الميدان ، تحت تأثير العوامل الاجتماعية والفكرية والشخصية والتى عادة ما تكون هى الحاسمة فى عملية صياغة النظريات العلمية.

ومن هنا تدعو الحاجة إلى مراجعة هذه الخريطة الفكرية كل فترة زمنية ، لتتبع العملية التى لا تتوقف والخاصة بنشأة وتطور وانهيار النماذج الأساسية .

وفى تقديرنا أننا الآن ، فى حاجة ماسة إلى عملية مراجعة الخريطة الفكرية لأدبيات التنمية عموما ، ولأدبيات السياسات السكانية والتنمية خصوصا ، بعد مرور حقبة تاريخية كاملة ، اختبرت فيها عديد من نظريات التنمية الغربية ، وبعد ما قامت عديد من بلاد العالم الثالث ، بتجارب تنموية متعددة تحت تأثير هذه النظريات ، أخفقت فى كثير من الحالات . بعبارة مختصرة ، نحن نمر الآن بفترة المراجعة وإعادة النظر والنقد الذاتى ، على المستوى العالمى ، فى البلاد الرأسمالية والبلاد الاشتراكية على السواء ، وهذه الحركة النقدية امتدت إلينا فى الوطن العربى وتشهد على هذا الكتابات المتعددة ، التى انطلقت لتمارس النقد الذاتى ، فيما يتعلق بمسيرة التنمية العربية بوجه عام ، وفيما يتعلق بممارسات التيارات السياسية العربية بوجه خاص .

وهكذا يمكن القول أننا بمناقشاتنا حول السياسات السكانية والتنمية ، نستجيب استجابة خلاقة لحركة المراجعة وإعادة النظر النشطة على مستوى العالم، وعلى صعيد الوطن العربى فى نفس الوقت .

مشكلة الدراسة

ليس الهدف من هذه الورقة معالجة موضوعية لإشكالية السكان والتنمية . وهو موضوع – كما نعرف جميعا – احتدم بصدده الجدل النظرى والمنهجى ، والذى دار حول أنسب الأطر النظرية لدراسته ، وأصلح المناهج لبحث العلاقات المتشابكة بين السكان والتنمية (٢) . ولكن الهدف – على سبيل التحديد – هو بلورة إطار تحليلى مقترح لمسح التراث العلمى فى مجال السكان والتنمية ، على المستوى الدولى والإقليمى والمحلى ، فى ضوء استعراض النماذج الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر ، والتى عادة ما يصدر عنها الباحثون – بصورة معلنة أو ضمنية – فى صياغة فروضهم ونظرياتهم . ووظيفة هذا الإطار مساعدة الباحث الذى سيقوم بهذا المسح على أن يخوض فى خضم مئات الدراسات والأبحاث فى الموضوع ، معتمدا على أدوات تحليلية ، تسمح له بالعرض النقدى لهذا التراث ، بناء على قراءة واعية للأفكار والنظريات والآراء والأيديولوجيات والخطابات السائدة فى الميدان .

وتبدو أهمية هذا الإطار ، فى أنه يعد استجابة إيجابية للأهداف التى خلصت إليها الورقة الخاصة بالسياسة السكانية والتنمية التى قدمها على عبد القادر ، والتى عرض فيها عرضا متكاملا لإشكالية السكان والتنمية ، فى ضوء تتبع التغيرات فى منظور بحث الموضوع [٣] . وهذه هى الأهداف التى اقترحت الورقة أن تنشغل بتحقيقها الجماعة البحثية التى ستتشكل لدراسة السياسة السكانية والتنمية :

١ - استعراض متعمق للأدبيات العالمية عن سياسات النمو السكانى ونماذج التنمية التى على أساسها صيغت هذه الأهداف .

٢ - استعراض للأدبيات عن سياسات النمو السكانى والتنمية فى المنطقة العربية . وفى هذا الجزء فإن الجهد البحثى ينبغى أن يركز على ما يلى :

- الآراء عن السياسات السكانية التى هى محض ترديد للآراء العالمية السائدة .
- الآراء النقدية للأفكار العالمية السائدة عن العلاقة بين السكان والتنمية .
- محاولة لصياغة سياسات سكانية بديلة ، يرى أنها أكثر اتفاقا مع ظروف المنطقة العربية ، إن كان ذلك ممكنا .

٣ - تحليل السياسات السكانية فى المنطقة لتحديد أسسها النظرية .

وبناء على تحقيق كل هذه الأهداف ، تقترح الورقة صياغة إطار نظرى ليكون أساسا لتقييم النمو السكانى وسياسات التنمية فى المنطقة العربية ، أخذا فى الاعتبار طبيعة الأنساق الاجتماعية السائدة .

فى هذا السياق ، وبناء على المناقشات التى دارت فى الندوة التى عرضت فيها ورقة الدكتور على عبد القادر ، اقترح القيام بكتابة الورقة البحثية الراهنة .

وفى إطار استعراضنا لمجموعة من الأوراق الهامة التى سبق كتابتها ، وأهمها ورقة رياض طبارة [٤] ، وورقة نادر فرجانى [٥] ، تأكدت أهمية كتابة الورقة المنهجية الراهنة . فقد أكد رياض طبارة فى فقرة هامة من ورقته على أنه " نظرا لكون الموقف الديموجرافى فى العالم العربى متميز - من جوانب متعددة - ونظرا لتميز التجربة التنموية ، فإن هناك حاجة لصياغة أدوات مفهومية جديدة بغرض التحليل الصحيح للموقف . ذلك أن المفاهيم والنظريات المستوردة ليست دائما مفيدة والذى يسد الطريق أمام التغير فى هذا المجال ، أن أغلب كبار المتخصصين فى مجال السكان فى المنطقة العربية ، قد تلقوا دراساتهم العليا فى

الخارج ، وأحضروا معهم الأدوات المفهومية والاهتمامات السائدة فى الأقطار التى تلقوا فيها تعليمهم . ومن ناحية أخرى مما يزيد الموقف تعقيدا أن غالبية المنح البحثية وكذلك الأنشطة الإجرائية فى حقل السكان تأتى من خارج المنطقة ، وهى تميل إلى أن تعكس مرة أخرى الاهتمامات التى قد لا تكون لها الأسبقية الأولى فى المنطقة .

وبذلك يثير رياض مسألتين بالغتى الأهمية تحتاجان إلى مناقشة نقدية عميقة :

أولها قضية المفاهيم والنظريات المستوردة وعدم صلاحيتها للتطبيق فى المنطقة العربية . وهذه مسألة يحتدم حولها الجدل الآن فى العالم العربى تحت شعار " نحو علم اجتماع عربى " وهى دعوة – حتى الآن – أيديولوجية ، ويكتنفها كثير من الغموض . وهى على أى الأحوال تتعلق بالمسألة الكبرى الخاصة بعالمية العلم وخصوصية التطبيق ، ولا نعتقد أن المجال سيسمح لنا بمناقشتها .

وثانيها تتعلق بنظريات واهتمامات المؤسسات الدولية التى تقدم المنح البحثية في مجال السكان والتنمية ، وهذه قضية بالغة الأهمية .

ومن ناحية أخرى فإن ورقة نادر فرجانى تجذب النظر بموضوعها "الاقتصاد السياسى لتخفيض الخصوبة فى مصر " ، ومعنى ذلك أنه ينطلق من إطار ما يطلق عليه – بصورة عامة – مدخل الاقتصاد السياسى [٦] ، وذلك يؤكد مرة أخرى ، أهمية الاعتماد على مفهوم النموذج الأساسى كأداة تحليلية لتحليل واستعراض الأدبيات العلمية فى مجال السكان والتنمية [٧] .

خطة الدراسة

سنبدأ أولا بتعريف مفهوم النموذج الأساسى الذى صاغه توماس كون ، ثم سنعرض للمناذج الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر ، وبعد ذلك نتحدث عن كيفية استخدام المفهوم فى دراسة أدبيات السكان والتنمية من خلال عرض دراسة نموذجية ، وأخيرا نشير إلى أهمية دراسة النظريات التى يتبناها العلماء الاجتماعيون فيما يتعلق بالتنمية بشكل عام وتنمية العالم الثالث بشكل خاص ، وكذلك المذاهب التى يؤمن بها صانعوا القرار وذلك فى الدول الرأسمالية ، التى تمنح دول العالم الثالث المعونات والمنح لتشجيع سياسات معينة وتنفيذ برامج تصاغ فى ضوئها .

أولا : مفهوم النموذج الأساسى عند توماس كون

يمكن القول أن التنظير Theorizing عملية لصيقة بكل علم طبيعى كان أو اجتماعى . وهى تعنى - كما يعرفها علماء مناهج البحث - العملية التى من خلالها يفسر الأفراد بيئاتهم الطبيعية والاجتماعية . وهذه العملية عادة ما تحدث فى سياق موقف اجتماعى محدد ، وتحكمها اعتبارات أيديولوجية وفكرية وتاريخية. ومن هنا يمكن القول أن النظرية تمثل تفسيرا للواقع .

غير أنه لابد من الإشارة إلى مسألة بالغة الأهمية ، هى أن أساس أى نظرية هو النموذج الأساسى Paradigm ، الذى هو فى الأساس نموذج لتفسير الواقع . وهذا النموذج يتكون عادة من عنصرين رئيسيين :

١ - عملية صياغة مفهومية Conceptualization للظاهرة محل البحث (مثلا : ينظر للمجتمع باعتباره مكونا من مجموعة مترابطة من النظم) .

٢ - علاقة سببية مفترضة (مثلا النظرة التى ترى أن البناء الاجتماعى يتشكل ويتطور استجابة للوظائف الرئيسية للمجتمع) .

فى ضوء ما سبق يمكن القول أن النظريات المتعددة التى يزخر بها فى العادة أى علم اجتماعى ، يمكن بناء على قراءة نظرية نقدية ردها إلى عدد محدود من النماذج الرئيسية .

وقد ذهب بعض علماء الاجتماع [٨] ، إلى أن كل النظريات السوسيولوچية يمكن ردها إلى ثلاثة نماذج رئيسية هى :

- النموذج العضوى البنائى الوظيفى Organic-Structural-Functional
والذى يرى المجتمع باعتباره نسقا وظيفيا متكاملا .

- النموذج الصراعى - الراد يكالى Conflict-Radical
والذى يركز على المجتمع باعتباره نسقا ديناميكيا متغيرا يسوده الصراع ، وينهض على أساس المنافسة والاستغلال .

- النموذج الاجتماعى السلوكى والنفسى الاجتماعى
والذى يتعامل مع الظواهر الاجتماعية على المستوى الجزئى ، والعلاقات بين الأفراد ، مركزا على عمليات مثل التنشئة الاجتماعية والسلوك الخاص بالدور الاجتماعى .

أما فى علم الاقتصاد فهناك شبه إجماع على رد النظريات العلمية التى يزخر بها إلى ثلاثة نماذج رئيسية هى [٩]

- النموذج المحافظ : Conservative
والذى يمثله فكر آدم سيمث وريكاردو وأتباعهما المعاصرين .
- النموذج الليبرالى : Libral
وهو النموذج الذى لم تلفت أفكاره الأنظار حتى وقعت أزمة الكساد فى عام ١٩٣٠ ، وبرزت نظريات كينز التى اعتمد عليها للخروج من الأزمة . ويشترك الليبراليون مع المحافظين فى تبنى نفس المسلمات عن الحواجز التى تعوق التنمية فى العالم الثالث .
- النموذج الراديكالى : Radical
النموذجان المحافظ والليبرالى لهما أنصار عديدون بين علماء الاقتصاد وكلاهما لا يعتبر راديكاليا لأن تحليلاتهما لا تغوص إلى جذور المشكلات . فى حين أن النموذج الراديكالى يذهب أنصاره إلى أن ديناميكية التنظيم الاجتماعى الاقتصادى (أو إذا استخدمنا عبارة ماركسية) ونعنى نمط الإنتاج فى المجتمعات الرأسمالية ينتج أنواعا خاصة من الطبقات والابنية المؤسسية . وهذه الطبقات والمؤسسات تفسر مجموعة من المشكلات الاجتماعية ، لا يمكن حلها إلا بتغيير شكل التنظيم الاجتماعى الاقتصادى على المستوى القومى والعالمى .

فى ضوء ما سبق يمكن القول أن مفهوم النموذج الأساسى أصبح أداة أساسية للتحليل النظرى والنقدى فى كل العلوم الاجتماعية المعاصرة بدون استثناء . ومن هنا أهمية أن نعرف به كما صاغه فى البداية توماس كون [١٠] .

لقد كان توماس كون معنيا أساسا بمشكلة جوهرية تتعلق بتفسير تاريخ العلم ، والبحث وراء أسباب نمو المعرفة العلمية . وفى الوقت الذى ركز فيه بعض كبار فلاسفة العلم مثل كارل بوبر على النشاط الإبداعى والنقدى للعالم الفرد ، والذى يدفعه فى مسيرته العلمية ، المثال الخاص بأن العلم ينمو من خلال الدحض الدائم للنظريات العلمية سعيا وراء نظريات أكثر اكتمالا ، وأقدر على تفسير الظاهرات ، فإن توماس كون كان أول فيلسوف علم يركز على المجتمع العلمى ككل وليس على العالم الفرد . ومن هنا فإن جوهر نظريته أن العلم يتقدم حين يدرب العلماء وفق تقليد فكرى عام ، ويستخدمون هذا التقليد لحل المشكلات التى تواجههم . وهو يرى أن تاريخ العلم " الناضج " هو أساسا تاريخ تتابع التقاليد

العلمية ، وكل تقليد يعتمد على نظرية ومناهج للبحث ، وكل منها تقود مجتمع العلماء لفترة من الزمن ، قبل أن يهجر هذا التقليد ، ويتجه العلماء إلى تبنى تقليد جديد . وقد أطلق كون على الأفكار التى يتضمنها التقليد العلمى " النموذج الاساسى " Paradigm وإن كان عدل عن هذه التسمية فيما بعد ، وأطلق عليها "المصفوفة العلمية " Disciplinary Matrix .

وإن كان المصطلح الأول هو الذى نال الذيوع والشهرة، ونادرا ما يستخدم أحد المصطلح الثانى . والمشكلة أن " كون " لم يعرف مفهوم "النموذج الاساسى" تعريفا قاطعا ، وإن كنا يمكن أن نعتبره نظرة محددة للعالم World View مصاغة فى شكل نظرية .

ومع ذلك يمكن القول أن توماس كون عنى بتوجيه اهتمامنا إلى العوامل المشتركة التى يلزم الإحالة إليها عند تفسير السلوك العلمى للعلماء ، والسؤال هنا: ما هى الأشياء التى يتشارك فيها أعضاء المجتمع العلمى ، والتى يعود إليها التواصل والإجماع النسبى المتعلقان بطرقهم فى البحث وتناول المشكلات البحثية ؟

والأشياء الخاصة التى يرغب كون في تمييزها من خلال المفهوم العام للنموذج الأساسى تشمل الآتى :

١ - التعميمات الرمزية المشتركة

ويقصد بذلك المسلمات النظرية الأساسية التى تنطلق منها جماعة العلماء والتى لا يتم التساؤل عن مدى صحتها .

٢ - النماذج

الاتفاق بشأن النماذج قد يكون بصدد مشابهة محددة Analogy أو بصدد بعض التفاعلات أو الارتباطات التى يرى أنها متناظرة .

٣ - القيم

يعتبر كون أن أعضاء المجتمع العلمي سوف يوافقون على أن النظريات لابد وأن تكون بقدر الإمكان دقيقة ومتسقة ومتسعة المجال وبسيطة ومثمرة .

٤ - المبادئ الميتافيزيقية

عادة ما يتفق المجتمع العلمى على عدد من المسلمات التى لم يتم اختبارها ، والتى تلعب دورا هاما فى تحديد توجهات البحث .

٥ - الأمثلة المتميزة أو المشكلات البحثية المحددة : Examplers

ويعنى بها كون الاتفاق فى إطار المجتمع العلمى على ما يعتبر فى الميدان مشكلات ملحة ، وما الذى يشكل حلولا لها . وهو أيضا يعنى الإجماع على ما هى المشكلات التى لم تحل بعد ، وهى التى تظهر فى مشاريع الأبحاث التى يقوم بها الباحثون فى دراساتهم العليا ، وأيضا فى الاتفاق على معايير الأفكار العلمية التى تستحق أن تناقش .

هذه بشكل عام هى مكونات النموذج الأساسى كما تصورها توماس كون. وقد لقيت فكرته قبولا لدى كثير من الباحثين فى العلوم الاجتماعية المختلفة ، واستخدم المفهوم - كما قلنا من قبل - كأداة تحليلية أساسية للتراث النظرى . ولكنها أيضا تعرضت لكثير من أوجه النقد ، أهمها تعدد المعانى التى أعطاها كون للنموذج الأساسى ، لدرجة أن الباحثة مارجريت باسترمان عددت واحداً وعشرين معنى مختلفا للنموذج الأساسى وردت كلها فى الطبعة الأولى من كتابه " بنية الثورات العلمية " !

ومع ذلك وبالرغم من غموض بعض مكونات فكرة النموذج الأساسى ، إلا أن الباحثين ركزوا على جوهرها الحقيقى ، والذى يتمثل فى أنه عند دراسة وفهم المشروع العلمى لا ينبغى أن نقنع فقط بالنظر إلى النظريات فى حد ذاتها ، ولكن ينبغى أن يتسع منظورنا فنهتم بدراسة الدائرة الأوسع ، والتى تتمثل فى المعتقدات والاتجاهات والإجراءات وأدوات البحث التى يطبقها أعضاء المجتمع العلمى فى مرحلة تاريخية ما .

غير أن توماس كون لم يقنع بصك مفهوم النموذج الأساسى ، ولكنه استخدمه لكى يفسر عملية نمو العلم ، والتى تتمثل فى قيام وانهيار النماذج العلمية ، وفق شروط محددة حددها ، وليس هنا مجال للإفاضة فيها .

فى ضوء ذلك كله ، يمكننا أن ننتقل لعرض النماذج الاساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر ، كما قدمها فى محاولة علمية بالغة الأصالة جبسون بريل وجاريت مورجان . وسنرى من بعد ، أن أصالة هذه المحاولة ترد إلى رهافة أسسها النظرية ، وشمولها ، مما يسمح للباحث - بناء على الملامح المحددة والسمات المميزة لكل نموذج - أن يقرأ التراث النظرى فى تخصصه ، بشكل يسمح له برد النظريات المتعددة ، والبحوث الامبيريقية المختلفة إلى نماذجها . وهى عملية أساسية للتقييم النظرى ، وللتحليل النقدى للبحوث .

ينطبق ذلك على أى ميدان ، وبالتالى على ميدان السكان والتنمية . فبناء على مفهوم النموذج الأساسى نستطيع أن نرصد حركة الفكر العلمى فى الموضوع ، وأن نتعقب عملية الانتقال من نموذج أساسى إلى نموذج أساسى آخر من ناحية ، وتحديد النموذج الأساسى السائد فى مرحلة تاريخية معينة ، وتحديد علاقاته مع النماذج الأساسية الأخرى المنافسة ، والتى تدور بينها فى العادة معارك نظرية ضارية ، تترك آثارها بشكل واضح على التطبيق ، فى مجال رسم السياسات ، وتخصيص الموارد . ويبدو ذلك واضحا فى تضارب النماذج الأساسية فى مجال السكان والتنمية ، والذى أدى - فى حالة مصر على سبيل المثال - إلى سيادة نموذج أساسى معين يتمثل فى محاولة تغيير اتجاهات الناس من خلال الإعلام ، وتسهيل حصولهم على موانع الحمل ، وما ترتب على ذلك من تخصيص ملايين الجنيهات من المعونة الأمريكية للإنفاق فى هذا الاتجاه .

ومن هنا يتضح أن الصراع بين النماذج الأساسية المختلفة ، ليس مجرد ترف علمى يمارسه العلماء ، بقدر ما هو فى كثير من الأحيان زاخر بتضارب المصالح الأيديولوچية ، والأهداف السياسية ، والغايات الاجتماعية .

ثانيا : النماذج الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر

قدم جبسون باريل وجار مورجان - كما ذكرنا - محاولة بالغة الأصالة لتحديد النماذج الأساسية فى العلم الاجتماعى المعاصر فى كتابهما " النماذج الأساسية السوسيولوچية وتحليل المنظمات " [11] ، والذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٧٩ . تقوم محاولة باريل ومورجان على أساس أن النظرية الاجتماعية يمكن أن تفهم فى ضوء نماذج أساسية أربعة مبنية على مسلمات نظرية مختلفة ، عن طبيعة العلم الاجتماعى من ناحية ، وطبيعة المجتمع من ناحية أخرى . والنماذج الأساسية الأربعة يقوم كل منها على نظرات شاملة للعالم الاجتماعى . وكل نموذج أساسى مستقل بذاته وهو بالتالى يفرز وسائله المتميزة فى تحليل الحياة الاجتماعية . ودراسة هذه النماذج تؤكد فى الحقيقة على الدور الاساسى الذى يلعبه الإطار المرجعى للعالم فى صياغة نظرياته وإجراء بحوثه .

البحث عن إطار نظرى

تبدأ عملية البحث عن إطار نظرى يحكم البحث من النماذج العلمية الأساسية

وتحديد ملامحها وسماتها الفارقة ، بالتمييز بين مجموعتين من المسلمات :

الأولى : تتعلق بطبيعة العلم الاجتماعي وهى مناقشة فلسفية الطابع ، لأنها تثير أهم المشكلات التى تعالجها فلسفة العلوم الاجتماعية ، والتى تؤثر تأثيرا حاسما - وبغير وعى بها أحيانا - على اتجاهات الباحثين فى النظرية والبحث معا .

والثانية : تتعلق بطبيعة المجتمع . ونعلم من دراستنا للتراث العلمى فى العلوم الاجتماعية ، أنها شهدت فى الثلاثين سنة الأخيرة خلافات علمية شتى بين مدارس ونظريات ومناهج تهدف جميعا إلى دراسة الظواهر الاجتماعية ، ولكن كلا منها تبنت رؤية محددة لطبيعة المجتمع ، تؤثر بالضرورة على منظور الباحثين إلى الظواهر ، وعلى نوعية المشكلات التى يتعرضون لها بالدراسة ، سواء من ناحية التركيز الشديد على بعض المشكلات دون غيرها ، أو التجاهل المتعمد لدراسة بعض المشكلات ، أو فى ابتداع مفاهيم علمية ومصطلحات الغرض منها تجنب المفاهيم العلمية والمصطلحات التى تستخدمها نظريات منافسة .

وإذا كنا سنوجز العرض بالنسبة للمسلمات الفلسفية ، فإننا سنطيل الحديث فى المسلمات الخاصة بطبيعة المجتمع ، لارتباطها الوثيق بموضوعنا ، وإن كانت تبدو أهمية الأولى ، أن عناصرها المختلفة تستخدم فى وصف الملامح المحددة لكل نموذج من النماذج الأربعة .

١ - مسلمات عن طبيعة العلم الاجتماعى

يقوم البحث فى هذه المسلمات على أساس التمييز بين مجموعات أربعة تتعلق بالانطولوجيا ، والابستمولوجيا والطبيعة الإنسانية ، ومناهج البحث .

الانطولوجيا هى البحث الفلسفى الخاص بدراسة الوجود ، أى دراسة الظاهرات باعتبارها موجودة فى ذاتها ، وبغض النظر عن مظاهرها الخارجية .

والابستمولوجيا فرع من الفلسفة يعنى بالدراسة النقدية لأصول المعرفة .

والفرضية الأساسية هنا أن كل العلماء الاجتماعيين يقتربون من موضوعهم من خلال افتراضات ينطلقون منها ، بصورة معلنة أو ضمنية عن طبيعة العالم الاجتماعى والطريقة التى يمكن بحثه بها .

ونجد أولا أن هناك افتراضات ذات طابع أنطولوجى ، تتعلق بجوهر

الظاهرة محل البحث . والعلماء الاجتماعيون – على سبيل المثال – يواجهون بسؤال أنطولوچى أساسى هو : هل " الواقع " المبحوث يعد خارجيا بالنسبة للفرد، بمعنى أنه يفرض نفسه على الوعى الفردى من الخارج ، أو أنه نتاج الوعى الفردى . بعبارة أخرى هل الواقع له طابع موضوعى ، أم هو نتاج التعرف الفردى، وهل الواقع عبارة عن معطى موجود هناك فى العالم ، أو هو نتاج عقل الفرد .

ويرتبط بهذا الموضوع الأنطولوچى مجموعة أخرى من الافتراضات ذات طابع ابستمولوچى . وهى تتعلق بأسس المعرفة ، وعن كيف يبدأ الفرد فهم العالم ، ويوصل هذه المعرفة إلى الآخرين . وهذه الافتراضات تتضمن أفكارا – على سبيل المثال – عن أشكال المعرفة التى يمكن الحصول عليها ، وكيف يمكن للإنسان أن يفرز ما هو " حقيقى " وما هو " الزائف " منها . والحقيقة أن هذا التضاد بين الحقيقى والزائف يتطلب موقفا ابستمولوچيا مسبقا . وعادة ينهض هذا الموقف على أساس نظرة محددة لطبيعة المعرفة ذاتها . ومن هنا يثار سؤال رئيسى : هل يمكن التعرف على طبيعة المعرفة وتوصيلها إلى الآخرين باعتبارها حقائق صلبة واقعية ويمكن تداولها بصورة مفهومة ، أو أن المعرفة ذات طبيعة "رخوة" ، ولها طبيعة ذاتية أو روحية ، أو حتى متعالية Transcendental مبنية على الخبرة أو الاستبصار ، ولها طبيعة متفردة وأساسا تتسم بطابع شخصى .

والافتراضات الابستمولوچية فى هذا المجال ، هى التى ستحدد المواقف المتطرفة فى موضوع هل المعرفة شىء يمكن اكتسابه ، أم أنه شىء ينبغى أن يخبره الإنسان بصورة شخصية " .

ثم نجد أمامنا بعد ذلك ، مجموعة أخرى من الافتراضات حول الطبيعة الإنسانية ، وخاصة ما يتعلق بالعلاقة بين الناس وبيئاتهم . وكل العلم الاجتماعى ينبغى أن ينهض على مسلمات من هذا القبيل ، ما دامت الحياة الإنسانية هى أساسا موضوع البحث . وهكذا ، فيمكن أن نتعرف على منظورات فى العلم الاجتماعى ، تتضمن نظرة مفادها أن الناس يستجيبون بطريقة ميكانيكية أو حتى بطريقة حتمية للمواقف التى يجابهونها فى العالم الخارجى . وهذه النظرة تميل إلى أن تنظر للناس وخبراتهم باعتبارها نواتج للبيئة ، بعبارة أخرى باعتبار الناس تحدد سلوكهم ظروفهم الخارجية .

والمنظور المضاد ، قد يتطرف حين ينسب للناس أدوار أكثر ابداعا ، حيث

تسيطر " حرية الإرادة " على قلب المسرح ، وحيث يعتبر أن الانسان نفسه هو خالق بيئته ، وهو المسيطر وليس المسيطر عليه ، وهو السيد بدلا من أن يكون هو الدمية .

وبالنسبة لهذه الآراء المتعارضة ، فنحن فى الواقع بصدد جدل فلسفى قديم بين أنصار الحتمية من ناحية ، وأنصار حرية الإرادة من ناحية أخرى . وفى الوقت الذى نجد نظريات اجتماعية تنحاز لأى من النظريتين ، إلا أنه يمكن القول أن كثيرا من العلماء الاجتماعيين يقفون من الجدل موقفا وسطا .

وهذه المجموعات الثلاثة من المسلمات لها تأثير واضح على منهجية البحث . فكل مجموعة لها نتائج هامة بالنسبة للطريقة التى يحاول بها الباحث أن يبحث ويحصل على المعرفة عن العالم الاجتماعى . فالمذاهب الانطولوچية والابستمولوچية المختلفة وكذلك النماذج عن الطبيعة الإنسانية تؤثر على منهجية البحث ، وتؤدى إلى إفراز منهجيات متعددة ومختلفة .

وإمكانية الاختيار بين مناهج متعددة كبيرة للغاية فى الواقع ، لدرجة أن ما يعتبره " العالم الطبيعى " التقليدى علما لا يغطى فى الواقع إلا نسبة ضئيلة من بحوث العلم . ومن الممكن – على سبيل المثال – أن نتعرف على منهجيات تستخدم فى العلم الاجتماعى ، تعامل العالم الاجتماعى كما لو كان عالما طبيعيا ، أى أنه يتضمن حقائق صلبة وواقعية وخارجة عن نطاق الفرد . وهناك منهجيات أخرى ترى العالم الاجتماعى كما لو كان رخوا ، تسوده النظرات الشخصية ، ويتسم بنوعية ذاتية .

بالنسبة لأصحاب الموقف الاول فإن مشروعهم العلمى يميل إلى التركيز على العلاقات والانتظامات بين مختلف العناصر التى تكون الظاهرة محل البحث . ومن هنا ينصب الاهتمام على التعرف على هذه العناصر ، وتعريفها ، واكتشاف الطرق التى يمكن من خلالها التعبير عن العلاقات التى تربط بينها ومن هنا فالموضوعات المنهجية الهامة – وفق هذا المنظور – تتمثل فى المفاهيم ذاتها ، وقياسها والتعرف على الموضوعات الكامنة . وهذا المنظور يعبر عن نفسه بقوة فى سعيه للبحث عن قوانين عامة تفسر وتحكم الواقع الذى تتم ملاحظته .

أما بالنسبة للموقف الثانى والذى يركز على الخبرة الذاتية للأفراد ، فى خلق العالم الاجتماعى ، فإن السعى إلى الفهم يركز على الموضوعات المختلفة ويقترب منها بطرق مختلفة ، ويصبح الاهتمام الأساسى بفهم الطريقة التى من

خلالها يخلق الفرد ويعدل ويفسر العالم أو المحيط الذى يعيش فيه . ويصبح التركيز لأصحاب هذا الموقف فى حالته المتطرفة ، على تفسير وفهم ما هو متفرد وخاص بالنسبة للفرد ، أكثر من الاهتمام بما هو عام .

وهذا النهج قد يشكك فى وجود حقيقة خارجية جديرة بالدراسة . وبعبارة منهجية يمكن القول أنه نهج يؤكد على الطبيعة النسبية للعلم الاجتماعى ، لدرجة يمكن معها اعتباره " غير علمى " إذا ما قارناه بالقواعد العامة المطبقة فى العلوم الطبيعية .

ويمكن إذا اعتمدنا على المنظورين المتضادين الذاتى - والموضوعى أن نضع مجموعة المسلمات الأربعة السابق الإشارة إليها ، بشكل يوضح العلاقات بينها كما فى الشكل التالى (١٣) :

شكل رقم (١)

البعد الذاتى - الموضوعى*

النهج الذاتى فى العلم الاجتماعى		*النهج الموضوعى فى العلم الاجتماعى*
الإسمية	الاونطولوچيا	الواقعية
الاتجاه المضاد للوضعية	الابستمولوچيا	الوضعية
حرية الإرادة	الطبيعة الإنسانية	الحتمية
التركيز على الجزئيات	منهج البحث	التركيز على الكليات

ونظرا لأننا لن نستطيع الدخول فى عمق مناقشة هذه المجموعات الأربعة من المسلمات ، نقنع بالتعريف السريع بالخلافات العلمية داخل كل مجموعة .

١ - *الصراع بين الإسمية والواقعية : الجدل الانطولوچى*

يدور الموقف الإسمى حول المسلمة التى ترى أن العالم الاجتماعى الخارج عن معرفة الفرد هو مكون من لا شىء أكثر من مجموعة من الأسماء والمفاهيم والعناوين التى تستخدم لبناء الواقع . ولا يقبل أنصار هذا الموقف وجود أى بنية

* راجع تعريف المفاهيم الواردة فى الشكل فى الصفحات المخصصة للمراجع .

"واقعية " للعالم التى تستخدم هذه المفاهيم لوصفه . وينظر للأسماء باعتبارها إبداعات مصطنعة تبدو أهميتها فى أنها أدوات مناسبة لوصف العالم الخارجى .

أما الموقف الواقعى فيرى – على العكس – أن العالم الاجتماعى الخارج عن معرفة الفرد ، هو عالم واقعى مكون من أبنية صلبة يمكن الإحساس بها وهى نسبيا ثابتة . وبغض النظر عما إذا كنا ندرك هذه الأبنية أولا ، فهى موجودة باعتبارها كليات إمبيريقية . بل إننا قد لا نكون واعين بوجود بعض الابنية الأساسية وبالتالى فنحن لا نطلق عليها أسماء ، أولا نصوغ بصددها مفاهيم لكى تدل عليها . بالنسبة " للواقعى " فالعالم الاجتماعى يوجد فى استقلال عن إدراك الفرد له .

ب - الصراع بين الاتجاه المضاد للوضعية ، الجدل الابستمولوجى

يقصد بالوضعية هنا الاتجاه الذى يسعى إلى تفسير ما يحدث فى العالم الاجتماعى والتنبؤ به ، من خلال البحث عن الانتظامات والعلاقات السببية بين عناصره المكونة له . والابستمولوچيا الوضعية مؤسسة فى الواقع على المناهج التقليدية التى تسود العلوم الطبيعية . وقد يختلف الوضعيون فيما بينهم حول مسائل تفصيلية تتعلق مثلا بذهاب فريق منهم إلى أن العلاقات المنتظمة المفترضة بين ظواهر معينة ، يمكن التحقق منها باستخدام برنامج بحثى تجريبى مناسب . فى حين أن فريقا آخر يذهب إلى أن الفروض قابلة فقط لكى تدحض Falsified ، ولا يمكن إطلاقا إثبات أنها صحيحة (١٤) .

ومع ذلك فكلا الفريقين يقبلون أن نمو المعرفة هو أساسا عملية تراكمية تتمثل فى إضافة استبصارات جديدة لجسم المعرفة الموجود ، ومن خلال استبعاد الفروض الزائفة .

والاتجاه المضاد للوضعية ، قد تتعدد صوره ، غير أن ما يجمع بينها اعتراضها على فائدة البحث عن قوانين أو علاقات منتظمة فى العالم الاجتماعى . بالنسبة للباحث المضاد للوضعية العالم الاجتماعى نسبى أساسا ولا يمكن فهمه إلا من خلال الأفراد المنغمسين مباشرة فى الأنشطة محل الدراسة .

والمضادون للوضعية يرفضون موقف " الملاحظ " والذى يميز الابستمولوچيا الوضعية ، كنقطة صحيحة للانطلاق منها لفهم الأنشطة الإنسانية . وهم يذهبون إلى أننا لن نستطيع أن نفهم إلا إذا وضعنا أنفسنا فى الإطار المرجعى للفرد

المشارك فى الفعل . وكل ذلك على أساس أننا نستطيع أن نفهم من الداخل وليس من الخارج . وطبقا لوجهة النظر هذه فإن العلم الاجتماعى يعد مشروعا ذاتيا أكثر منه موضوعيا .

وأصحاب هذا الموقف يرفضون فكرة أن العلم يمكن أن ينتج معرفة موضوعية من أى نوع .

جـ - الصراع بين حرية الإرادة والحتمية : الجدل الخاص بالطبيعة الإنسانية

هذا جدل قديم بين أنصار الحتمية الذين يرون أن الإنسان وأنشطته المختلفة يحددها بشكل كامل الموقف أو البيئة التى تحيط به . وفى مقابل ذلك الموقف نجد أنصار حرية الإرادة والذين يرون أن الإنسان مستقل تماما وحر الإرادة . وهناك بطبيعة الحال من يقفون موقفا وسطا بين المعسكرين .

د - الصراع بين النظرية الجزئية والنظرية الكلية : الجدل المنهجى

النهج الجزئى فى العلوم الاجتماعية مؤسس على أننا لا يمكن أن نفهم العالم الاجتماعى إلا من خلال معرفة مباشرة بالموضوع محل الدراسة .

وهذا الاتجاه يركز كثيرا على مسألة الاقتراب من الشخص المبحوث والاستطلاع التفصيلى لخلفيته وتاريخ حياته . ويركز أيضا على تحليل الخبرات الذاتية التى يضع الباحث يده عليها من خلال دخوله إلى عالم المواقف التى مر بها الفرد المبحوث ، وكذلك بتحليل الانطباعات واليوميات وسير الحياة والسجلات الصحفية .

أما النهج الكلى فهو على العكس يركز على إجراء البحث من خلال الاعتماد على أدوات بحث مقننة . وهو يقترب من تقاليد البحث فى العلوم الطبيعية، والتى تركز على عملية اختبار الفروض وفقا للمعايير العلمية الدقيقة . وهو مشغول ببناء اختبارات علمية ، واستخدام أدوات بحث كمية لتحليل البيانات . ومن هنا يسود – فى هذا الإطار استخدام المسوح والاستبيانات ، واختبارات الشخصية ، وأدوات البحث المقننة من كل الأنواع .

٢ - مسلمات عن طبيعة المجتمع

كل المداخل لدراسة المجتمع ، يمكن وضعها فى إطار مرجعى محدد من نوع أو

أخر . ذلك أن النظريات المختلفة تميل إلى أن تعكس منظورات مختلفة ، وموضوعات ومشكلات جديرة بالدراسة ، وهى عادة - كما أكدنا من قبل - تؤسس عموما على مجموعة كاملة من المسلمات ، التى تعكس نظرة خاصة بطبيعة الموضوع محل الدراسة ، ومن هنا أهمية التحليل النقدى للتراث النظرى وخاصة بالنسبة للباحث الاجتماعى فى العالم الثالث [١٥] .

الجدل حول النظام والصراع

حاول بعض علماء الاجتماع فى الستينات ، من أبرزهم داهر ندورف ولوكوود ، أن يميزوا بين مدخلين لدراسة المجتمع ، أحدهما يركز على تفسير طبيعة النظام الاجتماعى والتوازن من ناحية ، والثانى ركز اهتمامه على دراسة مشكلات التغير والصراع والقهر فى البناء الاجتماعى من ناحية ثانية .

وقد انشغل العلم الاجتماعى بهذا الجدل فترة طويلة ، وإن كان الاتجاه الأول - تحت تأثير المؤسسة الأكاديمية الأمريكية المحافظة - قد ساد على حساب الاتجاه الثانى .

ويرى عديد من العلماء الاجتماعيين الآن أن هذا الجدل انتهى وفات أوانه ، وخصوصا بعدما حاول عدد من علماء الاجتماع التوفيق بين المدخلين ، وأبرزهم فان دين برج ولويس كوزر الذى اشتهر بنظرية عن الوظائف الإيجابية للصراع ، والتى حاول من خلالها أن يدخل بعد الصراع فى نظرية التوازن ، لكى يتلافى النقد الذى كان يوجه إليها ، والذى يتمثل فى تجاهلها لمشكلة التغير والقهر فى المجتمع [١٦] .

٣ - بعدان وأربعة نماذج رئيسية

غير أن باريل ومورجان يريان أن الجدل لم ينته بعد ، وأن التفرقة بين هذين المدخلين أساسية لفهم النظريات المتعارضة فى الميدان ، وإن كانا يفضلان صياغة مفهومين جديدين يشيران إلى نموذجين أساسيين :

الأول : هو علم اجتماع الضبط Sociology of regulation

والثانى : هو علم اجتماع التغير الراديكالى Sociology of radical change

النموذج الأول : يشير إلى الكتابات والنظريات المعنية أساسا بتقديم تفسيرات للمجتمع بالتركيز على الوحدة والتماسك فيه . وهو ينطلق من الحاجة إلى تنظيم

الأمور الإنسانية ، والأسئلة الرئيسية التى يطرحها هى : لماذا يحافظ المجتمع على نفسه باعتباره وحدة واحدة . وهو يحاول أن يفسر لماذا ينزع المجتمع إلى أن يتماسك بدلا من أن يتحول إلى شظايا متناثرة . وهو معنى بدراسة القوى الاجتماعية التى تمنع رؤية " هوبز " للمجتمع باعتباره " حربا من الكل ضد الكل " من أن تتحق . وربما كانت نظريات عالم الاجتماع الفرنسى الشهير إميل دوركايم خير تعبير عن هذا النموذج .

اما النموذج الاساسى الثانى : فهو على عكس النموذج الأول ، يركز على تفسيرات للتغير الراديكالى ، وعلى الصراع البنيوى العميق فى المجتمع ، وعلى صور السيطرة ، والتناقض البنيوى ، وكل هذه السمات يراها أنصار هذا النموذج مميزة للمجتمع الحديث . هو علم اجتماع معنى بتحرر الإنسان من الأبنية التى تحد إمكانياته وقدراته وتمنعه من النمو والتطور . والأسئلة الرئيسية التى يطرحها تتعلق بحرمان الإنسان المادى والنفسى ، وهو يعرض بدائل للأمر الواقع الذى لا يرضى به ، وربما كانت نظريات كارل ماركس أفضل تعبير عن هذا النموذج .

وهكذا يصبح لدينا بعدان يمكن على أساسهما تصنيف النماذج العلمية الأساسية .

البعد الأول : الذاتى - الموضوعى

البعد الثانى : علم اجتماع الضبط - علم اجتماع التغير الراديكالى

غير أننا سنرى أنه فى ضوء هذين البعدين ، يمكن أن نجد أربعة نماذج علمية رئيسية ، اثنين منهما يقعان داخل دائرة علم اجتماع الضبط ، وهما النموذج الوظيفى والنموذج التأويلى ، واثنين آخرين يقعان داخل دائرة علم اجتماع التغير الراديكالى ، وهما النموذج الراديكالى الانسانى والنموذج الراديكالى البنيوى. وسنرى أن الخلافات بين كل زوجين برغم أنهما ينتميان إلى عائلة فكرية واحدة ، هامة ، لأنها عادة ما تنعكس على المناهج وأدوات البحث وموضوعات الدراسة .

ومن الجدير بالإشارة أن الخلاف بين النموذج الوظيفى والنموذج التأويلى تم تحت تأثير ظهور مداخل نظرية جديدة ، من أهمها الاثنوميثودولوچيا التى ترتبط باسم جار فينكل عام (١٩٦٧) ، ويبرز أهمية المدخل الفينومولوچى .

وفى نفس الوقت فإن الخلاف بين النموذج الراديكالى الإنسانى والنموذج

الراديكالى البنيوى أخذ مداه بعد محاولة الفيلسوف الفرنسى الشهير لويس التوسير إعادة قراءة الماركسية عام (١٩٦٦) ، قراءة بنيوية ، أثرت تأثيرا بالغا على مجمل النقاش النظرى فى العلوم الاجتماعية .

ويصور الشكل التالى موقع النماذج الأساسية الأربعة على البعدين الذاتى والموضوعى ، والتنظيم والتغيير .

شكل يبين صورة إجمالية للنماذج الاساسية الاربعة

علم اجتماع التغير الراديكالى

	النموذج الراديكالى الإنسانى	النموذج الراديكالى البنيوى	
ذاتى			موضوعى
	النموذج التأويلى	النموذج الوظيفى	

علم اجتماع الضبط

٤ - النماذج الاساسية الاربعة

من الطريف أن نلاحظ أن تبنى نموذج من بين هذه النماذج الأربعة يتخذ فى العادة شكل الانتماء إلى العقائد الدينية ! ومن هنا يشعر الباحثون الذين يتبنون نموذجا من بينها بشعور أشبه بشعور رفقاء السلاح ! حتى أنه حين يتحول واحد منهم من تبنى نموذج ما إلى تبنى نموذج مضاد ، فإن ذلك يعتبر فى نظر زملائه وكأنه قام بردة دينية ، فى حين أن أنصار النموذج المنافس يعتبرون أن ما حدث - خصوصا لو كان الباحث له إسم وشهرة - نقطة تسجل لحساب نموذجهم على حساب النموذج الآخر ! .

ومن هنا يمكن القول أن كل نموذج من بين هذه النماذج يعكس تقليدا فكريا راسخا له رموزه ومصطلحاته ومفاهيمه وطرقه فى البحث . ومن هنا لا يمكن التأليف بين هذه النماذج ، لأنها - وخصوصا فى صورتها النقية - متعارضة ، لأنها تقوم على مسلمات مختلفة ، سواء فى النظر إلى طبيعة العلم الاجتماعى أو فى النظر إلى طبيعة المجتمع .

وسنحاول فيما يلى العرض الموجز للملامح الأساسية لكل نموذج

النموذج الوظيفى : Functional

هذا النموذج يمثل الإطار المرجعى السائد فى مجال علم اجتماع الضبط ، وهو يقترب من موضوع الدراسة متبنيا وجهة نظر " موضوعية " . والنظريات الوظيفية كانت فى صدارة الجدل الذى دار بين تيار الصراع وتيار التوازن . وهذا النموذج معنى بتقديم تفسيرات للأمر الواقع ، وللنظام الاجتماعى ، وللإجماع ، وللتكامل الاجتماعى ، والتضامن ، وإشباع الحاجات ، والاهتمام بالأمور الراهنة . وهو يقترب من هذه الموضوعات من وجهة نظر تميل إلى أن تكون واقعية ، ووضعية ، وحتمية ، وتقوم على معرفة الكليات .

وهذا النموذج يحاول تقديم تفسيرات عقلانية للأمور الاجتماعية . ومنظوره براجماتى بشكل بارز ، وهمه الأساسى تقديم معرفة قابلة للتطبيق . وتوجهه صوب حل المشكلات ، ويحاول تقديم حلول عملية لمشكلات عملية . وهو يتبنى فلسفة الهندسة الاجتماعية كأساس للتغيير الاجتماعى ، ويركز على أهمية فهم النظام والتوازن والاستقرار فى المجتمع ، وكيفية تحقيق كل ذلك . وهو معنى بالتنظيم الفعال للمجتمع وكيفية ضبط الأمور الاجتماعية .

وهذا النموذج لصيق بالوضعية الاجتماعية . وهو لذلك يطبق النماذج والمناهج المعروفة فى العلوم الطبيعية فى دراسة الأمور الإنسانية . ويميل الاتجاه الوظيفى إلى النظر إلى العالم الاجتماعى باعتباره مكونا من أبنية عينية نسبيا ، بينها علاقات يمكن التعرف عليها وقياسها بواسطة مناهج مستقاة من العلوم الطبيعية . واستخدام المشابهات الميكانيكية والبيولوچية كوسيلة لنمذجة المجتمع وفهمه ، من الوسائل المفضلة فى النظريات الوظيفية (ونقصد تشبيه المجتمع بالآلة أو بالكائن الحى) وربما كان دوركايم من أبرز من تبنوا هذا النموذج فى علم الاجتماع .

غير أنه يمكن القول أنه مع العقود الأولى من القرن العشرين ، خضع النموذج الوظيفى لتأثيرات التقاليد الألمانية المثالية فى الفكر الاجتماعى ، وذلك تحت تأثير نظريات ماكس ڤيبر وچورج سميل وچورج هربرت ميد . وهذا التأثير أضفى على بعض نظريات النموذج طابعا ذاتيا ، جعله أكثر قربا فى بعض جوانبه من النموذج التأويلى .

وبداية منذ عام ١٩٤٠ خضع النموذج الوظيفى أيضا لبعض التأثيرات الماركسية التى حاولت - كما أشرنا من قبل - إدخال عنصر الصراع فى

النموذج لتلافى الانتقادات التى كانت توجه إليه .

النموذج التأويلى : Interpretive

يمكن القول أن المنظرين الذين يقعون فى سياق النموذج التأويلى ، يتبنون نهجا يتفق مع مسلمات علم اجتماع الضبط ، بالرغم من أن نهجهم الذاتى فى تحليل العالم الاجتماعى يجعل علاقاتهم به غالبا ما تكون ضمنية وليست معلنة . إن النموذج التأويلى ينزع إلى فهم العالم كما هو ، ويسعى إلى فهم الطبيعة الأساسية للعالم الاجتماعى على مستوى الخبرة الذاتية . وهو يتجه إلى التفسير فى إطار الوعى الفردى والذاتية ، من خلال سياق مرجعى يركز على الفرد المشارك فى الفعل وليس على الملاحظ الخارج عن نطاق الفعل كما يفعل أنصار النموذج الوظيفى .

وهو فى اقترابه من العلم الاجتماعى يميل إلى أن يكون إسميا ، مضادا للوضعية ، يتبنى حرية الإرادة ، ويركز على معرفة الجزئيات . ورؤيته للعالم الاجتماعى تتمثل فى كونه أشبه ما يكون بعملية اجتماعية منبثقة ، تتخلق بواسطة الأفراد محل البحث . والواقع الاجتماعى فى الحدود التى يعترف له بها ، إذا كان له أى وجود خارج على أى فرد مفرد ، ينظر إليه باعتباره أكثر قليلا من شبكة من المسلمات والمعانى المدركة من خلال الخبرة الذاتية . والمكانة الوجودية للعالم الاجتماعى ينظر إليها أنصار هذا النموذج باعتبارها محل تساؤل كبير وتمثل إشكالية حقيقية بالنسبة لهم . وهم يعتبرون الحياة اليومية التى يعيشها الناس مصدرا أساسيا لفهم الواقع الاجتماعى وما يدور فيه ، وهم غالبا فى سعيهم لفهم أسس ومصادر الواقع الاجتماعى ، يدلفون إلى أعماق الوعى الإنسانى والشعور الذاتى ، بحثا وراء المعانى الأساسية الكامنة وراء الحياة الاجتماعية .

وعلاقة النموذج التأويلى بالجدل حول الصراع والتوازن فى المجتمع لا تبدو مباشرة ، مع أن التأمل العميق فى مسلماتهم يفضى بنا إلى القول أنهم ينتسبون فى الواقع إلى علم اجتماع الضبط الذى لا يؤمن لا بالصراع ولا بالتغيير الاجتماعى الراديكالى . وليس أدل على ذلك من أنهم غالبا ما ينطلقون من مسلمة مؤداها أن عالم الأمور الإنسانية تحكمه عوامل التماسك والنظام والتكامل . والمشكلات الخاصة بالصراع والسيطرة والتناقض والتغير لا تلعب دورا فى إطارهم النظرى . وعلم الاجتماع التأويلى ينزع أساسا إلى فهم العالم الاجتماعى

كما هو من خلال تحليل الخبرات الذاتية . وهو فى الواقع يهتم بالأمر الواقع ، وبالنظام الاجتماعى ، والإجماع ، والتكامل الاجتماعى والتماسك والتضامن .

ويستمد النموذج التأويلى أصوله الفكرية من تقاليد الفكر الألمانى التقليدى المثالى والذى تأثر أساسا بنظريات الفيلسوف كنط . وقد شهد هذا التيار بعثا فى بداية القرن العشرين عن طريق الحركة المثالية المحدثة ، والتى عبر عنها فلاسفة مشهورون من أبرزهم دليتاى ، وڤيبر ، وبعدهم هوسرل وشولتز اللذين أصبحا هم الأصل النظرى للنموذج التأويلى الراهن .

النموذج الراديكالى الإنسانى

يمكن تعريف هذا النموذج بأنه هو ذلك الذى يهتم بتنمية علم اجتماع التغير الراديكالى من وجهة نظر ذاتية . واتجاهه إزاء العلم الاجتماعى ، له سمات مشتركة مع النموذج التأويلى ، فهو ينظر للعالم الاجتماعى من منظور يميل إلى أن يكون إسميا ، مضادا للوضعية ، يؤمن بحرية الإرادة ، ويركز على معرفة الجزئيات .

ومع ذلك ، فإطاره المرجعى يلتزم بنظرة للمجتمع تركز على أهمية قلب التنظيمات الاجتماعية الموجودة ، أو تجاوزها .

ومن أهم الأفكار المحورية فى هذا النموذج ، أن وعى الإنسان تحكمه الابنية الفوقية الأيديولوجية ، التى يتفاعل معها ، وأنها تقيم حاجزا معرفيا بين نفسه وبين وعيه الحقيقى وهذا الحاجز هو الاغتراب أو " الوعى الزائف " ، والذى يكبح أو يمنع التحقق الإنسانى الحقيقى . والاهتمام الرئيسى لأنصار هذا النموذج هو بتحرير الإنسان من القيود التى تفرضها التنظيمات الاجتماعية الراهنة ، والتى تعوق بها التنمية الإنسانية . وهذا النموذج فى الواقع جناح بارز من أجنحة التنظير الاجتماعى الذى يقدم نقدا للأمر الواقع . وهو يميل إلى أن يرى المجتمع بحسباته مضادا للإنسان، ولذلك يعنى بتحديد الطرق التى يمكن للناس بواسطتها أن يتحرروا من القيود التى تكبلهم ، وتمنعهم من التحقق .

وفى إطار تقاليد علم الاجتماع الراديكالى ، فهذا النموذج يركز تركيزا شديدا على التغيير الراديكالى ، وطرق السيطرة ، والتحرر ، والحرمان . فى حين أن مفاهيم مثل الصراع البنيوى والتناقض لا تظهر كثيرا فى هذا النموذج ، نظرا لكونها سمات مميزة لنظرات أكثر موضوعية عن العالم الاجتماعى .

ويستمد هذا النموذج أصوله الفكرية أيضا من تقاليد الفلسفة الألمانية وبخاصة أعمال كنط وهيجل ، غير أن الذى وضع بذوره الحقيقية كان كارل ماركس فى مرحلة شبابه والذى كان أول من صاغ فلسفة اجتماعية راديكالية ، وتأثر النموذج أيضا بفلسفة هوسل .

وظل الاهتمام بهذا النموذج لا يذكر إلى أن جاءت العشرينات وظهرت أعمال جورج لوكاش وجرامشى اللذين أحييا الاهتمام بالتأويلات الذاتية النظرية الماركسية .

وقد واصلت مدرسة فرانكفورت الاهتمام بالنموذج ، من خلال الإنجازات الكبرى لكل من ماركيوز وهابرماس .

وتنتمى الفلسفة الوجودية لجان بول سارتر إلى هذا النموذج ، بالإضافة إلى حلقة واسعة من المنظرين الاجتماعيين ، الذين لا يجمعهم بالضرورة تقليد فكرى واحد مثل اليتش وكاستندا ولانج . فكل هؤلاء يشتركون فى اهتمام واحد ، يتمثل فى تحرير الوعى والخبرة من الهيمنة التى تمارسها الأبنية الفوقية الأيديولوجية فى العالم الاجتماعى الذى يعيش فيه الناس . وهم يسعون إلى تغيير العالم الاجتماعى من خلال تغيير طرق المعرفة والوعى .

النموذج الراديكالى البنيوى

يقع المنظرون من أنصار هذا النموذج فى إطار تقاليد علم اجتماع التغيير الراديكالى من وجهة نظر موضوعية . وبالرغم من أنه يشترك فى بعض السمات مع النموذج الوظيفى ، إلا أنه موجه لتحقيق غايات مختلفة . فالبنيوية الراديكالية ملتزمة بالتغيير الراديكالى ، والتحرر ، والإيمان بالإمكانيات الكامنة ، وذلك من خلال تحليل يركز على الصراع البنيوى ، وطرق الهيمنة المختلفة ، والتناقض والحرمان . وهو يقترب من الواقع خلال منظور يميل إلى أن يكون إسميا ، ووضعيا ، وحتميا ، ويركز على معرفة الكليات .

وفى الوقت الذى يركز فيه الراديكاليون الإنسانيون على " الوعى الإنسانى " كأساس للنقد الراديكالى للمجتمع ، فإن الراديكاليين البنيويين يركزون على العلاقات البنائية الموجودة فى عالم اجتماعى واقعى .

وهم يؤكدون على الحقيقة التى مؤداها أن التغيير الراديكالى كامن فى صميم طبيعة وبنية المجتمع المعاصر ، وهم يسعون إلى تقديم تفسيرات للعلاقات

الأساسية المتداخلة فى سياق التشكيلة الاجتماعية الكلية .

وهناك داخل هذا النموذج جدل داخلى بين نظريات مختلفة حول دور القوى الاجتماعية فى إحداث التغيير . وفى حين يركز البعض على التناقضات الداخلية العميقة ، يركز آخرون على علاقات القوة . غير أنهم جميعا يشتركون فى الرأى أن المجتمع المعاصر يتسم بصراعات أساسية من شأنها توليد التغيير الراديكالى، من خلال الأزمات السياسية والاقتصادية . ومن خلال هذا الصراع والتغير ، فإنهم يرون أن تحرر الناس من الأبنية الاجتماعية التى تحوطهم يمكن أن يتحقق . وترد الأصول الفكرية لهذا النموذج إلى كارل ماركس فى مرحلته الناضجة ، بعد القطيعة المعرفية التى أجراها مع كتاباته فى مرحلة الشباب .

وينتمى إلى هذا النموذج بالإضافة إلى الأسماء التقليدية لانجلز وبليخانوف ولينين وبوخارين ، أسماء أوربية بارزة مثل التوسير ، وبولانتزاس ، وكوليتى ، ومنظرى اليسار الجديد بشكل عام .

وجدير بالإشارة أخيرا أن هذا النموذج ، أثر عليه فى السنوات الاخيرة فكر ماكس ڤيبر ، من خلال عدد من المنظرين مثل داهرندورف وركس وميليباند ، والذى صاغوا فى إطار تقاليد النموذج " نظرية الصراع " التى هى مزيج من الافكار الماركسية والڤيبرية .

وهكذا يكتمل عرضنا للنماذج الأساسية الأربعة فى العلم الاجتماعى المعاصر والتى يمكن للباحث من خلال معرفة أصولها ومسلماتها وتقاليدها فى النظر للعلم الاجتماعى من ناحية ، ولطبيعة المجتمع من ناحية أخرى ، أن يرسم خريطة فكرية للتراث النظرى السوسيولوچى بشكل عام ، يمكن على ضوئها تحليل الأدبيات فى العلم أو الميدان الذى يعمل فى إطاره ، مثل مبحث السكان والتنمية .

ثالثا : تطبيق مفهوم النموذج الاساسى فى دراسات السكان والتنمية "دراسة حالة"

بعد هذه الجولة الطويلة التى قطعناها مع مفهوم النموذج الأساسى ، وعرضنا التفصيلى لنظرية باريل ومورجان عن النماذج الأساسية الأربعة السائدة فى العلم الاجتماعى المعاصر ، يحق التساؤل : هل تنطبق هذه النماذج الأساسية فى مجال السكان والتنمية ؟

فى تقديرنا أنه ما دمنا لا ندرس السكان فى انعزال عن عملية التنمية -

كما هو إجماع الباحثين فى الميدان تقريبا – فإن هذه النماذج الأربعة التى حددنا ملامحها تنطبق أولا فى دراسة نظريات التنمية المختلفة . ونعلم أن هذه النظريات المتعارضة تنطلق من مسلمات مختلفة ، وبالتالى تفضى كل نظرية إلى نتائج مغايرة للنتائج التى تصل إليها النظريات الأخرى . ومن ناحية أخرى فإن النظريات السكانية بمعناها الدقيق ، يمكن أيضا أن تدرس فى إطار مفهوم النموذج الرئيسى ، والتعارض بين نماذج رئيسية متعددة . وليس معنى ذلك إمكانية ردها بالضرورة إلى النماذج الأساسية الأربعة التى فصلنا الحديث فيها ، ولكن هذه النماذج يمكن أن تكون خلفية علمية جيدة ، نستطيع على ضوئها فهم النماذج السكانية ، بل وأكثر من ذلك يمكن احتذاء بنية هذه النماذج الصورية ، للتحديد الأوضح للنماذج السكانية .

وقد رأينا من المناسب أن نعرض لدراسة حالة نموذجية تتمثل فى دراسة لإسماعيل سراج الدين عن "الممكنات الاقتصادية السكانية العربية المستقبلية" (١٧) ، اعتمد فيها أساسا على مفهوم النموذج الأساسى ، لنعرف كيف طبق المفهوم فى إطار دراسة سكانية .

تنقسم دراسة اسماعيل سراج الدين إلى مقدمة وثلاث فقرات وخاتمة . الفقرة الأولى عن التحول الديموجرافى فى العالم العربى ، والفقرة الثانية عن السكان فى النماذج الأساسية للتنمية ، والفقرة الثالثة عن النماذج الأساسية للتنمية وهل تنطبق على الحالة العربية ؟ ثم خاتمة .

ويمكن القول ابتداءً أنه يسود هذه الدراسة استخدام مفهوم النموذج الأساسى ، سواء فى معالجة الباحث لنماذج التنمية ، أو فى تحليله لنماذج الأساسية فى مجال السكان .

وينطلق الباحث منذ البداية من مقولة رئيسية هى أن التحولات السكانية لا يمكن دراستها فى انعزال عن سياقاتها الاجتماعية الاقتصادية ، وبصورة أخص عن تكنولوچيا الإنتاج السائدة . وهو يتقدم خطوة أخرى فى سبيل تحديد أدق لفكرته الرئيسية فيقرر أنه " من الممكن للمعاملات السكانية أن تتغير نتيجة التغيير فى العلاقات الاجتماعية ، دون أن يواكب ذلك تغيير مهم فى المعاملات التكنولوچية غير أن مثل هذه التغييرات تكون محدودة بالضرورة بإمكانات النظام الإنتاجى الذى يجب أن يكون ، فى التحليل النهائى قادرا على توفير الدعم الحيوى اللازم للنمو السكانى " . ويضيف أن نصيب الدراسات المعاصرة للتغيير

السكانى التى تنظر أو تصف طرق ووسائل التأثير فى الخصوبة أو سلوك الهجرة دونما اعتبار لأولوية الأسباب الهيكلية التى تلهب هذه التغييرات الفشل .

غير أنه يتحفظ بقوله " وعلى أى حال ، فليس من الضرورى أن تكون الأسباب البنيوية وحدها كافية للتشخيص الصحيح ، ووصف العلاج لقضايا التنمية ... ويظل من الأهمية بمكان فهم محددات ونتائج التغيير السكانى " .

هذا هو الموقف النظرى المبدئى للباحث ، سجله فى صدر دراسته قبل أن ينطلق إلى المناقشة التفصيلية .

ترى هل نستطيع فى ضوء تحديدنا للنماذج الأساسية الأربعة ، أن نرد الموقف النظرى للباحث إلى أحد هذه النماذج ؟

نستطيع القول – وعلى سبيل التقريب – أن الباحث يكاد أن يتبنى النموذج الراديكالى البنيوى ، ويبدو ذلك فى تركيزه على ربط التحولات السكانية بالسياق الاجتماعى الاقتصادى ، وبنمط التكنولوچيا السائد . وذلك بالإضافة إلى نقده للدراسات المعاصرة للتغيير السكانى التى تنظر أو تصف طرق وسائل التأثير فى الخصوبة أو سلوك الهجرة دونما اعتبار لأولوية الأسباب الهيكلية .

وهذه الفقرة تبدو كما لو كانت نقدا ضمنيا لكل من النموذج الأساسى الوظيفى والنموذج الأساسى التأويلى ، والتى تكمن أفكارهما وراء عديد من السياسات السكانية التى تركز على تغيير الاتجاهات ، واستخدام الإعلام المكثف لتغيير القيم بغير أن تلقى بالا إلى التفاعلات البنيوية فى النسق الاجتماعى .

غير أن تحفظه الهام أن الأسباب البنيوية وحدها ليست كافية للتشخيص السليم ووصف العلاج لقضايا التنمية ، تكشف عن أنه غير قانع تماما بمسلمات النموذج الراديكالى البنيوى ، وكأنه يبحث عن نموذج أساسى جديد يؤلف بين هذا النموذج والنموذج الأساسى الوظيفى أو التأويلى !

وإذا تركنا جانبا تصنيف الموقف النظرى للباحث فى ضوء النماذج الاساسية الأربعة ، فإنه من المهم فى نظرنا أن نعرف كيف استخدم مفهوم النموذج الأساسى فى دراسته .

حاول الباحث فى الفقرة الثانية من دراسته وعنوانها " السكان فى النماذج الأساسية للتنمية " أن يقدم مراجعة موجزة للنماذج الأساسية للتنمية ، مركزا اهتمامه على بيان كيفية تناول المسألة السكانية فى هذه النماذج . تعرض

للنموذج الكلاسيكى ، فعرض لآراء مالتوس ، ثم تعرض للنموذج الماركسى ، وأخيرا أشار إلى نموذج المالتوسية الجديدة . واهتم اهتماما خاصا بعد ذلك بمنظور النسق العالمى الذى هو أحد تنويعات نموذج الاقتصاد السياسى .

ويلفت النظر أن الباحث تساءل هل توجد نماذج أساسية عربية للتنمية السكانية تختلف عن النماذج الأساسية التى عرضها ؟ ويقرر أن هذا تساؤل تصعب الإجابة عنه . وأهمية هذه النقطة أنها تثير مرة أخرى ما أثاره رياض طبارة فى ورقته السابق الإشارة إليها ، حين أشار إلى أهمية صياغة نموذج أساسى عربى .

وقد حاول الباحث فى سعيه إلى معرفة هل يوجد نموذج أساسى عربى أن يحلل مجموعة من الإسهامات العربية لجلال أمين ورمزى زكى ونادر فرجانى بالإضافة إلى مجموعة مقالات مجموعة عن التنمية العربية راجعها جودة عبد الخالق .

ويقدم الباحث نقدا لهذه المحاولات ، التى يرى أن أيا منها لم تكتمل شروطها المنهجية بعد لتصبح نموذجا أساسيا مكتملا .

وأخيرا يتحدث الباحث عن النماذج الأساسية للتنمية ، ويتساءل هل يمكن تطبيقها على الحالة العربية ؟

وخلاصة عرضنا الوجيز لدراسة إسماعيل سراج الدين أنه اعتمد اعتمادا أساسيا على فكرة النموذج الأساسى سواء فى عرضه للنظريات الغربية فى التنمية والسكان ، أو فى تحليله لعينة – وإن كانت محدودة – من التراث العربى فى الموضوع .

وهذا يؤكد الفكرة الجوهرية التى تقوم عليها دراستنا من أن مفهوم النموذج الأساسى أصبح أداة علمية معتمدة لتحليل التراث العلمى الاجتماعى ، ورأينا تطبيقا لاستخدامه فى حالة خاصة بالسكان والتنمية .

الهوامش والمراجع

١ - Kuhn, T. S., The Structure of Scientific Revolutions, Chicago: The University of Chicago Press, 2nd; 1970.

٢ - تعرضنا لهذا الجدل فى دراسة سابقة : أنظر : السيد يسين ، الأبعاد الاجتماعية للمشكلة السكانية فى العالم العربى (ملاحظات ميدانية) ، ورقة قدمت إلى مؤتمر الخبراء العرب ، مسائل السكان وعلاقتها بالصحة والتنمية ، الاسكندرية ، ٣ - ٨ يناير ١٩٧٦ .

٣ - Abdel Kader, A., Population Policy and Development, A Proposal for Setting up a Working Group, (Memo), November 1989.

٤ - Tabbarah, R, Population and Development in the Arab World: Major Issues, (Memo).

٥ - Fergany, F., The Political Economy of Fertility Reduction in Egypt with Reference to the Arab Region, January 1990.

٦ - أنظر مرجعا أساسيا فى التعريف بهذا الميدان :

Stanil and, M., What is Political Economy?: A Study of Social Theory and Undrdevelopment, London: Yale University Press, 1985.

٧ - سبق لنا أن اعتمدنا على هذا المفهوم بالإضافة إلى مفهومى الخطاب والاستراتيجية لاستشراف وضع العلوم الاجتماعية فى الوطن العربى فى التسعينات :

أنظـــــر:

Yassin, E., In Search of a New Identity of the Social Sciences in the Arab World: Discource, Paradigm, and Strategy, in: Sharbi, H., (Editor), The Next Arab Decade? Alternative Futures, Boulder, Westview/Mansell, 1988, 303-311.

٨ - أنظـــــر:

Kinloch, G. C., Sociological Theory, Its Development and Major Paradigms, New York: Mc Graw-Hill, 1977, p. 5.

٩ - أنظر المرجع الأساسى التالى :

Ward, B., The Ideal Worlds of Economics, Libral, Radical and Conservative Economic World Views, London: Macmillan, 1979.

وأنظر كذلك الدراسة التالية :

Vogeler, I & De Souza, A. R., Dialectics of Understanding the Third World, in: Vogeler & De Souza (Editors), Dialectics of Third World Development, U. S. A.: Allanheld, Osmun & Co., 1980, 3-27.

١٠ - راجع بصدد عرض نظرية كون - بالإضافة إلى كتابه سابق الإشارة إليه - المراجع التالية :

- Neuton-Smith, W. H., The Rationality of Science, Boston: Routledge & Kegan Paul, 1981.
- Kneller, G. F., Science as a Human Endeavor, New York: Columbia University Press, 1978.

- Krige, J., Science, Revolution & Discontinuity, New Jersy, Humanities Press, 1980.

١١ – Burrell, G. & Morgan, G., Sociological Paradigms and Organisational Analysis, London: Heinemann, 1982.

١٢ – راجع فى هذه التعريفات :

Lalaland, A., Vocabulaire Technique et Critique de la Philosophie, Paris: P. U. F., 1956.

وكذلك مراد وهبة ، المعجم الفلسفى ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩ .

١٣ – تحفل هذه الاتجاهات بمفاهيم فلسفية متعددة ، وهذه هى تعريفاتها :

– الاسمية : Nominalism

يعنى هذا المصطلح أن المعنى الكلى قائم فى عقل العارف ولا مقابل له فى الخارج من حيث هو كذلك . (مراد وهبة ، ص ص ٢٩ ، ٣٠) .

– الواقعية : Realism

تطلق على المذهب القائل بأن الوجود متمايز من العقل (مراد وهبة ، ٤٦٤ – ٤٦٥) .

– الوضعية : Positivism

هى المذهب الذى يرى أن المعرفة العميقة لا يمكن أن تتحصل الا بمعرفة الوقائع ، وأن اليقين العلمى لا يمكن أن يحققه سوى العلوم التجريبية ، وأن الفكر لا يمكن أن يتوصل إلا إلى علاقات وقوانين (لالاند، ٧٩٢ – ٧٩٣) .

– المعرفة التى تقوم على الجزئيات : Ideografic

نمط المعرفة التى تقوم على دراسة الجزئى ، والمتفرد .نمط لا يميل الى صياغه قوانين عامة .

– المعرفة التى تقوم على الكليات : Nomothetic

نمط المعرفة التى تقوم على دراسة الكليات والعمومية ، ويميل إلى صياغة القوانين العامة .

١٤ – تمثل مشكلة إمكان دحض النظريات العلمية إحدى مشكلات فلسفة العلم الأساسية ، وقد بلور بصددها كارل بوبر نظرية متكاملة .
أنظر : السيد يسين ، من مشكلات فلسفة العلم : نظرية كارل بوبر فى المفاضلة بين النظريات التفسيرية ، فى المجلة الاجتماعية القومية ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٦ ، ٥٥ – ٧٢ .

١٥ – سبق لنا مناقشة هذه المشكلة بالتفصيل .
أنظر : السيد يسين ، الباحث الاجتماعى والاختيار الأيديولوجى ، مجلة الطليعة ، العدد الثانى عشر ، السنة السادسة ، ديسمبر ١٩٧٠ .

١٦– أنظر فى ذلك مناقشتنا التفصيلية لنظريات التوازن والصراع ، السيد يسين ، الصراع والتوازن فى النظرية الاجتماعية ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٨٠ ، ١٩٧١ ، ١٨ – ٢٧ .

١٧ – أنظر :
Sirageldin, I., Future Arab Economic-Demographic Potential: Whither Policy?,

in: Sharabi, H., The Next Arab Decade, Alternative Futures, Boulder, Wastview Press, 1988, 185 - 207.

والجدير بالذكر أن للدراسة ترجمة عربية نشرت فى كتاب ضم أعمال مؤتمر علمي عقد فى جامعة جورج تاون ، شاركنا فيه ببحث كما سبق الإشارة . غير أن الترجمة للأبحاث غير دقيقة وفيها اجتهادات غير مبررة فى ترجمة المفاهيم الأساسية .

أنظر : هشام شرابى (محرر) ، العقد العربى القادم : المستقبلات البديلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت : ١٩٨٦ ، ٢٣١ - ٢٥٨ .

١٨ - أنظر :

Packenham, R. A., Libral America and the Third World, Political Development Ideas in Foreign Aid and Social Science, Princeton: Princeton University, 1973.

Abstract

POPULATION POLICY AND DEVELOPMENT
TOWARDS A PROPOSED METHOD FOR THE ANALYSIS
OF SCIENTIFIC LITERATURE

El-Sayed Yassin

The article proposes a method for the analysis of scientific literature, depending upon the concept of paradigm which was suggested by the well known philosopher of science Tohamas Khun, in his well known book "The Structure of Scientific Revolutions". Four paradigms were differentiated in the domain of Social Science: the humanist radical paradigm; the structural radical paradigm; the interpretive paradigm and the functional paradigm. A case study about population and development has been analysed to determine the dominant paradigm in this area of study.

مؤشرات نوعية الحياة

بين مدخل العلم الواحد ومدخل تكامل العلوم

نجوى خليل *

هى واحدة من الأوراق النظرية الأساسية التى نهتم بها فى إطار بحث المؤشرات الثقافية لنوعية الحياة . تلقى الضوء على المؤشرات كما استخدمتها العلوم المختلفة لقياس نوعية الحياة . وقد عرضنا فيها مداخل العلوم المتعددة ، حيث عرضنا تفصيلا لكل من المنظور البيئى والمنظور الاقتصادى والنفسى والاجتماعى والسياسى .

وتوصلنا إلى أن هناك تعددا فى الدراسات المهتمة بقياس نوعية الحياة . وأن اعتماد هذه الدراسات الأساسى اتسم بكونه أحادى البعد ، حيث برز فيه استخدام مؤشرات تخصص علمى دون الآخر . وعلى الرغم من تركيز معظم هذه المحاولات البحثية على استخدام مؤشرات نوعية الحياة من منظور علمى غير شامل لاستخدام كافة العلوم ، إلا أنه قد ظهرت محاولات عدة لوضع مقاييس شاملة، تسعى لتحقيق المنظور التكاملى فى قياس نوعية الحياة ، وهى محاولات يمكننا إدراك أهميتها فى إطار ترشيد المجتمع وعملية صنع القرار من أجل العمل على تحسين ظروف الحياة ونوعيتها .

تتوافر اجتهادات شتى فى مجال الاهتمام بدراسة نوعية الحياة . غلب عليها اتجاه تمثل فى دراستها من زاوية تخصصية معينة . حيث عنيت العلوم المختلفة بدراسة نوعية الحياة من المنظور البيئى أو الاقتصادى أو الاجتماعى النفسى أو السياسى. ويمكننا القول بقصور هذا الاتجاه نظرا لأن التركيز على جانب معين من جوانب الحياة لايمكن أن يعطى صورة موضوعية متكاملة . وهو ما أدركه الباحثون فى هذا المجال . حيث ظهرت دعوات لصياغة منظور تكاملى An Interdisciplinary Perspective يستفيد من إنجازات مختلف العلوم التى عنيت بدراسة نوعية الحياة ، كعلوم الاقتصاد والبيئة والاجتماع والسياسة وعلم النفس .

* خبير بقسم بحوث وقياسات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، (دكتوراه فى الإعلام) ، وعضو هيئة بحث المؤشرات الثقافية لنوعية الحياة الذى يجريه المركز .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩١ .

فقد طرح الباحثون عددا من الأسئلة المهمة بهذا الصدد ، هى :
كيف يمكن الوصول إلى هذا المنظورالتكاملى ؟ وما هى المؤشرات التى يمكن تصميمها لقياس نوعية الحياة وفقا لهذا المنظور ؟ . وفى هذا الإطار أيضا ، طرح رأى آخر يدعو الى تنمية منهجيات Methodologies خاصة تنطبق على المستويات المحلية . ويرى أصحاب هذا المنظور التكاملى أن مقياس نوعية الحياة ينبغى أن يكون واسعا بحيث يسع كل الأبعاد البيئية والاقتصادية والأبعاد الخاصة بالبناءالاجتماعى[1] .

كما ظهرت محاولات أخرى لصياغة مقاييس شاملة لنوعية الحياة ، وإن كان يمكننا القول أن هذه المحاولات مازالت فى بداياتها ، حيث تواجه مشكلات نظرية ومنهجية متعددة . من أهم هذه المحاولات محاولة دينيس جونستون التى نشرها عام ١٩٨٨ فى مجلة بحوث المؤشرات الاجتماعية بعنوان نحو صياغة مقياس شامل لنوعية الحياة [2] .

ونقنع فى هذه الورقة بعرض البحوث البارزة والمحاولات المتعددة التى أجريت لقياس نوعية الحياة استنادا إلى المنظور العلمى الذى قامت هذه البحوث بالاعتماد عليه فى بناء مؤشرات نوعية الحياة . وذلك بابرازكل من المنظور البيئى والاقتصادى والنفسى والاجتماعى والسياسى الذى اتسم كل منها باعتماده على مدخل أحادى البعد One disciplinary approach فى قياس نوعية الحياة . إلى جانب، التعرض إلى المحاولات البحثية التى قامت بمحاولة الاستفادة من إنجازات العلوم المختلفة . وعملت على بناء مؤشرات تكاملية .مع العلم بأن الاتجاه التكاملى ومحاولة صياغة مقاييس شاملة لنوعية الحياة مازال فى مرحلة التجريب .

١ - المنظور البيئى The Environmental Perspective

إن الاتجاهات البيئية المختلفة إزاء تعريف نوعية الحياة تهدف إلى الوصول لصياغة دقيقة ، بغرض أن يتم إدماج عامل نوعية الحياة داخل مختلف النماذج البيئية وفى التخطيط البيئى والإدارة البيئية . فمن المعروف أن مشكلات البيئة ليست جديدة . إلا أن الاهتمام بها على مدى واسع يعد أمرا جديدا . ويمكن القول أن إدارة شئون البيئة هو اهتمام جديد بالنسبة لصانعى القرار . وهو اهتمام يتضمن فى الوقت الراهن معنى واسعا لنوعية الحياة . كما أن الانسان يرغب فى إعادة تعريف علاقته ببيئته . فبعدما كان الفرد يخاف من البيئة ، أصبح أكثر فهما لها ،

ويستخدمها . وفى مرحلة تالية صار يسىء استخدامها . ثم صار يتأمل الموضوع ويفكر فيما فعله وما الذى يمكن أن يفعله كى يستثمر العالم الطبيعى والبيولوجى على أساس راقى [٣] .

وقد أوضح الاتحاد القومى للحفاظ على الحياة الطبيعية National Wild-life Federation فى دراسة قدمها توماس كيمبل ، أن مقياس نوعية البيئة هو مجهود الغرض منه إمداد المواطن المهتم بنظرة شاملة عن المعلومات المنشورة حول العوامل المؤثرة فى نوعية البيئة ، بحيث تقدم هذه المعلومات فى لغة بسيطة وعلى ضوء رسوم بيانية من السهل أن تفهمها الجماهير . وفى هذا الإطار عنى هذا الاتحاد بقياس نوعية البيئة بهدف إثارة وعى المواطنين البيئى وذلك بالنشر الدورى عن المؤشرات البيئية . وقد استخدم هذا المقياس الدورى لأول مرة فى خريف ١٩٦٩، وتضمن سبع فئات بيئية ، تمثلت هذه الفئات فى : التربة ، والغابة، والمجال المعيشى ، البرارى ، المعادن ، المياه ، الهواء [٤] .

كما أوضح جوردون ماكدونالد أن استخدامات مقاييس البيئة فى صياغة السياسات العامة ، فى ميدان مثل الحفاظ على البيئة - حيث يمكن أن تتأثر اتجاهات الرأى العام بأحوال البيئة - يصبح نشر المعلومات الموثقة ضرورة أساسية . وذلك من أجل أن يكون الجمهور واعيا بانتظام بحالة البيئة . وفى الوقت نفسه ، تصبح هذه البيانات قاعدة أساسية تبنى عليها السياسات العامة فيما يتعلق بالحفاظ على عوامل البيئة المختلفة [٥] .

واتفق فى السبعينيات اتفاقا عاما على حقيقة ، مؤداها : أن قيم مجتمع ماهى التى تحدد نوعية البيئة . وأن مستوى النوعية الذى يمكن الحصول عليه ، يتوقف على الثمن الذى يقبل المواطن طواعية أن يدفعه . إلى جانب ، أن تحسين البيئة يؤدى إلى تحقق فوائد متعددة . منها تحقيق الإشباع الجمالى والأدبى ، والمساعدة فى استمرار الحياة .

وبعد أن ساد استخدام المؤشرات الموضوعية لقياس نوعية الحياة من المنظور البيئى ، ومن أهمها : معدلات تلوث الهواء ، وعدد الأشخاص الذين أضيروا من تلوث الهواء ، ومقارنة مناطق مختلفة فيما يتعلق بنوعية الهواء ، وعدد الأجسام التى تلوثت من المياه ، وعدد الأشخاص الذين يعيشون فى مناطق ملوثة [٦] . بدأ الاهتمام باستخدام المؤشرات الذاتية فى النصف الثانى من حقبة السبعينيات . فقد قدمت تعريفات مقترحة للبيئة ولنوعية الحياة بمنظور أوسع .

وبرزت أهمية الاعتماد على المؤشرات الذاتية لقياس نوعية الحياة من المنظور البيئى . فقد عنيت اليونسكو بنشر هذه المحاولات العلمية . ومنها دراسة نشرت عام ١٩٧٨ طرحها ليستر ميلبراث ، قام فيها بطرح منهجى لقياس المفاهيم المقترحة للبيئة حتى يستطيع صانعو القرار فى المجتمع ان يستخدموها ، ولمساعدتهم فى صياغة السياسات العامة . وقد أجرت هذه الدراسة تفرقة جوهرية، بين الظروف البيئية التى يمكن قياسها موضوعيا وبين نوعية البيئة التى يتحتم قياسها بطريقة ذاتية [٧] .

وفى إطار الاستفادة من إنجازات مختلف العلوم التى عنيت بدراسة نوعية الحياة ، اتسع المنظور البيئى ليشمل المفهوم الإيكولوچى لنوعية الحياة حيث ينظر فيه للكائنات باعتبارها تتفاعل مع بيئتها . وبعد أن ركز المتخصصون فى البيئة على السمات والشروط الفيزيقية والبيولوچية وحدها ، قدم المتخصصون فى علم الايكولوچيا الإنسانية – علم علاقة الإنسان بالبيئة – وعلماء الاجتماع ، مدخلا خاصا بالأنساق الاجتماعية تظهر فيها مؤشرات نوعية الحياة كمقاييس لمتغيرات فى نسق كلى له أنساق فرعية ، وتحدث تفاعلات متداخلة بين وحداته . ومن الدراسات الهامة فى هذا المجال ، دراسة قامت بها مارجريت بابلوز وآخرون فى عام ١٩٧٨ . اقترح الباحثون فى هذه الدراسة مدخلا خاصا بالإيكولوچيا الإنسانية . والتى تبدأ بنظرة للظاهرة الكلية فى تداخلاتها وتركيبها بحيث تصوغ إطارا مفهوميا لتحليل نوعية الحياة بالاعتماد على مدخل تفاعل العلوم وتكاملها . وليس بطريقة سيطرة علم ما على التحليل ، أو حيث تستخدم العناصر اللغوية المشتركة فقط المستخدمة بين العلوم . وتعتمد هذه الدراسة على تطبيق مدخل تحليل النظم The systems approach الذى يركز على البنية وعلى التداخل بين الأنساق [٨] .

من ثم ، فقد تبين فى أواخر السبعينيات وطوال حقبة الثمانينيات قصور الاعتماد على المؤشرات الموضوعية وحدها فى إطار علوم البيئة التى تعنى بقياس نوعية الحياة الجيدة والسيئة ، إلى جانب إدراك العلماء بضرورة الاستفادة من إنجازات كافة العلوم فى بناء مؤشرات نوعية الحياة . وهى نتيجة بدت واضحة فى المنظور الاقتصادى الذى تتعرض له هذه الورقة .

٢ - المنظور الاقتصادى : The Economic Perspective

إن الاتجاه الاقتصادى التقليدى فى دراسة نوعية الحياة وصياغة تعريف لها وبناء مؤشراتها الاقتصادية كان يعتمد فى مراحله الأولى بصفة أساسية على البيانات الكمية والإحصاءات الرقمية والعد . فقد كان التحليل الاقتصادى وقتذاك يركز على مقاييس معدل الدخل القومى ، ومدى توافر السلع والخدمات لدى الناس . أى أن رفاهية السكان كان يتم تعريفها ومناقشتها على أساس قدرة الإنتاج الاقتصادى ومعدل توزيع هذه المخرجات للسكان . وكان يكتفى بالإنتاج والدخل القومي كمقاييس أساسية لهذه الرفاهية [٩] .

لقد خطت النظريات الاقتصادية خطوات ملحوظة خلال حقبتى الستينيات والسبعينيات نحو تصحيح هذه النظرة التقليدية الضيقة التى اعتمد عليها علماء الاقتصاد فى المراحل الأولى لدراسة نوعية الحياة [١٠] .

ففى الولايات المتحدة الامريكية قدمت هيئة بحث الأهداف القومية تقريرا بعنوان " نحو نمو متوازن . الكم والكيف " فى ١٨ يوليو عام ١٩٧٠ ، بهدف ترشيد عمليات التغيير والتنمية . ومن واقع هذا التقرير تبين أن الكم دون الكيف لم يعد كافيا سواء كهدف أو كمقياس . ولم يغفل هذا التقرير المناقشات الخاصة بكافة الأبعاد المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، والنمو السكانى ، وتوزيع السكان ، والبيئة ، والتعليم ، والعلوم الطبيعية الأساسية ، وتقييم للتكنولوچيا والنزعة الاستهلاكية ، والاختيارات الاقتصادية والنمو المتوازن [١١] .

وأكد إدوارد دينيسون Edward F. Denison فى عام ١٩٧١ على صعوبة صياغة مقياس عام للرفاهية . ودعا إلى ضرورة الاهتمام بصياغة هذا المقياس ووضع المتغيرات المتعددة التى يمكن أن يتضمنها [١٢] .

وفى عام ١٩٧٣ ، تزايد الاقتصاديون الذين يرون أن المنهج الكمى يعد منهجا قاصرا . وأخذوا ينادون بضرورة إدخال العوامل الكيفية فى تحليلاتهم الفنية وهى تتمثل فى : المدخلات والمخرجات ، والقياس الاقتصادى ، وبحوث العمليات ، ونظرية المباريات The game Theory ، والبرمجة الخطية والرياضية، كما اقترحت بعض الجهود النقدية ضرورة إدخال العلوم السلوكية فى المنهجيات الاقتصادية . ومن وقتئذ ، بدأ الاقتصاديون يهتمون بالحقيقة التى مؤداها : أن مفاهيم مثل الإنتاج والتوزيع والسلع والخدمات ترتبط بالسلوك الإنسانى . ومن هنا ترد أهمية إدخال العوامل الكيفية فى التحليل الاقتصادى . كما أدرك عدد

كبيرمن المخططين الاقتصاديين وصانعى القرار ، أهمية الأبعاد غير القابلة للقياس مثل الحاجة الإنسانية للأساطير وللأعياد وللاحتفالات وللحب وللانتماء وللكرامة . واعتبر الغالبية العظمى منهم أن توزيع الدخل مكون أساسى من مكونات نوعية الحياة بالنسبة لأى فرد . إلى جانب أن الاتجاه الاقتصادى اصبح يؤمن بأن المقاييس الكمية لا تصلح أساسا كدراسة لنوعية الحياة ، وذلك من واقع مجابهتهم لحقيقة تفيد بأن أعضاء الطبقات العليا والوسطى المتحررين من الحاجة ومن الجهل والخرافات هم من بين أعلى الأصوات التى تعلن أنهم مقهورون وتعساء فى حياتهم (١٣) .

ولكن فى حقبة الثمانينيات ، ظهرت دراسة لتوماس باور(١٤) Thomas M. Power طرح فيها رؤية نقدية للتحليلات الاقتصادية التى استمرت فى استخدام النموذج القديم أحادى البعد الذى يركز على الكم ويتجاهل الأهمية المتزايدة للاعتبارات الكيفية . أكد باور فى هذه الدراسة أن القليل من الاقتصاديين هم الذين تبنوا الاعتبارات الكيفية فى تحليلاتهم الاقتصادية لنوعية الحياة . وأبرز الجدال الدائر بين فريقين ، أحدهما يدافع عن القيم الاقتصادية فى إطار الاهتمام بنوعية الحياة وضرورة التنمية الاقتصادية ، والآخر يساند القيم الاجتماعية والبيئية. وقد اعتبر باور أن هذا الجدال يعد تضليلا خطيرا ، على أساس أن الاقتصاد كعلم ، غير محدود بتحيزات الممارسين الاقتصاديين ، وأن القيم الإنسانية كالقيم المادية ، تعد من المعلومات الأساسية التى يهتم بها الاقتصاديون. وإن كان الاقتصاديون يركزون على بعض القيم الإنسانية المختارة ، وبخاصة القيم التى تؤثر على طريقة سلوك الناس عند استخدامهم للمصادر النادرة . وأكد ايضا أن الاقتصاد علم يشمل تحليل التفاعل بين كافة القيم الإنسانية التى تؤثر على سلوك الانسان نحو المصادر النادرة ونموذج استخدام أى مصدر نادر .

وعنيت دراسة توماس باور أساسا بتحليل نوعية الحياة فى ولاية مونتانا الأمريكية ، بهدف وضع نتائجها فى الحسبان عند اتخاذ القرارات المستقبلية بشأن اقتصاديات مونتانا . وهى محاولة لقياس نوعية الحياة اعتمادا على النظريات الاقتصادية الحديثة ، التى صارت تؤمن بأن نوعية الحياة التى يتمتع بها أو يشكو منها المواطن هى العنصر الأساسى لقياس عناصر الحياة الطيبة ، مثلها فى ذلك مثل مستوى دخل المواطن . ففى الوقت الذى عنيت فيه بكشف كيفية اختلاف المرتبات تبعا لحجم المدينة كتقريب للقيمة الأصلية لنوعية الحياة فى مناطق بعينها

مقارنة بالمستوى القومى للدخل فى الولايات الأخرى . اهتمت أيضا بتقرير الافراد المباشر للامتيازات المتوافرة فى مناطق معينة مقارنة بالحال فى الولاية ككل . وبالاعتماد على سلوك الأفراد فى الواقع الفعلى . وحدد باور المقاييس المباشرة لتقييم نوعية الحياة فى : الجريمة والفرص الخلاقة وتلوث البيئة ومدة السفر والازدحام والمساواة وأحوال المعيشة والزراعة والتكنولوجيا والحالة الاقتصادية والتعليم والصحة والرفاهية والحكم المركزى واللامركزى .

وأكد أن معظم السلع التى تباع فى الأسواق التجارية لاتعد منتجات متجانسة ذات بعد واحد ، هو قيمة الاستخدام Use-Value الذى يدفع الناس لاقتنائها ، ولكن معظم هذه المنتجات تحمل معها ثقافة جوهرية أو خصائص اجتماعية تعد مهمة للمشترين كأهمية قيمة الاستخدام[١٥] .

وهناك مجموعة من الباحثين ، اهتمت بقياس مدى توافر الموارد The Availability لدى الناس اعتمادا على مقاييس تشير إلى حال الناس سواء كانت حسنة Well-being سيئة Ill-being ، وكيفية اختلافها بين الجماعات التى تتم دراستها . وتتضمن هذه المقاييس ، مستويات الإشباع ، وكم التقويم الإيجابى والسلبى ، وكم الوقت والسلع والخدمات والموارد المتاحة للأفراد داخل كل جماعة[١٦] .

يتبين ذلك فى دراسة لورتشير Lore Scheer النمساوى . فقد قام بعض الباحثين بدراسة نوعية الحياة بهدف المقارنة بين مستويات الحياة فى بلاد تحكمها اقتصاديات السوق وتتقارب فى مستوى التنمية . وقد ألقت هذه الدراسة الضوء على أن المال وحده لايستطيع أن يضمن الصحة والأمان ، وأنه لايمكن دراسة نوعية الحياة بقياس الخدمات والسلع المتاحة للناس فقط ، وإنما بقياس رضاء الناس أيضا عن حياتهم وشعورهم بأن الحياة تستحق أن تعاش[١٧] .

واتسع اهتمام الاقتصاديين ليشمل أيضا ، كيفية توزيع السلع والموارد على مجموعات الناس داخل كل جماعة ، وعدالة هذا التوزيع . ومن أبرز هذه الدراسات دراسة هانكس Hankiss التى تعتمد على قياس كيفية التوزيع وعدالة هذا التوزيع كمدخل أساسى[١٨] . وقد اعتمد هانكس على مقاييس متعددة لقياس نمط التوزيع . وأشار الى أن نمط توزيع السلع المادية وغير المادية هو مكون من المكونات الأساسية لنوعية الحياة لدى السكان فى مجتمع ما . وأن غالبية المقاييس التى يتم استخدامها لوصف نمط التوزيع وتحديد درجة عدم العدالة هى بطبيعتها

بنائية [١٩] .

كما قدم هورست هيرلمان Horst Herlemann دراسة تهتم بقياس نوعية الحياة فى الاتحاد السوفيتى ، تعنى أساسا بكيفية التوزيع والعدالة فى التوزيع . وتبين لنا اهتماما بالغا بهذه النوعية من الدراسات كمحاولة لدراسة إنجازات ونتاج الاشتراكية ، بهدف تحقيق فهم أكبر للحياة فى المجتمع السوفيتى . وتسعى هذه الدراسة إلى زيادة مستوى البحث المقارن بالبعد عن نسب النمو الصناعى مثلا كأسلوب وحيد للمقارنة بين الأنساق الاقتصادية أو لقياس التغيرالاجتماعى ، وهذا لايعنى الابتعاد تماما عن التكميم والمقاييس الدقيقة والحسابات الرقمية [٢٠] .

من ثم ، يمكننا القول أن المحاولات البحثية التى أجريت لبناء مؤشرات لنوعية الحياة من المنظور الاقتصادى قد غلب عليها استخدام المؤشرات الموضوعية أحادية البعد التى تعنى بالتخصص بمعناه الضيق . ثم سرعان ما واكبت تطور استخدام مفهوم نوعية الحياة بحيث اتسعت لتشمل جهود المنظورات العلمية الأخرى ، وزاوجت بين المؤشرات الموضوعية والذاتية عند بناء المؤشرات الاقتصادية لقياس نوعية الحياة .

٣ - المنظور النفسى The Psychological Perspective

اتخذت محاولات تحديد نوعية الحياة من المنظور النفسى إحدى صورتين : الصورة الأولى ، تمثلت فى التحليل التأملى Armchair Analyses . وهذا التحليل التأملى عادة ما يتضمن صياغة قائمة تحتوى العوامل العامة التى تعد مهمة بالنسبة لنوعية حياة الأفراد . ومن أبرز الكتابات التى اعتمدت على التحليل التأملى فى تحديد نوعية الحياة ، هى كتابات باور Bauer وبرلسون Berelson وليند Lynd . الى جانب تقرير لجنة للرئيس الأمريكى ، قامت بمحاولة تعتمد على التحليل التأملى لتحديد الأهداف والقيم العامة . وقد نتج عن هذه المحاولة ، صياغة قائمة من البنود رؤى أنها بالغة الأهمية للحفاظ على حياة الأمة والأفراد . وصارهذا التقرير بمثابة إنجيل فى مجال الدراسات القومية . وقد اعتمد على هذا التقرير ، الباحث ويلسون Wilson فى دراسة عن نوعية الحياة فى ٥٠ ولاية . حيث أعتمد على قائمة الأهداف لكى يرتب الولايات الخمسين فيما يتعلق بنوعية الحياة التى تقدمها كل ولاية للمقيمين فيها [٢١] .

أما الصورة الثانية لتحديد نوعية الحياة من المنظور النفسى فهى تعتمد على

المسوح العامة Public Surveys . فقد اعتمدت الكثير من الدراسات النفسية لنوعية الحياة على المسح منذ الستينيات إلى وقتنا الراهن . ففي عام ١٩٦٠ اجريت دراسة عن رؤية الأمريكيين لصحتهم العقلية . وفى عام ١٩٦٦ أجريت دراسة أخرى ، وموضوعها تقارير عن السعادة [٢٢] . وخلال السبعينيات والثمانينيات حدث تقدم ملموس فى مجال التوصل إلى وسائل فعالة لقياس إحساس الناس بالحياة الجيدة ، إلى جانب ، معرفة كيف يمكن أن ترتبط المقاييس الخاصة بمختلف جوانب نوعية الحياة ؟ وكيف يسجل الناس – من خلفيات قومية وسكانية مختلفة – خبراتهم فى الموضوع ؟ وكيف يقيمون الحياة الجيدة سواء بالنظر للحياة ككل بالنسبة للجوانب المحددة منها [٢٣] .

نلحظ أن علماء النفس في مجال قياس نوعية الحياة يركزون على الحاجات الإنسانية ومدى تحققها[٢٤] . كثيرمن هذه الحاجات فى المنظور النفسى يتضمن عوامل غير اقتصادية . ويرى علماء النفس أن تجاهل هذه الحاجات الإنسانية هو السبب الأساسى وراء ضيق منظور كثير من المخططين والمفكرين فيما يتعلق بتفكيرهم حول نوعية الحياة . وقد تبين من الأبحاث العديدة أن الحاجات الإنسانية كثيرة ومختلفة ، وأن عمليات تنشئة اجتماعية محددة لجماعات معينة ، تؤثر تأثيرا كبيرا على مجمل هذه الحاجات ونوعيتها .

فقد قام دولكى Dalkey ثم دولكى ورورك Rourke فى عام ١٩٧٢ بتطبيق أسلوب دلفى Delphi Technique ، وذلك بهدف تطوير قائمة للحاجات الإنسانية[٢٥] .

وحدد دولكى تسعة عوامل لنوعية الحياة . قام بتصنيفها فى أربع مجموعات رئيسية :

المجموعة الأولى ، تتضمن الصحة .

والمجموعة الثانية ، تشمل المكانة والنجاح والنشاط .

والمجموعة الثالثة ، تشمل الحرية والأمن والجدة .

والمجموعة الرابعة ، تتضمن العدوان [٢٦] .

كما اهتم علماء النفس بدراسة نوعية الحياة في الثمانينيات ، وذلك بالتركيز على نقطتين أساسيتين :

أولاهما ، إلى أى مدى تتأثر الإدراكات الذاتية بالتوتر وعمليات السيطرة الداخلية والخارجية وبالدعم الاجتماعى والأداء والقلق والاكتئاب ؟ وكيف يؤثرإدراك

كل هذه المتغيرات على نوعية الحياة ؟ .

ثانيتهما ، الى أى مدى يمكن اعتبار الذين يتنبأون بمختلف جوانب نوعية الحياة – الانفعالية والمعرفية والشاملة وفى بعض الميادين الخاصة – متشابهين أو مختلفين [٢٧] .

ومن الدراسات البارزة التى اعتمدت على مسح إجابات تعبر عن الاتجاهات والطموحات والمخاوف والإحباطات للمقارنة بين متغيرات ذاتية تعبر عن حالات الرضاء وعدم الرضاء ، هى دراسة المرهانكس وموضوعها " المتغيرات البنائية فى البحث الحضارى المقارن حول نوعية الحياة [٢٨] .

هنا ، نجد لزاما علينا أن نشير إلى أن تداخل استخدام المنظور النفسى والمنظور الاجتماعى معا قد ساعد على إثراء مجال البحث فى موضوع نوعية الحياة . ففى دراسة مينور وبرادبيرن وشيفر لنوعية الحياة ، وعنوانها " بنية الرضاء عن الحياة . تحليل مقارن عبر جماعات اجتماعية " . ظهر لنا واضحا ، أن هذه الدراسة قد اعتمدت على منظور علم النفس الاجتماعى لقياس الرضا عن الحياة . واعتمدت على مؤشر يلخص تقييمات الفرد عن سير الحياة الراهنة ، ويعكس حكما عاما شاملا عن تحقق التوقعات والطموحات فى ميادين متعددة فى مجال حياة الفرد [٢٩] .

ومما لاشك فيه أن استخدام مداخل العلوم المختلفة من شأنه أن يحقق المزيد من الإثراء لقياس نوعية الحياة . وهو مايتضح من متابعة أنماط البحوث التى أجريت فى الميدان .

٤ - **المنظور الاجتماعى** : The Social Perspective

حظى مجال بحوث نوعية الحياة باهتمام علماء الاجتماع . فقد لحق علماء الاجتماع بركب علماء البيئة والاقتصاد ، بالمساهمة مع اقرانهم من علماء النفس فى تطوير المؤشرات الاجتماعية واستخدامها فى قياس نوعية الحياة . فقد أسهم علماء الاجتماع بوضع المؤشرات الاجتماعية التى ترصد أية تغيرات تقع فى الحياة من الجانب الاجتماعى .

ويعد رايموند باور Raymond Bauer ، أول علماء الاجتماع الذين أشاروا إلى المؤشرات الاجتماعية وذلك فى كتابه الذى صدر عام ١٩٦٦ . وهو من الكتب الرائدة فى الميدان . فقد اشترك باور وآخرون فى إجراء بحث عن التأثيرات الممكن

حدوثها فى المجتمع عقب برامج الفضاء فى عام ١٩٦٢ . كما تناول دانيل بيل Daniel Bell - وهو واحد من الرواد فى هذا الحقل - المؤشرات الاجتماعية ، وذلك بكتابة فصل يتناول الموضوع دون تسميته بالاسم نفسه فى فبراير عام ١٩٦٢، أوصى فيه بضرورة وضع نظام للمحاسبة الاجتماعية : Social Accounts . على أساس أن يستخدم كمقياس لأربعة مجالات أساسية :

المجال الأول : مقياس التكلفة الاجتماعية والعائد الصافى الناتج عن الاختراعات الاقتصادية Economic Innovations .

المجال الثانى : مقياس للأمراض الاجتماعية (كالجريمة والتصدع الاسرى)

المجال الثالث : وضع ميزانية عمل فى مجال الاحتياجات الاجتماعية كالإسكان والتعليم .

المجال الرابع : مؤشرات الفرص الاقتصادية والحراك الاجتماعى [٣٠] .

ومن واقع تطور استخدام علماء الاجتماع للمؤشرات يتبين أن البرت بيدرمان Albert Biderman قد نظر إلى المؤشرات الاجتماعية من وجهة نظر علاقتها بالأهداف القومية وأنه قام بتحليل اجتماعى متعمق للأوضاع الراهنة ، وأوضح الطرق التى على أساسها أنشئت السلاسل الزمنية الإحصائية Statistical Series وطرق استخدامها . وقد طرح تساؤلات حول القيود التى أحاطت بكيفية استخدام هذه الإحصاءات وعملية التحليل ، وكيفية التعلم من الوضع الراهن للأمور ، بحيث يمكن وضع مجموعة أفكار بصدد صياغة مؤشرات اجتماعية مثالية . وقد قبل برترام جروس Bertram Gross التحدى الذى وضعه بيدرمان ، وقام بمحاولة لصياغة إطار واسع يقوم على مناقشة ماهية سمات النظام المثالى للإحصاءات الاجتماعية . وقد اعتبر الحسابات الحكومية الحديثة كنقطة انطلاق كى يصوغ مفهوما واسعا عن المؤشرات الاجتماعية . وأكد بيدرمان فى إسهامه الثانى ، الحاجة إلى توفير تسهيلات بحثية لجمع البيانات عن الأحداث والوقائع التى تحدث خارج إطار السلاسل الإحصائية المنتظمة [٣١] .

وفى السبعينيات اهتم علماء الاجتماع بتقديم عدد من المفاهيم التى يمكن بناء عليها دراسة نوعية الحياة ، سواء على المستوى اللفظى Verbal أو على مستوى الممارسة Acted مثل : الطبقة والسلالة والقيم والأمور الخاصة بالاهتمامات القصوى . ويبدو واضحا الإسهام الذى يؤديه علم الاجتماع فى

دراسة نوعية الحياة ، بطرح المؤشرات الاجتماعية التى تعتبر أن المجتمع مكون من معانى فردية وجماعية فى الوقت نفسه ، أى الذاتية والموضوعية [٣٢] .

وقد تبين لنا من خلال أنماط الدراسات المختلفة التى عنيت بقياس نوعية الحياة ، غلبة المدخل النفسى الاجتماعى على إسهامات علماء الاجتماع . ومنها على سبيل المثال : دراسة مينور وبرادبيرن وشيفر . وتغطى هذه الدراسة سبعة مجالات اساسية هى : العلاقات بين الأشخاص (وبخاصة العلاقات العائلية والزوجية) ، ونشاطات وقت الفراغ ، والمكانة المالية والموقف فى العمل ، وبيئة السكان ، والحالات الانفعالية ، والصحة الجسمية . ومن المؤكد أن هذه المجالات مؤثرة فى تحديد الأحكام حول الرضاء عن الحياة [٣٣] . ودراسة أخرى أجراها كيرى شمبرلين Kerry Chamberlain للتعرف على أبعاد بنية القيم وعلاقتها بنوعية الحياة المدركة ودراسة الفروق الثقافية فى أنساق القيم . وقد اعتمدت على المؤشرات الذاتية ، وذلك بسؤال عينة من ٢٠٠ مبحوث لإجراء ترتيب مباشر وغير مباشر لمجموعة من القيم [٣٤] .

ولم ينحصر استخدام المؤشرات فى العلوم البيئية والاقتصادية والنفسية والاجتماعية . فقد تبين فى مرحلة السبعينيات أن المؤشرات الاجتماعية قد استخدمت فى الخطاب السياسى Political discourse [٣٥] .

٥ - المنظور السياسى : The Political Perspective

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التى عنيت بدراسة نوعية الحياة وقياسها من المنظور السياسى على حدة ، والبعض الآخر يهتم بقياسها فى إطار المنظورات المتعددة الأخرى . ويمكننا استخلاص المنظور السياسى من التطبيقات البحثية المختلفة . فعلى سبيل المثال . فإن البحث الذى قام به ايرا واسرمان IraWasserman بعنوان " المعتقدات السياسية والمؤشرات الذاتية لنوعية الحياة " يمثل واحدا من الأبحاث الأساسية التى عنيت بالمدخل السياسى لقياس نوعية الحياة دون غيره ، وقد ورد فى الورقة البحثية التى قدمها ايرا واسرمان أن باتل وويلكنج ومارتنسون Buttel, Wilkening, Martinson قد حاولوا البرهنة فى دراسة على مقولة مؤداها : أن الرضاء الذاتى للأفراد المبحوثين عن حياتهم الشخصية قد يرتبط بمعتقداتهم السياسية والأيديولوجية ، وتوصلوا إلى وجود صلة جوهرية مبرهنة تربط بين الرضاء الشامل عن الحياة وبين الانتقاد السياسى

اعتمادا على بيانات مسوح تم جمعها فى ولاية Political Cynicism* ويسكونسن Wiconsin الأمريكية سنة ١٩٧٤ . وقام ايرا واسرمان فى بحثه بمواصلة هذه الدراسة وإعادة تحليل النتائج التى توصل لها باتل وآخرون . ويعنى واسرمان بمناقشة مقولة مؤداها : أن الفرد ينبغى أن يضع مقياسا آخر يختلف عن المقياس الذى استخدمه باتل وآخرون لقياس الانتقاد السياسى[٣٦] .

وقد أثبت واسرمان أنه لاتوجد علاقة ارتباط بين الرضاء الشامل عن الحياة ومقياس الأنتقاد السياسى . وأكد أن هذا المقياس يرتبط ارتباطا جوهريا بمقاييس عامة أخرى للرضاء وبخاصة الرضاء عن الحكومة والعجز Powerlessness . وأن المواقف الذاتية إزاء المصالح الراسخة فى المجتمع ترتبط غالبا مع كافة مقاييس الرضاء التى تتضمن الرضاء الشامل عن الحياة . وهى نتيجة تتفق مع النتائج التى توصلت إليها دراسة باتل وآخرين . كما بين واسرمان أن المواقف نحو الجماعات الراديكالية لم تكن بينها صلة جوهرية مع العجز أو أى مقياس آخر من مقاييس الرضاء[٣٧] . وقد أبرزت نتائج بحث واسرمان أيضا . وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين مقياس الانتقاد السياسى ومقياس العجز والرضاء عن الحكومة وسياساتها ، بالإضافة إلى أن هؤلاء الأفراد الذين لديهم مشاعر مرتفعة بالعجز وعدم الرضاء عن الحكومة وسياساتها ، يبدون فى الغالب ناقدين لقدرتهم فى التأثير على السياسات الحكومية. ، وأن مشاعر العجز والانتقاد تدعم بعضها البعض ، إلى جانب أنها ترتبط مع عدم الرضاء عن سياسات الحكومة .كما تبين من نتائج هذا البحث أنه لم يكن لأى متغير مستقل عن المتغيرات كافة ، صلات جوهرية مع وجهات النظر نحو الجماعات الراديكالية المعارضة فى المجتمع ، مما من شأنه أن يشير إلى أن غالبية المبحوثين يشعرون بالسالب نحو هذه الجماعات المعارضة . إلى جانب أن جماعات المصالح القوية فى المجتمع ذات صلة بأبعاد الرضاء المتعددة وبمشاعر العجز . وهى نتائج تتجانس مع نتائج البحث الذى قام به باتلر وآخرون[٣٨] .

* ترجمة الانتقاد السياسى هى أقرب الترجمات إلى الصحة فى نظرنا بالرغم من أنها لاتغطى كل أبعاد المفهوم فى اللغة الإنجليزية والتى تتضمن التشكك فى السياسات العامة وانتقاد فاعليتها والسخرية من صانعى القرارات لنقص كفاءاتهم أو لأشياء أخرى .

وأوضح واسرمان الصعوبات المنهجية التى توافرت فى بحث باتلر وآخرين. وتمثلت فى :

١ - أن عينة المبحوثين التى اعتمد عليهاالبحث هى من ولاية ويسكونسن فى خريف سنة ١٩٧٤ . ومن المحتمل أن تكون غير ممثلة للنماذج القومية . ومن ثم فإن نتائج هذا البحث تتعلق بالخصوصية الفريدة والاستثنائية .

٢ - هذا إلى جانب سؤال يمكن أن يثار حول اكتمال عناصر الرضاء التى يعتمد عليها هذا البحث . فقد اعتمد على ستة عشر عنصرا من عناصر الرضاء الذاتى . وتوصل إلى ثلاثة عوامل اعتمادا على التحليل العاملى : أولها ، الرضاء عن الحياة كلية . وثانيها ، الرضاء عن الجماعة . وثالثها ، الرضاء عن الخدمات المحلية (كالخدمات الطبية والبيع بالتجزئة).

٣ - عدم اكتمال المتغيرات الضابطة Control Variables التى يعتمد عليها البحث .

٤ - أن مقياس الانتقاد السياسى الذى استخدمه هذا البحث لايعد مقياسا نموذجيا للانتقاد السياسى .

وأنه قد يكون أساسا بناء على التساؤلات التالية :

أ - أن قلة من الناس فى مركز القوة هم الذين يديرون العالم .

ب - أن الأعمال الضخمة ذات قوة عظيمة .

جـ - أن الفقير ليس لديه فرصة للوقوف فى ساحات أو هيئات قانونية وتشريعية .

د - أن الديمقراطية الحقة محدودة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك يرجع إلى الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها رجال الأعمال والصناعة (٣٩) .

بالإضافة إلى محاولات واسرمان وباتل وويلكنج ومارتنسون لقياس نوعية الحياة باستخدام المؤشرات السياسية أساسا . فقد قام آخرون باستخدام المؤشرات السياسية ، ولكن فى إطار اهتمام كلى بقياس نوعية الحياة بشكل تكاملى . استخدم دولكى وورورك سنة ١٩٧٢ سمات نوعية الحياة . وتمثلت فى ثمان وأربعين سمة . وتضمنت هذه السمات سمات سياسية ، وهى :

الحرية ، القوة ، السيطرة ، الاستقلال والمشاركة . ووضعت كافة السمات فى ثلاث عشرة مجموعة من السمات . ورتبت بحسب أهميتها النسبية . تتصل

مجموعتان من بينها بالبعد السياسى ، وهى المجموعة التاسعة والمجموعة الثانية عشرة :

تشمل الأولى السمات الآتية : -

المشاركة ، الاهتمام ، الغيرية Altruism.

وتشمل الثانية السمات الاتية : -

السيطرة ، الإحساس بالمكانة الأعلى Superiority ، والإحساس بالاعتماد ، والإحساس بالعجز ، العدوان ، العنف ، العداوة ، القوة ، السيطرة والاستقلال[٤٠]

كما قام جويس Joyce بصياغة مصفوفة Quality Of life Matrix لنوعية الحياة على أساس التفرقة بين جوانب نوعية الحياة ومقاييس نوعية الحياة فى كل ميدان . وقد قسم هذه الجوانب الى خمسة أبواب : -

١ - اتجاهية Attitudinal

٢ - مجتمعية Societal

٣ - سياسية Political

٤ - اقتصادية Economic

٥ - طبيعية (فيزيقية) Phisical

وسنبرز منها الجانب السياسى ، فقد اقترح جويس مقاييس نوعية الحياة بالنسبة للجانب السياسى ، كما يوضحه الجدول التالى : [٤١] .

جوانب نوعية الحياة	مقاييس نوعية الحياة فى الميدان							
	إمكانية الحصول على Accessibility	تطبيق القانون Law Enforcement	الوقاية من الحرائق	الرعاية الصحية	الترويح Recreation	التعليم	السكن والجيرة	انتاج الدخل Income Production
الجانب السياسى	نسق قاصر للاختيار	عدد المقبوض عليهم بالنسبة لكل مائة من السكان	شركات أطفاء الحرائق لكل ألف من السكان	نسبة الرعاية الصحية فى المستشفيات العامة	برامج لإقامة الحدائق والترويح	معدلات المشاركة فى التصويت	نسبة الإنشاءات فى المناطق السكنية	نسبة الأطفال من أربع إلى خمس سنوات والسن الخاص بالتأمين الاجتماعى

ومن أبرز الموضوعات التى مثلت غرضا أساسيا من أغراض انعقاد مؤتمر(E.P.A (Environmental Protection Agency المتعلق بمفهوم نوعية الحياة – وذلك فى مارس ١٩٧٣ – موضوع تكميم نوعية الحياة . فقد حدثت محاولة فى هذا المؤتمر لتكميم نوعية الحياة . حيث قسمت نوعية الحياة إلى خمسين عنصرا . وتم تجميع هذه العناصر تحت الفئات الرئيسية التالية :

١ – البيئة الطبيعية

٢ – البيئة التى صنعها الإنسان .

٣ – الجوانب الاجتماعية .

٤ – الجوانب السياسية .

٥ – الجوانب الاقتصادية .

وقسمت الجوانب السياسية إلى خمسة جوانب ، هى :

أولا : بنية الفرص المتاحة .

ثانيا : وسائل الإعلام .

ثالثا : العملية الديمقراطية

رابعا: الحريات المدنية .

خامسا: العدالة .

وتم صياغة عدد من العبارات الوصفية تحت كل جانب سياسى لتطرح أمثلة على النقاط التى ينبغى تغطيتها . فبالنسبة لبنية الفرص المتاحة . تمثل الوصف فى : خليط من الظروف التى تساعد على تقديم فرصة طيبة للشخص لكى يتقدم فى الحياة ، وعلاقة ذلك بقدراته . أما وسائل الإعلام ، فتناقش فيها حرية ومسئولية ومصداقية مصادر المعلومات العامة والخاصة . أما العملية الديمقراطية ، فيقصد بها قبول وممارسة مبادئ المساواة فى الحقوق والفرص والمعاملة . وبالنسبة للحريات المدنية ، فيقصد بها الحقوق التى يضمنها القانون للفرد ، مثل حق التفكير وحق التعبير وحق الفعل بغير تدخل من أحد أو قيود إلافيما يتعلق بالصالح العام . أما العدالة ، فيقصد بها استخدام السلطة والقوة لتدعيم ماهو حق وعدل ومشروع[٤٢] . وقد وجد أعضاء المؤتمر أن هناك تداخلا بين فئات نوعية الحياة ،

فقرروا اختصار جوانب نوعية الحياة فى جوانب رئيسية ، هى : الاقتصادى ، والسياسى ، والاجتماعى ، والبيئى . وبالنسبة لهذه القائمة فقد قسموا أبعاد الجانب السياسى الاجتماعى الى ست عشرة فئة رئيسية ، مع وضع تعريف وصفى لكل فئة :

١ – العملية الديمقراطية ، هى النسق الذى يحكم الجمهور نفسه من خلاله وفق مبادئ العدالة فى الحقوق وتكافؤ الفرص والعدالة فى المعاملة .

٢ – المشاركة الجماهيرية ، وتعنى قدرة المواطنين على أن يستمع صانعو القرارات لآرائهم ، إلى جانب قدرتهم على مساءلة صانعى القرار.

٣ – الأمن القومى ، إنشاء وتوزيع القوات العسكرية والموارد الأخرى بطريقة تحددها العملية الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية

٤ – التعليم ، وتعنى المعرفة والمهارات التى يتسم بها الجماهير، وعملية الحصول على هذه المعرفة وتنميتها من خلال النظام المدرسى والتدريب ووسائل أخرى .

٥ – المكانة ، أى وضع الشخص ومكانته فى إطار البنية الاجتماعية .

٦ – الثقافة ، أى المفاهيم والمعتقدات والعادات والمهارات والفنون والأدوات والمؤسسات السائدة لدى شعب مافى فترة تاريخية محددة .

٧ – الخصوصية ، وهى إمكانية الانسحاب من النظر العام أو الصحبة والاعتزال والسرية فى موقف معين ، والحدود التى تفرض على المعلومات الخاصة بخلفية شخص أو مكانته .

٨ – الأمن ، أى الإحساس بالتحرر من الخطر والأذى والضرر المادى والنفسى.

٩ – الاستقرار الاجتماعى ، وهو درجة التماسك فى إطار بنية مجتمعية وكذلك بين المجتمعات ، إلى جانب الحرب والسلام ، وغياب الشغب والصور الأخرى الممثلة للاضطراب الاجتماعى ، ونوعية القانون والنظام السائد .

١٠ – المهارات الشخصية ، أى درجة القدرات والمهارات والخبرة فى ميدان معين.

١١ – المساواة ، وتعنى الإحساس بالمساواة فى الحقوق وفى الفرص الاقتصادية والقانونية والاجتماعية .

١٢ - الاختيارات فى الحيـاة . أى الفـرص والحقـوق والقـوة المتاحة لتحديد اختيارات أساسية فى الحياة من خلال الممارسة الحرة لتقدير الشخص ولاستخدامه لموارده .

١٣ - الصحة ، وهى الصحة الجسمية والعقلية والقدرة على علاج مايصيب الفرد من أمراض ونوعية وكمية الخدمات الصحية .

١٤ - العلاقات الاجتماعية الأولية ، والمقصود بها العلاقات الشخصية غير الرسمية التى يمارسها الفرد مع الآخرين وبين الأسر بعضها البعض .

١٥ - العلاقات الاجتماعية الثانوية ، وهى العلاقات الشكلية وغير الشخصية للفرد فى مجال العمل أو فى بيئة المجتمع المحلى .

١٦ - استخدام وقت الفراغ ، أى كمية وقت الفراغ والمشاركة فى المؤسسات الاجتماعية كالكنائس والنوادى والانشطة المرتبطة بها [٤٣] .

من ثم ، يمكننا أن نتبين التعددية فى مداخل قياس نوعية الحياة ومؤشراتها .

وفى رأينا أن تعدد مداخل العلماء فى دراسة نوعية الحياة يمكننا أن نرجعه إلى تعدد منظوراتهم وتنوع العلوم التى تمثل اهتماماتهم الأساسية .

وينبغى أن نضع فى اعتبارنا ما اتفق عليه الكثير من الباحثين فيما يتعلق بأن تنمية مؤشرات نوعية الحياة هى عملية ضرورية لأنها يمكن أن تكون أشبه بجهاز للإنذار المبكر يحذر من كارثة قادمة . ويمكن أيضا أن تكون أداة تعليمية تثير أهتمام المواطنين اللامبالين بالأخطار المتواجدة فى البيئة أو فيما يتعلق بفرص من شأنها تحسين ظروف البيئة . وهى أخيرا يمكن أن تساعد صانعى القرار فى ترتيب الأولويات . وينبغى أيضا صياغة مؤشرات متعددة حيث أن المجتمع متعدد، فلماذا لاتكون المؤشرات أيضا متعددة ؟ وهذا بدوره يمكن أن يساعد فى تنمية مقياس عام وشامل ، أو يثبت استحالة الوصول إلى مقياس عام وشامل لقياس نوعية الحياة [٤٤] .

المراجـــع

1. The Quality of Life Concept. A Potential New Tool for Decision-Makers, The Environmental Protection Agency. Office of Research and Monitoring Environmental Studies Division, 1973. pp. 1, 22,23.

2. Johnston, D.F., Toward A Comprehensive Quality of Life Index, Social Indicators Research 20.Kluwer Academic Publishers, 1988, pp. 473, 493-495.

3. The Quality of Life Concept. op. cit., p. 124.

4. Kimball, Thomas L., Why Environmental Quality Indices, in: The Quality of Life Concept. op. cit., pp. 11, 127, 128.

5. MacDonald, Gordon, J. F., Uses or Environmental Indices In Policy formulation, In: op. cit., p. II, 136.

6. The Quality of Life Concept. op. cit., p.I. 25.

7. Milbrath, L.W., Indicators of Environmental Quality, In: Indicators of Environmental Quality and Quality of Life, UNESCO, N° 38. p. 33.

8. Bubolz, Margaret, and others, A Human Ecological Approach to Quality of Life: Conceptual Framework and Results of a Preliminary Study, In: Social Indicators Research 7, 1980, pp. 103-104.

9. انظر في ذلك كل من :

- The Quality of Life Concept, op. cit., p. I, 25.
- Bubolz, Margaret and others, op. cit., p. 103-104.
- Power, Thomas, The Economic Value of the Quality of Life, West View Press, Boulder, Colorado, 1980, p. 4.

10. Ibid, p. 6.

11. National Goals Research Staff, Toward Balanced Growth: Quantity with Quality, Report to the President, Washington D.C., 1970, In: The Quality o Life Concept. op. cit., pp. II 152, 153.

12. Denison, Edward F., Welfare Measurement and the GNP, from Survey of Current Business, Office of Business Economics, Washington D.C., Department of Commerce, January, 1971, In: The Quality of Life Concept, op. cit., p. II, 166.

13. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. I, 26, 27, xv.

14. Power, Thomas, op. cit., pp. xv, 1, 2, 3, 6, 7, 45, 53, 95.

15. Ibid, pp. 60, 64, 68, 71, 75-77, 83.

16. Andrews, Frank M. Comparative Studies of Life Quality: Comments on the Current State of the Art and Some Issues for Future Research. In: Alexander Szalai and Frank M. Andrews, The Quality of Life. Comparative Studies, SAGE Studies in International Sociology, International Sociological Association/ISA. pp. 275, 276.

17. Scheer, Lore, Experience with Quality of life Comparisons, In: Alexander Szalai and Frank M. Andrews, op. cit., pp. 145-150.

18. Andrews, Frank M., op. cit., pp. 275, 276.

19. Hankiss, Elemer, Structural Variables in Cross-Cultural Research on the Quality of Life. In: Alexander Szalai and Frankm. Andrews, op. cit., p. 44.

20. Herlemann, Horst, Quality of Life in the Soviet Union, Kennan Institute for Advanced Russian Studies, West View Press, Boulder and London, 1987, p. 2.

21. Dalkey, Norman C., Quality of Life. In: The Quality of Life Concept, op. cit., p. II-193.

22. Ibid, p. II-198.

23. Abbey, Antonia, and Andrews, Frank, Modeling the Psychological Determinants of Life Quality, In: Social Indicators Research, Vol. 16, N° 1, January 1985, p. 1.

24. Bubolz and others, op. cit., p. 103.

25. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. I 27, 28.

26. Ibid, p.1, 8.

27. Abbey, Antonia and Andrews, Frank, op. cit.

28. Hankiss, Elemer, op. cit., pp. 41-48.

29. Minor, Bradburn, Norman and Schaeffer, Nora C. The Structure of Life Satisfaction: A Comparative Analysis Across Social Groups. In: Alexander Szalai, Frank M. Andrews, op. cit., pp. 129-130.

30. Cazes, Bernard, The Development of Social Indicators. A Survey. In: Andrew Shonfield and Stella Shaw, Social Indicatros and Social Policy. By: Heinmann Educational Books. London, 1972, pp. 9-22, p. 9.

31. Bauer, Raymond, Social Indicators, The M.I.T. Press, The American Academy of Arts and Sciences, 1966, p. 21.

32. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. 1-29, 30.

33. Minor and others, op. cit.

34. Chamberlain, Kerry. Value Dimensions, Cultural Differences, and the Prediction of Perceived Quality of Life, Social Indicators Research 17, 1985, , pp. 345, 356.

35. Cazes, op. cit., p. 9.

36. Wasserman, IRA M. Political Beliefs and Subjective Indicators of Quality of Life, Social Indicators Research 11 1982, p. 167.

37. Ibid, p. 176.

38. Ibid., p. 177.

39. Ibid, pp. 168-169.

40. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. 1-49, 51.

41. Op. cit., p. I -55

42. Op. cit., pp. 1-63, 69.

43. Op. cit., pp. 1-74, 75.

44. The Quality of Life Concept, op. cit., pp. 1, 22, 23.

Abstract

THE QUALITY OF LIFE INDICATORS
"The Unidisciplinary and the Interdisciplinary Approaches"

Nagwa Khalil

This paper deals with a theoretical issue related to cultural indicators of the quality of life. This topic has been dealt with from various perspectives, namely the environmental, the economic, the psychological, the social and the political perspectives.

A review of the literature revealed that most of the studies on this topic adopted a methodology based on a "unidisciplinary approach". However, a few recent attempts sought to initiate comprehensive measures to form an interdisciplinary approach.

The significance of such attempts lies in its capacity to set guidelines for policy makes.

فى سيكولوجيتى الاتجاهات وتعاطى المخدرات
"المبادئ العامة والإجرائية الحاكمة لتغيير الاتجاهات" إزاء تعاطى المخدرات

محيى الدين حسين *

أولى علماء النفس بصفة عامة وعلماء النفس الاجتماعى بصفة خاصة اهتماما واضحا بموضوع الاتجاهات ، بل وقد عده البعض منهم موضوع الدراسة لهذا الفرع الأساسى من فروع علم النفس . ويرجع هذا إلى عدة اعتبارات بعضها أكاديمى وبعضها الآخر تطبيقى . وكان من بين ماشغل اهتمام الباحثين وهم يتعاملون مع موضوع الاتجاه مسألة الكيفية التى يمكن من خلالها تغيير اتجاهات الأفراد . وقد شغلهم هذا الأمر لما تبينوه من إمكانية إحداث تغيير فى سلوك الأفراد إذا ماتحقق تغيير فى اتجاهات هؤلاء الأفراد إزاء موضوع الاهتمام . وأثمرت جهودهم بالفعل الكثير من المعلومات عن سيكولوجية الاتجاهات وكيفية تغييرها .

وعلى مستوى متصاعد من الاهتمام وإن كانت دوافعه تطبيقية أكثر منها أكاديمية اتجهت أيضا جهود علماء النفس منذ الستينيات من هذا القرن وحتى الآن إلى موضوع تعاطى المخدرات . ومن بين ما أبرزته بحوثهم فى هذا المجال الأخير وخاصة فى الفترة الأخيرة الحاجة إلى تغيير اتجاهات الأفراد إزاء التعاطى توسما أنه من خلال تغيير هذه الاتجاهات يمكن تطويق هذه الظاهرة والحيلولة دون استشرائها . وتقضى هذه الحاجة بضرورة الامتداد بما توافر فى مجال دراسة الاتجاهات من معلومات إلى مستوى التوظيف فى ميدان تعاطى المخدرات . والمقال الحالى ماهو إلا محاولة فى هذا الاتجاه حيث يتضمن طرح ومناقشة عدد من المبادئ العامة والإجرائية الحاكمة لتغيير الإتجاهات إزاء تعاطى المخدرات .

مقدمة

لاترد بحوث الاتجاهات النفسية فى تراث علم النفس إلا وهى مقرونة بإمكانات التعبير والتغيير معا ، التعبير عن وضع الفرد النفسى صاحب الاتجاه فى ضوء الخبرات التى يعايشها ، والتغيير لهذا الوضع إذا ما انتظمت عناصر جديدة فى الخبرات المعاشة [1] . ومن ثم تعد الاتجاهات النفسية أحد الموضوعات الهامة

* أستاذ علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩١ .

الواصلة بين الميدان الأكاديمي ونظيره التطبيقي على حد سواء . ولذا فقد أولاها الباحثون الأكاديميون وذوو الاهتمام التطبيقي أهمية خاصة . وإذا كان لنا أن نحصي بقدر من التفصيل المبررات التي حددت هذه الأهمية وسوغت هذا الاهتمام فبإمكاننا أن نحصيها على النحو التالي :

١ - استيعاب الاتجاهات النفسية لتأثير ظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد سواء كان التعامل مباشرا أو غير مباشر ، ومن ثم وقوف الظروف الاجتماعية في وضع المبلور لمعالم الخبرة العامة والخبرة الخاصة على حد سواء ، ووقوفها بالتالي في وضع الشروط المتقدمة المزكية لتوجه معين في الحياة .

٢ - إنطاق الاتجاهات النفسية لقوى الترهيب والترغيب وقوى التحبيذ والتنفير في معالم الخبرة الاجتماعية ، ومن ثم يمكن بمقتضاها بيان منطوق الخبرة المعاشة وما يحتمل فيها من جوانب إيجابية وأخرى سلبية .

٣ - تحديد الاتجاهات النفسية للكيفية التي يستجيب بها الأفراد لمواقف الخبرة التي يمرون بها ، ومن ثم قدرة هذا المفهوم على بيان حدود الاتفاق أو الاختلاف بين الأفراد من حيث انتظام استجاباتهم أو عدم انتظامها في دائرة التوقعات الاجتماعية ، ومن ثم أيضا بيان حدود استجاباتهم الفارقة كما وكيفا ، والبيان بالتالي لحدود الضوابط الاجتماعية وفاعلياتها .

٤ - بيان الاتجاهات النفسية لحدود التنميطات الاجتماعية بقدر شيوع هذه الاتجاهات بين الأفراد أو عدم شيوعها ومن ثم الوقوف على حدود المجاراة والاستقلالية بين الأفراد .

٥ - تمكين الاتجاهات النفسية من الوقوف على المؤشرات النوعية التي تفصح عنها خبرات المجتمعات المختلفة بخصائصها المتميزة ، والوقوف أيضا على المؤشرات النوعية داخل قطاعات وشرائح المجتمع الواحد بقدر مايسود في كل منها من متغيرات مختلفة .

٦ - إمكانية التنبؤ من خلال المعرفة باتجاهات الأفراد النفسية بسلوكهم في المواقف المختلفة ، وبالتالي إمكانية وقوف الاتجاهات كمنبئات بظواهر نفسية لها أهميتها الخاصة [٢] .

٧ - انتظام الاتجاهات النفسية في علاقة تفاعلية بينها وبين عناصر البناء النفسي المختلفة مادامت هذه العناصر محملة - بأوزان نسبية - بتأثيرات

الخبرات الاجتماعية ، ومن ثم تمكينها بحكم هذه الصورة التفاعلية من بيان حدود الاتساق أو اختلال الاتساق فى أنساق الأفراد السيكولوچية ، ومن ثم أيضا الوقوف على حدود السواء أو اللاسواء فى توجهاتهم .

٨ – إمكانية هذا المفهوم – الاتجاهات النفسية – فى رسم حدود الصلة بين قيم المجتمع العامة وتوجهات الأفراد النوعية ، ومن ثم الوقوف على مدى كفاءة الآليات الواصلة بين هذه القيم والاتجاهات .

٩ – إمكانية الاستعانة بالاتجاهات النفسية كمؤشر هام يمكن من خلاله إلقاء الضوء على بيان الاستقرار النسبى لسلوك الأفراد ، إذ أن فى قيام هذه الاتجاهات بدرجة عميقة مايحول بين الأفراد والتحرك العفوى بهدى المواقف المختلفة والتزاماتها المتباينة .

١٠– رصد الظواهر الوبائية التى تظهر فى حياة المجتمع بين حين وآخر وبيان ثقلها على الأفراد .

١١– الوقوف على مدى دلالة الأطر الاجتماعية والجماعات المرجعية التى يهتدى الأفراد بهديها ، وخاصة إذا ماتسنى الربط بين الاتجاهات النفسية والاحتكام إلى أطر نوعية بذاتها أو جماعات مرجعية لها ظروفها الخاصة .

١٢– بيان حدود نفاذ المجتمع وقطاعاته على الخبرات المختلفة – محلية كانت أو عالمية – من خلال بيان طبيعة الاتجاهات المنبثقة وحدود الاحتكام إليها مقارنة بحدود الاحتكام إلى الاتجاهات النفسية المعمرة نسبيا .

١٣– القدرة على الامتداد بالمنحى الارتقائى إلى دائرة الظواهر النفسية الاجتماعية إذا ما أمكن دراسة الاتجاهات النفسية عبر المراحل العمرية المختلفة والربط بين هذه الاتجاهات ومصادر التأثير التى يمثلها المنشئون المختلفون على امتداد هذه المراحل العمرية [٣] .

١٤– بيان فاعلية البرامج الوقائية والعلاجية المنوط بالمؤسسات العلمية والعلاجية القيام بها إزاء مواجهة ظواهر تمثل شذوذا وظيفيا إذا ما ألقى الضوء على هذه البرامج من خلال رصد استمرار أو انطفاء اتجاهات نفسية معينة .

لكل هذه الاعتبارات تَسيَّد موضوع الاتجاهات النفسية على الفكر السيكولوچى وخاصة فى ميدان علم النفس الاجتماعى لفترة طويلة ، بل وعده بعض الباحثين الموضوع الرئيسى لهذا الفرع الأساسى [٤] .

وهذا لايعنى بطبيعة الحال الاستمرار بإيقاع واحد أو نمط متماثل فى

معالجة الموضوع ، إذ أن تناوله فى إطار البحث العلمى كان يكثر حينا ويقل حينا آخر ، كما كانت له وجهة معينة حينا ووجهة أخرى حينا آخر . لكن على الرغم من هذا لانجد كتابا يظهر فى ميدان علم النفس الاجتماعى إلا ويتضمن معالجة لهذا الموضوع بصورة أو أخرى . وإن عنى هذا شيئا فإنه يعنى الشعور المتصل بأهمية الموضوع ، والشعور المتصل بجدواه البحثية أكاديميا وتطبيقيا .

ويذكر ماكجوير [٥] فى هذا الصدد أن بحوث الاتجاهات قد دارت على محاور ثلاثة رئيسية فى ثلاث فترات تاريخية مختلفة ، فقد دارت على محور الاهتمام بعملية قياس الاتجاهات فى فترة الثلاثينيات ، ومحور الاهتمام بعمليات تغيير الاتجاهات فى فترة الخمسينيات والستينيات ، ومحور الدراسة لبناء الاتجاهات فى الثمانينيات ، ومابين كل فترة من هذه الفترات الثلاث وأخرى كان اهتمام الباحثين يتجه صوب موضوعات أخرى . فكان الاهتمام فى الأربعينيات بموضوع ديناميات الجماعة * ، وفى منتصف الستينيات بالإدراك الاجتماعى** ، واستنتج ماكجوير من هذا انطفاء الاهتمام بموضوع الاتجاهات فى بعض الفترات من هذا القرن ، إلا أن هذا الاستنتاج لايمكن أخذه على إطلاقه ، إذ أن الفترات التى أشير إليها كفترات انطفاء ، ماهى إلا فترات استيعاب نتائج البحوث التى أثمرتها فترات سابقة عليها والامتداد بهذه النتائج إلى حيز التوظيف فى موضوعات متصلة فى ميدان التفاعلات الاجتماعية . فدراسات ديناميات الجماعة فى الأربعينيات لم يكن بمقدورها إغفال الإسهامات المتولدة عن قياس الاتجاهات وهى تنظر على سبيل المثال فى أمر التماثل بين الأفراد أو عدم تماثلهم ومن ثم انجذاب بعضهم إلى البعض الآخر أو النفور منهم [٦] ، كما لم يكن بالمستطاع التقدم إلى بحوث الإدراك الاجتماعى فى منتصف الستينيات حيث التركيز على بيان المتغيرات الاجتماعية والنفسية المرتبطة بإدراك الأفراد والجماعات دون الإفادة من مصدرى الثراء المتمثلين فى الاهتمام بقياس الاتجاهات واستجلاء امكانات تغيرها بالأساليب المختلفة . وحتى الاهتمام الحالى بموضوع بناء الاتجاهات ومكوناته ماهو إلا امتداد طبيعى للاهتمامين السابقين وماتمخض عنهما من شعور بأهمية إكساب الموقف مزيدا من الثراء حتى يتحقق

* Group Dynamics .

** Social Persception.

للتوجه القياسى والتوجه إلى تغيير الاتجاهات مزيد من الفاعلية ، وخاصة بعد أن بدأت فى الفترة الأخيرة ملامح التوجه المعرفى فى أخذ طريقها إلى تطعيم المعالجات السلوكية التقليدية .

الاتجاهات وعناصر البناء النفسي للفرد

ربما توحى هذه المقدمة وماتتضمنه من أهمية لمعالجة موضوع الاتجاهات بضرورة التساؤل عن معنى الاتجاه ووضعه فى بناء الفرد النفسى وكيفية انتظامه مع عناصر هذا البناء وحدود تأثره بها وتأثيره فيها . كما توحى هذه المقدمة أيضا بأهمية الاستكشاف لحدود الإفادة من هذا المفهوم فى مواجهة الظواهر الوبائية التى يتعرض لها المجتمع والدور الوظيفى الكامن فيه فى هذا الصدد .

معنى الاتجـــاه

يمكن تعريف الاتجاه على أنه تقويم أحد موضوعات التفكير فى ضوء واحد أو أكثر من أبعاد الحكم[٧] ، أو هو الاستجابات التى تحدد أحد موضوعات التفكير فى ضوء واحد أو أكثر من هذه الأبعاد . وموضوعات التفكير ماهى إلا موضوعات اهتمام مثل الذات أو المساواة . وقد تكون موضوعات الاهتمام عيانية * (شخص مألوف أو خبرة معينة مؤسفة) ، وقد تكون أكثر تركيبا وتجريدا (مثل الإنسانية أو الشر) . وعموما فإن أى شيىء يمكن تمييزه عن شيىء آخر من منظور أحد أبعاد الحكم يسمى موضوعا للتفكير بالنسبة للشخص الناهض بعملية التقويم .

أما فيما يتعلق بأبعاد الحكم فهى محاور للمعنى فى ضوئها يحدد الفرد موضوعات تفكيره . وقد تتحدد هذه المعانى على مستوى Phylogenetical (أى تنضوى فى النسق الحسى البشرى أو الجهاز العصبى) ومثال هذا ميل الفرد أن يلاحظ جوانب معينة فى الأشياء ، أو قد تتحدد على مستوى ontogenetical (٢ومثال هذا أن تتمخض عن تفاعل الطفل مع والديه أو أحدهما اتجاهات معينة تشكل بالنسبة له معالم الجمال أو الوسامة) . وقد تكون هذه الأبعاد أو المعانى (ترانستد نتالية) ، بمعنى أن بالإمكان لأى موضوع من

* concrete .

الموضوعات أن يتحدد من خلالها مثل التوقع (احتمال الوجود) ، أو التقويم (درجة الجاذبية) ، أو الاستمرارية أو التركيب . كما قد يكون بعض هذه الأبعاد مناسبا لمجموعة فقط من الأشياء (مثل الحجم والوزن) حيث ينطبقان فقط على الأشياء المادية أو مثل الخداع والذكاء حيث ينطبقان فقط على الثدييات .

هذا وتجدر الإشارة إلى حقيقة هامة وهى أنه بالإمكان تحديد موضوع معين من موضوعات التفكير من خلال بعد واحد أو من خلال عدد من الأبعاد . كما يمكن تحديد موضوعات مختلفة من خلال بعد واحد أو عدد من الأبعاد .

ويتضمن المعنى الإجرائى المستخلص من هذا التعريف سؤال الفرد أن يحدد أحد الموضوعات فى ضوء واحد أو أكثر من أبعاد الحكم. ويمثل هذا الإجراء صلب القياس المباشر للاتجاهات . كما أن هناك إجراءات غير مباشرة للقياس عن طريق ملاحظة أفعال الفرد الحقيقية والرمزية فى اختبار موقفى أو اسقاطى أو فى سلوك غير لفظى ، أو من خلال استجابة فيزيولوجية محددة .

ويهمنا فى هذا السياق أن نشير إلى عدد من المتضمنات الكامنة فى معنى الاتجاه . ومن بين هذه المتضمنات أنه ليس من الضرورى أن تلتقى تقويمات الفرد حول رؤية إيجابية تماما أو سلبية تماما ، فقد تكون محملة ببعض الجوانب الإيجابية وبعض الجوانب السلبية أيضا . صحيح أن موقف الفرد يتحدد من خلال غلبة الجوانب الإيجابية أو الجوانب السلبية ، لكن تصور الفرد فى رؤ يته على أنه يمثل نقطة على متصل يمتد مابين القبول والرفض يعنى ضمنيا احتواء الرؤية على عناصر من الرفض وعناصر من القبول ، وتحدد المحصلة فى إجمالها النهائى موضع الفرد على المتصل .

ولهذا التصور معانيه ودلالاته بالنسبة لظاهرة تعاطى المخدرات .. ومن أبرز هذه المعانى والدلالات فى هذا الصدد إمكانية رصد بعد الشقة بين النسق السيكولوجى للمتعاطى والنسق المنطقى ، بمعنى أنه بالإمكان الوقوف على أحكام متناقضة ومختلفة لديه ، كأن يتبنى على سبل المثال اتجاهات ويتبنى معتقدات تبرر تعاطيه فى الوقت الذى لايقبل هذا السلوك من أبنائه أو أصهاره [٨] .

ولموضوع الاتجاه خصائص عدة من أبرزها أربع :

١ - تعدد خصائصه : ويعنى هذا أن يكون لموضوع الاتجاه خصائص عدة بعضها سلبى وبعضها الآخر إيجابى على نحو ما أشرنا .

٢ - تعدد أبعاد الحكم عليه : وهى خاصية ترتبط منطقيا بالخاصية الأولى..

حيث أنه مع تعدد خصائص الموضوع تتعدد أبعاد الحكم عليه .. فلا سبيل أمام تعدد الخصائص إلا أن تتعدد الأحكام أيا كانت وجهة الحكم أو درجته .

٢ - مركزية موضوع الاتجاه : وتتحدد مركزية موضوع الاتجاه في حالة :

أ - قدرته على أن يحقق حاجات خاصة ، بمعنى آخر توافر درجة من الربط بين التعامل مع الموضوع وإمكانية إشباع حاجة خاصة لدى الفرد. وهذا هو مايشكل الأساس الدافعي لعمليتي الاقتراب والتحاشي نحو موضوع التقويم .

ب - مثول الموضوع دوما في بيئة الفرد : فكلما مثل الموضوع في بيئة الفرد طرح نفسه في دائرة اهتمامه وطرح نفسه بالتالي موضوعا هاما للتقويم .

جـ - خبرة الفرد الخاصة به : وتعني هذه الخاصية أن وجود خبرة متميزة بالموضوع محل الاهتمام تحرك الموضوع إلى حيز الفرد النفسي على مستوى يتناسب وحجم هذه الخبرة وطبيعتها .

د - الخاصية الاجتماعية لموضوع الاتجاه : ومعنى هذه الخاصية أن يكون لموضوع الاتجاه مقومات الارتكاز على بطانة وجدانية . ويعني ارتكاز الموضوع على بطانة وجدانية أن يكون له سياقه النفسي الاجتماعي الطارح لوجوده في حيز الفرد النفسي ، وبالتالي التسليم ضمنيا بضرورة قيام أحكام خاصة عليه ، إيجابية كانت هذه الأحكام أو سلبية .

وليس هناك من شك في أن لهذه الخصائص الأربع صلة ببعضها البعض ، حيث تقوم كل خاصية على ركائز الخواص الأخرى على نحو تفاعلي وديناميكي . فتعدد خصائص موضوع الاتجاه يفرض تعدد أبعاد الحكم عليه على نحو ما أشرنا . ومع تعدد الخصائص وتعدد أبعاد الحكم تتحدد إمكانية قيام الوضع المركزي لموضوع الاتجاه وتوافر الخاصية الاجتماعية له .

وإذا ما أدركنا التعاطي بوصفه موضوعا من موضوعات التفكير في ضوء الخصائص الأربع تبين لنا تعدد خصائصه . فالتعاطي محكوم بعدد من التصورات المتعلقة بآثاره ، وبدوافع معينة مختلفة (٩) ، ولزم بالتالي أن ينتظم تقويمه على محاور عدة للحكم . وإذا ما أدركنا التعاطي أيضا في ضوء الاهتمام

المكثف به فى الوقت الراهن اتضحت لنا أيضا مركزيته وخاصيته الاجتماعية .

وإذا قضى هذا التحديد بشئ فى موضوع المخدرات وتعاطيها فأنه يقضى بضرورة التعامل معه كموضوع مركب له أبعاد متعددة . ومن ثم فأن التعامل معه سواء كان على مستوى الرصد الوبائى أو على مستوى المعالجة التحكمية لابد وأن يتم على نحو متكامل يسمح بإمكانية المواجهه لكل مقوماته وعلى مستوى من العمق يسمح بإمكانية التطويق والاحتواء .

عناصر الاتجـــاه

يتكون الاتجاه من ثلاثة عناصر أساسية ، عنصر معرفى وعنصر وجدانى وعنصر نزوعى . ولهذه العناصر الثلاثة دورها الهام سواء من حيث تشكل الاتجاه وتكونه أو من حيث تغيره . فلكى يتكون اتجاه معين عند الفرد لابد وأن تتجمع لديه بصورة مباشرة أوغير مباشرة مجموعة من المعارف (عنصر معرفى) حول موضوع الاتجاه . وقد تكون هذه المعارف إيجابية أو سلبية . وبوجود المعارف يبرز الإقبال على موضوع الاتجاه أو النفور منه (عنصر وجدانى) . فإن كانت المعارف إيجابية حدث الإقبال على موضوع الاتجاه ، وإن كانت سلبية حدث النفور . ويتولد الإقبال والنفور تتأتى الرغبة فى التعامل مع موضوع الاتجاه أو الابتعاد عنه (عنصر نزوعى) شريطة أن تعزز الظروف الموقفية عملية الاقتراب أو الابتعاد .

ولهذه العناصر الثلاثة اتصالها الواضح بظاهرة تعاطى المخدرات . فالتعاطى مؤسس على عدد من المعتقـدات (معارف) تتصل بالمخدرات وتأثيراتها [١٠] . ومن هذه المعتقدات قدرة المخدر على التخفيف من حدة المشكلات المواجهة ، والتمكين من تحمل الآلام ، وتحقيق الابتهاج وماشابه ذلك من معتقدات أخرى . وهذه المعتقدات لها ثقلها عند المتعاطين إلى الحد الذى خول لبعض الباحثين افتراض ماأسموه بفلسفة المخدر [١١] وهذه المعتقدات أو هذه المعارف هى نقطة البداية فى إحداث ميل وجدانى إلى التعاطى ، ومن ثم وفى ظل توافر عدد من الظروف المهيئة لإصدار السلوك يحدث التعاطى للمواد المخدرة . ويبدو من خلال هذه الرؤية أن هناك تقريرا بوجود علاقة بين الاتجاه والسلوك وإن كانت حدودها بحاجة إلى مزيد من الإيضاح .

يؤكد الباحثون فى مجال علم النفس الاجتماعى [١٢] أن ثمة علاقة بين الاتجاه والسلوك . وقد حدا بهم هذا إلى أن يتنبأوا بعد تقريرهم بوجود اتجاه معين بالسلوك الذى سوف يصدر . وأثمرت جهود بعضهم فى هذا الصدد درجة من الاختلاف . فبينما أوضح بعضهم وجود هذه العلاقة ، أوضح بعض آخر وجود علاقة ضعيفة .

ويعزى هذا الفشل أحيانا فى إيجاد علاقة قوية بين الاتجاه والسلوك إلى أحد أمرين :

١ - إغفال حقيقة أن السلوك ليس محددا فقط بالاتجاه إزاء موضوع الاهتمام . ولكنه محدد أيضا باعتبارات الموقف الذى يوجد المرء فيه ، واتجاهه هو نفسه إزاء هذا الموقف .

٢ - إغفال حقيقة أن الاتجاهات إزاء الموضوع متعددة ، ولكل اتجاه مقتضياته الخاصه والزامه المتميز .

ويتضمن هذا التفسير عددا من الحقائق لها أهميتها فى السياق الحالى وهى :

١ - أن ثمة علاقة قائمة بين الاتجاه والسلوك ، إذ يقف الاتجاه بمثابة المهيىء للسلوك .

٢ - أن التقرير بوجود علاقة بين الاتجاه والسلوك لايعنى إغفال التساؤل عن أى اتجاه وأى سلوك مادمنا قد أوضحنا فى موضع سابق أن اتجاه الفرد إزاء الموضوع الواحد متعدد الزوايا بحكم تعدد أبعاد الموضوع وتعدد خصائصه ، ومادمنا نعرف أيضا أن السلوك محدد بمتغيرات السياق الاجتماعى ومعاييره المقبولة وغير المقبولة ، ومادمنا نعرف كذلك أن بدائل السلوك مختلفة ولاتتاح جميعها فى موقف واحد .

٣ - أن حاجات الأفراد من العوامل المحددة للسلوك أيضا ، بحيث أنها قد تفرض فى بعض الأحيان إمكانية التجاوز عن الاتجاهات ليتحقق لها الإشباع . فلدينا كآدميين على سبيل المثال اتجاهات معينة إزاء بعض الأطعمة سواء بالقبول أو النفور ، ولكن إذا مابرز دافع الجوع بدرجة قوية صار بالإمكان التجاوز عن نفورنا من بعض الأطعمة لنحقق إشباعنا للدافع . وقد يثار فى مواجهة هذه النقطة ماسبق أن أوردناه من اعتبار

الاتجاهات كأحد عناصر دافعية الفرد . ولكن يبقى لنا أن نشير إلى أن الحاجات أو الدوافع تنتظم فى بناء متدرج من حيث الأهمية بحيث يفرض بعضها إلحاح الإشباع أكثر من بعضها الآخر[١٣] . مجمل القول أن العلاقة بين الاتجاه والسلوك علاقة مركبة . وتركيبها لايعنى غموضها بقدر مايعنى ضرورة نظمها فى اطار علاقة تفاعلية بينها وبين المتغيرات الأخرى. وما أحوجنا إلى هذه العلاقة المركبة ونحن بصدد النظر فى سلوك التعاطى ومقوماته . فسلوك التعاطى متعدد الأبعاد ومحدد بعديد من المتغيرات بعضها متعلق بالمتعاطى نفسه ، وبعضها متعلق بالسياق الاجتماعى الذى يوجد فيه ، وبعض آخر منها متعلق بالتفاعل بين الفرد المتعاطى والموقف الذى وجد نفسه فيه [١٤] .

وقد يعن لنا ونحن بصدد التقرير بوجود علاقة مركبة بين الاتجاه والسلـوك ، وخاصة ونحن نمتد بهذه العلاقة إلى دائرة تعاطى المخدرات ، أن نتساءل عن وضع الاتجاهات فى بناء الفرد النفسى وكيفية انتظامها مع غيرها من عناصر ذات صلة وثيقة بها . فربما كان فى معالجة هذه الزاوية مايساعد على توضيح العلاقة بين الاتجاه والسلوك على نحو أفضل .

يميل بعض الباحثين [١٥] إلى تقسيم بناء الفرد النفسى (الشخصية) إلى ثلاثة جوانب أساسية : جانب معرفى وجانب مزاجى وجانب وجدانى .

ويتعلق الجانب الأول باستعدادات الفرد وقدراته المختلفة ، أو بمعنى آخر مايستطيع أداءه فى موقف معين أو لحظة معينة . ويعد الذكاء وماشابهه من قدرات معرفية أخرى نموذجا ممثلا لهذا الجانب .

ويتعلق الجانب الثانى وهو المزاجى بسمات شخصية الأفراد والتى تحدد الصيغة التى يحدث فى ظلها السلوك أو الطابع الذى يأخذه عند صدوره . ومن هذه السمات الانطواء أو الانبساط والتوتر والتصلب والميل إلى المخاطرة والتفتح على الخبرة وماشابه ذلك من سمات أخرى .

أما الجانب الثالث فهو الجانب الوجدانى والذى تتعلق عناصره بالقبول أو الرفض ، التأييد أو الاعتراض ، الموافقة أو عدم الموافقة .

وتلعب المحددات الاجتماعية دورا هاما فى تشكيل معالم الجوانب الثلاثة ، لكن بنسب متفاوتة ، فالقدرات المعرفية تتحدد بكل من عوامل الوراثة وعوامل الخبرة معا . وهكذا أيضا الحال بالنسبة لسمات الشخصية . أما بالنسبة

لعناصر الجانب الوجدانى، فيرى الباحثون تحددها بفعل عوامل الخبرة فقط [١٦] . وجدير بالذكر أن هناك من الباحثين من ارتأى إمكانية تأثر الاتجاهات ببعض العوامل الوراثية تأسيسا على نتائج البحوث التى تمت على غير الآدميين ، والتى اتضح منها تأثير هذه العوامل على السلوك العدوانى أو الغيرى . وهناك أيضا من الباحثين من ارتأى تأثير العوامل الفيزيولوجية على اتجاهات الأفراد تأسيسا على ما أوضحته بحوث التقدم فى العمر من تغير اتجاهات الأفراد وتغير منظورهم فى الحياة فى مراحل عمرية معينة [١٧] . لكن هذه الدلائل لم تستطع أن تعطى حسما فى هذا الاتجاه ، إذ أن هذه التغيرات غير متيقن عزوها إلى عوامل وراثية أو فيزيولوجية أو إلى عوامل بيئية واجتماعية .

وإذا ما غضضنا النظر عن مسألة الإشكالية المتعلقة بنصيب الوراثة أو البيئة فى التأثير على عناصر البناء النفسى ، واهتممنا بعناصر البناء الوجدانى ، فأننا نرى مع روكيتش [١٨] أن هناك عناصر أساسية فى البناء الوجدانى تنتظم على متصل النوعية والعمومية على النحو التالى : المعتقدات ، والاتجاهات والقيم ومفهوم الذات . ونحن نرى ضرورة الإشارة إلى هذا الموضوع بشيىء من التفصيل ؛ لماله من أهمية بالنسبة لموضوع التعاطى ، وأهمية خاصة لمسألة الصلة بين الاتجاه والسلوك .

يعرف المعتقد على أنه تصور يحدد بمقتضاه الفرد وضع الأفراد أو الأشياء بالنسبة له ، ومن ثم فإن هذا المعتقد يوجهه بصورة أو أخرى فى سلوكه التفاعلى . وعلى ذلك يمكن رؤية المعتقد بناء على هذا التعريف على أنه عنصر بلورة وتبرير للاتجاه ، ومن ثم أيضا إمكانية انتظامه فى حدود نوعية أكثر من حدود الاتجاه . والذى يجعل المعتقد هكذا هو حاجة الاتجاه إلى أن يعمق نفسه فى بناء الفرد الوجدانى على أسس تصورية ، إذ يصعب تكون اتجاه معين دون أن يوجد مايسوغ وضع موضوعه فى دائرة القبول أو النفور .

ويتسق هذا المنظور الذى يقدمه روكيتش مع منظور عدد آخر من الباحثين مثل كرتش وكرتشفيلد [١٩] اللذين ينظران إلى المعتقد على أنه يتضمن فى معناه العام معارف وإراء وإيمان ، كما يتسق أيضا هذا المنظور مع ذلك الخاص بلندزى وبيرن فى هذا الصدد [٢٠] .

أما فيما يتعلق بالقيمة ، فيراها روكيتش على أنها معتقد واحد من النوع الأمرى الناهى – وليس الوصفى أو التقويمى – يحمل فى فحواه تفضيلا

شخصيا أو اجتماعيا لغاية من غايات الوجود أو لضرب معين من السلوك الموصل إلى هذه الغاية [٢١] . والقيمة بحكم هذا المعنى تملى أكبر عدد ممكن من الاتجاهات العميقة فى مسار القيمة .

وتتضمن القيمة بحكم هذا المعنى أيضا اختيار أهداف معينة فى الحياة ووسائل بذاتها لتحقيق هذه الأهداف ، وتكوين اتجاهات إيجابية حيال بعض المواقف أو الأشياء أو الأشخاص ، وأخرى سلبية حيال البعض الآخر ، والحكم سلبا أو إيجابا على مظاهر معينة من الخبرة وماتستند إليه من مبررات .

وتقف القيم عند روكيتش فى وضع أكثر تجريدا من الاتجاهات ووضع أساسى ومركزى أكثر قوة فى بناء الفرد النفسى .

ويعنى مفهوم الذات مفهوم الفرد عن نفسه ، أو الكيفية التى يدرك بها المرء نفسه . ومن ثم يتضمن هذا المفهوم تقويم الفرد لذاته كشخص سعيد فى الحياة أو غير سعيد ، ناجح أو فاشل ، يتسم بالاقتدار أو بالعجز [٢٢] . وتتأسس الطريقة التى يدرك بها المرء نفسه على عدد من المحددات الشخصية والاجتماعية التى تبلور نفسها فى شكل مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والقيم . ومن ثم يرى روكيتش أن مفهوم الذات يأتى فى مرتبة أكثر تجريدا من المعتقدات والاتجاهات والقيم مادام يبلور نفسه من خلال كل هذه المفاهيم .

ولوجهة نظر روكيتش هذه أهميتها عند الحديث عن الاتجاهات بصفة عامة وتغيرها بصفة خاصة . فإذا ماوردت معلومة إلى الفرد كان عليه بمقتضاها أن يغير إما معتقده أو اتجاهه ، غير معتقده وأبقى على اتجاهه ؛ حيث أن الاتجاه أكثر عمقا ومركزية . وإذا قضت المعلومة بتغيير اتجاه أو قيمة ، تغير الاتجاه وأبقى على القيمة . وإذا قضت المعلومة بتغيير القيمة أو مفهوم الذات تغيرت القيمة وأبقى على مفهوم الذات . ويعنى هذا ضمنيا قيام علاقة بين السلوك ومفهوم الذات أقوى من العلاقة بينه وبين القيمة أو بينه وبين الاتجاه أو بينه وبين المعتقد . كما يعنى ضمنيا سهولة تغيير المعتقد عن الاتجاه ، وتغيير الاتجاه عن القيمة ، وتغيير القيمة عن مفهوم الذات . كما يعنى ضمنيا أيضا أن أية معالجة لتغيير الاتجاه لاتستتبع بالضرورة إحداث تغير فى السلوك إلا إذا امتدت المعالجةإلى تغيير الاتجاه الأساسى الذى يمتد بتأثيره على العناصر العميقة فى بناء الفرد الوجدانى ممثلة فى قيمه واتجاهاته عن نفسه .

يقضى الحديث عن تغير الاتجاهات بضرورة المعرفة بالكيفية التى يتأتى بها التغيير ، ومعرفة بالظروف التى يحدث فى ظلها هذا التغيير . وهناك الكثير من النظريات التى أولت اهتمامها هذين الأمرين [٣٣] .

ومقصدنا فى هذا المقام ليس تناول هذه النظريات المختلفة بالعرض أو التعليق .. فحدود معالجتنا لهذا الموضوع على هذا النحو لايتحملها السياق الحالى .. فضلا عن عدم ملاءمة معالجة كهذه فى هذا السياق ، كما أن هناك الكثير من الكتابات الأجنبية فى معظم الأحيان والمحلية فى بعض الأحيان خصت نفسها بهذا الأمر [٣٤] .

لكن مقصدنا الأساسى هو أن نطرح المبادىء الأساسية التى تستند إليها عملية تغيير الاتجاهات ، وأن نبين مدى ملاءمة الاستناد إلى هذه المبادئ عند تغيير الاتجاهات إزاء تعاطى المخدرات . وقد تأسس مقصدنا هذا على مجموعة من الاعتبارات من أهمها :

١ – توجيه النظر إلى المبادئ الأساسية الحاكمة لعملية تغيير الاتجاهات بغض النظر عن النظريات المختلفة التى أوحت بها أو أشارت إلى أهميتها .. إذ أن التوجه فى هذا المقال هو توجه عملى أكثر منه توجه نظرى . فنحن نرمى من المقال الحالى إلى إيجاد صيغة كفيلة بتغيير الاتجاهات إزاء التعاطى . وليس من سبيل إلى اكتشاف هذه الصيغة الا من خلال استقراء المبادئ الأساسية التى ارتؤيت ملاءمتها كمبادئ حاكمة لإحداث التغيير .

٢ – إعطاء فرصة للتفكير فى معالجة وافية تسمح بتغيير الاتجاهات إزاء التعاطى من وحى هذه المبادىء جميعها – وليس البعض منها دون الآخر – والتى هى نتاج نظريات مختلفة لا نظرية واحدة ، ونتاج أنواع مختلفة من النظريات وليس نوع واحد منها .

٣ – إقامة جسر التلاقى بين برامج تغيير الاتجاهات المقدر تصميمها لمواجهة ظاهرة التعاطى فى المجتمع المصرى ، والتى نرى إمكانية تعددها خاصة وأنها تمتد لتشمل جماعات مختلفة مثل المتعاطين بالفعل أو من هم على حافة التعاطى ، كبارا أو صغارا ، ريفيين أو حضريين ، ذكورا أو إناثا ، متعلمين أو أميين .. مرضى أو أسوياء نفسيا ، فضلا عن نفاذ هذه البرامج إلى سياقات مختلفة أكاديمية أو إعلامية ، بين الأقران أو فى نطاق الأسر .

وبتحديد وجهتنا على هذا النحو فإنه يمكن تصنيف المبادئ الأساسية فى تغيير الاتجاهات إلى نوعين ، مبادئ عامة ، ومبادئ إجرائية .

مبادئ عامة فى تغيير الاتجاهات

١- إن المدخل الأساسى لتغيير الاتجاه هو تقديم معلومة جديدة

ويتأسس هذا المبدأ على حقيقة سبق طرحها فى موضع سابق إبان الحديث عن تكون الاتجاه . فقد أوضحنا سابقا تكون الاتجاه من ثلاثة عناصر أساسية؛ عنصر معرفى وعنصر وجدانى وعنصر نزوعى . وأوضحنا أيضا تمثيل العنصر المعرفى لدعامة تكون الاتجاه ، إذ به يتشكل قوام النفور أو القبول بعد ذلك . وهذه الدعامة التى يرتكز عليها تكون الاتجاه تقف هى نفسها ركيزة لتغيره . فمادام الاتجاه يتشكل على دعامة المعلومة المقدمة ، فإنه يتغير أيضا على دعامة هذه المعلومة .

لكن لكى يتأتى للمعلومة تحقيق إمكانات التغيير لابد وأن تتسم بمقومات الفاعلية ، بمعنى أنها إما أن تضيف عناصر جديدة هامة بالنسبة لموضوع الاتجاه أو تلغى خاصية هامة بالنسبة له .

وإذا امتددنا بهذا المبدأ إلى دائرة تعاطى المخدرات برز لنا أكثر من تساؤل ، ويبرز لنا أيضا أكثر من توجه . والتساؤلات التى يمكن أن تبرز هى :

أ – إلى أى مدى يتاح للعاملين فى مجال تغيير الاتجاهات المعلومات الصحيحة المتعلقة بظاهرة التعاطى وأبعادها الطبية والنفسية والاجتماعية ؟

ب – وإلى أى مدى أمكن للعاملين المشار إليهم أن يتيحوا لأنفسهم الوقوف على المعلومة الأساسية التى يمكن بها إلغاء خاصية هامة فى موضوع الاتجاه ، أو إضافة خاصية أخرى سواء بالنسبة للمتعاطين بالفعل أو لمن هم على شفا التعاطى (جماعات هشة) * ؟

جـ – من هم الأشخاص القادرون على نقل المعلومة بأعلى درجة من الكفاءة وأعلى درجة من الفاعلية ؟

د – وإلى أى حد أتاحت الدراسات المختلفة تعيين الجماعات أو المؤسسات القادرة على النهوض بمهام نقل المعلومة لكل فئة من الفئات المستهدفة

* Vulnerable groups .

بالتغيير* ؟ إذ ليس من المتصور أن يكون مصدر واحد للمعلومة قادرا على تحقيق الفاعلية بالنسبة لكل الأفراد المستهدفين بالتغيير ، فما قد يجدى فى حالة المتعاطين بالفعل قد لايجدى بالنسبة للجماعات الهشة ، وماقد يجدى بالنسبة لعمر معين قد لايجدى بالنسبة لأعمار أخرى .

هـ - ما هى الآليات المختلفة التى يتم بها نقل المعلومة وعلى نحو يكفل التمايز بين مصادر المعرفة المختلفة من جانب والتمايز بين الجماعات المستهدفة بالتغيير من جانب أخر ؟

و - ماهى مصادر المعلومات التى تتكامل فيما بينها بحيث يدعم كل منها الآخر؟ وماهى المصادر التى لاتتكامل ؟ فقد تتكامل الأسرة على سبيل المثال مع وسائل الإعلام ولكن قد لاتتكامل وسائل الإعلام مع الأقران .

وهذه التساؤلات المطروحة بحاجة إلى إجابات علمية تتأسس على نتائج بحوث إمبريقية . وفى الإجابة عنها يمكن الوفاء بمقتضيات المبدأ الأول موضوع التناول الحالى . وقد تملى التساؤلات الحالية وضرورة الإجابة عنها طرح توجهين نراهما جديرين بالاهتمام كمنافذ للإجابة ، وهذان التوجهان هما :

أ - الاهتمام بالدراسات الوبائية ، فهى من أفضل المداخل للإجابة عن التساؤلات المطروحة . فبحكم اهتمام هذا النوع من الدراسات بمدى انتشار الظواهر المختلفة والمتغيرات المرتبطة بها تفرض نفسها كمداخل هامة للإجابة عن التساؤلات السابقة ، وهذا هو ماجعل لهذا المنحى كيانه الهام فى جهود الباحثين وخاصة فى موضوع مركب مثل موضوع التعاطى[٢٥] .

ب - الانتقال بعد إجراء الدراسات الوبائية إلى مستوى الدراسات المتعمقة لتحديد آثار المتغيرات المختلفة المرتبطة بظاهرة التعاطى . إذ أننا نتصور الدراسات الوبائية بمثابة الدراسات الاستكشافية التى تمهد الطريق أمام إجراء الدراسات المتعمقة . .

٢ - أن تكون المعلومة المقدمة متصلة بموضوع الاتجاه

إنه من الأمور البدهية أن تكون المعلومة المقدمة ذات صلة واضحة بموضوع

* target groups .

الاتجاه حتى يمكن تغيير اتجاه الأفراد على نحو أو آخر . وبدهية هذا الأمر قد تجعل صياغة مبدأ على هذا النحو المبين ضربا من ضروب الإفراط فى التأكيد على ماهو مؤكد بذاته أو من قبيل تحصيل الحاصل . لكن هذا التحفظ لابد وأن ينتفى إذا ما أدركنا صعوبة تحقيق هذا المبدأ على المستوى العملى وخاصة بالنسبة لموضوع مركب مثل موضوع التعاطى[٣٦] . وربما يرجع هذا إلى أننا كثيرا مانتصور أن معلومة معينة متصلة بموضوع الاتجاه وهى ليست كذلك ، على الأقل من منظور الطريقة التى بها يبرمج المتعاطى هذه المعلومة فى ذهنه . فتقديم معلومة عن تدهور صحة المتعاطى على المدى الطويل نتيجة لتعاطيه ليست مناسبة على الاطلاق بالنسبة لشخص تحركه الرغبة العاجلة أكثر مما تحركه الرغبة الآجلة [٣٧] . وأن تقديم معلومة تتعلق بالمسئولية الجنائية عند إحراز مادة مخدرة ليست أيضا مناسبة فى تغيير اتجاه المتعاطى ، وأما تقديم معلومة تبدد وجاهة تصور أو معتقد مبرر للتعاطى أكثر ملاءمة وأكثر إقناعا .

٣ - يتغير اتجاه الفرد إذا ماتعامل مع المعلومة الجديدة المقدمة

ويعنى هذا المبدأ ضرورة توافر إمكانات التعامل الإيجابى مع المعلومة حتى يتسنى للمعلومة أن تترك تأثيرها لدى الفرد . ولايتحقق هذا إلا من خلال تهيئة موقف التفاعل بين المرسل والمستقبل على نحو يضمن تأثير الأول فى الثانى فى الاتجاه المطلوب . وربما كان من أفضل الصيغ المتيحة لهذا التأثير هى إذكاء دافعية صاحب الاتجاه إلى التعامل مع المعلومة المقدمة ، بمعنى آخر إثارة رغبة الشخص المستهدف فى المعلومة المقدمة .

ويقتضى هذا بطبيعة الحال الالتفات إلى عدد من الجوانب الهامة الممكنة من إثارة هذه الرغبة . وتشمل هذه الجوانب خصائص المصدر الناقل للمعلومة وخصائص أخرى فى مضمون المعلومة وخصائص من نوع ثالث فى الشكل الذى به تقدم المعلومة . وهذا هو ما سنتعرض له بشكل أو آخر فى ثنايا استعراض المبادئ الأخرى .

وإن بدت أهمية هذا المبدأ واضحة عند التعامل مع جميع الأفراد المستهدف تغيير اتجاههم فإن له أهمية خاصة بالنسبة للمتعاطين ذوى السيكولوجية المتمركزة حول الذات والموجهة بالمعايير الذاتية أكثر من توجهها بمعايير المجتمع الذى يعيشون فيه [٢٨] .

٤ - تتغير اتجاهات الفرد إزاء الموضوع عندما يحدث تغير بصدده فى وجهة نظره

يتأسس هذا المبدأ على فكرة قيام الاتجاه كانعكاس لوجهة نظر قائمة عند الأفراد إزاء موضوع معين . ومن ثم لايحدث تغير فى الاتجاه إلا إذا حدث تغير مقابل فى وجهة النظر . وتتضح أهمية هذا المبدأ حال استعراض نتائج بعض البحوث فى مجال المخدرات والتى كشفت عن حدوث انخفاض فى التعامل مع بعض المواد المخدرة مثل الماريوانا بحدوث تغير فى وجهة النظر للمخدر . وقد حدث التغيير فى وجهة النظر نتيجة ظهور كثير من المعلومات فى السنوات الأخيرة عن مخاطر التعاطى وبيان ردود أفعال المجتمع حيالها [٢٩] .

٥ - يسهل تغيير الاتجاه حيال الموضوعات غير المركزية عنه فى حالة الموضوعات المركزية

إنه من الممكن تصنيف الاتجاهات إلى نوعين ؛ اتجاهات أساسية عميقة واتجاهات أخرى سطحية نسبيا أو اتجاهات محورية وأخرى هامشية . ويتحدد هذا التصنيف فى ضوء احدى خصائص موضوع الاتجاه السابقة الإشارة إليها إبان الحديث عن خصائص موضوع الاتجاه .

ويبدو من المنطقى تصور إمكانية أيسر فى تغيير الاتجاهات إزاء الموضوعات غير المركزية عنه فى حالة الموضوعات المركزية . وقد أمكن تكشف هذ ا فى كثير من البحوث نظرا للثقل الذى تمثله الموضوعات المركزية فى تحديد أدوار الفرد فى الحياة وفى النظرة التى تحكمه مع نفسه أو تحكمه مع الآخرين[٣٠] .

والتساؤل الآن هو " هل يرتكز التعاطى للمخدرات على اتجاه رئيسى أم على اتجاه هامشى ؟ " لقد أوضحت البحوث المختلفة [٣١] أن التعاطى يمثل خبرة تنشئة تحتوى على ماهو أكثر من مجرد إتاحة معلومات عن المخدرات . فهو يتضمن توقعا لأدوار مستقبلية ، وتعلما لمعايير جماعة وارتقاء هوية إلى حد يمكن معه افتراض وجود أيديولوجية فى تعاطى المخدرات * على نحو ما إشار إليه سويف [٣٢] . وتتضمن هذه الايديولوجية مجموعة المعتقدات التى تيسر التعامل مع المخدرات . ومن ثم فإن الاتجاه نحو التعاطى يعد اتجاها رئيسيا بالنسبة للمتعاطين ، ومن ثم أيضا يقتضى الأمر عند تغييره تصميم برامج حصيفة

* cannabis ideology

تتعامل مع الأيديولوجية المبررة لسلوك التعاطى .

٦ - يصعب تغيير الاتجاه فى ظل تقديم معلومات غامضة

لامناص من أن يفضى تقديم معلومات غامضة للأشخاص الذين نرغب فى تغيير اتجاهاتهم إلى فشل فى إحداث التغيير المنشود . وتعنى المعلومات الغامضة أنها لاتتأسس على معنى مفهوم من جانب الأفراد . وقد يثار تساؤل فى هذا الصدد عن معنى الغموض ، هل يعنى العجز عن فهم المعلومة أم العجز عن إدراك دلالاتها بالنسبة لمن نرمى إلى تغيير اتجاهاتهم ؟

الواقع أن الإجابة عن هذا التساؤل تشمل الجانبين معا . ولكن التساؤل الآن هو مم يتأتى الغموض ؟ وربما كان فيما أوضحته بعض البحوث الخاصة بالتعاطى مايجيب عن هذا التساؤل الأخير . لقد أشار فيير[٣٢] إلى أن القدر الكبير من المعلومات المتعلقة بتعاطى المخدرات فيما يختص بدواعيه النفسية والاجتماعية وجوانبه الطبية لم يجد طريقة متكاملا إلى من نستهدفهم بالتغيير .. فما يرد إليهم ماهو إلا معلومات مبتورة بين حين وآخر ، ومن ثم تغيب الصلة القوية بين المعلومة

وموضوع الاتجاه ، ويعجز متلقيها عن إدراك دلالاتها بالنسبة له فيما يتعلق بظروفه النفسية والاجتماعية وخططه المستقبلية .

٧ - يسهل تغيير الاتجاه بالنسبة للمحايدين عنه بالنسبة للأشخاص ذوى المعلومات المتناقضة او المتعارضة حتى وإن كان كلاهما على نقطة واحدة على بعد " القبول - النفور "

تتحدد قوة اتجاه الأفراد حيال موضوع معين فى شكل نقطة على متصل يمتد مابين القبول التام أو الرفض التام . وتمثل النقطة الوسطى الوضع المحايد . ولايعنى الحياد دوما الغيبة الكاملة للمعلومة الدافعة ناحية القبول أو الرفض ، فقد تعنى فى بعض الأحيان توافر أقدار متوازنة من المعارف يستحيل فى توافرهما معا امكانية ترجيح اتجاه عن آخر . ويفرض هذا الوضع الأخير موقفا أكثر صعوبة لمخططى برامج تغيير الاتجاه من الوضع الأول .

ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب ، ربما كان من أهمها ضرورة مناقشة المعلومات المقاومة للتغيير قبل تقديم المعلومات المعضدة . بالإضافة الى هذا فإنه إذا مادفع مخطط البرامج بالمعلومة المعضدة للتغيير دون تغيير للمعلومة المقاومة

فإنه لايضمن إمكانية تحول الأفراد عن اتجاههم بعد ذلك إذا ما أتاح مصدر آخر للمعلومة إمكانية تعزيز المعلومات المقاومة .

والموقف بالنسبة للمتعاطى هو من النوع الأول حيث تتوافر لمتعاطى المخدرات معلومات متعددة يتناقض بعضها مع البعض الآخر فى بعض الأحيان . فهناك الخبرة المباشرة المتأتية عن التعاطى ذاته [٣٤] ، وهناك الأقران كمصادر للمعرفة ، وهناك الأسرة ، كما أن هناك وسائل الاعلام . ولكل من هذه المصادر المختلفة معلومات مختلفة أيضا . كما أن إمكانية التناقض فى المعلومات واردة أيضا فى ظل تعدد المواد المخدرة وغيبة المعلومات الدقيقة عن خصائص كل مخدر وآثار استخدامه [٣٥] .

كما يفيد المبدأ الحالى فى تطبيقه عند تصميم البرامج الوقائية التى تستهدف الحيلولة بين الجماعات الهشة والإقدام على التعاطى ، إذ أن هذه الجماعات فى وضع البينية المحتمة لتفنيد ما هو ماثل فى اذهانهم وتقديم ماهو خاف عنهم . ومن ثم تتبدى أهمية هذا المبدأ فى توجيه البرامج الوقائية فى مستوياتها الثلاثة إذا ما استندنا الى التصنيف الشائع لأنواع الوقاية [٣٦] .

٨ - يسهل تغيير اتجاهات الافراد ذوى المعلومات القليلة

يقوم هذا المبدأ على فكرة " مواجهة الكثير أصعب من مواجهة القليل " . فمن تزود بمعلومات كثيرة عن موضوع معين من موضوعات التفكير أتيح له أن يحدد لنفسه موقفا راسخا من الموضوع يتناسب وكم المعلومات التى لديه ، ومن تزود بمعلومات قليلة كان له من الموضوع موقف غير ثابت تماما ، ومن ثم يسهل دفع الفرد الثانى فى الاتجاه المطلوب أكثر من الفرد الأول .

وجدير بالذكر أن الاتجاه الذى يكونه الفرد لايعنى فى جميع الأحوال أنه انعكاس لقدر المعلومات التى لديه . فقد يتكون الاتجاه برسوخ فى بعض الأحيان من خلال الاقتداء بآخرين يمثلون بالنسبة للفرد أهمية خاصة مثلما هو الحال بالنسبة للأطفال ، ويكون الاتجاه فى هذه الحالة انعكاسا للخبرة غير المباشرة بموضوع الاتجاه [٣٧] . إلا أن هذا التحفظ لايلغى فاعلية المبدأ الحالى وخاصة بالنسبة للموضوعات التى تطرح نفسها فى حياة المجتمع بين حين وآخر مثلما هو الحال بالنسبة لموضوع التعاطى .

ومهما يكن من أمر فإن موضوع التعاطى هو من الموضوعات التى فرضت نفسها على المجتمعات المختلفة المتقدم منها والنامى كظاهرة وبائية [٣٨] ، ونظرا لآثاره الضارة وانتشاره بين قطاعات مختلفة من الأفراد فانه يولى اهتماما على المستويين الرسمى وغير الرسمى ، العلمى وغير العلمى ، التخطيطى أو العفوى . وفى ظل هذا الاهتمام تنتشر المعلومات المتعلقة به مما يكفل للمتعاطين أو غير المتعاطين قدرا كبيرا من المعلومات .. وهذا مايحتم على برامج تغيير الاتجاهات حياله أن تكون على المستوى المناسب من حيث الإعداد والتخطيط والمواجهة .

٩ - هناك علاقة بين قوة الاتجاه ومقاومة تغيره

يرتبط هذا المبدأ ارتباطا وثيقا بمدأين - سبقت الإشارة إليهما - وهما يتعلقان بكم المعلومات المتاح عن موضوع الاتجاه ومركزية الموضوع من حيث صلتهما بسهولة أو صعوبة إحداث تغيير فى الاتجاه .

فالاتجاه القوى هو ماالحتل موضوعه موضعا مركزيا عند الفرد وتوافر بخصوص هذا الموضوع قدر من المعلومات ليس بقليل ، وهما خاصيتان تكسبان الاتجاة درجة من الصلابة ومقاومة نسبية عند محاولة تغييره مثلما هو الحال بالنسبة للاتجاه إزاء التعاطى عند الكثيرين .

١٠ - الاتجاهات ليست بمعزل عن بعضها البعض

عندما يتكون اتجاه معين لدى الفرد فإنه ينتظم بعد ذلك مع غيره من الاتجاهات الأخرى . وليس من الضرورى لهذا الانتظام أن يكون مع كل الاتجاهات التى توجد لدى الفرد ، بل بالإمكان أن ينتظم مع عدد منها دون أخر ، ومن ثم فإنه بالإمكان تصور قيام زملات من الاتجاهات . ومع تنظيم الاتجاهات على هذا النحو يتأتى لها الاستقرار فى بناء الفرد الوجدانى .

ويعنى استقرار الاتجاهات عددا من الأمور من أهمها :

أ - انتظامها بنظام معين وليس بطريقة عشوائية .

ب - الاعتماد المتبادل فيما بينها .

جـ - تكون اتجاهات متماثلة حول الموضوعات المنتمية إلى فئة واحدة .

د - مـادام أن الفرد يكون اتجاهات متماثلة إزاء موضوعات الفئة الواحدة فإن إضعاف أحدها يؤدى إلى إضعاف الاتجاهات الأخرى .

هـ - إذا ماتغير اتجاه على نحو أو آخر حدث مايأتى

- إما تغيير فى اتجاهات أخرى متصلة بالاتجاه موضوع الاهتمام ،
- أو إعادة تنظيم فئة الموضوعات .

و - قد توضع الوسائط مع الأهداف فى فئة واحدة .. فبعض الموضوعات قد يعد وسيطا لموضوعات أخرى من منظور الفرد .

ز - نظرا لانتظام اتجاهات الفرد حول نفسه ، أو حول الآخرين ، أو حول القيم الأساسية ، فالأمر يقتضى عند النظر فى اتجاهات الفرد أن نبين تدعيمات أى اتجاه من هذه المصادر الثلاثة .

ويمكن من خلال الامتداد بهذا المبدأ ومايتضمنه من المعانى المشار إليها إلى دائرة التعاطى تفسير عدد من الظواهر المختلفة . فبالإمكان تفسير تنقل المتعاطى فى بعض الأحيان من مادة مخدرة إلى أخرى [٣٩] ، من خلال حقيقة تكوّن الاتجاهات المتماثلة إزاء موضوعات الفئة الواحدة ، وبالإمكان أيضا تفسير ارتباط تعاطى المخدرات بتعاطى بعض المكيفات مثل التبغ والقهوة والشاى [٤٠] ، من خلال نفس الحقيقة .

كما انه بالإمكان تفسير سبب الربط غير الطبيعى بين المخدر (وسيط) ورغبة المتعاطى تحقيق أهداف نفسية واجتماعية [٤١] ، من خلال ضم المتعاطى لهما فى فئة واحدة من فئات الاتجاهات . كذلك بالإمكان تفسير سبب التحام المتعاطى مع أقرانه [٤٢] ، من خلال معرفة انتظام اتجاهات الفرد حول نفسه وحول الآخرين ممن يشاركونه اهتماما معينا .

هذا وتحمل فكرة تنظيم الاتجاهات واستقرارها عددا آخر من الأفكار الضمنية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند التفكير فى تصميم برامج لتغيير الاتجاهات إزاء التعاطى . ومن أهم هذه الأفكار :

أ - مادامت هناك إمكانية تنقل المتعاطى من مادة مخدرة إلى أخرى ، ومادام هناك ارتباط بين تعاطى المواد المخدرة وتعاطى بعض المكيفات مثل التبغ ، فإنه بالإمكان لبرنامج يصمم لتغيير الاتجاهات إزاء مخدر معين أن يفيد فى تغيير الاتجاهات إزاء مخدر آخر ، وبالإمكان لبرنامج يصمم لتغيير الاتجاهات إزاء التدخين أن يفيد فى تغيير الاتجاهات إزاء تعاطى المخدرات .

ب - مادام أن الربط بين موضوعات الوسائط وموضوعات الأهداف قائم لدى

الأفراد ، وأن المتعاطى غالبا مايقوم بهذا على نحو غير إيجابى [٤٣] ، فلابد وأن تولى برامج تغيير الاتجاهات اهتمامها بالأبنية الدافعية التى تخلق هذا الربط التعسفى لدى المتعاطين ، وذلك فى اتجاه كسر حدود هذا الربط وخلق روابط جديدة مقبولة بدلا منها .

جـ - مادام أن اتجاهات المتعاطى إزاء المخدرات غالبا ماتتكون فى جزء منها من وحى اتجاهات أخرى له إزاء أقرانه وإزاء بعض القيم الاجتماعية السائدة (رفض لها) فإن من شأن تعديل اتجاهاته إزاء محور من هذه المحاور أن يمتد بالتأثير الى المحاور الأخرى . فمن شأن تخليق اتجاهات إيجابية له إزاء القيم الاجتماعية السائدة على سبيل المثال أن يضعف اتجاهاته الإيجابية إزاء أقرانه المخالفين بسلوكهم لهذه القيم ويضعف اتجاهاته الإيجابية إزاء التعاطى .

وقد يبدو من الأهمية بمكان ونحن نقرر إمكانية وجود اتجاهات إيجابية لدى المتعاطين إزاء المواد المخدرة أن نتساءل عما إذا كان لدى المتعاطين اتجاهات إيجابية بالفعل إزاء هذه المواد ؟ بمعنى أخر ألا يمكن افتراض وجود اتجاهات سلبية لدى المتعاطين إزاء المواد المخدرة رغم تعاطيه إياها ؟ فقد أبان سويف على سبيل المثال عن بعض النتائج التى أوضحت أن نسبة كبيرة من المتعاطين لايوافقون على أن يمر أبناؤهم بخبرة التعاطى كما لايوافقون على فكرة تزويج بناتهم من متعاطين [٤٤] . ربما كان هذا الافتراض قائما ، إلا أنه تبقى رغم ذلك فلسفة المتعاطى مع نفسه وآليات التبرير التى يتعامل بها مع نفسه لكى يشعر فى تعاطيه بالرضا رغم ماقد يكون هناك من بعض جوانب الرفض للمواد المخدرة . وهى آليات لابد وأن تولى اهتماما فى إطار برامج تغيير الاتجاهات حتى يمكن زيادة فاعلية هذه البرامج إزاء تصديها لهذه الظاهرة المركبة .

١١ - يميل الفرد الى الآخرين الذين يماثلونه فى اتجاهه

عادة مايميل الفرد إلى الآخرين الذين يماثلونه فى اتجاهه ، ولهذا أسبابه المختلفة والتى من بينها أن التماثل هو بمثابة تدعيم لاتجاهات الفرد ومعتقداته وبمثابة تصديق على شرعيتها [٤٥] ، ولذا فإن عدم وجود تماثل بين اتجاهات الفرد واتجاهات الآخرين يمثل ثقلا نفسيا عليه مما يدفعه إلى النفور ممن لايشاركونه اتجاهاته وخاصة إذا ماكان هذا اللاتماثل قائما بالنسبة للاتجاهات الرئيسية .

ويفسر لنا هذا المبدأ جانبين هامين فى سيكولوچية المتعاطى : أ - زيادة احتمال الدخول فى خبرة التعاطى إذا ماكان للفرد أقران من المتعاطين أو أب متعاط [٤٦] ، ب - تلاحم المتعاطين مع بعضهم البعض .

كما يفرض هذا المبدأ توجهين فى مواجهة التعاطى :

أ - وضع المتعاطى فى إحدى الجماعات الخبرية * والتى عادة مايشارك فيها الأفراد " بغية تصحيح شيىء ما فى أنفسهم أو تصويب خبراتهم الانفعالية أو استبعاد جوانب معينة فى سلوكهم ليست موضع تقدير من المنظور الاجتماعى [٤٧] . ففى مثل هذا النوع من الجماعات تتحقق درجة من الفهم عن تأثير الجماعة على استجابة الفرد .

ب - تخليق جماعات مرجعية مختلفة للمتعاطى دون الاقتصار على جماعة مرجعية واحدة قد تكون هى الخارطة له فى خبرة التعاطى أو الداعمة لهذه الخبرة ، وقد أمكن بالفعل لهذا التوجه أن يبين عن فاعليته فى هذا الصدد [٤٨] .

١٢- يشعر الأفراد بالتوازن النفسى عندما تكون اتجاهاتهم إزاء الموضوعات متسقة

تحدد الاتجاهات الأساسية للأفراد أطرا مختلفة للتعامل مع بيئتهم الاجتماعية ، كما تحدد لهم صيغ هذا التعامل . ومن ثم يستوجب الأمرأن تكون اتجاهات الفرد الأساسية متسقة نسبيا فيما بينها حتى يشعر بالتوازن فى الحياة . وإذا اختل هذا الاتساق شعر الفرد بعدم التوازن النفسى ، وافتقد بالتالى الشعور بالراحة ، بل وقد يؤدى هذا الاختلال إلى ماهو أكثرمن مجرد الشعور بعدم الراحة إذ قد يصل بالفرد فى بعض الأحيان إلى الاضطرابات النفسية [٤٩] ، ومادام أن خبرات الحياة مليئة بإمكانات التلقى لمعلومات جديدة قد تغير-فى ظل توافر شروط معينة - معالم التوجه لبعض موضوعات التفكير ، فإنه من المتوقع لهذه المعلومات الجديدة أن تحدث درجة من الاختلال فى شعور الفرد بالتوازن والراحة النفسية .

وعلى الرغم من تباين الأفراد فى مقدار تحملهم لعدم التوازن إلى الحد الذى يمكن معه افتراض قيام هذا التحمل كسمة تباين كميا بينهم ، فإن من شأن ورود المعلومة الجديدة وماتفضى إليه من تغير فى اتجاه معين

* experiential groups.

وبالتالى إحداث عدم توازن لدى الأفراد أن تدفع إلى الرغبة فى استحداث توازن جديد . ويقضى استحداث التوازن الجديد إما بـ :

أ - إحداث تغير فى الاتجاهات الأخرى

ب - أو عزل الاتجاه عن الاتجاهات الأخرى

جـ - أو توقف التفكير .

وبتطبيق هذا المبدأ على متعاطى المخدرات يمكننا افتراض أن خبرة التعاطى بوصفها خبرة تختلف فى صورتها ومحدداتها عن خبرة معظم الأفراد تفسح المجال أمام معايشة المتعاطى للكثير من ضروب عدم الاتساق . ففى الوقت الذى يكون فيه على الفرد على سبيل المثال أن ينمى اتجاهات إيجابية إزاء صحته البدنية والنفسية وإزاء أفراد مجتمعه ومواضعاتهم ، تأتى خبرة التعاطى غير متسقة مع هذه الاتجاهات ، ومن ثم تعمل على إحداث تصدع فى نسق اتجاهات المتعاطى .

ولاسبيل إلى التخلص من هذا التصدع إلا بواحد من احتمالات نقيمها كفروض واجبة الوضع موضع الامتحان الإمبريقى . وهذه الاحتمالات هى :

أ - أن يعيد المتعاطى النظر فى جميع اتجاهاته فى ضوء خبرة التعاطى بحيث يصبح التعاطى أسلوب حياة ، وهذا هو ما أوحت به بعض البحوث التى أثمرت نتائجها مماثلة بين التعاطى وخبرة الاغتراب ، إذ أن كليهما يقضى بالانتحاء بعيدا عن الثقافة وقيمها السائدة وتبنى قيم واتجاهات جديدة [٥٠] . وهو موقف يتحتم مواجهته بإظهار الرفض الاجتماعى لهذا الأسلوب مع بيان مغباته .

ب - أن يقوم المتعاطى بعزل مجموعة اتجاهاته التى أملتها خبرة التعاطى عن بقية اتجاهاته التى حددها وضعه كفرد يعيش فى مجتمع له قيمه ومفاهيمه الأخلاقية العامة ، بحيث ينتظم النوعان من الاتجاهات رغم اختلافهما فى بنائه الوجدانى . وهو افتراض يحمل فى فحواه الصراع من جانب وإمكانية التخطيط لمواجهة التعاطى عن طريق استغلال هذا الصراع من جانب آخر . وهذا الافتراض أقيم الدليل عليه من خلال ما أفصحت عنه بعض البحوث من إمكانية التوقف عن التعاطى فى ظل مواجهة المتعاطى لموقف شخصى نتائجه مرغوبة نفسيا واجتماعيا ويتعارض مع خبرة التعاطى وعاداته [٥١] .

جـ - أن يستسلم المتعاطى لخبرة التعاطى وماتحتمه من قيام اتجاهات متناقضة عن طريق إيقاف التفكير فى التناقض القائم بين الاتجاهات . وهو موقف يفضى إلى الإيقاف السلبى للصراع وإن كان على حساب الصحة النفسية [٥٢] .

المبادئ الإجرائية فى تغيير الاتجاهات

١ - الرسالة المقنعة هى التى تتعامل مع دافعية الفرد المستهدف

إن أى سلوك يؤديه الفرد محرك بدوافع محددة ، إذ أن السلوك هادف حتى وإن كانت الصلة بينه وبين الهدف غير طبيعية أو غير مقبولة اجتماعيا . ومن ثم يستوجب السلوك عند حدوثه قيام اتجاه أو عدد من الاتجاهات المبررة له . ومن ثم أيضا لابد لأية معالجة منوط بها تغيير الاتجاهات أن تتعامل مع عناصر دافعية الفرد المستهدف بالتغيير إذا ماكان لهذه المعالجة أن تفى بأهدافها .

والموقف بالنسبة لمتعاطى المخدرات بحاجة إلى تطبيق هذا المبدأ عند تغيير اتجاهاته . فالمتعاطى يتجه إلى التعاطى بفعل دوافع معينة [٥٣] ، ولاسبيل إلى تغير اتجاهاته إلا إذا تحركت المعلومة المقدمة فى اتجاه بيان عدم فاعلية سلوك التعاطى فى إشباع هذه الدوافع .

٢ - لابد للرسالة المقنعة من التعامل بموضوعية مع وجهى الموضوع

من الأخطاء الشائعة فى عملية تغيير الاتجاهات ألا يشار إلى الجوانب الإيجابية من الموضوع (موضوع الاتجاه) عند الرغبة فى التنفير منه ، أو عدم الإشارة إلى الجوانب السلبية عند الرغبة فى إحداث الترغيب . فقد يفيد هذا المنحى إلى حين .. لكنه لايستطيع أن يصمد أمام خبرات الحياة والتى عادة ماتكشف عن الوجه الآخر للموضوع . وعندما يتكشف هذا الوجه تكون النتيجة عكسية تماما ، أى عكس ماقصد القائم بعملية تغيير الاتجاه . ويرجع هذا إلى :

أ - فقدان ثقة الشخص المستهدف فى الرسالة الموجهة أو المضمون المقدم .

ب - تمادى الشخص فى اتجاهه بل وزيادة التمسك به .

وإذا صح هذا المبدأ بالنسبة للأفراد فى عمومهم فإنه يصح بدرجة أكبر مع الأشخاص الذين يتوافر لديهم قدر لابأس به من المعلومات عن موضوع الاتجاه

كماهو الحال بالنسبة للمتعاطين . فالمتعاطون يتسمون من بين مايتسمون به بخاصيتين أساسيتين وهما :

أ – توافر قدر لابأس به من المعرفة بالمخدرات وآثارها لديهم ، فضلا عن معرفتهم بالمصادر المختلفة للمعلومات عن المخدرات وأنواعها [٥٤] .

ب – والرغبة فى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المخدرات [٥٥] .

٣ - عدم الاعتماد على إثارة الخوف فى برامج تغيير الاتجاهات

كشف عدد من البحوث عن أن الاعتماد على استثارة الخوف عند الأشخاص المستهدفين بالتغيير ليس فعالا فى معظم الأحوال ، بل وقد يكون ضارا تماما فى بعض الأحيان [٥٦] . ويرجع السبب فى هذا الى أنه فى ظل الشعور بالخوف وتقلص إمكانات المواجهة للضرر من جانب الفرد تنتفى جدوى التوجه الوقائى ، هذا بالإضافة إلى مصاحبة الشعور بالخوف لبعض الانفعالات الأخرى مثل التوتر أو الحزن والشعور بقلة الحيلة * .

ويفرض هذا المبدأ ضرورة التوجه فى برامج مكافحة التعاطى إلى بيان الآثار السلبية للمواد المخدرة وكيفية مواجهتها حال معايشتها ، بمعنى آخر التحرك بمبدأ توجيه الأفراد إلى كيفية التعامل مع آليات الضبط الوقائى والعلاجى إذا ماكان للمعلومة المقدمة القدرة على استثارة الخوف لديهم [٥٧] .

٤ - يمكن فى برامج تغيير الاتجاهات التعامل مع موضوع الاتجاة إما بطريقة مباشرة او غير مباشرة

يمكن تغيير الاتجاهات بطريقة مباشرة كأن يتجه الإجراء مباشرة الى موضوع الاتجاة بالتنفير أو الترغيب ، ومثال هذا مانجده من إعلانات تحذيرية عن مضار التدخين أو تعاطى المخدرات [٥٨] . أو يتم تغييرها بطريقة غير مباشرة مثلما يحدث فى الأفلام السينمائية من الدفع غير المباشر فى ثنايا عرض الأحداث بخصائص معينة فى موضوعات يبتغى تعديل اتجاهات المشاهدين حيالها [٥٩] .

وتكشف نتائج بعض البحوث عن إمكانية أن تكون المعالجة غير المباشرة أكثر توفيقا فى إحداث التغيير من المعالجة المباشرة . ويرجع هذا إلى سببين أساسيين : أ – قد يوحى التعامل المباشر للأشخاص المستهدفين بالتغيير بأن النية

* helplessnesss.

مبيتة لتغييرهم فيقل تأثرهم فى الاتجاة المطلوب ب - عادة مايحدث التعامل المباشر بطريقة فجائية كرد فعل لمتغيرات اجتماعية طارئة على المجتمع كظواهر وبائية مثلما هو الحال بالنسبة لموضوع التعاطى ، ومن ثم تبدو الصورة وكأنها مواقف انفعالية لها أهدافها التى تخرج عن حدود إفادة الأفراد .

ولهذا المبدأ متضمناته الهامة بالنسبة للإجراءات الهادفة إلى تطويق ظاهرة تعاطى المخدرات .

ومن بين هذه المتضمنات أن يتم تغيير الاتجاهات إزاء التعاطى على نحو غير مباشر ، كأن يعالج موضوع التعاطى وأثارة السلبية على الصحة على سبيل المثال فى إطار برنامج موجه للرعاية الصحية بوجه عام ، أو أن يُبينّ التأثير الضار للمخدرات فى إطار برنامج يقدم الجديد فى العلم . فلمثل هذه المعالجة غير المباشرة مزية الوصول إلى الهدف المطلوب دون الإيحاء بأن هناك خطة موجهة نحو التغيير فتقل بالتالى امكانات الخلفة عند الأفراد [٦٠] .

كما أن من بين متضمنات هذا الهدف ضرورة الحرص على ألا يبدو المصدر فى وضع المتشكك فيه . بمعنى أخر ضرورة أن يكون المصدر فى صورته منزها عن الغرض وغير مثير لسوء الفهم . فالاعتماد على العلماء فى نقل معلومة تواجه ظاهرة التعاطى بالمكافحة أفيد كثيرا من الاعتماد على رجال الشرطة على سبيل المثال . فبالنسبة للعلماء لن يدرك المستهدف بالتغيير أن هناك هدفا أخر غير نقل المعلومة بموضوعية ، على عكس الحال بالنسبة لرجال الشرطة الذين يرون بحكم مهنتهم ودورهم أنهم موجهون فى سعيهم بخطط وتعليمات الدولة أكثر ما هم موجهون بموضوعية المعلومة وتوصيلها إلى أفراد المجتمع .

٥ - إذا ما استمر تذكر المضمون والمصدر معا زادت إمكانات إحداث التغيير فى الاتجاه

تتوقف فاعلية برامج تغيير الاتجاهات على امكانية استمرار التغيير الذى يحدث [٦١] . ومن بين الأمور المعاونة فى هذا تذكر المضمون والمصدر الذى قام بنقله .

وما أحوج البرامج الموجهة إلى مكافحة تعاطى المخدرات إلى تأمين استمرار التغيير فى الاتجاه حال حدوثه . ولتحقيق هذا الأمر يمكن التفكير فى إيجاد برنامج علمى يقدم بصفة منتظمة الحقائق العلمية المتعلقة بالمخدرات وتعاطيها .

٦ - تؤثر استجابة الآخرين فى استجابة الشخص المستهدف بالتغيير

يقضى هذا المبدأ بإمكانية إحداث تغيير فى اتجاهات الفرد الهدف إذا ماأدرك عدم وجود اختلاف فى استجابته للمضمون عن استجابة الآخرين لهذا المضمون .

ويمكن توظيف هذا المبدا فى مجال مكافحة تعاطى المخدرات إذا أمكن تصميم برنامج إعلامى له الصفة العلمية ترد فيه الحقائق عن التعاطي وأثاره . فحقائق العلم إذا ماقدمت فى إطار برنامج له هذه الخاصية تحمل الأشخاص المستهدفين بالتغيير على الاعتقاد بإمكانية الموافقة عليها من قبل الآخرين ، فلا يمكن توقع الاختلاف بين الأفراد حول العلم ونتائجه .

كما أنه بالإمكان لمقرر دراسى يقدم فى المؤسسات الأكاديمية والتعليمية أن يكفل إمكانية التلاقى بين الأفراد حيث لايوجد من يختلف حول معطيات مقرر يقدم فى هذه المؤسسات (حسب أحدث المنجزات العلمية) .

٧ - يحقق لعب الادوار* إمكانية اكبر فى تغيير الاتجاهات مما يحققها مجرد التلقى للمعلومة

ينبنى هذا المبدأ على فكرة هامة ، وهى أن معايشة الظروف النفسية الفارضة لضرورة التغيير أقوى فى التأثير من مجرد تلقى معلومة منفرة أو مرغبة فى موضوع معين (٦٢) .

ويمكن استخدام هذا الأسلوب فى مواجهة ظاهرة تعاطى المخدرات فى إطار مقرر دراسى يخصص لهذا الغرض ، كما يمكن استخدامه كأحد أساليب العلاج النفسى فى العيادات والمستشفيات النفسية .

* role Playing.

المراجع

١ – Newcomb, T.M., et. al., *Social Psychology: The study of Human Interaction*, London: Routledge and Kegan Paul Ltd., 1965, Chapter 4.

٢ – Rokeach, M., *Values, Attitudes and Beliefs*, San Francisco, Jossey-Bass, 1970.

٣ – Maccoby, E.E., Socialization Theory: Were do we go from here? *W.P.A.*, 1975, pp. 1-27.

٤ – McGuire, W.J., "Attitudes and attitude change" in Gardner Lindzey; et. al. (eds.) *The Handbook of Social Psychology*, Vol. II, N.Y.: Random House, 3rd ed., 1985, p. 235.

٥ – Ibid, p. 235.

٦ – حنورة (مصرى) ، حسين (محيى الدين) مترجمان . *ديناميات الجماعة ، دراسة سلوك الجماعات الصغيرة* ، مارفى شو (مؤلف) القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦ ، ص ١٤٣.

٧ – McGuire, W.J., op. cit., p. 239.

٨ – Soueif, M.I.,; et. al., "Cannnabis ideology: a study of opinions and beliefs centering around cannabis consumption", *Bulletin on Narcotics, 1973, 25, 4, pp. 33-38.*

٩ – Soueif, M.I.; et. al., "The social psychology of cannabis consumption: myth, mystery and fact:, *Bulletin on Narcotics*, 1972, 24, 2, pp. 1-10.

١٠ – Spencer, C.; et. al., "Social attitudes, self description and perceived reasons for using drugs: a survey of the secondary school populations in Malaysia", *Drug and Alcohol Dependence*, 1980, 5, pp. 421-427.

١١ – Gotestan, G.K., et. al., "Behavioral approach to drug abuse" *Drug and Alcohol Dependence*, 1980, 5, pp. 5-25.

١٢ – Rokeach, M., op. cit.

١٣ – Maslow, A.H., *Motivation and Personality*, N.Y.: Harper & Row, 1970.

– حسين (محيى الدين) *دراسات فى الدافعية والدوافع* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٨ ، ص ١٥٠.

١٤ – Laurie, P. Drugs: *Medical, Psychological and Social Facts*, Penguin Books, Pelican, N. Y.: 1978, p. 41.

١٥ – حسين (محيى الدين) *دراسات فى شخصية المرأة المصرية* ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٣ ، ص ١٠ .

١٦ – سويف (مصطفى) *مقدمة لعلم النفس الاجتماعى* ، القاهرة ، الأنجلو ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٥ ، الفصل الرابع من الجزء الثالث .

١٧ – McGuire, W.J., op. cit., pp. 253-254.

١٨ - Rokeach, M. *The Nature of Human Values*, N.Y.: The Free Press, 1973, Chapter 10.

١٩ - Krech, D.; et. al.: *Theory and Problems of Social Psychology*, N.Y.: McGraw-Hill, 1948, p. 151.

٢٠ - Lindzey, G.; et. al.: "Measurement of Social Choice and Interpersonal attractiveness" in Gardner Lindzey; et. al. (eds). *The Hnadbook of Social Psychology*, V. II, Mass.: Addison-Wesley, 1968, p. 506.

٢١ - حسين (محيى الدين) *القيم الخاصة لدى المبدعين* ، القاهـرة ، دار المعارف ، ١٩٨١ ، ص ص ٤٣ - ٥٢ .

٢٢ - Bieri, J., et. al., Self concept differences in relation to identification, religion and social class, *"Journal of Abnormal and Social Psychology*, 1961, 62, pp. 94-98.

٢٣ - McGuire, W.J., op. cit., p. 295.

٢٤ - Carlson, E.R., "Attitude change through modification of attitude structure", *Journal of Abnormal and Social Psychology*, 1956, 52, pp. 256-261.

Reich, B.; et. al., *Values, Attitudes and Behavior Change*, London: Methuen, 1976 (Esential Psychology Series).

٢٥ - Agreda, R.F. "Basic elements for a national comprehensive plan for drug abuse control in Peru", *Bulletin on Narcotics*, 1987, XXXIX, 2, pp. 37-49.

Soueif, M.I., "The social relevance of epidemiological research in drug use, abuse and dependence: a position paper", *Drug and Alcohol Dependence*, 1990, 25, pp. 153-157.

٢٦ - Weiner, J.W., "The effect of film treatment on attitudes that correlate with drug-behavior", *Dissertation Abstracts International*, 1977, 37, (8-A) 4797. (Abst.)

٢٧ - Laurie, P., op . cit., p. 51.

٢٨ - Steffenhagen, R.A.; et. al., "Alienation, delinquency and patterns of drug abuse", *International Journal of Social Psychiatry*, 1978, 24, 2, pp. 125-137.

٢٩ - Bachman, J.; et. al., "Explaining the recent decline in marijuana use: differentiating the effects of perceived risks, disapproval and general life style factor:, *Journal of Health and Social Behaviors*, 1988, 29, 1, pp. 92-112.

٣٠ - حنورة (مصرى) ، حسين (محيى الدين) ، مرجع سابق ص ١٤٣ .

٣١ - Des Jarlais, D.C., "Socialization, social power and social influence in a cross-age drug education program", *Dissertation Abstracts International*, 1972, 33 (5-B), 2317 (Abstract).

٣٢ - Soueif, M.I.; et. al.,"Cannabis ideology: a study of opinions and beliefs centering around cannabis consumption", op. cit., pp. 33-38.

٣٣ - Feyer D., et. al., "Sources of information about drugs among high school students", Public Opinion Quarterly, 1971, 35, 2, pp. 235-242.

٣٤ - Bachman, J.; et. al., op. cit., pp. 92-112.

٣٥ - Johnson, D. P., "A study of relationships between drug abuse education and attitudes toward six classes of abused drugs", Dissertation Abstracts International, 1973, 34 (3-A), 1364.

٣٦ - سويف (مصطفى) *الطريق الآخر لمواجهة مشكلة المخدرات*، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٩٠، ص ١٢ .

٣٧ - حسين (محيى الدين) القيم الخاصة لدى المبدعين، مرجع سابق، ص ٢٥٠ .

٣٨ - Soueif, M.I.; et. al., "Extent and patterns of drug abuse and its associated factors in Egypt" *Bulletin on Narcotics*, 1986, XXXVIII, 1 & 2, pp. 113-120.

٣٩ - Osgood, D.W., "The Generality of deviance in late adolescence and early adulthood", *American Sociological Review*, 1988, 53, 1. pp. 81-93.

- Steffenhagen, R.A.; et. al., op. cit., pp. 125-137.

٤٠ - Bachman, J., et. al., op. cit., pp. 92-112.
Soueif, M.; et. al., The use of cannabis in Egypt: a behavioral study, *Bulletin on Narcotics*, 1971, 32, 4, pp. 17-28.

٤١ - Binion, V.J., "Sex differences in socialization and family dynamics of female and male heroin users", *Journal of Social Issues*, 1882, 38, 2, pp. 43-57.

٤٢ - Brook, J.S., et. al., "Initiation into adolescent marijuana use", *Journal of Genetic Psychology*, 1980, 137, pp. 133-142.

٤٣ - Coleman, J. W., "The dynamics of narcotic abstinence: an interactionist theory", *The sociological Quarterly*, 1978, 19, pp. 555-564.

٤٤ - Soueif, M.I., et. al., "Cannabis ideology a study of opinions and beliefs centering around cannabis consumption, op. cit. pp. 33-38.

٤٥ - حنورة (مصرى)، حسين (محيى الدين) مترجمان، مرجع سابق، ص ١٤٣ .

٤٦ - Soueif, M.I.; et. al., "Long term cannabis consumption in Egypt", in M.I. Soueif, et. al., The Egyptian study of chronic cannabis consumption, the 14th Rep., Cairo, National Centre for Social & Criminological Research, 1980, pp. 205-216.

٤٧ - حنورة (مصرى)، حسين (محيى الدين) مترجمان، مرجع سابق، ص ٤٨٩ .

٤٨ - Clark, A.W.; et al., "Changing drivers' attitutdes through peer group decision", *Human Relations*, 1984, 37, 2, pp. 155-162.

٤٩ - Brehm, J.W., et. al.; *Explorations in cognitive dissonance*, N.Y., Wiley, 1962. (مواضع متفرقة)

٥٠ - Steffenhagen, R.A.; et. al.; op. cit. pp. 125-137.

٥١ - Fried, P.A. et al., "Changing patterns of soft drug use prior and during pregnancy: a prospective study, *Drug and Alcohol Dependence*, 1980, 6, pp. 323-343.

٥٢ – Szymanski, H.V., "Prolonged depersonalization after marijuana use", *American Journal of Psychiatry*, 1981, 138, 2, pp. 231-233.

٥٣ – Laurie, P., op. cit., pp. 50-59.

٥٤ – Feyer, D., op. cit., pp 235-242.

٥٥ – Stefenhagen, R.A.; et. al., op. cit., pp. 125-137.

٥٦ – Leventhal, H.; et al., Sources of resistance to fear arousing communication on smoking and lung cancer, *Journal of personality*, 1966, 34, 2, pp. 155-175.

٥٧ – Schwartz, E.; et. al., "Changes in attitudes towards legalization of marijuana as a function of fear arousal, felt competence, and source credibility", *Dissertation Abstracts International*, 1973, 33, (10-A), 5501-5502 (Abstract).

٥٨ – Auger, T.J., "Posters as smoking deterrents", *Journal of Applied Psychology*, 1972, 50, 2, 169-171.

٥٩ – Colle, R.D., "Negro image in the mass media: a case study in socical change", *Journalism Quarterly*, 1968, 45, 1, pp. 55-60.

٦٠ – Brehm, S.S., et., *Psychological Reactance: A theory of freedom and control*, N.Y.: Academic Press, 1981.

٦١ – Carlson, C., "Time and continuity in mass attitutde change, The case of voting", *Public Opinion Quarterly*, 1965, 22, pp. 1-15.

٦٢ – حسين (محيى الدين) مشكلات التفاعل الاجتماعى بين التحديد والمعالجة ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢، ص ٧٧ .

– Mann, L., The effects of emotional role playing on smoking attitudes and habits, *Dissertation Abstracts*, 1966, 26, 7, pp. 4104-4105 (Abst.).

Abstract

THE GENERAL AND OPERATIONAL PRINCIPLES
OF ATTITUDE CHANGE TOWARDS DRUG ABUSE

Mohie Eldin Hussein

Psychologists in general and social psychologists in specific have given a great deal of their attention to the study of attitude and attitude change. Academic interest and implied applicability of the concept have greatly helped in bringing attitudes to the researchers' focus of attention.

Due to that vital concern, it has been realized that attitudes stand as functioning dispositions, and because of such a characteristic, they have their impact upon behavior. Consequently if there is a need to change any behavior, a similar change has to occur in the relevant attitudes.

One real life setting in which such a piece of information has special significance is drug dependence. The aim of this article is to illustrate such a significance through examining some of the basic principles of attitude change as they apply in the drug dependence field.

الرمـــوز والرمزيـــة

دراسة فى المفهومات

احمد ابو زيد *

بدأ مفهوم الرمز والرمزية يفرض نفسه كأحد المفهومات الأساسية فى الأنثربولوجيا منذ الستينات على أيدى عدد من الأنثربولوجيين الأمريكيين . إلا أن التأويلات الرمزية كانت أسبق على ذلك بكثير ، إذ نجد بعض الأعمال الأنثربولوجية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر محملة بهذه التأويلات ، كما أن علماء الأنثربولوجيا البريطانيين الذين تأثروا بعلم الاجتماع أعطوا جانبا كبيرا من اهتمامهم لدراسة الجوانب الرمزية فى الشعائر الدينية والممارسات السحرية على وجه الخصوص . وقد اختلف كل العلماء ولا يزالون مختلفين حول طبيعة الرمز ومعناه وأسلوب دراسة الرموز والمجالات التى يمكن تطبيق التأويلات الرمزية فيها وتصنيف الرموز ذاتها ، كما اختلفوا ولا يزالون مختلفين حول تعريف الرمز والرمزية مثلما اختلفوا حول مفهوم " الثقافة " من قبل . وتحاول الدراسة الحالية أن تعرض لبعض وجهات النظر التى تتناول مفهوم الرمز والرمزية من عدد من الزوايا والأبعاد المختلفة مع الاهتمام بوجه خاص بالإسهامات التى تعتمد على البحوث الحقلية الأصيلة وإبراز الانتقادات التى توجه إلى استخدام المفهوم فى الكتابات الأنثربولوجية المعاصر .

أفلح مفهوم " الرمزية Symbolism " فى جذب اهتمام عدد كبير من المفكرين والفلاسفة والمشتغلين بالعلوم والدراسات الإنسانية والاجتماعية منذ وقت طويل وظهرت معالجات تتفاوت فى العمق والفهم والإحاطة فى بعض الكتابات الأنثربولوجية فى القرن التاسع عشر . ومع ذلك فإن هذا المفهوم لم يصبح من الموضوعات الأساسية فى البحث الأنثربولوجى إلا منذ عهد قريب نسبيا ، وبالذات منذ أوائل الستينات ، وتوسع بعض الباحثين فى فهم المقصود منه وفى الاستعانة به فى تحليل السلوك والعلاقات الاجتماعية بحيث كاد المفهوم يرادف مفهوم "الثقافة Culture " ، وبحيث كاد يكون هناك نوع من التطابق بين مفهوم " أنساق الرموز Systems of Symbols " وأنساق الثقافة – فى بعض الكتابات على الأقل.

* أستاذ الأنثربولوجيا ، بكلية الآداب جامعة الإسكندرية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩١ .

وقد ارتبطت أسماء معينة بالذات ، وبخاصة فى أمريكا بدراسة أنساق الرموز ، ويمكن أن نشير منذ البداية إلى اثنين من كبار علماء الأنثربولوچيا الأمريكيين المعاصرين وإلى إسهاماتهما فى هذا المجال كمثالٍ لهذا الاتجاه الذى يمثل إلى حد كبير خروجا على التقاليد الأنثربولوچية التى كانت – وبخاصة فى بريطانيا – تُعطى أولوية مطلقة لدراسة النظم والأنساق الاجتماعية التى تؤلف البناء الاجتماعى ؛ وإن كان هذا لا يعنى بطبيعة الحال أن العلماء البريطانيين (التقليديين) لم يهتموا بدراسة أنساق الرموز فى المجتمعات التى قاموا فيها ببحوثهم الحقلية ، وبخاصة فى معالجتهم للشعائر والطقوس والممارسات الدينية والسحرية وما يُعرَف على العموم باسم شعائر المرور أو شعائر الانتقال Rites de passage . والعالمان الأمريكيان اللذان نشير إليهما هنا هما ديڤيد شنايـــدر David M. Schneider وكليفورد جيرتز Clifford Geertz . ويتفق الاثنان فى اعتبار الثقافة نسقا من المعانى A System of Meanings وأن العلاقات الاجتماعية تعمل من خلال رموز . وهذا الموقف متأثر إلى حد كبير بكتابات روبرت ردفيلد Robert Redfield الذى كثيرا ما كان يشير إلى أنساق الرموز كالأساطير وأشكال الرقص والدين وما إليها على أنها تمثل الثقافة فى أبعادها الواقعية المشخصة والمثالية على السواء [1] ، وإن كانت تلك الإشارات إلى " أنساق الرموز " كثيرا ما تأتى مقتضبة وسريعة . ولكن العالمين يختلفان مع ذلك عن ردفيلد فى أنهما يعتبران الثقافة نسقا معرفياً أو حتى معرفةً خالصة Cognition بينما كان هو ينظر إليها من المنظور التقليدى الواسع الذى وضع أساسه تايلور Tylor والذى يشكل كل ما يفعله أو يبدعه أعضاء المجتمع ، بينما تعتبر الأساطير وما إليها من التكوينات الرمزية إما تحولات Transformations من البناء الاجتماعى نفسه ومن المظاهر الثقافية الأخرى الموجودة فى المجتمع ، وإما على أنها تشير إلى السلوك المثالى الذى ينبغى أن يتبعه أعضاء المجتمع كما هو الشأن بالنسبة للدين على وجه الخصوص [2] . وبالمثل فإن شنايدر وجيرتز ينظران إلى الرموز السائدة فى المجتمع على أنها تشير إلى الطريقة التى يتصور الناس بها الأشياء فى العالم الذى يعيشون فيه ، كما أنها تحدد فى الوقت ذاته الطريقة التى يجب أن تكون عليها الأشياء .

(أ) وربما كان شنايدر أكثر وضوحا من جيرتز إذ يقول صراحةً إن الرموز السائدة فى أى مجتمع من المجتمعات تنتظم فى شكل أنساق بحيث يتلاءم كل

نسق منها مع أحد مجالات الحياة كما هو الشأن فى القرابة مثلا ، وهى الموضوع الذى اهتم به شنايدر أكثر من غيره من الموضوعات ، وشغل جانبا كبيرا من جهده [٣] . فالرموز هى التى تعين طبيعة المجال ومداه ووحداته الأساسية كما ترسم حدود التمايز والتفاوت بين هذه الوحدات المختلفة ثم تربط بين وحدات المجال الواحد بحيث تؤلف " كلا Whole " متسقا ومتساندا ، بينما تؤلف الأنساق المختلفة بعد ذلك الثقافة كلها . فالثقافة فى نظره أداة فكرية وتصورية لتصنيف مختلف المجالات والميادين القائمة فى هذا العالم وتبيين الطريقة التى ترتبط بها هذه الميادين بعضها ببعض . وهذا معناه فى آخر الأمر أن "نسق الثقافة " الكلى السائدة فى أن مجتمع من المجتمعات يؤلف " العالم " كما يراه أعضاء ذلك المجتمع ، وأنه – أى النسق الثقافى – يتميز بذلك عن مستوى الفعل action .

ويذهب شنايدر فى ذلك إلى إمكان تحديد الرموز وتعريفها عن طريق "الكلمات" التى يستخدمها أعضاء المجتمع فى التعبير عن تلك الرموز ذاتها ، وأنه قد يكون من الخطأ بناءً على ذلك أن يحاول الباحث استخلاص الأنساق الثقافية من أفعال الناس وسلوكهم وتصرفاتهم ، وأنه قد يكون من الأفضل (سؤال) الأهالى أنفسهم – أو الإخباريين – عن أفكارهم وتصوراتهم عن الأمور التى يحاول الباحث دراستها وفهمها . ويعترف شنايدر أنه هو نفسه يفعل ذلك . وصحيح أنه يبدأ من ملاحظة وتسجيل أنماط السلوك والأفعال المشخصة العيانية، ولكنه يفعل ذلك لكى يصل منها – وعن طريق التجريد – إلى تحديد المعايير norms التى تكشف عن هذه الأنماط . وتؤلف المعايير المتعلقة بكل مجال من مجالات السلوك نسقاً خاصاً ومتميزا يقوم بين مستوى الفعل والمستوى الرمزى أو الثقافى . أما رموز المستوى الثقافى ذاته فإنه يتم تجريدها من ذلك المستوى الأوسط – أى المستوى المعيارى – الذى تكمن تلك الرموز فيه . فالمستوى الثقافى ليس هو إذن مستوى الفعل الذى يدرسه الباحث الإثنوجرافى حين يلاحظ سلوك أعضاء المجتمع ويحاول أن يتعرف منه مدى حدوث وتكرار أنواع معينة مثلا من الأفعال ، أو الاختلافات التى تطرأ على الفعل أثناء التكرار أو إجراء المقارنات بين فئات المجتمع المختلفة حول أداء كل نوع من الأفعال وما إلى ذلك . ومع ذلك فإن المعلومات التى يتم جمعها عن هذه الموضوعات بهذه الطريقة معلوماتٌ لها قيمتها وأهميتها بغير شك فى تحديد الاختلافات والفوارق والتنوعات فى المعايير بين

فئات المجتمع ، أو حتى تنوع الرموز الثقافية والتغيرات التى تطرأ على تلك المعايير والرموز . وليس ثمة شك على أية حال فى أن المعايير والرموز الاجتماعية تتمتع على الرغم من كل شئ بدرجة عالية من الثبات والاستمرار ، كما أنه ليس من المحتمل أن تتفاوت تلك المعايير والرموز تفاوتا كبيرا بين الفئات أو الشرائح الاجتماعية المختلفة التى ينقسم إليها أعضاء المجتمع [٤] .

(ب) ولقد خضع كليفورد جيرتز أيضا لتأثير تالكوت پارسونز ولكنه اتخذ إزاء الثقافة موقفا معارضاً لموقف شنايدر إذ كان يشك فى إمكان تصور الثقافة على أنها نسق رمزى وعقلى خالص يمكن فصله أو تمييزه تمييزا تاما عن السلوك أو أن ما ينتجه الإنسان أو يصنعه أو يبدعه هى فى آخرالأمر (تجسيدات) للمعنى ؛ كما أنه يرفض المفكرين والباحثين المعرفيين Cognitivists الذين يذهبون إلى حد القول إن الثقافة توجد فى " أذهان " الناس أو " عقولهم "، ويرى أن الأمر على العكس من ذلك تماما ، وأن " المعنى " هو " شئ عام وشائع " وأنه يوجد خارج أذهان الناس إذ يمكن العثور عليه – أو الالتقاء به – فى الأسواق والكنائس والمسارح وفى كل مكان يتعامل فيه الناس بالرموز ويضفون فيه (معنى) على التجربة . فالمعنى يوجد إذن فى كل حالات ومواقف التفاهم المتبادل بين أعضاء المجتمع ، وهو بذلك (يسكن) – حسب التعبير الذى يستخدمه – فى بعض " مركّبات الرموز Symbol Complexes " (أى أنماط الرموز) ، مثل شعائر التكريس أو الحكايات الفلسفية أو الأعياد والاحتفالات العامة وما إليها ، لأن هذه "المركبات" من الرموز تعتبر فى نظره نماذج للعالم ، ونماذج أيضا للتعامل مع هذا العالم [٥] .

فكأن جيرتز ينظر إلى الرموز على أنها هى التى تُشكّل الأحداث والوقائع الفيزيقية والسيكولوچية والاجتماعية على السواء ، وأنها تساعد بالتالى أعضاء المجتمع على فهم الواقع والتعامل مع هذا الواقع . ويقترب جيرتز فى ذلك اقترابا شديدا من موقف الوظيفيين ، لأنه يعطى لوظيفة الرموز أهمية بالغة لدرجة أن الأنساق الرمزية للثقافة تعتبر مصادر للمعلومات عن الحقيقة والواقع ، كما تصبح بمثابة قوالب معيارية Templates للسلوك وتساعد بذلك أعضاء المجتمع فى كل أنماط وأشكال الفعل الهادف . بيد أن هذا الموقف العملى أو البرجماتى لم يمنعه من أن يبرز أهمية الرموز التعبيرية Expressive فى الدين وفى ميادين الثقافة الأخرى المتصلة به ، بل وأن يعطى لهذه الرموز اهتماماً أكبر بكثير مما يعطيه

للرموز المتعلقة بالفعل الهادف Purposeful action [٦] .

وللأستاذ جيرتز مقال رائع عن " الدين كنسق ثقافى " [٧] يعرّف فيه الرمز تعريفا واسعا بحيث يندرج تحته ليس فقط الأفكار والمشاعر وغيرها من جوانب المعنى ومظاهرها الأخرى ، بل وأيضا الأفعال والعلاقات والخصائص والمعوقات وغير ذلك من الأشياء والموضوعات المشخصة العيانية التى تتضمن المعنى ، والتى يقوم المرء بتجريد ذلك المعنى واستخلاصه منها . ويعترف جيرتز فى ذلك المقال بأن من الصعب العثور على تعريف للرمز يكون مقبولا لدى الجميع ، وأن كلمة " رمز " – وشأنها فى ذلك شأن كلمة " ثقافة " – تستخدم للإشارة إلى أشياء كثيرة متنوعة أشد التنوع . بل وكثيرا ما تستخدم لعدة أشياء مختلفة فى نفس الوقت . وقد يستخدم اللفظ للإشارة إلى شئ يعنى شيئا آخر بالنسبة للشخص كما هو الحال بالنسبة للغيوم الداكنة التى تعتبر نُذُراً أو مقدمات رمزية بقرب سقوط المطر. وقد تستخدم الكلمة أيضا للإشارة إلى " العلامات Signs " المتفق صراحةً وبوضوحٍ على معانيها كما هو الحال بالنسبة للعَلَم (الراية) الأحمر الذى يعتبر رمزا على الخطر بينما يعتبر العَلَم (الراية) الأبيض رمزا على الاستسلام . أو قد يقتصر استعمالها للتعبير بشكل عام وغامض أو مبهم عن الأمور التى يصعب الحديث عنها بطريقة صريحة وحرفية ؛ ولذا كانت توجد رموز فى الشعر بينما لا توجد مثل هذه الرموز فى العلم Science ، كما أن اصطلاح " المنطق الرمزى " يعتبر تسمية غير موفقة . وأخيرا فإن الكلمة قد تستخدم للإشارة إلى أى شئ أو أى فعل أو حادث أو خاصية أو علاقة تكون أداة لقيام فكرة أو تصور معين بحيث تكون هذه الفكرة أو ذلك التصور بمثابة " معنى " الرمز ، وهذا هو التعريف الذى يأخذ به كليفورد جيرتز على ما رأينا ، ويبدو أنه يتبع فى ذلك الفيلسوفة الأمريكية سوزان لانجر Susan Langer [٨] . فالرقم (٦) مثلا سواء أكان مكتوبا أو متصوراً فى الذهن أو اتخذ شكل صف من الأحجار المرصوصة بعضها إلى جانب بعض أو حتى اتخذ شكل الثقوب فى شريط برنامج الكمبيوتر هو رمز ؛ والشئ نفسه ينطبق على (الصليب) سواء أكنا نتكلم عنه أو نرسمه أو نتصوره أو يعلقه المسيحيون حول أعناقهم ؛ وهكذا الأمر بالنسبة لبقية الأشياء التى نعتبرها رموزا ، أو على الأقل عناصر رمزية ، على اعتبار أنها صيغ ملموسة ومحسوسة لأفكار وتجريدات من التجربة أمكن وضعها فى أشكال ثابته يمكن رؤيتها وتصورها بحيث تكون بمثابة تجسيدات مشخصة لتلك الأفكار والاتجاهات

والأحكام والرغبات أو المعتقدات وما إليها (Geertz, p.5) .

وقد يرى بعض العلماء أن الرموز والصيغ الرمزية هى أحداث ووقائع اجتماعية شأنها فى ذلك شأن غيرها من الوقائع ، وأنها تتمتع بنفس الدرجة من العمومية مثل الزواج مثلا ، كما يمكن ملاحظتها مثلما نلاحظ أى شئ مادى ملموس . ولكن الأمر غير ذلك تماما . فليست الرموز (وقائع) أو (أحداثا) بالمعنى الدقيق للكلمة ؛ لأن البعد الرمزى للوقائع والأحداث قابل – هو نفسه – للتجريد نظريا من تلك الأحداث ذاتها . وثمة فارق كبير بين أن نبنى بيتا وأن نضع رسما تخطيطياً لبناء البيت ؛ كما أن قراءة قصيدة عن إنجاب أطفال من الزواج مسألة تختلف عن إنجاب الأطفال بالفعل من ذلك الزواج . ومع أن بناء البيت قد يتم فى ضوء الرسم التخطيطى ومسترشدا به كما أن إنجاب الأطفال من الزواج قد يكون متأثرا – ولو أن هذا احتمال بعيد الحدوث – بقراءة القصيدة التى تدور حول هذا الموضوع فإنه يجب عدم الخلط بين الجانبين فى كل حالة ، تماما مثلما يجب عدم الخلط بين تنظيم حركة المرور بواسطة الرموز وتنظيمه بواسطة الأشياء أو الأشخاص ، لأن هذه الأشياء وهؤلاء الأشخاص ليسوا رموزا فى حد ذاتهم حتى ولو قاموا بوظيفة الرموز . وبصرف النظر عن مدى تداخل وامتزاج العناصر الثقافية والاجتماعية والسيكولوچية فى الحياة اليومية فى البيوت أو المزارع أو القصائد أو حالات الزواج فلابد من التمييز أثناء التحليل بين كل فئة من هذه العناصر أو الملامح الثلاثة والفئتين الأخريين (Geertz, p.6) . وعلى أية حال فإن جيرتز يعترف بأنه فى دراسته للرموز لا يُعنَى كثيرا بالجانب العيانى المشخص للرموز وأن ما يُعنى به فى المحل الأول هو " المعانى " ذاتها . وفى ذلك يتفق جيرتز مع شنايدر وإن كان هونيجمان – الذى سبقت الإشارة إليه وإلى كتابه عن " تطور الأفكار الأنثربولوچية *The Development of Anthropological Ideas* " – يرى أن شنايدر هو الذى تأثر بموقف جيرتز وتعريفه الشامل للرمز ، كما أنه تأثر بمفهوم الرموز عند جيرتز أيضا وأنها تنتظم فى أنماط ثقافية أى فى أنساق أو مركبات من الرموز (Honigmann, p. 318) .

وقد ارتبطت الثقافة دائما بذلك الكائن الحيوانى الذى نسميه بالإنسان ، أى أن الإنسان ليس مجرد محصلة نهائية للتطور البيولوچى فحسب وإنما هو (كائن حيوانى) قادر على صنع الرموز وعلى التصور وعلى التفكير وعلى البحث عن المعنى . فالإنسان يريد دائما أن يخرج بمغزى من التجارب التى يمر بها ،

وأن يضفى على تجاربه الصورة والشكل والنظام . كذلك ليست الثقافة (شيئا) خارجيا ثم أضيفت بعد ذلك إلى الإنسان أثناء عملية التطور البيولوجى ، وإنما كانت الثقافة دائما أحد المكونات الأساسية الأصيلة فى إنتاج ذلك (الكائن الحيوانى) ذاته ، بحيث يمكن تحديد هذا المكون الأساسى وتتبعه ودراسته منذ الأسلاف الأوائل من أشباه البشر Hominoids حتى الإنسان الحديث . والشئ الذى يميز هذا التطور هو الاعتماد المتزايد على نسق الرموز ذات المعنى وذات الدلالة والتى تعتبر اللغة والفن والأساطير والشعائر عناصر ونماذج لها [٩] .

ولجيرتز كتاب آخر مهم ظهر فى وقت لاحق تحت عنوان *Local Knowl-edge* [١٠] يؤكد فيه مرة أخرى أهمية تلك الأنساق الرمزية ذات المعنى أو الدلالة فى تفسير الثقافة ؛ ويرى أن كثيرا من الدراسات حول الثقافة لم يعط للرموز ما تستحقه من عناية وأن معظم اهتمام المفكرين والعلماء الأوائل كان موجها إلى دراسة "سيكولوجيا البدائيين " بدلا من " رموزهم " ، وأفضل مثالين لذلك كتابات تايلور وفريزر التى يقرران فيها أن للبدائيين عقولا وفكرا أضعف وأكثر تخلفا من عقول وفكر الشعوب الأكثر تحضرا ، وأن تفسيراتهم للكون مثلا كانت تفسيرات متهافتة وتثير الشفقة ، وأن تايلور نفسه كان يستخدم تعبير " العلم الزائف Pseudo Science " فى معرض حديثه عن نمط التفكير السائد عند تلك الشعوب . وقد تكون بعض الكتابات الأكثر حداثة قد صححت من هذه النظرة ، كما هو الحال مثلا فى بعض أعمال فرويد وتشومسكى Chomsky اللذين يريان أن كل العمليات المعرفية لدى كل الشعوب متماثلة وأن الاختلاف الوحيد هو فى أدوات التفكير (كما هو الشأن مثلا فى الخلط بين الأشياء فى عمليات التصنيف) . والمهم على أية حال هو أن جيرتز يرد الأبنية الفكرية أو التصورية للثقافة إلى الأنساق الرمزية وإنْ كان كلامه حول هذا الموضوع يشوبه بعض الغموض . فهو يذكر أحيانا أنه لا يمكن فهم الثقافة على أنها رموز فقط أو اعتبار الرموز ذاتها أشياء مجردة ؛ وأحيانا يعتبر الثقافة مكونة من رموز تؤدى معانى معينة فى مواقف اجتماعية معينة أيضا ، وأن هذه الأنساق الرمزية (وأهمها اللغة) عميقة ومتأصلة فى كل الثقافات وبدونها لا توجد ظواهر ثقافية يمكن دراستها ، لأن هذه الرموز (وأهمها اللغة كما ذكرنا) لا تصف فحسب (العالم) الذى نعيش فيه وإنما هى تضفى المعنى على ذلك (العالم) ، وهى بذلك تسهم فى قيام ووجود ذلك العالم بشكل أو بآخر (Lieberson, p. 40) .

وإذا كانت الثقافة مجموعة من الرموز والصور الرمزية فإنه يتعين على الباحث الأنثربولوجى أن يحدد ويعين أنساقها الرمزية . وهذا يقتضى محاولة فهم وجهة نظر الأهالى أنفسهم لتعرف ما يقصدونه أو ما يرمون إليه من أفعالهم وتصرفاتهم . ولن يتيسر ذلك باتباع المناهج وأساليب وطرائق البحث المستخدمة فى العلوم الطبيعية والتى تبحث عن القوانين وعن الأمثلة والحالات التى توصل إلى تلك القوانين . ومن هنا كان جيرتز يرى أن ما يجب أن يهدف إليه الباحث الأنثربولوجى هو الوصول إلى تفسير تأويلى Interpretive explanation ، وهو تفسير يتطلب التركيز على معنى العادات والنظم والأفعال والتقاليد بالنسبة للأهالى الذين يمارسون تلك العادات والتقاليد وتصدر عنهم تلك الأفعال ويخضعون لتلك النظم . وليس من شأن التفسير التأويلى أن يبحث عن القوانين وإنما هو يهدف إلى " فك unpacking " العالم الذهنى المتصور الذى يعيش فيه الناس . ومن هنا كان يتعين على علماء الأنثربولوجيا أن يبحثوا عن تفسيرات للثقافة ترد الأفعال إلى معانيها أو تربط الأفعال بتلك المعانى بدلا من محاولة رد السلوك إلى محددات تطورية أو انتشارية أو سوسيوبيولوجية كثيرا ما تنتهى إلى إصدار أحكام مبهمة وغامضة ، أو غير واضحة على أقل تقديــر [١١] .

فكأن الباحث الأنثربولوجى الذى يتبع ما يسميه جيرتز بالأنثربولوجيا التأويلية Interpretative Anthropology سوف يتمكن من خلال دراسته للأنساق الرمزية فى مختلف الثقافات من أن يعرف ويدرك معنى الشعائر للمجتمع ، ولذا فإن التأويل الذى يقدمه الباحث الأنثربولوجى لهذه الأمور يكون نوعا من التركيب Construction – أو حتى قد يداخله شئ من الخيال أو التخيل – الذى يمثل المعنى الذى (يتصور) الباحث أن الأهالى يضفونه على التجربة . وقد يكون من الصعب التدليل على صدق ذلك التأويل بطريقة موضوعية ، وأفضل ما يمكن أن يحدث هنا هو أن يستمر التأويل قائما حتى بعد أن توجه إليه الاعتراضات أو الانتقادات ، وإن كان من شأن هذه الانتقادات أن تؤدى إلى إدخال بعض التعديلات والتغييرات التى تعبر عن الفهم الدقيق العميق (Honigmann, p. 318).

وليس ثمة شك فى أن كثيرا من " مركبات الرموز " فى المجتمع لا تكاد تحمل سوى القليل من أوجه الشبه مع الواقع العيانى الملموس ، كما أن كثيرا من الرموز – وبخاصة رموز الدين – يختلط فيها عناصر واقعية معروفة ومحسوسة (عن هذا العالم مثلا) بالتعاليم والأوامر والنواهى التى ترسم لهم طريقة حياتهم

وتصرفاتهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض وبذلك تمتزج فيها العناصر الواقعية المتعلقة بالوجود الإنسانى ووجود العالم والكون نفسه بالمثل العليا المتعلقة بقيم الخير والحق والجمال . بل إن جانبا كبيرا من معالجة جيرتز للدين يدور من جهة حول قدرة المفاهيم والأفكار والتصورات الدينية على رسم وتقديم نموذج عام عن العالم وعن النفس (أو الذات) والعلاقة بين الاثنين ، كما يساعد من الجهة الأخرى على قيام وترسيخ الدوافع والنزعات والميول الدينية بين الأفراد . ومن هنا كان للدين وظائف اجتماعية وسيكولوجية عديدة تمتد إلى كثير من جوانب الحياة ومشكلاتها أو على الأقل تضفى عليها شيئا من (المعنى) فضلا عن قدرة هذه المفهومات والتصورات والأفكار الدينية على صياغة السلوك وتشكيله . فالرموز المتعلقة بالشعوذة والسحر والسحرة والعرافة مثلا – كما عالجها إيفانز بريتشارد فى كتابه الشهير عن هذا الموضوع عند إحدى الجماعات القبلية فى جنوب السـودان [١٢] تتوقف على تعريف المجتمع لها ، وبذلك فهى تفرض وجود اتجاهات معينة نحو الحياة أو نحو الآخريـن [١٣] .

وعلى أية حال ، فالمعانى تكون فى العادة شائعة شيوعا كبيرا فى المجتمع بحيث يشترك فيها أغلب أعضاء ذلك المجتمع ، وإن كان هذا لا يمنع مختلف الفئات أو الشرائح الاجتماعية من أن يكون لها توجهات ثقافية متمايزة أو مركبات من الرموز خاصة بها ، كما أنه يمكن لأى جماعة أن تعيد النظر فى تأويل أحد الأنماط الثقافية الشائعة بما يخدم أغراضها الخاصة ويتلاءم مع تلك الأغراض . وجيرتز نفسه يذهب – فى ضوء ملاحظاته عن مجتمع جاوه – إلى أن الجماعات المتنافسة كثيرا ما تستخدم الرموز الدينية لتحقيق أهدافها الخاصة مما يضفى على الرموز الدينية التقليدية معانى جديدة لم تكن لها فى الأصل . وهذا "التجزيئ Fragmentation" للمعنى يؤدى – فى رأيه – إلى مزيد من التنافس والصراع والتوتر والارتباك ، وإلى ظهور موجات طارئة من السلوك الشاذ أو غير المتعارف عليه (Honigmann, p. 319) . ويمكن أن نجد حالات كثيرة مماثلة لذلك فى كثير من المجتمعات التى تستخدم الرموز الدينية استخدامات معينة تتفق مع مصالحها الخاصة .

(١)

على الرغم من كل ما يقال عن ارتباط دراسة الرموز والرمزية بالأنثربولوجيا الثقافية فى أمريكا وبالعلماء الأمريكيين أكثر من غيرهم فإن

الاهتمام بهذا المجال كان دائما أوسع وأقدم بكثير من انشغال الأنثربولوچيين الأمريكيين المحدثين به ، وإن كان هذا لا يقلل بأى حال من جهود هؤلاء العلماء وإسهاماتهم العميقة وارتيادهم لموضوعات ومشكلات جديدة داخل هذا المجال . ولكن من المؤكد أن عددا من علماء القرن التاسع عشر أعطوا جانبا من اهتمامهم لدراسة الرموز ومحاولة تعرف معانيها ووظائفها . وتمثل ذلك الاهتمام من ناحية فى بعض أعمال تايلور فى بريطانيا وبعض كتابات لويس مورجان فى أمريكا . بل إن بعض كتابات إميل دوركايم السوسيولوچية فى فرنسا ، وبخاصة كتاباته عن الدين والشعائر والطقوس الدينية فى أستراليا تقدم لنا تحليلا عميقا لمعنى الرموز كما هو الحال فى كتابه الشهير العميق " *الأشكال الأولية للحياة الدينية Les formes élémentaires de la vie religieuse* " الذى يكشف لنا عن معنى النظام الطوطمى ورموزه ووظيفته . وبالمثل فإن ثمة اهتماما واضحا بدراسة الرموز والرمزية فى المجتمعات البدائية فى أعمال عدد من العلماء المعاصرين خارج أمريكا ، بحيث ارتبطت اسماؤهم ارتباطا وثيقا بهذا الاتجاه فى الدراسات الأنثربولوچية كما هو الشأن مثلا بالنسبة لڤيكتور تيرنر Victor Turner ومارى دوجلاس Mary Douglas وغيرهما من العلماء الذين سوف نعرض لهم فى هذه الدراسة . بل إن بعض بوادر الاهتمام بالرمزية ظهرت منذ العشرينات فى أعمال عدد من الأنثربولوچيين (التقليديين) الذين لا ترتبط أسماؤهم فى الأغلب بهذا الاتجاه كما هو الحال بالنسبة للأستاذ إيڤانز بريتشارد وكتابه الذى سبقت الإشارة إليه عن " *الشعوذة والعرافين والسحر عند الأزاندى* " وإلى حد ما فى كتابه عن " *الدين عند النوير Nuer Religion* " (١٤) . بل الأكثر من ذلك فإن أحد هؤلاء الأنثربولوچيين التقليديين الكبار وهو الأستاذ ريموند فيرث Raymond Firth خصص كتابا كاملا حول موضوع الرموز ، وهو كتاب " *الرموز العامة والرموز الخاصة Symbols:Public and Private* " وهو يعتبر من أفضل الكتب " العامة " التى تعرض بالدراسة والتحليل والنقد لكثير من النظريات والأبحاث والدراسات السابقة . (١٥)

بل إن بعض الأفكار الرئيسية عن الرموز والرمزية توجد فى كتابات عدد من الفلاسفة الأخلاقيين فى القرن الثامن عشر من أمثال آدم فيرجسون Adam Ferguson الذى " تناول فى كتابه *(مقال عن تاريخ المجتمع المدنى)* (١٦) وفى كتاباته الأخرى موضوعات مثل أساليب المعيشة واختلافات الجنس البشرى ،

وتنظيم الناس فى المجتمع ، ومبادئ نمو السكان ، والفنون والاتفاقيات التجارية ، والمراتب والفوارق الاجتماعية " [١٧] وإن كان يصعب القول فى الوقت ذاته إن فيرجسون اهتم بالرموز لذاتها وفى ذاتها [١٨] . كذلك ظهر اهتمام واضح بالرمزية فى مجال مختلف عن ذلك تماما هو مجال الدراسات اللغوية ، وانعكس ذلك الاهتمام فى أعمال بعض مفكرى وأدباء الحركة الرومانتيكية فى ألمانيا من أمثال نوفاليس Novalis التى تكشف عن اتجاه رمزى فى اللغة " وقوتها السحرية التى تتمثل فى القوة الإيجابية للكلمة وفى التناغم والإيقاع والاتساق والانسجام الهارمونى " . وكان نوفاليس يرى أنه يمكن النظر إلى الطبيعة كرمز كبير متسع وفسيح ، وأن كل ما يقوم بين الجسم والروح هو نوع من التوافق المتبادل ، وأن الرمز ليس إلا تمثيلا لنوع آخر من الحقيقة ومن الواقع يتطلب قيام نشاط تلقائى مناسب [١٩] .

وليس ثمة على أية حال ما يدعو إلى الدخول فى تفاصيل كتابات القرن الثامن عشر لأن القليل منها هو الذى يدخل بشكل مباشر فى مجال اهتمامات الأنثروبولوجيا [٢٠] ، وذلك على العكس من كتابات عدد لا بأس به من علماء القرن التاسع عشر ، وهى كتابات وضعت الأسس الأولى القوية بغير شك التى قامت عليها فيما بعد الدراسات الأنثروبولوجية فى القرن الحالى عن الرموز والرمزية . وسوف نكتفى بالإشارة إلى عدد قليل من هؤلاء المفكرين والعلماء الذين يمثلون اتجاهات ومسارات أساسية فى الدراسات والبحوث الأنثروبولوجية كما لا تزال قائمة حتى الآن .

ولعل أول وأهم هؤلاء المفكرين والعلماء الذين يشير إليهم معظم الكتاب الذين يعنون بتتبع تاريخ الرمزية هو باخوفن السويسرى J.J.Bachofen صاحب كتاب " *حق الأم Das Mutterrecht* " (١٨٦١) الذى كان يعتبر نفسه " مؤرخا " لفترة سابقة على عصر التاريخ المدون أو المكتوب ولذا فإنه يستقى مادته العلمية من الأساطير ؛ ومن هنا جاء اهتمامه بالرموز . ولم يكن باخوفن يرى أن ثمة ثغرة تفصل بين الأسطورة والتاريخ ، وإنما كان يرى على العكس من ذلك أن التاريخ هو امتداد للأسطورة ؛ وذلك على اعتبار أن الأسطورة تساعد على تعرف حقيقة الظروف والأوضاع التى كانت قائمة فى الماضى ، وأنه لكى نفهمها – أو بالأحرى نعرف معناها التاريخى – فإنه يلزم أن نأخذها على ما هى عليه وأن نفهم روح العصر الذى ظهرت فيه [٢١] .

وقد يكون باخوفن اعتمد أساسا فى كتاباته على دراسة الأساطير والأعمال الكلاسيكية حيث كان – حسب ما يقول إيفانز بريتشارد " يهتم فى الأغلب بتقاليد وأساطير العصور القديمة الكلاسيكية " . ولكن كان هناك عدد من العلماء الذين قاموا ببعض الدراسات الإثنوجرافية وبحوث حقلية فى مناطق مختلفة من العالم كما هو الشأن بالنسبة للعالم الأمريكى لويس مورجان ، وإلى حد أقل العالم البريطانى سير إدوارد بيرنت تايلور Edward Burnett Tylor اللذين سبقت الإشارة إليهما . وقد كان مورجان أكثر اهتماما بدراسة الرموز وبالذات فى نظام تقديم القرابين عند هنود الإيروكوا Iroquois [٢٢] .

أما تايلور فإنه على الرغم من كل ما يوجه إلى كتاباته من انتقادات لا داعى للدخول فيها هنا ، فإن هذه الكتابات ذاتها تعتبر نقطة تحول هامة على طريق دراسة الرموز بحيث نجد بعض الكتاب المعاصرين يصفون أعماله وبالأخص كتاب " *الثقافة البدائية* " بأنها دراسات فى الرموز والرمزية ، وأنه إذا كان أحد التعريفات الشائعة الآن لمفهوم الثقافة أنها نسق من الرموز A System of Symbols فإن كتاب *الثقافة البدائية Primitive Culture* يمكن تسميته "الرموز البدائية Primitive Symbols " [٢٣] . ولكن تايلور يستخدم كلمة " رموز Symbols " بمعنى محدد للغاية ، كما أن له حول الموضوع بعض الملاحظات السديدة على الرغم من أنه لم يتعرض له إلا بشكل عام . فهو يلاحظ مثلا أن الشعوب البدائية تكشف عن قدرة هائلة تكاد تصل إلى حد (المَلَكة) على صنع الأساطير وذلك نتيجة لشيوع المبدأ المعروف فى الكتابات الأنثربولوچية بمبدأ الأنيميزم أو حيوية الطبيعة Animism ، وأن هذه الحيوية تصل إلى حد تجسيد مظاهر الطبيعة ، وهى بذلك تعتبر المفتاح الأساسى لفهم " رمزية " الأسطورة . كذلك اهتم تايلور فى كتبه المختلفة بدراسة تطور الأفكار الدينية والعلاقات الرمزية التى تتضمنها الشعائر والطقوس والممارسات السحرية والدينية وذلك إلى جانب اهتمامه بدراسة " لغة العلامات " أو الإشارات (وهى لغة شبه رمزية) وتفسيرها . ولم يكن تايلور يكتفى بدراسة التساوى بين الرمز وما يرمز إليه وإنما كان يعمل على تبيين نوع العلاقة القائمة بالفعل بين الاثنين . وعلى ذلك فإذا كان للدين عند الشعوب البدائية جانب (علمى) واضح فى الحياة اليومية فإن له أيضا جانبا (رمزيا) يتمثل فى الممارسات والشعائر والطقوس التى تهدف إلى أشياء أخرى غير ما تنبئ به ظواهر الأمور . وأفضل مثال لذلك هو فكرة تجسيد الآلهة

أو "الآلهة المشخصة " عند الرجل البدائى . فهذه الفكرة ليست فى آخر الأمر إلا تجسيدا لبعض الأفكار الغامضة فى ذهن الرجل البدائى عن وجود كائنات عليا تملأ الكون ، ولكن العقل البدائى كان عاجزا عن إدراك كنهها على مستوى عالٍ من التجريد . أى أن الفكر البدائى عاجز بحكم مرحلة التطور التى يمر بها عن التمييز بين الرمز (الإله المجسد) والفكرة التى يرمز إليها ، وإنما كان الاثنان يختلطان معا فى ذهنه ، كما يتضح من الأمثلة الكثيرة التى يمتلئ بها كتاباه اللذان سبقت الإشارة إليهما [٢٤] .

ولكن على الرغم من ذلك فإن تايلور لم يحاول أن يضع تعريفا للرمز وإن كان يستخدمه فى كثير من الأحيان كمرادف لكلمة " تمثيل representation " التى شاعت على أيامه فى كثير من الكتابات الأنثربولوچية بل والسوسيولوچية مثل كتابات إميل دور كايم وبخاصة تعبيره الشهير " التمثيلات الجماعية أو التصورات الجمعية représentation collectives " [٢٥] .

ومهما يكن الأمر ، فإن القرن التاسع عشر شاهد تقدما كبيرا وملحوظا فى مجال دراسة الرموز على أيدى علماء الأنثربولوچيا وغيرهم من الكتاب والمفكرين فى مختلف التخصصات وبخاصة بعد أن ازداد الاهتمام بالدراسات المقارنة التى تناولت الأفكار والتصورات الدينية والأساطير والممارسات والشعائر فى مجتمعاتٍ وثقافاتٍ تمثل مختلف مراحل التطور والتقدم . وكان الاتجاه الغالب على تلك الدراسات فى ذلك الحين هو اعتبار الرموز نوعا من اللغة ، وإن للغة ذاتها قوة رمزية ؛ وبذلك اعتبرت الرموز كما لو كانت مطابقة لجانب أو مظهر (داخلى) للواقع العيانى الملموس وأنه لا يمكن فهمها إلا على هذا الأساس ، وإن كان هناك فى الوقت ذاته ، وعلى ما يقول الأستاذ فيرث (Firth, p. 127) ، اتجاه آخر كان يركز بوجه خاص على تفسيرات الرموز التى توجد فى الطبيعة أو التى تشير إلى الطبيعة بظواهرها المختلفة .

والملاحظ على أية حال أن علماء الأنثربولوچيا فى القرن التاسع عشر كانوا بوجه عام على علم ودراية ومعرفة بكتابات الفلاسفة حول الرموز والرمزية ولكنهم كانوا يختلفون عنهم فى أنهم كانوا يعنون فى المحل الأول بفهم معنى ودلالة رموز محددة بالذات أو بطبيعة العملية الرمزية ، ليس فى إطلاقها ، ولكن ضمن إطار محدد من النظم والأنساق الاجتماعية ، وذلك تمشيا مع طبيعة الأنثربولوچيا ومجال اهتمامها . فلم يكن أنثربولوچيو القرن التاسع عشر يهتمون

كثيرا بالمحتوى النهائى للرموز أو بإقامة نظرية عامة شاملة عن الرمزية ؛ ولم تتجاوز جهودهم محاولة تعرف العلاقة بين الرموز المستخدمة فى مجتمع معين بالذات (الإيروكوا مثلا أو الأندمان أو ما إلى ذلك) أو بين مختلف صور وأشكال الرمز الواحد فى عدد من المجتمعات والثقافات المختلفة (ملابس الحداد مثلا فى أوربا والصين وما إلى ذلك) [٢٦] .

(٢)

مع بداية القرن العشرين وازدياد الاهتمام بالبحوث الحقلية ازداد الاهتمام بدراسة الرموز وبخاصة بعد أن أخذ علماء الأنثربولوجيا- أو بعضهم على الأقل - يميزون بشكل واضح بين الجانب العملى أو البرجماتى وبين الخصائص التمثيلية representational للأشياء الملموسة وللسلوك البشرى فى مجتمعات أو ثقافات معينة ، أى داخل إطار ثقافى محدد بالذات . وقد اتسع نطاق الاهتمام بدراسة الرموز ، وبعد أن كاد يكون قاصرا على دراسة الرموز والرمزية فى الحياة الدينية كما تتمثل فى الشعائر والطقوس والاحتفالات وما إليها بدأ ميل واضح لدراسة الرموز والرمزية فى مجالات أخرى جديدة وبخاصة مجال الفن البدائى ، كما يظهر بشكل واضح عند أحد الرواد فى هذا الميدان وهو عالم الأنثربولوجيا الأمريكى فرانز بواس Franz Boas وبالذات كتابه عن " *الفن البدائى* " ثم كتابات تلاميذه وأتباعه من بعده . وكتاب بواس يغطى كثيرا من جوانب الفن البدائى وملامحه الأساسية ويكشف عن اهتمام خاص بالعنصر الصورى فى الفن ، كما يتناول ما يسميه بواس بالفن التمثيلى Representative Art حيث يتعرض لطبيعة "التمثيل " الرمزى "والتمثيل " الواقعى realistic ، كما يتعرض لعدد من المشكلات الهامة الأخرى مثل مشكلة الأسلوب Style وتفرد الأسلوب Individuality of style مع الاهتمام بوجه خاص بفنون الجماعات القبلية لدى الهنود الحمر على الساحل الشمالى الغربى لأمريكا الشمالية ، وذلك قبل أن يتطرق إلى الأدب البدائى والموسيقى البدائية والرقص البدائى وما إليها من أشكال الإبداع . ولكن جزءا كبيرا من الكتاب – وبخاصة الفصل الثالث عن " الفن التمثيلى " والفصل الرابع عن " الرمزيــة Symbolism " – يتكلم عن الرمز والرمزية بشكل مباشر . وعلى الرغم من اعتماده الكلى تقريبا على المادة الإثنوجرافية التى قام هو بجمعها بين قبائل الهنود الحمر فإن آراءه أثرت فى كثير من الكتابات بعده ، خاصة وأنه كان يحرص فى كتابه على عرض عدد كبير

من الرسوم والشروح لهذه الرموز ودلالتها مما ساعد كثيرا على توضيح موقفه وعلى تقبل هذا الموقف وتلك الآراء [٢٧] .

واتجاه الأنثربولوچيين منذ أوائل القرن العشرين إلى البحوث الحقلية لا يعنى إطلاقا تجاهلهم للدراسات الفلسفية والسوسيولوچية النظرية التى عرضت لتحليل الرموز فى مختلف الثقافات على درجة عالية من التجريد قد لا نجد لها مثيلا فى البحوث الأنثربولوچية المعاصرة لها . إذ الواقع أن بعض الكتابات السوسيولوچية النظرية كانت تزود علماء الأنثربولوچيا دائما بخلفية نظرية متكاملة ومنطقية عن تفسير الرموز وتأويلها ؛ أو أنها مهدت على أقل تقدير الطريق أمام هؤلاء الأنثربولوچيين (لقراءة) الرموز وتفسيرها ، أو لتحليل الظواهر والنظم الاجتماعية من مدخل رمزى يرتكز على نظرية واضحة . والمثال الذى يستشهد به معظم مؤرخى الفكر الاجتماعى والأنثربولوچى فى هذا المجال بالذات هو بعض أعمال إميل دوركايم Emile Durkheim وإلى حد أقل بعض أعمال فرويد Freud . والطريف هنا أن كتابات هذين العالمين تصدر عن موقفين نظريين متعارضين . فقد كان دور كايم يهتم بدراسة رمزية الجماعات كطريقة مجردة للتفسير ، بينما كان فرويد يهتم برمزية الأفراد كمفتاح لحل المشكلات العملية . وبقول آخر ، كان إميل دوركايم يهتم بالرموز التى تعبر عن استمرار وتماسك الفرد مع المجتمع الذى يعيش فيه ، بينما كان فرويد يرى أن الرموز تعبر عن ضعف الأنساق والانسجام بين الفرد ومجتمعه وبالذات الأقربين منهم . [٢٨]

والذى يهمنا هنا فى المحل الأول هو إميل دور كايم نظرا للدور الذى لعبته كتاباته فى الأنثربولوچيا الاجتماعية على وجه الخصوص . وكان دور كايم يرى ضرورة ربط الرموز بالقوى والعوامل الاجتماعية . فالمجتمع - وليس الطبيعة - هو الذى يقدم لنا الأساس الذى تقوم عليه الرمزية الدينية وتستند إليه فى تطورها . وهذا معناه أن دوركايم لم يكن يتفق مع النظرة التى كانت تتبناها الحركة الرومانتيكية ، كما أنه كان يقف موقف المعارضة من الرمزية ذات الطابع الشاعرى ؛ بل إنه لم يكن يهتم بدعاوى " الرمزيين " حول ضرورة التغلغل إلى أعماق " الحقيقة الداخلية الدفينة " ، أو بالبحث عن أصل تكوين الرموز ؛ وإنما كان على العكس من ذلك تماما يعتبر الرموز " حالات للتعبير " وأن مهمة الباحث السوسيولوچى (وبالتالى الباحث الأنثربولوچى) هى فحص واختبار ودراسة تأثير هذه الرموز على أعضاء المجتمع . وقد استرشد دور كايم نفسه بهذه النظرة

فى دراسته للرموز والشعائر الطوطمية الأولية عند أهالى أستراليا الأصليين فى كتابه الذى سبقت الإشارة إليه عن " *الصور الأولية للحياة الدينية* " . فقد أوضحت هذه الدراسة المتميزة العلاقة بين الرمز والعاطفة الدينية والمجتمع ، كما بينت أيضا قوة الرابطة بين الموضوعات العيانية المقدسة ومصدرها ، وأن هذه الرابطة رابطةٌ رمزية وأنه بدون الرموز تتعرض " العواطف الاجتماعية " للضعف ثم الزوال والاندثار ، وأن الحياة الاجتماعية بكل مظاهرها ، وفى كل لحظة من لحظات تاريخها لا تقوم إلا بفضل هذه الرمزية الواسعة العريضة . (٢٩)

وقد وجد " التقليد الدور كايمى " طريقه إلى الأنثربولوجيا الاجتماعية فى بريطانيا من خلال رادكليف براون الذى يعتبره الكثيرون من مؤرخى الفكر الأنثربولوچى أحد الأتباع المباشرين للأستاذ وامتدادا له فى الأنثربولوچيا البريطانية . وكانت دراسة راد كليف براون لمجتمع الأندمان Andaman هى بداية اهتمامه بدراسة الرموز وإن لم يعطها ما تستحقه من عناية نظرا لاهتمامه بدراسة البناء الاجتماعى وأنساقه ونظمه أكثر من اهتمامه بالثقافة ومكوناتها ورموزها . إلا أنه فى هذا الكتاب (٣٠) يفلح مع ذلك فى إبراز علاقة الرموز بالمجتمع من خلال معالجته للشعائر والطقوس وبخاصة الشعائر الجنائزية التى يوليها شطرا كبيرا من عنايته . ويذهب راد كليف براون إلى أن التعبيرات الجمعية عن احتياجات المجتمع والعواطف التى تنظم سلوك أفراد ذلك المجتمع - (وهى التعبيرات التى تظهر بوجه خاص فى المناسبات الاحتفالية ، وعلى الأخص فى الشعائر والطقوس الدينية وما إليها) - تؤلف رموزا ينبغى دراستها وتحليلها لفهم كثير من أنماط السلوك ومن العلاقات الاجتماعية ؛ ولكنه لم يذهب إلى أبعد من ذلك واكتفى بأن يستخدم المصطلح كمرادف لكلمة " تعبير expression " . فالعروسان حين يتعانقان أثناء حفل الزفاف ثم يجلس العريس فى حجر العروس فإن " الاتحاد الاجتماعى يُرمَز إليه - أو يعبر عنه - عن طريق الاتحاد الفيريقى المتمثل فى المعانقة " . ومثل هذه التفسيرات التى يمتلئ بها الكتاب - والتى لا تخلو من بعض السذاجة والسطحية - لا يتضح منها إذا ما كانت الرموز تعبر عنده عن العواطف الفعلية أو العواطف (الظاهرية) - إن صح التعبير - أو عن الدلالة الاجتماعية للأحداث ، أو عن العلاقات الاجتماعية أو عن القيم . وربما كان ذلك راجعا - فى رأى فيرث (Firth, p. 137) إلى أن راد كليف براون لم يكن مهتما بالتعريف قدر اهتمامه بتفسير الظواهر الرمزية أو السلوك الرمزى ، كما

أنه كثيرا ما كان يستخدم كلمة "رمز Symbol " مرادفه لكلمة "معنى meaning " أو أنه كان على الأقل يستخدمهما متلازمين معاً بحيث إن كل ما له معنى فهو رمز، وأن المعنى هو كل ما يمكن التعبير عنه برمز [٣١] .

فكأن راد كليف براون لم يفلح إذن فى الوصول إلى إقامة نظرية منهجية متكاملة عن الرموز والرمزية على الرغم من تأثره الشديد بإميل دوركايم . ومع ذلك فإن كتاب " *سكان جزيرة الأندمان* " يعتبر أحد المعالم الواضحة والأساسية فى توجيه الأنثربولوچيا البريطانية كما أن الآراء الواردة فيه – على الرغم من أن بعضها مبتسر وسريع وينقصه العمق – لعبت دوراً لا يمكن الإغضاء عنه أو التهوين من شأنه فى تطور الدراسات الأنثربولوچية عن السلوك الرمزى ، لأنه ربط الأفكار النظرية عن العملية الرمزية بالملاحظة الحقلية المباشرة (Firth, p. 139) . وإذا كان دور كايم أفلح فى أن يثير الاهتمام بتفسير رمزية " الأشياء " الدينية والشعائرية فى المجتمعات البدائية ، فإن راد كليف براون أضاف بُعداً سلوكيا إلى المادة العلمية التى كان يجمعها من البحث الحقلى باستخدام الملاحظة ، وهو ما يفتقر إليه دور كايم . وقد أعطت " التجربة الأندمانية " لرادكليف براون ولآرائه درجة عالية من القدرة على الإقناع بحيث كانت هذه الآراء تجد طريقها فى يسر وسهولة وسرعة إلى كتابات غيره من الأنثربولوچيين فى دراساتهم وبحوثهم فى المجتمعات الأخرى ؛ ويستوى فى ذلك تلاميذه المباشرون أو غير المباشرين .

★★★

كانت دراسة راد كليف براون لسكان جزيرة الأندمان بداية قوية – رغم ما بها من ضعف أحيانا – لتوجيه الاهتمام بدراسة الرموز فى ضوء المعلومات الإثنوجرافية التى ازدادت العناية بجمعها وتصنيفها بعد أن رسخت أقدام التقليدالإثنوجرافى الذى يقوم على الدراسة الميدانية التى وضع أسسها وقواعدها وقوانينها راد كليف براون نفسه ومالينوفسكى Malinowski . وربما كان الأكثر أهمية من ذلك هو انتباه الإثنوجرافيين إلى ضرورة تعرف آراء الأهالى ونظرتهم إلى تلك الرموز وتفسيرهم لها . وعلى ذلك فلم يعد تلاميذ رادكليف براون ومالينوفسكى يقنعون برصد ما يلاحظونه وإبداء آرائهم ورؤيتهم أو تفسيرهم لتلك الرموز من زاويتهم الخاصة وفى ضوء ثقافتهم الغربية وإنما أصبح يتعين عليهم معرفة رؤية الأهالى للأشياء وللممارسات والشعائر التى يقومون بأدائها ومعنى

تلك الممارسات بالنسبة لهم . ويعتبر ذلك تقدما هاما فى مجال دراسة الرموز لا يزال يجد له صدى حتى الآن فى كثير من أعمال الأنثربولوچيين المعاصرين . ويكفى أن نشير الآن إلى أحد هؤلاء الباحثين الذين أفلحوا فى فرض أسمائهم فى الأوساط الأكاديمية وهو ڤيكتور تيرنر Victor Turner الذى سنعود إليه أكثر من مرة . فهو يقول فى كتابه الهام الذى سوف نشير إليه هو أيضا أكثر من مرة وعنوانه " *غابة الرموز The Forest of Symbols* " (والعنوان مستعار من إحدى قصائد الشاعر الفرنسى بودلير Beaudelaire وهو أحد الشعراء الرمزيين فى فرنسا) إنه استمع فى دراسته للشعائر عند جماعات الإندمبو Ndembu لنصيحة أستاذته مونيكا ويلسون Monica Wilson حول ضرورة الأخذ بعين الاعتبار وجهة نظر الأهالى وتفسيرهم للرموز (٣٢) .

ولن ندخل هنا فى تفاصيل كل الأعمال التى تعرضت لدراسة الرموز لدى بعض الشعوب (البدائية) التى درسها علماء الأنثربولوچيا (الاجتماعية) . ولقد سبق أن أشرنا بالفعل إلى دراسة الأستاذ إيڤانز بريتشارد فى كتابه عن " *الشعوذة والعرافين والسحر عند الأزاندى* " وهو أيضا كتاب يعتبر من كل الوجوه فاتحة عهد جديد فى اهتمامات الأنثربولوچيين بدراسة الدين والشعائر بكل ما تتضمنه من أنساق للرموز . ولكن هناك إلى جانب إيڤانز بريتشارد عدداً آخر من العلماء من أبناء جيله – وهو الجيل التالى لجيل راد كليف براون ومالينوڤسكى . والواقع أننا لا نكاد نجد واحدا من هؤلاء العلماء الكبار إلا وقد تعرض لدراسة الرموز بشكل أو بآخر ، ويستوى فى ذلك ميير فورتس Meyer Fortes أو ريموند فيرث Raymond Firth أو أودرى ريتشاردز Audrey Richards أو جريجورى بيتسون Gregory Bateson وكثيرون آخرون . ولكن يهمنى هنا أن أعرض بشكل سريع لواحد من هؤلاء الأساتذة الكبار وهو الأستاذ نادل Nadel ليس لأنه يحتل مكانة مرموقة أكثر من غيره فى دراسة نسق الرموز فى الجماعات القبلية التى أجرى بحوثه الحقلية فيها ، ولكن لأننا فى مصر والعالم العربى قلما نهتم بكتاباته العميقة بل إنه يكاد يكون غير معروف بالنسبة للأنثربولوچيين عندنا . وفيما عدا الإشارات التى سبق لى أن أشرت بها إليه فى كتابى عن " *المفهومات* " فلست اعتقد – وقد أكون مخطئا فى ذلك – أن هناك من اهتم بأعماله ، وبخاصة كتابه الصعب العميق " *أسس الأنثربولوچيا الاجتماعية* " (١٩٥١) الذى يهتم فيه اهتماما خاصا بمشكلة طبيعة التفسير فى الأنثربولوچيا ، وهو موضوع حيوى

بالنسبة للمشتغلين بهذا العلم [٣٣] .

وقد اهتم الأستاذ سيجفريد نادل Siegfried F. Nadel بدراسة الدين فى " مملكة النوبا " فى غرب أفريقيا وأعطى جانبا كبيرا من اهتمامه لتحليل السلوك الرمزى وبخاصة الرموز المتعلقة بالتمايز الطبقى فى ذلك المجتمع ، مثل ارتداء العمامة أو حمل السيوف والخناجر وطريقة تبادل التحية والسلام بل وأيضا نوع اللغة والكلمات والألفاظ المستخدمة فى الحديث اليومى وفى المناسبات بل وتبادل الهدايا وما إليها من ملامح السلوك التى ترتبط بالتفاضل الاجتماعى وتباين المراكز فى الحياة الاجتماعية ، على اعتبار أن هذه الملامح كلها تحدد مركز الشخص فى السلم الاجتماعى . ويرجع اهتمام نادل بالرموز إلى ما يسميه "الدور المميز diacritical role " الذى تلعبه الرموز فى الثقافة ، وهو الدور الذى يتم بمقتضاه التمييز بين مراكز الأفراد ومختلف المراتب التى يحتلونها فى الجماعة والوظائف والمهام الاجتماعية التى يضطلعون بها والتى ترتبط بتلك المراكز والمكانات والمراتب . كذلك كان نادل يميز - كغيره من الأنثربولوجيين الذين اهتموا بدراسة الرموز - بين الرموز الطبيعية Natural Symbols والرموز المصطنعة Artificial Symbols أو الرموز الزائفة ، على اعتبار أن الأولى (أى الرموز الطبيعية) لها علاقة طبيعية وأصيلة بالشئ الذى ترتبط به أو تمثله أو تعنيه، بينما الرموز المصطنعة الزائفة تظهر تحت ظروف محددة ومرسومة ويخضع استخدامها لقواعد معينة أيضا تتحكم فى ذلك الاستخدام ، وإن كان هذا لم يمنعه فى الوقت نفسه من أن يعترف بأن كل الرموز تستخدم تبعا لقواعد " ثقافية " محددة يرسمها المجتمع ، ولكن بعض الرموز تبدو (طبيعية) أكثر من غيرها رغم ذلك . [٣٤] ومع أن نادل كان يرى ضرورة أن يأخذ الأنثربولوجى فى الاعتبار وجهة نظر الأهالى وتفسيرهم لهذه الرموز فإنه كان يرى فى الوقت ذاته أن من حق ذلك الباحث أن يتعدى ذلك النطاق ويتجاوز تصورات الناس للرمز أو للفعل حتى يمكنه تأويله ، ولكن بشرط أن تكون لديه القدرة على إدراك العلاقة المنطقية بين مختلف حالات الفعل الاجتماعى ، لأن تأويل الأفعال الرمزية كثيراً ما يكون لها صلة قوية بالأفعال الأخرى وبمختلف أنواع السلوك اللفظى وغير اللفظى مما يعطى للتأويل أبعادا أكثر عمقا وصدقا . (Firth, pp. 174-5)

والمهم هنا هو أن كتابات نادل وإيفانز بريتشارد وعدد آخر من علماء ذلك الجيل الذين تتلمذوا على الأساتذة الكبار (راد كليف براون ومالينوفسكى وريفرز

وأمثالهم) تكشف عن أن الأنثربولوچيا البريطانية أصبحت منذ Rivers
الأربعينات تهتم بما يسميه ليڤى ستروس " الأبنية العميقة " التى تتجاوز الوصف
الإثنوجرافى المسيطر المباشر ، وأنها بدأت ترتفع عن مستوى وصف الواقع "
الأمبيريقى " وتهتم بدراسة النماذج وتحليل الرموز بدلا من الاكتفاء بوصف
السلوك والعادات ، وبذلك بدأت تتخلص - ولو جزئيا - من مبدأ الوضعية -Positi
vism الذى ورثته عن علم الاجتماع الفرنسى من ناحية وعن محاولة التمسك
بمناهج وأساليب وطرائق البحث فى العلوم الطبيعية . ولكن هذه مسألة أخرى لا
داعى للدخول فى تفاصيلها هنا . وقد وجد ذلك الميل إلى دراسة الرموز صدى
قويا له لدى عدد من الأنثربولوچيين المعاصرين الذين يحملون الآن لواء ذلك
الاتجاه فى بريطانيا ، وامتد تأثيرهم إلى أمريكا ذاتها التى تعتبر فى نظر
الكثيرين معقل الدراسات الخاصة بالرموز والرمزية . ومن أهم هؤلاء العلماء
البريطانيين المعاصرين مارى دوجلاس وڤيكتور تيرنر وادموند ليتشEdmund
Leach الذين سبقت الإشارة إليهم والذين نعود إليهم الآن بشئ من التفصيل .

(٣)

ولقد تتلمذت مارى دوجلاس Mary Douglas على كل من راد كليف براون
وإيڤانز بريتشارد فى اكسفورد وبذلك تكون قد تأثرت بتعاليم المدرسة البنائية
الوظيفية مثلما تأثرت - بالضرورة - بكتابات دوركايم وعلماء المدرسة الفرنسية
الآخرين الذين يعرفون باسم مدرسة " *المجلة السنوية لعلم الاجتماع* *L'Année So-*
ciologique . وقد كتبت مارى دوجلاس كتابا بعنوان " *الرموز الطبيعية* *Natural*
Symbols " يحتل الآن مكانة متميزة فى الأدبيات الأنثربولوچية عن الرموز
والرمزية ، وإن كانت تعرضت لدراسة الرموز فى المجتمعات البدائية فى بعض
كتبها الأخرى [٣٥] وبالذات فى مقالاتها العديدة عن قبائل ليليه Lélé فى إفريقيا
حيث قامت ببحوثها الحقلية للدكتوراه فى اكسفورد [٣٦] .

وتنظر مارى دوجلاس إلى الرموز على أنها الطريقة الوحيدة للاتصال أو
التواصل Communication بين الناس ، كما أنها هى الوسيلة الوحيدة أيضا
للتعبير عن القيم ، والأداة الرئيسية للتفكير ، والمنظم regulator الوحيد أيضا
للتجربة [٣٧] . وهذه نظرة واسعة جدا وشاملة إلى الرموز ومعناها ووظيفتها فى
المجتمع والثقافة ، ولذا فقد كان من الطبيعى أن تعجز مارى دوجلاس عن أن
تحيط بكل هذه الجوانب والميادين على الرغم من كثرة كتاباتها حول الرموز ،

واكتفت فى آخر الأمر بأن توجه معظم نشاطها لدراسة الرموز المتعلقة بالكون أو بالأفكار " الكوزمولوجية " وكذلك الرموز التى تعبر عن الدين والأخلاق . وهذه ميادين واسعة بما فيه الكفاية على أية حال ، وإن كان هونيجمان يلاحظ أنها كلها رموز لا تتوقف على اختيار الفعل الإنسانى وإنما يفرضها البناء الاجتماعى ذاته على أعضاء المجتمع دون أن يرتبط وجودها بإرادة الفرد أو اختياره . ولذا فإن أى تغير يطرأ على البناء الاجتماعى سوف يؤدى بالضرورة إلى حدوث تغيرات فى استخدام الرموز ومعانيها ، ومن هنا كان جانب كبير من اهتمام مارى دوجلاس موجها لدراسة علاقة الرموز بمختلف أشكال البناء الاجتماعى ونوع الرموز التى تشيع فى تلك الأبنية المختلفة ، فقد لاحظت من واقع خبرتها الميدانية أن ما نطلق عليه اسم " الرموز المركزة Condensed " تحظى بوجود قوى وتأثير فعال فى المجتمعات القبلية التى تتمتع بحدود إقليمية واضحة مما يعطى لأعضائها شعوراً قوياً بالانتماء والتميز بينما يضعف تأثير تلك الرموز بما فى ذلك الرموز الشعائرية وتقل قوة فاعليتها حين تضعف حدود المجتمع القبلى ويصيبها الوهن وعدم الوضوح وتتضاءل بالتالى رموز الضبط الاجتماعى والنظـام . وبالمثل فإنه كلما ضعفت وتراخت قوى الضبط الاجتماعى كلما (ترهلت) الأنساق الرمزية . بل إن ضعف وتداعى البناء الاجتماعى فى أى مجتمع من المجتمعات يقابله ضعف تأثير فكرة " الإرادة الإلهية " وعدم وضوح مضمونها. وبالمثل فإنه حيث تضعف الحدود الخارجية للجماعة القبلية يتصور الناس الكون خاضعا لتأثير قوى ومبادئ غامضة وغير مشخصة أو (لاشخصانية) وذلك بعكس الحال فى المجتمعات التى تتمتع بحدود آمنة وقوية ومستقرة ويتمتع فيها الفرد بقوة ذاتية متميزة فإن الناس هناك يتصورون القوة أو المبدأ المتحكم فى الكون على صورة الإنسان نفسه أو على مثال الصوره البشرية ذاتها .[٣٨]

والرموز الطبيعية عند مارى دوجلاس هى رموز الجسم قبل أن تكون رموز الكون أو الظواهر الطبيعية ، أو أنها على الأقل رموز مستمدة من الجسم الإنسانى وليس من العالم الطبيعى ، أى أنها مستمدة من " الشخصية الفيزيقية " بكل مكوناتها من لحم ودم وعظام وأنفاس وقاذورات ومخلفات ، وهى بذلك تختلف عن مفهوم " الرموز الطبيعية " عند نادل الذى كان يقصد منها الرموز التى يمكن للباحث أن يرى بسهولة ووضوح وبغير مشقة العلاقة بينها وبين الأشياء التى ترمز

إليها ، وبذلك يمكن ملاحظتها وتتبعها بشكل مباشر فى السلوك الإنسانى فى مواقف معينة وتكون العلاقة بين الاثنين واضحة ومنطقية . وتظهر أهمية تركيز نادل على هذه العلاقة الواضحة المباشرة حين ندرك أن معظم الدراسات عن الرموز والرمزية تميل إلى إبراز بل وتوكيد عدم وجود علاقات (طبيعية) بين الرمز وما يرمز إليه وأن " الخاصة الرمزية " مسألة تحددها الثقافة وبذلك يدخلها شئ من التعسف [٣٩] .

بيد أن الجسم – الذى هو موضوع ومصدر الرموز الطبيعية والذى هو بمقتضى ذلك أداة ووسيلة للاتصال والتواصل Communication – ليس مجرد " صندوق إشارة Signal box " على ما تقول مارى دوجلاس ، أو أنه مجرد " إطار جامد وثابت " يرسل ويستقبل الرسائل الرمزية ؛ وإنما الجسم يقوم بالإضافة إلى ذلك كله بتوصيل المعلومات من وإلى النسق الاجتماعى الذى يؤلف هو جزءا منه . ولكى يمكن قبول تشبيه الجسم بصندوق الإشارات فإننا – على ما تقول – يجب أن ندخل بعض التعديلات حتى نبين بدقة الدور الذى يقوم به الجسم فى عملية الاتصال والتوصيل فنتصور ذلك (الصندوق) على أنه يمكنه أن ينثنى ثم ينتصب قائما معتدلا ، ويهتز ويرقص وتنتابه النوبات الفجائيةوما إلى ذلك إزاء الرسائل التى تنقلها إليه أجهزته . وهذا هو ما يجعل تفسير رمزية الجسم أمراً بالغ الصعوبة [٤٠] .

يظهر ذلك واضحا – فى رأى مارى دوجلاس – إذا نحن نظرنا إلى "رمزية النكتة Joke Symbolism " فهناك مثلا قبائل مشهورة بالصرامة ولا تكاد تعرف الضحك بينما قبائل أخرى تضحك بسهولة وبسرعة . فالأقزام مثلا فى إفريقيا يستلقون على الأرض ويضربون الهواء بسيقانهم وتهتز كل أجسامهم من شدة الإغراق فى الضحك على ما يقول تيرنبول Turnbull فى كتابه الطريف الممتع عن " *سكان الغابة* " وهذا هو ما لاحظه فرنسيس هكسلى حول تحرر الجسم تماما وانطلاقه من شدة الضحك فى هايتى [٤١] . ولكن من الصعب على الباحث الأنثربولوجى أن يفسر ذلك تفسيرا دقيقا ، إذ ليس من السهل الزعم أن الضحك يعنى نفس الشئ عند مختلف القبائل وإن كان يمكن القول فى الوقت ذاته إن الضحك عملية تبدأ بحركة صغيرة يمكن ملاحظتها على الوجه ولكنها قد تمتد بحيث تشمل الجسم كله ، وأنه استجابة اجتماعية فى أغلب الأحيان ، بينما يعتبر الضحك (الخاص) حالة خاصة أيضا تخرج عن المألوف والشائع ، وأن الجسم

هو وسيلة التعبير والتوصيل ، وأن العلاقة بين النكتة والضحك هى صورة من صور العلاقة بين الكلمة المنطوقة والاتصال غير اللفظى ، وأنها على هذا الأساس أشبه شئ بالعلاقة بين الكلمة المكتوبة والأشياء الفيزيقية الملموسة التى تمثلها وتكشف عنها كما هو الحال فعلا حين تعبر الوثيقة المكتوبة عن معلومات وتنقل هذه المعلومات وتوصلها للآخرين . فالكلمات وحدها لا تعنى شيئا كثيرا وإنما تعتمد الرموز اللفظية على قدرة المتكلم على السيطرة على كل الظروف المحيطة به واستخدامها لتوصيل المعنى . وبنفس الطريقة ينبغى علينا - كما تقول مارى دوجلاس - أن نعمل على أن ينظر إلى الجسم على أنه (واسطة) مستقلة وقائمة بذاتها ومتميزة عن الألفاظ التى تخرج من الفم . فقد بالغ الباحثون فى اعتبار الكلام هو الوسيلة المفضلة للاتصال الإنسانى وأهملوا الجسم بذلك ، وقد حان الوقت لإصلاح هذا الإهمال وللانتباه للجسم كوسيلة وأداة فيزيقية لتوصيل المعنى [٤٢] .

ولكن على الرغم من طرافة الآراء التى تدلى بها مارى دوجلاس حول رمزية الجسم وأنه مصدر غنى للرموز التى تعبر عن كثير من الأوضاع والقيم الاجتماعية بحيث يمكن القول إن ثمة نوعا من التوافق بين رموز الجسم ورموز المجتمع ، فإن كثيرا من هذه الآراء معروضة بطريقة فيها كثير من الغموض والإبهام ، ولا تزال فى حاجة إلى مزيد من الدراسة المتعمقة والتوضيح . (Honigmann, p. 320)

★★★

وربما كان إدموند ليتش Edmund Leach أوضح فى معالجته للطبيعة الرمزية أو الخصائص الرمزية للظواهر من غيره من العلماء . فهو يذهب إلى أن الفعل الشعائرى والمعتقدات الشعائرية يمكن فهمها كلها على أنها تمثيلات رمزية للنظام أو الترتيب أو الوضع الكامن الذى يوجه أعضاء الجماعة وأنشطتهم الاجتماعية [٤٣] . ففى تفسير السلوك الرمزى يواجه الباحث منذ اللحظة الأولى مشكلة التفرقة أو التمييز بين نوعين من المحتوى وهما المحتوى العملى أو البرجماتى والمحتوى الخاص بالاتصال أو المحتوى الاتصالى Communication Content [٤٤] .

والواقع أن هذه التفرقة كان قد أقامها ووضحها الأستاذ مالينوفسكى من قبل فيما يتعلق باللغة فى كتابه الشهير *"Coral Gardens and Their Magic"* .

وكان مالينوفسكى يأخذ على علماء اللغة (على أيامه) اهتمامهم باللغة من حيث هى أداة للاتصال فحسب . فذهب هو إلى *الطرف الآخر* تماما وقال *إن* أهم خاصة للغة هى أنها أداة "عملية" أو "برجماتية" ، لأن المسألة ليست مجرد أن الكلمات (تقول) شيئا معينا عن أمور معينة أو عن واقع الحال ، وإنما الأغلب أن تكون لهذه الكلمات نتائج مترتبة عليها مما يعنى أن اللغة (تغير) من واقع هذا الأمر ، أى أنها (تفعل) شيئا . وهذه الخاصة المزدوجة للغة ليست قاصرة على الكلمة المنطوقة ، وإنما هى موجودة فى أغلب أنواع الرموز . فالسلوك الرمزى لا يقنع بأن (يقول) شيئا معينا – أى يقوم بتوصيل رسالة ما – وإنما هو يثير أيضا مشاعر وعواطف معينة ، أى أنه (يفعل) شيئا . فهذا الموقف من ليتش يشبه إذن ما قاله مالينوفسكى عن اللغة . وهذا يثير التساؤل حول من أين يأتى هذا المحتوى الانفعالى Emotional Content للرمز ولماذا تكون بعض الرموز محملة بالمشاعر أكثر من البعض الآخر ؟ (Leach, p. 78)

الإجابة عن هذا التساؤل تطلبت من ليتش أن يميز بين نوعين من الرموز يُعرفان فى الكتابات الأنثربولوجية باسم *الرموز العامة* Public Symbols *والرموز الخاصة* Private Symbols . ويضرب لنا ليتش مثالين لتوضيح الفارق بين هذين النوعين من الرموز من ناحية ، ولتبيين الفارق أيضا بين المحتوى البرجماتى والمحتوى الاتصالى أو الانفعالى من الناحية الأخرى .

المثال الأول هو أنه حين يتصافح شخصان مثلا فإن هذا (الفعل) يحمل معنى معينا هو أن هذين الشخصين ينتميان إلى وضع اجتماعى واحد أو مكانة اجتماعية واحدة ، وأنه يمكنهما بناء على ذلك التخاطبُ معاً دون حرج ؛ كما أن الشخص الذى يراقب أو يلاحظ هذا (الفعل) يستطيع أن يتتبع المواقف والمناسبات التى يتصافح فيها الأفراد ، وأن يتعرف أى فئات الناس تتصافح وما إلى ذلك . وهذا الأسلوب فى تفسير الرموز كان الأستاذ راد كليف براون يوصى بالأخذ به باعتباره أسلوبا يلائم البحث الأنثربولوجى ولا يحمل أية مَظَنَّة للدعاوى السيكولوجية .

أما *المثال الثانى* فهو حين يُقَبِّل رجل فتاة جميلة على شفتيها ، فإن هذا (الفعل) أو السلوك يحمل (معنى) غير محدد ؛ إذ قد تكون القُبلة نوعا من أساليب التحية أو الوداع كالمصافحة . ولكن قد يكون لها أيضا دلالة عاطفية بالنسبة لكلا الطرفين . وكل ما يستطيع الباحث الأنثربولوجى الغريب أن يفعله هنا هو أن

(يخمّن) معنى الفعل .

والفارق الأساسى بين هذين التأثيرين للسلوك الرمزى هو أن الأول " عام Public " والثانى " خاص Private " . فجوهر السلوك الرمزى العام هو أنه وسيلة للاتصال ، بمعنى أن (الفاعل) والمتلقى يشتركان معا فى لغة واحدة هى لغة رمزية، ولابد من أن يكون بينهما مجموعة مشتركة من الأوضاع المتفق عليها حول معنى عناصر هذه اللغة ، وإلا لما أمكن تحقيق الاتصال أو التواصل بين الطرفين. وهنا يلاحظ ليتش أن هذا هو ما تعنيه فى الحقيقة كلمة " ثقافة Culture " ، لأن الأشخاص الذين ينتمون إلى ثقافة واحدة يشتركون فيما بينهم فى أنساق للاتصال معينة يمكن لهم جميعا فهمها وتكون معروفة لهم جميعا بحيث يعطى كل منهم نفس المعنى لنفس العناصر .

وعلى العكس من ذلك فإن أهم ما يميز الرمزية الخاصة هو قدرتها السيكولوچية على إثارة العواطف والانفعالات وعلى تغيير وضع " الفرد " أو "حالته" ومكانته . ومن الصعب معرفة إذا ما كان هذا السلوك نفسه يثير لدى الآخرين نفس العاطفة أو الانفعال ؛ بمعنى هل تثير القبلة نفس الانفعال عند كل الأفراد فى مختلف المواقف ؟ وباختصار ، فإن ليتش يرى أن هدف الرمزية العامة هو التواصل أو الاتصال ، بينما هدف الرمزية الخاصة هو التعبير .. فالأول موضوع للأنثربولوچيا ؛ بينما الثانى هو موضوع للبحث السيكولوچى . (٤٥)

★★★

والمثال الأخير الذى نشير إليه هنا هو موقف ڤيكتور تيرنر Victor W. Turner من الرموز وتفسيره لها فى ضوء بحوثه الحقلية عند جماعات إندمبو Ndembu فى أواسط إفريقيا (زيمبابوى) . وقد نشر نتائج هذه البحوث فى عدد كبير من المقالات إلى جانب كتابيه اللذين سبقت الإشارة إليهما عن *(غابة الرموز)* و *(العملية الشعائرية)* . وقد ترك تيرنر بهذه الأعمال بصماته واضحة على ما يمكن تسميته الآن بالأنثربولوچيا الرمزية أو الدراسات الأنثربولوچية للرموز ، خاصة وأنه أفاد فائدة كبيرة من إعداده الأول فى بريطانيا ثم من حياته وعمله بعد ذلك فى أمريكا واحتكاكه بالتيارات والاتجاهات الأنثربولوچية هناك . وقد عبر كليفورد جيرتز عن ذلك بطريقة طريفة إذ يقول عنه إنه أنثربولوچى تمّ تشكيله فى بريطانيا ثم أعيد تشكيله - أو إصلاحه reformed - بعد ذلك فى أمريكا (٤٦) . ولكن لا شك فى أن الخطوط الأساسية فى تفكيره كانت بريطانية .

وظلت هذه الخطوط تكشف عن نفسها فى كل أعماله ، وهو نفسه يعترف بفضل أستاذته مونيكا ويلسون Monica Wilson وفضل الأستاذ نادل . فقد عمل فى جامعة مانشستر وفى كلية ماكيريرى الجامعية فى يوغنده ، وقبل ذلك فى معهد رودس ليفنجستون Rhodes-Livingston Institute (فيما كان يعرف حينذاك باسم روديسيا الشمالية) قبل أن يرحل إلى أمريكا ليعمل فى جامعتى كورنل Cornell وشيكاغو . بل إن مبادئ تفكيره ورؤيته للرموز يمكن أن نجدها فى كتابه الأول عن : (1957) *Schism and Continuity in an African Society* الذى قام بكتابته بتكليف من معهد رودس ليفنجستون ، ثم شفعه عام ١٩٦١ بكتاب آخر عالج فيه بعض الرموز المتعلقة بالعرافة عند الإندمبو وهو كتاب *Ndembu Divination: Its Symbolism and Technique* وكلا الكتابين صدرا فى بريطانيا قبل أن يصدر كتابه الشهير عن " *غابة الرموز* *The Forest of Symbols* " من جامعة كورنل (عام ١٩٦٧) بعدة سنوات .

وربما ترجع أهمية تيرنر فى ميدان البحوث الأنثربولوچية فى الرموز والرمزية إلى اهتمامه بتحليل الشعائر عند تلك الجماعات البدائية تحليلا فيه كثير من الدقة والتفاصيل وإلى أنه يعنى بتبيين الخطوات المنهجية التى اتبعها فى دراسته وتحليله للمعلومات الإثنوجرافية وإلى قدرته الفائقة على أن يمزج " التقليد العلمى " و " التقليد الجمالى " – حسب ما يقول الأستاذ فيرث – بطريقة جديدة تماما فى الكتابات الأنثربولوچية [٤٧] . وقد أصبح تفسيره للرموز واحدا من أقوى القراءات التى تثير كثيرا من النقاش والجدل . وهذا لا يمنع على أية حال من أن جانبا كبيرا من تفكيره وتفسيراته مستمد فى حقيقة الأمر من العلماء السابقين عليه ، ولكنه أفلح فى أن يمزجها كلها معا ويخرج بقراءته هو الخاصة المتميزة .

كانت دراسة الشعائر عند الإندمبو وتفسيرها هى المدخل إلى الرمزية . فقد نظر تيرنر إلى الشعائر على أنها عملية تتألف من أحداث يتخذ كل منها شكلاً معيناً فى الوقت المعين الذى تحدث فيه وأن الأحداث التى تتخذ شكل النمط هى أشياء أو موضوعات رمزية وعناصر للسلوك الرمزى وأنها ترتبط بعضها ببعض فى تسلسل وتتابع وتناسق واتّساق ، مما يعنى فى آخر الأمر أن الممارسات الشعائرية ذاتها تؤلف مراحل أو خطوات داخل عملية اجتماعية كبيرة وشاملة ومعقدة . ويتفق حجم هذه العملية والتعقيدات التى تتسم بها مع درجة التمايز أو التفاضل القائم بين الجماعات المختلفة التى تمارس هذه الشعائر . وعلى ذلك فإن

تفسير معنى أى رمز من الرموز يتطلب دراسة السياق العام للأفعال التى تعتبر تلك الفئة المعينة من الشعائر مجرد مرحلة أو خطوة فيها ، كما أنه يتطلب أيضا دراسة السياق الذى تمارس فيه تلك الفئة المحددة من الشعائر - أو حتى أى شعيرة واحدة منها بالذات والسلوك الموجه نحو الرمز .

وقد اقتضى ذلك من تيرنر أن يميز بين ثلاثة مستويات من " المعنى " تبعاً لاختلاف السياقات التى ترتبط بها الأحداث والشعائر .

المستوى الأول هو نوع المعنى الذى يخرج به الباحث من تأويل الأهالى أنفسهم . ويسمى تيرنر هذا المستوى " مستوى تأويل الأهالى Indigenous interpretation " أو قد يشير إليه باختصار بأنه " المعنى التفسيرى Exegetical meaning " باعتباره صادرا عن الأهالى أنفسهم . ولكنه يميز هنا بين المعلومات التى يحصل عليها الباحث من الأشخاص الذين يقومون بأداء هذه الشعائر باعتبارهم متخصصين فى ذلك العمل (ولذا يشير إليهم بعبارة Ritual Specal-ists) وبين المعلومات التى يحصل عليها من الأشخاص العاديين ، ولذا فهو يحذر من الخلط بين التأويلات الخاصة التى تكاد تكون وقفاً على فئة معينة من الإخصائيينesoteric ، وبين التأويلات العامة الشعبية الشائعة بين عامة الناس exoteric [٤٨] . ويعطى تيرنر لهذه العملية أهمية كبرى ، وهو يتبع فى ذلك - على ما ذكرنا - نصيحة أستاذته مونيكا ويلسون التى كانت توصيه دائما بأن يطلب رأى المتخصصين والأهالى العاديين على السواء عند تأويل رموز الشعائر التى يقومون بها أو يشاركون فيها [٤٩] .

المستوى الثانى للمعنى هو ما يطلق عليه تيرنر اسم المستوى الإجرائى Operational وهو مستمد من الملاحظة ذاتها ، أى ملاحظة الرموز المستخدمة وما يتصل بذلك من ملاحظة الأشخاص الذين يشاركون فى العملية الشعائرية وسلوك هؤلاء الأشخاص .

أما *المستوى الثالث* فهو يتعلق بما يسميه " المعنى الموقعى Positional للرمز ، وهو مستمد من علاقة الرمز بالرموز الأخرى التى تؤلف معه كلا واحدا له نمط واضح ، أو حسب تعبيره Patternd totatity (Firth, p. 190) .

ولقد وجد تيرنر أن من الصعب عليه تحليل الرموز الشعائرية دون أن يدرسها على فترات زمنية متصلة ومتتابعة وفى علاقتها بالأحداث الأخرى ، لأن الرموز تدخل بالضرورة فى كثير من العمليت الاجتماعية ، كما أنها تعمل -

بشكل أو بآخر – على أن يقوم الناس بتعديل أفعالهم أو التكيف مع هذه الرموز ، مما يعنى فى آخر الأمر أن الرموز الشعائرية عامل مؤثر فى الفعل الاجتماعى ، بل وقوة فعالة فى بعض أنواع النشاط ، وبذلك ترتبط الرموز بمصالح الناس وأهدافهم ورغباتهم ووسائلهم وغاياتهم ، سواءً أكانت هذه كلها أموراً واضحة أو يمكن الاستدلال عليها من الملاحظة . (Turner, *The Forest*, pp. 19-20)

ويربط تيرنر الرموز ، وبخاصة الرموز المسيطرة التى تفرض نفسها فى المجتمع dominant بموضوعات الصراع فى ذلك المجتمع ، كما أنه يحرص على أن يبين أن رمزية الشعائر تساعد على تخفيف العداء أو الصراع السافر ، أو قد تدخل عليه بعض التغييرات ، وفى ذلك يذهب إلى حد القول إن أى نوع من الشعائر الكبرى الأساسية التى تبرر وتؤكد أهمية أى مبدأ واحد معين من مبادئ التنظيم الاجتماعى إنما تفلح فى ذلك لأنها (تعطل) أو حتى (تكف) المبادئ العامة الأخرى . وعلى ذلك فحين ننظر إلى أى رمز من الرموز المسيطرة ونعتبره وحدة فى النسق الرمزى الكلى فكثيرا ما يكون هناك نوع من التعارض أو حتى التناقض فى المعانى التى يقدمها ذلك الرمز لنا (٥٠) .

وينشأ هذا الموقف من نظرة تيرنر إلى الرموز وتعقدها وبخاصة الرموز الكبرى أو الرموز المسيطرة . والواقع أن تيرنر يعطى أهمية بالغة لتعدد جوانب – أو معانى – الرمز الواحد فى الوقت ذاته بحيث يمثل الرمز أشياء مختلفة بل ومتباينة فى السياقات المختلفة أو على المستويات المختلفة من الفهم داخل السياق العام الواحد . ويشير تيرنر إلى هذه الخاصة باسم " تعدد المعانى Polysemy " . فالرمز الواحد يمثل أشياء مختلفة فى نفس الوقت ، كما أن الأشياء التى يرمز إليها ليست كلها من نفس النظام أو المرتبة المنطقية Logical order ولكنها تستخدم من عدة مجالات للتجربة الاجتماعية والتقويم الأخلاقى " .

وأخيرا فإن هذه الموضوعات التى يشير إليها الرمز تتجمع حول أطراف متقابلة ، بحيث نجد أن الموضوعات المرموز إليها هى وقائع وأحداث وحقائق اجتماعية وأخلاقية فى أحد الطرفين – أو القطبين المتقابلين – بينما هى فى الطرف الآخر المقابل حقائق فسيولوجية (٥١) ، وبذلك يكون التقابل بين القطب "الأيديولوجى " والقطب " الحسى " Sensory وذلك فيما يتعلق بالرموز المسيطرة أو الغالبة . فأحد هذين القطبين أو الطرفين المتقابلين يقصد به إذن مبادئ التنظيم الأخلاقى والاجتماعى ، بينما يشير الآخر إلى عناصر الرغبة والإحساس

والشعور وما إليها . وفى هذا الطرف أو القطب الحسى يأتى بوجه خاص تداخل أو تشابك الرمزية مع مظاهر وملامح وخصائص الجسم البشرى التى سبق لغيره من العلماء – من أمثال مارى دوجلاس – الإشارة إليها (٥٢) .

ويضرب تيرنر مثلا لذلك بالرمزية المتعلقة بأحد أنواع الأشجارعند الإندمبو، وهى الشجرة المعروفة باسم " شجرة اللبن Milk tree " نظرا لأنها تفرز سائلا أبيض اللون إذا قطع أحد فروعها . وتحتل شجرة اللبن مكانا بارزا فى كثير من شعائر الاندمبو وفى نسق الرموز عندهم ، لأنها هى الرمز الأساسى الذى تدور حوله شعائر البلوغ لدى الفتيات كما ترمز فى الوقت ذاته إلى لبن الثدى وإلى الانتماء فى خط الأم Matriliny ، بينما يقف نوع آخر من الأشجار ليرمز إلى دم الختان لدى الذكور وإلى الوحدة الأخلاقية بين أعضاء القبيلة من الذكور البالغين تمشيا مع مبدأ الإقامة مع أهل الزوج Virilocality على الرغم من مبدأ النسب الأمومى . فهذه الرموز وأمثالها تربط بين النظامين أو الترتيبين العضوى والأخلاقى الاجتماعى بل وتوحّد بينهما ، وتشير بالتالى إلى الوحدة الدينية فى آخر الأمر، وهى وحدة تعلو وترتفع على كل الصراعات وتتجاوزها (٥٣) .

ولكن على الرغم من كل ما يقال عن " تعدد المعانى " بالنسبة للرمز الواحد فإن تيرنر يلاحظ فى الوقت ذاته أن علماء الأنثربولوچيا كثيرا ما يتكلمون عن وجود رموز غير مفهومة ، أو على الأصح يصعب فهمها واستيعابها ، وهو أمر يرفضه هو ، تماما مثلما رفض مالينوفسكى من قبل فكرة وجود رواسب ثقافية لا معنى ولا وظيفة لها . ومثال شجرة اللبن الذى سبقت الإشارة إليه يوضح ما يريد قوله . فليست الشعائر التى تقام حول تلك الشجرة عديمة المعنى ، بل إنها تتجاوز التفسير الظاهرى حول شعائر بلوغ الفتاة وتخفى وراءها الصراع بين مبدأى النسب الأمومى والإقامة مع أهل الزوج Virilocotity . ويظهر ذلك فى سلوك الأهالى أثناء شعائر البلوغ حيث يقوم نوع من التفرقة والفصل بين الجنسين ويسخر الرجال أثناء الغناء من النساء مما يرمز إلى الصراع أو التنافس بين المبدأين والتنظيمين . ومع أن الأهالى لا يعترفون صراحة بهذه التفسيرات والترتيبات فإن تيرنر يرى أن هذا الموقف الذى يترجم علاقات الصراع يساعد الباحث الأنثربولوچى على الوصول إلى تفسير أعمق للتنظيم الاجتماعى لدى الاندمبو . وهذا كله يكشف فى آخر الأمر عن موقف تيرنر من التأويلات التى يقدمها الأهالى والإخباريون ولكنه يؤكد فى الوقت نفسه ضرورة أخذ تفسيرات

الأهالى (المعنى التفسيرى) فى الاعتبار وإن كانت قراءة الأنثربولوچى الخاصة لها أهميتها القصوى لأنها تأخذ الرموز ضمن السياق الاجتماعى العام الذى لا ينتبه الأهالى إليه فى معظم الأحيان [٥٤] .

(٤)

التمييز بين " العام Public " و " الخاص Private " فى الرموز ، أو بين ما هو اجتماعى وما هو فردى يعتبر من أهم الموضوعات فى البحث الأنثربولوچى فى مجال الرمزية ، ولذا أثيرت حوله كثير من المناقشات وتعرض له عدد كبير من العلماء . ولا يكاد علماء الأنثربولوچيا يعطون كثيرا من الاهتمام للرموز الخاصة أو الفردية على اعتبار أنها أدخل فى مجال علم النفس ، ولذا يركزون معظم جهودهم على الرموز الاجتماعية أو الرموز العامة كى يتمكنوا من تحليل السلوك من حيث هو نسق اتصالى أو نسق للاتصال والتواصل بين أعضاء المجتمع الذين تتحدد العلاقات بينهم بنائيا (Leach, p. 84) . وهذا يثير على أية حال بعض التساؤلات عن طبيعة العلاقة بين الفئتين – أو القطاعين كما تشير إليهما بعض الدراسات – " العام والخاص " فى النسق الرمزى .

(أ) فأما إدموند ليتش فإنه يكتفى بأن يميز ببساطة بين ما يطلق عليه اسم " الرموز الاجتماعية العامة Public-Sociological Symbols " وبين "الرموز السيكولوچية الخاصة Private-Psychological Symbols " ويكون بذلك قد حسم مشكلة تحديد مجال كل من نوعى الرموز بل وطبيعة كل منهما ، كما بيّن ضمنا مناهج دراسة كل نوع أو كل (قطاع) وأخرج الرموز الخاصة (السيكولوچية) من بؤرة اهتمام الأنثربولوچيا ، وبخاصة الأنثربولوچيا الاجتماعية المتأثرة بالمدرسة الدوركايمية المعارضة للتفسيرات السيكولوچية والتى تصدر فى ذلك عن المبدأ الدوركايمى الشهير " تفسير ما هو اجتماعى بما هو اجتماعى " . فالتمييز الذى يقيمه ليتش على هذا الأساس يتوخى تحديد " الأطر المرجعية " التى بمقتضاها يدرس الباحث الأنثربولوچى أو السيكولوچى السلوك البشرى . إذ بينما يهتم علماء النفس فى المحل الأول بسلوك الفرد من حيث هو " كيان متميز Unique entity " – حسب تعبير ليتش – مما يعنى أن السلوك يعتبر " رمزيا " إذا كان ما هو واضح وظاهر يمكن اعتباره تمثيلا representation لشئ خفى أو مستتر ، وبذلك يكون السلوك الظاهر و " الشئ " الخفى المستتر الذى يمكن استنتاجه مظهرين أو جانبين متكاملين لنفس الفرد . (Leach; *Loc.cit*)

وعلى العكس من ذلك فإن الباحث الأنثربولوچى لا يهتم بالفرد individual من حيث هو فرد وإنما ينصب كل همه على دراسة " الأشخاص persons " من حيث هم كذلك ومن حيث يتصرفون كأعضاء فى جماعة معينة . فالوحدة التى يتخذها الباحث الأنثربولوچى أساساً للملاحظة ليست هى الكائن الإنسانى المنفرد أو المنعزل أو القائم بذاته ، وإنما هى " العلاقة " التى تربط ذلك الفرد - أو الشخص بالأحرى - بغيره من الأشخاص ضمن إطار اجتماعى معين ، ولذا فإن السلوك الشعائرى - مثلا - يعتبر بالضرورة صورة من صور الاتصال والتواصل بين شخصين أو أكثر ؛ وبذلك يعتبر ذلك السلوك الشعائرى نوعا من " اللغة السلوكية " - حسب تعبير ليتش أيضا . وأول ما يميز هذه " اللغة " هو أن وحداتها الرمزية لها معنى مشترك وموحَّد ويدركه طرفا عملية الاتصال على ما ذكرنا . فحين يرفع رجل الشرطة يده فإن من المهم أن يفسر الجميع هذه الإشارة نفس التفسير . والرمزية بهذا المعنى تكون " ملكية عامة Puplic Property " كما أنها تنبعث أو تصدر ليس من (السيكولوچيا) الخاصة ولكن من قاعدة ثقافية ذات طابع اجتماعى أو دينى أو اخلاقى أو غير ذلك .

وقد سبق أن رأينا أن هذا التمييز بين نوعي الرموز يقوم - فى نظر ليتش- على أساس أن الرمزية الخاصة (تفعل) شيئا ، أى أنها تعبر عن الحالة العاطفية للشخص الذى يؤدى الفعل أو يقوم به ؛ بينما الرمزية العامة (تقول) شيئا ما فحسب عن واقع الحال أو عن الأوضاع القائمة . ومع ذلك فإنه يبدو أن الرمزية العامة تميل أحيانا إلى أن (تفعل) أشياء معينة أيضا وأنْ تُغير الوضع القائم بالفعل . ويضرب ليتش لذلك مثلا بحفلات التتويج فى بريطانيا . فحين يضع الملك- أو الملكة - التاج فوق رأسه فى حفل رسمى فإن ذلك الفعل (يقول) شيئا معينا يؤكد أن " هذا هو الملك " ؛ بينما فى حفلات التتويج حين يُضمَّخ رأس (الملك) بزيوت ودهون وعطور معينة ، فإن ذلك الفعل (يفعل) شيئا معينا لأنه (يجعل) ذلك الشخص ملكا " . (Leach, p. 85) . وهذا الفعل من شأنه خلق أوضاع جديدة بطريقة غامضة وغير مفهومة تماما تجعل ليتش يصفها بأنها أقرب إلى فعل السحر منها إلى أى طريقة أخرى مادية ملموسة ؛ إذ من الصعب أن يقول الباحث الأنثربولوچى شيئا عما تتضمنه عملية تضميخ الرأس بتلك الزيوت والدهون بحيث " تجعل " ذلك الفعل وسيلة ملائمة " لجعل " ذلك الشخص ملكا ؛ أى أن من الصعب على الباحث الأنثربولوچى أن يصل إلى كنه وحقيقة

(السبب) فى أن ذلك السلوك يتم بهذه الطريقة المعينة بالذات دون غيرها . (Leach, p.86)

وقد يمكن توضيح ذلك بطريقة أبسط إذا نحن نظرنا إلى ملابس الحداد . فاللون السائد لملابس الحداد فى المجتمعات الأوربية وكثير من شعوب العالم الأخرى هو اللون الأسود ، أما فى الصين فإن لون ملابس الحداد هو اللون الأبيض . ولكن فى كلتا الحالتين نجد أن الوضع الخاص لأهل الميت يتحدد عن طريق ارتداء ملابس خاصة ؛ ومن الصعب أن نفسر سبب اختيار كل شعب لونا معينا بالذات للدلالة على الحداد . (Leach, p. 102) . فكأن السلوك الشعائرى العام يقرر شيئا معينا أيضا ولكن عن (الحالة النفسية) للفاعل . ومع ذلك فالرمزية فى حالة الحداد رمزية اجتماعية عامة وليست مسألة فردية خاصة ، كما أن السلوك الذى يبدو أثناء الحداد ليست له علاقة بالانفعالات والعواطف ، وإنما هو سلوك شعائرى تحدده (توقعات) المجتمع أو التوقعات العامة . ويتضح هذا من أنه فى حالة الحداد يتصرف الناس بطريقة معينة نظراً لخضوعهم لالتزامات محددة معينة (٥٥) .

★★★

(ب) كذلك شغلت العلاقة بين الرموز العامة والرموز الخاصة الأستاذ ريموند فيرث Raymond Firth على الرغم من أنه من أتباع المدرسة البريطانية التى تُعنى فى المحل الأول بدراسة النظم والأنساق والبناء الاجتماعى ، كما أنه يعتبر واحدا من أهم الأنثربولوجيين الذين كرسوا جانبا كبيرا من حياتهم العلمية لدراسة النسق الاقتصادى بالذات (٥٦) ، ولكنه لم يلبث مع ذلك أن اهتم بدراسة الرموز والرمزية وبخاصة منذ الخمسينات بعد أن صدر له مقال قيم عن العناصر الرمزية فى التنظيم الاجتماعى فى أحد المجتمعات البدائية التى درسها من قبل (٥٧) ، ثم تتابعت بعد ذلك كتاباته التى يفسر فيها النظم الاجتماعية والعلاقات وبخاصة السلوك الشعائرى تفسيرا رمزيا ، حتى انتهى به الأمر إلى ظهور كتابه الشامل عن " *الرموز العامة والرموز الخاصة* " الذى أشرنا إليه أكثر من مرة والذى سوف نعتمد عليه هنا اعتمادا مباشرا فى عرض آرائه عن الموضوع .

ولقد كانت إحدى المشاكل التى شغلت ذهن فيرث هى غموض العلاقة تماما بين نوعى الرموز ، لأن الأنثربولوجيين لم يفلحوا - فى رأيه - فى توضيح

هذه العلاقة على الرغم من كل ما كتبوه عن الموضوع . وأهم نقطة يجب دراستها لتوضيح هذه العلاقة هى الطريقة التى يؤثر بها أحد النوعين فى الآخر بحيث نعرف مثلا كيف تتدخل الرموز العامة فى تحديد صور وأشكال الرموز الخاصة ، وكيف تسهم الرموز الخاصة بدورها فى تكوين الرموز العامة ، وكذلك الطريقة التى تؤثر بها هذه الرموز الخاصة فى الفعل الاجتماعى بوجه عام . فالفصل بين نوعى الرموز هو – فى رأى فيرث – فصل تعسفى ولا يمكن أن يكون قاطعا أو حاسما على الرغم من كل ما يقال عن أن كل فئة من فئتى الرموز (العامة والخاصة) تنتمى إلى علم قائم بذاته (الأنثربولوجيا من جهة وعلم النفس من الجهة الأخرى) .

ويذهب فيرث إلى أن أفضل مجال يمكن أن نتعرف فيه العلاقات المتبادلة بين فئتى الرموز ونوعى الرمزية هو الفن Art .

فالإبداع عند أى فنان يكشف ويعبر عن رؤية خاصة تلعب فيها الرمزية دوراً هاما أو حتى دوراً حيويا ، وهذا معناه أن الرموز المستخدمة فى العمل الإبداعى هى بالضرورة رموز شخصية وفردية أو حتى متفردة unique وتكشف عن الطابع الخاص بالفنان ، كما أنها تكشف عن قواه التخيلية إن هو أراد أن يثير فى المتلقى استجابة قوية ، كما هو الحال مثلا فى أعمال پيكاسو . ولكن إذا ظلت هذه الرمزية (خاصة) وفردية تماما طيلة الوقت وغير مدركة من الناس فإن تأثير العمل (أو الفعل) الإبداعى سوف يضعف تدريجيا إلى أن يختفى تماما بالنسبة للمجتمع (جمهور المشاهدين مثلا) . وهذا معناه أن الاتصال أو التواصل هو أداة هامة للإبقاء على الرمز ذاته ومعناه ؛ أى أنه لابد من وجود درجة كافية من التواصل بين الفنان وجمهوره حتى يتم الاعتراف برؤية الفنان وإدراك هذه الرؤية ، وحتى يمكن لهذه الرؤية ذاتها أن تثير من ناحيتها رد فعل وجدانيا بل وجماليا أيضا . فالرؤية الخاصة يجب أن تكون إذن على هذا الأساس قادرة على الاتصال والتوصيل والتواصل حتى تصبح رمزية عامة . (Firth, p. 215)

ولكن قد يكون ذلك صحيحا بالنسبة للمجتمع المتقدم الحديث والمجتمع الغربى بوجه خاص على مايقول فيرث ؛ وهو المجتمع الذى ينتمى إليه معظم الأنثربولوجيين الذين درسوا الرمزية وتناولوا مسألة العلاقة بين نوعى الرموز بالتحليل . إلا أن هذا الموقف يتبدل كلياً – أو هو بالأحرى مغاير له تماما بالفعل

– بالنسبة للمجتمع البدائى حيث يهتم الفنان فى المحل الأول بعرض الرموز المعترف بها اجتماعيا ، بدلا من أن (يخترع) أو (يبدع) صورا رمزية خاصة به ، بحيث يتعين على المجتمع أن يعمل لإدراكها وفهمها . ومع ذلك فالذى يبدو هو أن ذلك التغاير أو الاختلاف هو تغاير أو اختلاف ظاهرى أكثر مما هو حقيقى ، لأن الفنان البدائى لا يزال – على الرغم من كل شئ – يسهم إسهاما شخصيا . أى أن له إسهاماته الشخصية الفردية التى تعبر عن معالجة خاصة ومتفردة للمادة من كل حصيلة الرمزية المشتركة بين أعضاء المجتمع ؛ تماما مثلما يعتمد الفنان فى المجتمع المتقدم الحديث اعتمادا كبيرا على الصور الرمزية السائدة فى المجتمع الذى يعيش فيه أو المقبولة فعلا من أعضاء ذلك المجتمع . ولكن ثمة اختلافاً بين الحالين وهو أن الأساس الأولى المشترك فى المجتمع البدائى يكون معروفا ومعترفا به بدرجة أكبر وأوضح مما عليه الحال فى المجتمع المتقدم الحديث ، لأن رموز الفن البدائى أكثر شيوعا وانتشارا بين كل أفراد المجتمع ويشارك فيها كل أعضائه ولذا لا نكاد نجد هناك تلك الثنائية الواضحة بين الفنان والجمهور التى نصادفها فى المجتمع الحديث [٥٨] .

(٥)

ولقد تعرضت التأويلات الرمزية للفعل الإنسانى لكثير من النقد والاعتراض كما أثير حولها كثير من الشكوك . وبعض علماء الأنثربولوچيا ممن يرفضون هذه التأويلات ويقفون منها موقفا عدائيا – كما هو الحال مثلا بالنسبة للأستاذ چارڤــى [٥٩] – يرون أن الوقف الإثنوجرافى المباشر خليق بأن يعطى صورة واضحة وأمينة ودقيقة عن واقع الحياة فى المجتمع ، بينما البحث عن " معنى " السلوك قد يؤدى إلى تأويلات يصعب البرهنة على صحتها لأنها كثيرا ما تقوم على دعاوى وافتراضات يصعب إخضاعها للتفسير العلمى الدقيق ؛ ولذا فكثيرا ما تكون هذه التأويلات غامضة وتعسفية .

وتقوم التأويلات الرمزية فى العادة من افتراض أن كل الأفعال الإنسانية لها دلالات تتجاوز وتتعدى الأغراض الواضحة المباشرة أو (المعلنة) لهذه الأفعال . وقد دفع ذلك بعض العلماء إلى افتراض رؤية الرمز فى كل شئ وفى أى شئ ، وبالتالى إلى اعتبار كل الأفعال الإنسانية رمزية وتشير إلى أشياء أخرى غيرها هى نفسها ، وهذا أمر يصعب قبوله – على الأقل فى نظر هذا الفريق المعارض من الأنثربولوچيين . صحيح أن أحد كبار الأنثربولوچيين المعاصرين وهو الأستاذ

ليتش يقول إن الأفعال الإنسانية التى يبدو أن من الصعب تفسيرها مباشرة كاستجابة عقلانية لموقف معين ، أو التى يبدو أنه ليس لها صلة مباشرة بالوقائع والأحداث والحقائق يمكن أن تؤخذ على أنها ترمز إلى أشياء غير ذاتها ؛ ولكن هذا الموقف (الذى يقفه ليتش) يقتضى من الدارس أن يبحث عن الرمز فقط فى الحالات التى تعجز الملاحظة المباشرة أو التفكير العقلانى عن أن يقدم إجابة مباشرة وشافية لذلك السلوك . وهذا موقف معقد يرفضه أيضا كثير من العلماء ومنهم جارڤى Jarvie الذى يخصص معظم مقاله المشار إليه لنقد نظرية ليتش . (Jarvie, p. 688)

من هنا كان الكثيرون يرفضون النظرة القائلة بأن الأفعال والأقوال يمكن تفسيرها أو فهمها عن طريق البحث عن رمزيتها " المستترة " أو " الخفية " وتأويل هذه الرمزية . ويساعد الرافضين على التمسك بموقفهم الرافض كثرة أنساق التأويل الرمزى وتباينها وتضاربها كما يبدو واضحا من التأويلات التى نصادفها فى أعمال علماء من أمثال دوركايم وفرويد ومالينوفسكى وراد كليف براون وليتش وتيرنر ومارى دوجلاس وكثيرين غيرهم ممن لم نعرض لهم فى الدراسة الحالية مثل يونج Jung وليڤى ستروس Lévi-Strauss وپول ريكير Paul Ricoeur [٦٠] . وبسبب هذا التعدد والتباين والتضارب فى أنساق التأويلات الرمزية كثيرا من الحيرة والبلبلة والارتباك لدى الدارسين ، كما أنه يدل دلالة واضحة على صعوبة الاتفاق على نسق واحد يكون مقبولا من الجميع . والأستاذ ليتش يعبر عن ذلك تعبيرا دقيقا وله مغزاه وذلك حين يقول إنه لا يستطيع أن يدافع عن نسق التأويلات الرمزية الذى يقدمه فى كتاباته ، وكل ما فى الأمر هو أنه يجد ذلك النسق طريفا ولذا فإنه يتمسك به . وهذا تبرير يصعب قبوله فى مجال الدراسات العلمية ، ولكنه يدل من الناحية الأخرى على أن كل أنساق التأويلات الرمزية أنساق تعسفية على ما ذكرنا .

ولقد رأينا كيف يفرق علماء الأنثروپولوچيا بين " الرموز الخاصة " و "الرموز العامة " لكى يصطدموا بعد ذلك بمشكلة التأثير المتبادل بين نوعى الرموز . كذلك رأينا كيف يتكلم بعض الأنثروپولوچيين عن الرموز المركزة Condensed ذات المعانى العديدة ، وعن الرموز البسيطة ذات المعنى الواحد الفرد Single وعن المشكلات التى تثور حول إمكان وجود رمز له معنى واحد فحسب ، أو إمكان وجود فعل يمكن تأويله رمزيا تأويلا واحدا بسيطا . ولقد رأينا أيضا كيف يميل

بعض العلماء إلى التفرقة بين فئتين متمايزتين - وإن لم تكونا متخارجتين تماما - من الرموز ، وإحدى هاتين الفئتين تدخل فى مجال الدراسات السوسيولوچية والأنثربولوچية وفيها تؤخذ الرموز على أنها خصائص لمجموعات من الناس أو من النظم أو الأنماط معينة من المواقف ؛ ولذا يتكلم الأنثربولوچيون مثلا عن " رمزية" النوير أو " رمزية " الأضحية أو " رمزية " السحر والشعوذة ؛ كما قد تستخدم كلمة " رمز " كمرادف لكلمة " عادة اجتماعية " أو " عرف Custom " . فعلماء الأنثربولوچيا يهتمون فى المحل الأول " بالرمزية الجماعية أو الرمزية الجمعية " أو حتى برمزية " البناء الاجتماعى " .

أما الفئة الثانية فإنها أدخل فى الدراسات السيكولوچية ، وفيها نجد أن الاهتمام يكون موجها فى المحل الأول إلى الصور والأشكال الرمزية لدى الفرد والتى قد لا يشارك فيها الآخرون أو الجماعة ككل . وهنا نجد الحديث يدور حول " رمزية الحلم " أو " رمزية التخيلات والأوهام " وما إليها . وينتمى إلى هذا المجال كثير من جوانب الإبداع فى الشعر والفنون الأخرى ، ولذا يعتبر هذا النوع من الرمزية " رمزية شخصية Personal " بل ومسألة خاصة بالفرد بمعنى أن تكون قاصرة على ذلك الفرد المعين بالذات وتحل مشكلاته الخاصة ، أو قد تتعلق بنظرته هو الذاتية إلى الوسط الذى يحيط به ، أو برؤيته الخاصة للعالم . (Firth, pp. 207-8)

كذلك لم يتفق العلماء على تعريف واحد للرمز والرمزية .

ولقد عرضنا ضمنا فى هذه الدراسة لبعض التعريفات وآثرنا أن نترك المسألة عند ذلك الحد وإلى هذه المرحلة ، وذلك على الرغم من كل ما قد يبدو فى ذلك من خروج على المألوف فى مثل هذه الدراسات التى تدور حول التعريف بأحد المفهومات . ولكن هذا " التأخير " أو " التأجيل " فى عرض التعريفات المختلفة كان القصد منه إظهار الصعوبات التى تكتنف دراسات الرموز والرمزية فى الأنثربولوچيا لدرجة أن الكثيرين من العلماء كانوا يؤثرون استخدام " المفهوم " مباشرة دون أن يحاولوا تعريفه أو يتعرضوا لمشكلة التعريف كما لو كانت هذه المشكلة غير قائمة أصلا . ولذا فإن معظم الكتابات التى بأيدينا تدور حول أساليب تفسير العلاقة بين الرمز وموضوع الرمز والتفرقة بين أنواع الرموز وما إلى ذلك مما سبقت الإشارة إليه .

وليس أدل على ذلك من أنه كانت قد أقيمت ندوة عن " أشكال الفعل الرمزى

" Forms of Symbolic Action " شارك فيها عدد من كبار علماء الأنثربولوجيا المهتمين بالموضوع وقدموا فيها (أوراقا) تتفق مع مكانتهم العلمية العالية . وقد كتب أحد هؤلاء العلماء ، وهو ملفورد سپايرو Melford Spiro ، يقول عن الندوة إن كلمة " رمز " لم يرد تحديدها في أي بحث من البحوث التي قدمت في الندوة ، بل إن أي بحث لم يحاول أن يميز بدقة بين فئة " الرموز " وفئة " غير الرموز " أو بين ما هو رمزي وما ليس كذلك . وعلى الرغم من أن معظم البحوث التي تم عرضها كانت بحوثا ممتازة في الأنثربولوجيا فإن سپايرو لم يستطع أن يتبين السبب في أن أصحاب تلك البحوث كانو يتصورون أنهم يقدمون بحوثا في الرمزية أو حتى يعتبرون بحوثهم دراسات في الرمزية على الإطلاق [٦١] .

ولكن مهما اختلفت التعريفات وتعددت وتضاربت – وهو أمر له ما يماثله في اختلاف العلماء حول تعريف " الثقافة " – فإن الالتجاء إلى التأويل الرمزي يستخدم في العادة كوسيلة للتغلب على الفجوة القائمة بين " التعبير الظاهري " الواضح للفعل أو السلوك ، وبين " المعنى الكامن " وراء ذلك السلوك الظاهري . فقد يفعل المرء أو يقول شيئا معينا بينما تدل الملاحظة والاستنتاج على أن هذا القول – أو ذلك الفعل – يجب ألا يؤخذ بظاهره ، وإنما هو يشير إلى شئ آخر ، أو يمثل شيئا آخر له معنى أعمق من ذلك الفعل أو القول حتى بالنسبة لذلك الشخص نفسه . وحول ملء هذه الفجوة تدور كل البحوث الخاصة بالرموز والتأويل الرمزي ، كما يكمن معنى " مفهوم " الرمز والرمزية ، حتى وإن لم يكن هناك تعريف واحد يقبله الجميع واختلفت المداخل والرؤى الخاصة لطبيعة التأويلات الرمزية ومجالها .

الهوامش والمراجع

١ – Robert Redfield, " Relations of Anthropology to the Social Sciences and to the Humanities"; in Kroeber (ed.), *Anthropology Today*, Chicago University Press, pp. 734-5.

٢ – John J. Honigmann; *The Development of Anthropological Ideas*, The Dorsen Press, Illinois 1976, p. 314.

٣ – أنظر على سبيل المثال أعمال شنايدر التالية :
David M. Schneider; *American Kinship: A Cultural Account*, Prentice-Hall, N.J. 1968; D.M. Schneider and J.M. Roberts; *Zuni Kin Terms*, University of Nabraska Press, 1956; Schneider and K. Gough; *Matrilinal Kinship*, University

of California Press, Berkley 1961.

علاوة على مقالاته المتفرقة عن القرابة .

٤ – يستمد شنايدر – فكرته عن الثقافة من تالكوت پارسونز وإن كان قد تأثر فى الوقت ذاته بليفى ستروس دون أن يكون بنائيا بالمعنى الفرنسى للكلمة . (راجع فى ذلك مقالنا عن " البناء والبنائية " ، دراسة فى المفهومات " ، *المجلة الاجتماعية القومية* ، المجلد السابع والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩٠) . وإذا كان ليفى ستروس يقول عن الطوطمية إنه لا يهتم بذلك النظام لمعرفة مدى صلاحية لحم الحيوان الطوطمى للأكل وإنما يهتم به لمعرفة مدى صلاحية النظام لأن يكون موضوعا للتفكير ، فإن شنايدر يقول بالمثل إن الأفكار والآراء والتصورات السائدة فى المجتمع عن القرابة مثلا لا تدور حول العلاقات البيولوچية ومدى تدخلها فى تحديد الزواج وقيام نظم وأنساق القرابة .

٥ – Honigmann, *Op.cit.*, pp. 316-17.

٦ – Clifford Geertz, "Thick Description: Toward an Interpretative Theory of Culture", in Geertz; *Interpretation of Cultures* . Honigmann, *Op.cit.*, pp. 316-17.

٧ – Clifford Geertz, "Religion as a Cultural System" in Michael Banton (ed.): *Anthropological Approaches to the Study of Religion*, Tavistock, London 1966, pp. 1-46.

وقد نشر المقال أصلا ضمن منشورات " رابطة الأنثربولوچيين الاجتماعيين A.S.A. – المجلد الثالث ثم أعيد نشره بعد ذلك فى كتابه " تأويل الثقافات *Interpretation of Cultures* " الذى سبقت الإشارة إليه " وسوف تكون كل الإحالات هنا فيما يتعلق بهذا المقال إلى صفحات الكتاب الصادر عن " الرابطة " .

٨ – أنظر فى ذلك :

Susan Langer; *Philosophy in a New Key*, Harvard University Press, 4th edition 1960; *Philosophical Sketches*, Johns Hopkins, Baltimore 1962; Geertz, *Op.cit.*, p. 5.

٩ – Jonathan Lieberson, "Interpreting the Interpreter"; *The New York Review of Books*, March 15, 1984, p. 39.

١٠– Clifford Geertz; *Local Knowledge: Further Essays in Interpretive Anthropology*; Basic Books, N.Y., 1983.

١٢– E.E. Evans-Pritchard; *Witchcraft, Oracles and Magic among the Azande*, Oxford University Press, London 1937, Honigmann, *Loc. cit.*

١٣– يقول إيڤانز بريتشارد فى كتابه " *الأنثربولوچيا الاجتماعية* " مشيراً إلى موضوع الشعوذة والعرافين والسحر إن العين الشريرة والعرافة والسحر تؤلف " نسقا مركبا من العقائد والشعائر لن يمكن فهمه تماما إلا إذا نظرنا إليها كلها على أنها أجزاء متساندة فى كل واحد متماسك . ولهذا النسق بناء منطقى يقوم على التسليم أولا ببعض مسلمات معينة ، ثم اعتبار الاستنتاجات والأفعال التى تبنى على هذه المسلمات أمورا صحيحة مؤكدة ... وهكذا نجد أن كل جزء من العقيدة يوافق بقية الأجزاء تماما ، وأنها كلها تؤلف صورة واحدة عامة من التفكير الغيبى . وفى مثل هذا النسق الفكرى المغلق نجد أنه حين تتعارض التجربة مع العقيدة وتكذبها فإنهم يحكمون ببساطة بخطأ التجربة لا العقيدة أو بعدم ملاءمتها ، أو قد يحاولون

تأويل العقيدة بطريقة تفسر هذا التعارض الظاهرى تفسيرا مقنعا مقبولا ... وفكرة العين الشريرة تزود الأزاندى ليس فقط بفلسفة طبيعية بل وأيضا بفلسفة خلقية تنطوى فى نفس الوقت على نظرية سيكولوچية . ذلك أن المرء قد يمتلك تلك العين الشريرة ولكنها مع ذلك لن تلحق الأذى بالآخرين إلا إذا كان هناك فعل إرادى من جانب الرجل نفسه ، أى لابد من وجود دافع . ومثل هذا الدافع يكمن دائما فى رغبات الناس وأهوائهم الخبيثة السيئة ... ولما كانت العين الشريرة لا تلحق أذى بشخص ما إلا إذا كان صاحبها يحمل له ضغنا ، فإن الشخص الذى يشعر بمرض مثلا أو يصيبه مكروه يضع أمام العراف أسماء كل أعدائه ، ومن بين هؤلاء الأعداء يعلن العراف اسم الشخص الذى استخدم عينه الشريرة ضد المريض ... " (انظر : إيڤانز بريتشارد : *الأنثربولوچيا الاجتماعية* ، ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد - منشأة المعارف ، الطبعة الأولى ١٩٥٨ ، صفحات ١٤٥ - ١٥٠) .

١٤- E.E. Evans-Pritchard, *Nuer Religion*, O.U.P. 1956; Geoffrey Parrinder, *Religion in Africa*, Penguin Books, London 1969.

١٥- Raymond Firth; *Symbols: Public and Private*, George Allen and Unwin, London 1973.

١٦- Adam Ferguson; *An Essay on the History of Civil Society*, Edinburgh, 1767.

١٧- إيڤانز بريتشارد ، *الأنثربولوچيا الاجتماعية* ، مرجع سبق ذكره ، صفحة ٤٨.

١٨- Raymond Firth, *Op.cit.*, 93.

والواقع أن الاهتمام بالرمزية فى القرن الثامن عشر ارتبط بالحركة الرومانتيكية التى لم تكن مجرد نزعة عاطفية بل كانت حركة تشمل كثيرا من الأفكار والمعتقدات المختلفة ، مثل عدم الإيمان بفكرة التقدم المنظم المخطط ، كما كانت تعطى كثيرا من الاهتمام للصراع والعنف والطبيعة والإنسان وتعزف عن تعقيدات المجتمع الإنسانى التى تتمثل بوجه خاص فى المجتمعات الحضرية وتؤمن بالعودة إلى نقاء الطبيعة وبساطتها كما تتمثل فى الرضا ورفض تقاليد المجتمع المتوارثة والاهتمام بالكشف عن قيم الذات من جديد . وتحقيق كل هذه المطالب يحتاج إلى وجود رموز جديدة . وقد اهتمت الرومانتيكية بالبحث عن هذه الرموز فى الإبداعات الداخلية للإنسان كما تتمثل فى الشعر والأساطير والأحلام وفى بعض مظاهر وقوى الطبيعة . وقد انعكس ذلك بوضوح - على ما يقول الأستاذ فيرث - فى عدد من الكتابات ذات الطابع الأنثربولوچى والتى كانت متأثرة بفكرة " الإنسان الهمجى النبيل The Noble Savage " وهى فكرة توحى بالبساطة والحساسية وما إليهما من فضائل ومزايا تتمثل فى الحب البسيط الخالص وفى الحرية والولع بالشعر - أنظر : Raymond Firth, *Op.cit.*, p. 94.

وأنظر أيضا : Magdi Wahba; *A Dictionary of Literary Terms*, Librairie du Liban, Beirut 1974, pp. 487-88.

١٩- Guy Michaud; *Message Poétique du symbolisme*, Nizet, Paris 1947, pp. 23-4; Firth, *Op.cit.*, p. 94, Magdi Wahba, *Op.cit.*, pp. 551-54.

ويقول مجدى وهبه فى تعريفه الرمزية إنها " فى الأصل : هى كل اتجاه فى الكتابة فيه استعمال الرموز إما بذكر الملموس وإعطائه معنى رمزيا ، أو بالتعبير عما هو مجرد من خلال تصويرات حسية مرئية كحروف الكتابة ، أو اللوحات الفنية مثلا " (Wahba, p. 553)

انظر أيضا مقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى " - مجلة *عالم الفكر* - المجلد السادس عشر ، العدد الثالث ، صفحات ٣ - ٢٨ .

٢٠- وقد يمكن الرجوع فى ذلك - على سبيل المثال - إلى الفصل الثالث من كتاب الأستاذ ريموند فيرث الذى سبقت الإشارة إليه ، وبخاصة إلى الصفحات ٩٢ - ١٠٣ ، ومع ذلك فقد يحسن الإشارة هنا إلى أعمال أحد كتاب النصف الثانى من القرن الثامن عشر وهو جاك أنطوان ديلور Jacques Antoine Dulaure (١٧٥٥ - ١٨٣٥) الذى أبدى اهتماماً كبيرا بالدراسات التاريخية والكلاسيكية على الرغم من أنه بدأ حياته مهندسا . ولا يكاد ديلور يكون معروفا لدى معظم الأنثربولوجيين على الرغم من اهتماماته الواسعة بالدين البدائى وببعض العبادات الشائعة لدى الجماعات البدائية وفى المجتمعات القديمة مثل الفتشية Fetishism وتقديس الجنس وما يطلق عليه أحيانا اسم Phallic Cult . وكان ديلور ينعى على الكتاب السابقين عليه المغالاة والمبالغة فى دراسة الميثولوچيا والقصص الخرافية بدلا من الاهتمام بدراسة الممارسات والطقوس التى تتضمنها مختلف العبادات والديانات مما أوقعهم فى خطأ اعتبار الآلهة والمعبودات مجرد رموز وكان ديلور يرى أن الرموز ليست مجرد أشياء طبيعية وإنما هى أعمال فنية . فالرمز هو صورة لشئ قابل للتمثيل كما أن له فى الوقت ذاته علاقة واضحة بشئ آخر لا يمكن تمثيله أو تصويره . ونظرا لأن الصورة تعتبر عملا فنيا فإن الرمز يعتبر هو أيضا عملا من أعمال الفن ، وأنه لكى ندرك أو نتصور الرمز فلابد من أن يكون لدينا معرفة كاملة عن الشئ الذى يراد الرمز إليه ، وإلاّ لما كان الرمز دقيقا . وهذه المعرفة تفترض أولا الشعور بالحاجة إلى هذه الرموز . كما أن هذه المعرفة التى تقوم على تقدير وفهم العلاقات بين الأشياء لا تتوفر للإنسان (الهمجى) أو الإنسان (البدائى) بوجه عام . ومن هنا فإن العلماء الذين يعتقدون أن الإنسان البدائى كان يأخذ مظاهر الطبيعة المختلفة على أنها رموز كانوا - فى رأيه يسقطون عليه أفكارهم الشخصية هم أنفسهم . وهذا الرأى يشبه رأى إيفانز بريتشارد حول موقف الأزاندى من الشعوذة والسحر - أنظر مقالنا : " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى " ، صفحة ١٠ - أنظر أيضا : Firth, *Op.cit.*, pp. 97-8

٢١- راجع مقالنا عن : " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى " - مرجع سبق ذكره ، صفحة ٥٩١ . أنظر أيضا كتاب إيفانز بريتشارد " *الأنثربولوچيا الاجتماعية* " - الترجمة العربية صفحات ٥١ وما بعدها وكذلك كتاب : Raymond Firth, *Op.cit.*, p. 104

٢٢- قام مورجان ببحوثه الحقلية بين جماعات الإيروكوا من الهنود الحمر وسجل ذلك فى كتابه عن "*عصبية الهو - دى - ساو - نى - ايروكوا The League of the Ho-dé-sau-née, Iroquois*" الذى اشتهر باسمه المختصر " *عصبية الإيروكوا The League of the Iroquois* " (١٨٥١) وقد أعطى كثيرا من الاهتمام لدراسة الشعائر المتعلقة بالكلب الأبيض احتفالا بالسنة الجديدة عندهم فى منتصف الشتاء . وقد رفض مورجان كل التفسيرات السابقة لهذه الطقوس والتى كانت تذهب إلى أنها ترمز إلى التكفير عن الذنوب والآثام التى ارتكبها أعضاء القبيلة خلال العام المنصرم ، وذهب هو إلى أن هذه الطقوس هى رمز لصعود - أو إرسال - روح الكلب إلى السماء كرسالة شكر إلى الله على المحصول الوفير الذى حققته القبيلة، ويعزز مورجان رأيه فى ذلك بأن الكلب حيوان أمين ومخلص وخير من يحمل الرسالة بأمانة - راجع مقالنا عن " لويس مورجان والمجتمع القديم " - *مجلة تراث الإنسانية* - المجلد التاسع - العدد الأول ، ١٩٧٠ وكذلك مقالنا السابق ذكره عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى " - صفحة ١١ .

٢٣- يذهب بول بوهانان Paul Bohannan فى المقدمة التى كتبها للطبعة الجديدة لكتاب تايلور عن " *بحوث فى التاريخ المبكر للجنس البشرى Reseearches into the Early History of Mankind* " الذى صدر فى الأصل عام ١٨٦٥ إلى أنه " كتاب عن تاريخ وعمليات الرمزية

Firth, *Op.cit.*, pp. 111-12 : أنظر - " Symbolization

٢٤- قام تايلور ببعض الدراسات الميدانية فى المكسيك وسجل ملاحظاته فى كتاب بالعنوان " *أنهواك Ana-huac* " وهو كتاب لم يعد يقرأه إلا المتخصصون . وعلى أية حال فإن آراءه عن الرموز توجد فى الأغلب فى كتاب " *الثقافة البدائية* " ويمكن الرجوع فى ذلك بشكل عام إلى الفصل الرابع من الكتاب ، كما يمكن الرجوع أيضا إلى صفحات ١١٦ وما بعدها من الجزء الأول وصفحات ٣٦٢ وما بعدها من الجزء الثانى . ويمكن للقارئ أن يجد مزيدا من المعلومات عن هذا الموضوع فى كتابنا عن " *تايلور* " مجموعة توابع الفكر الغربى ، دار المعارف ؛ القاهرة ١٩٥٧ وبخاصة الصفحات ٢٢٠ وما بعدها . ومقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى " صفحات ١١ - ١٣ . راجع أيضا : Firth, *Op.cit.*, pp. 113-14.

٢٥- الواقع أن أول من استخدم هذا المصطلح (الذى يترجم عادة تصورات جمعية أو تمثيلات جمعية) هو عالم الاجتماع الفرنسى لوسيان ليفى بريل Lucien Lévi-Bruhl الذى ارتبط اسمه بتعبير أو مصطلح " العقلية السابقة على المنطق Mentalité Prélogique " وهو مصطلح أثار كثيرا من النقد والجدل . وكان ليفى بريل يعنى من " التصور الجمعى " أو " التمثيل الجمعى " الرموز والمفهومات التى لها نفس المعنى - وإن يكن بدرجات متفاوتة - بين كل أفراد الجماعة القبلية الواحدة ، لأن العقلية البدائية فى نظره تعمل وفق ما أسماه بقانون أو مبدأ "المشاركة" .

٢٦- أنظر مقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى : مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٣.

٢٧- Franz Boas, *Primitive Art*, Constable, N.Y. 1935, pp. 64-143.

ومما يدل على ذلك أن الكتاب الذى يقع فى ٣٥٦ صفحة يضم ٣٠٨ رسما توضيحيا وتخطيطيا فى النص بالإضافة إلى الشروح التى تكشف عن الدلالات الرمزية فى تلك الأعمال الفنية .

٢٨- Honigmann, *Op.cit*, p.; Firth, *Op.cit.*, p. 131.

٢٩- Emile Durkheim, *Les Formes élémentaires de la vie religieuse*, Alcan, Paris 1912, pp. 23, sqq. (English Translation, by Joseph Ward Swain; *The Elementary Forms of the Religious Life*, Colliers Books, N.Y. 1961).

ويقول دور كايم فى ذلك : " إن ثمة قانونا عن أن العواطف التى يثيرها فى نفوسنا أحد الأشياء تربط نفسها إلى الرمز الذى يمثله هذا الشئ . فاللون الأسود بالنسبة لنا هو علامة الحداد كما أنه يثير فينا انطباعات وأفكارا حزينة . ونقل هذه العواطف ينجم ببساطة عن أن فكرة الشئ وفكرة الرمز الذى يدل عليه ترتبطان معاً فى أذهاننا ارتباطا قويا مما يترتب عليه أن الانفعالات التى يثيرها أحدهما (الشئ أو الرمز) تمتد بالضرورة إلى الآخر ... ولن نستطيع تفسير هذه العواطف لأنفسنا إلا عن طريق ربطها بشئ ملموس ندرك وجوده وحقيقته إدراكا قويا ..." (صفحة ٢٥١ من الترجمة الإنجليزية) انظر ترجمة كاملة لهذا النص المهم عن رأى دور كايم فى الرمزية فى مقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى " - مرجع سبق ذكره ، صفحة ١٥.

٣٠- A.R. Radcliffe-Brown; *The Andaman Islanders*, Cambridge University Press, 1931.

٣١- Redcliffe-Brown, "Tadoo" in Id., *Structure and Function in Primitive Society*", Cohen and West, London 1950, p. 143.

٣٢- Victor W. Turner; *The Forest of Symbols: Aspects of Ndembu Ritual*; Cornell University Press, Ithaca 1964 (6th Paperback 1982)

أنظر أيضا : Victor W. Turner; *The Ritual Process: Structure and Anti-Structure*, Penguin Book, London 1969.

٣٣- S.F. Nadel; *Foundations of Social Anthropology*, Cohen and West, London 1951, See also, Nadel; *The Theory of Social Structure*, Cohen and West, London 1952.

وقد ظهر هذا الكتاب الأخير بعد وفاته بعام . ويقدم الكتابان آراء جديدة وعميقة عن مكونات البناء الاجتماعي والداخل والمستويات التي يمكن تحليله في ضوئها وهي المستويات الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية وتداخل هذه المستويات بعضها في بعض وتفاعلها معا ، كما يبرز أهمية دراسة " الأدوار roles " مع إلقاء أضواء جديدة على عدد من المفهومات الشائعة في الكتابات الأنثربولوجية مثل مفهوم الثقافة والمجتمع والنظم institutions والنمط pattern والصيغة configuration وروح الجماعة ethos وعقل الجماعة أو فكر الجماعة eidos وهي مفهومات يصادفها الباحث في الكتابات والأدبيات حول الرمز والرمزية ورؤية العالم وغيرها من الداخل (الجديدة) في تحليل المجتمع والثقافة . ومن هنا تجيئ أهمية نادل الذي تحتاج كتاباته إلى مزيد من العناية والاهتمام ، خاصة وأنه حاول تطويع المادة الإثنوجرافية التي قام هو نفسه بجمعها من دراساته الميدانية في بعض المجتمعات الإفريقية لآرائه وأفكاره النظرية الخاصة بطريقة لا نكاد نجد لها نظيرا في الاعمال النظرية الأخرى .

٣٤- S.F. Nadel, *A Black Byzantium: The Kingdom of Nupe in Nigeria*, O.U.P. 1942, pp. 128-30, Id.; *Foundations of Social Anthropology*, *Op.cit.*, p. 39; Firth; *Op.cit.*, p. 169; Victor W. Turner, *The Ritual Process*, *Op.cit.*, p. 9.

٣٥- Mary Douglas; *Natural Symbols: Exploration in Cosmology*, Barrie and Rockliff, London 1970; *Purity and Danger: An Aalysis of Concepts of Pollution and Taboo*, Routledge and Kegan Paul (R.K.P.), London 1966.

٣٦- أنظر على سبيل المثال :

"The Lele of the Kasai " in D. Forde (ed.) *African Worlds*, O.U.P., London 1954; " Animals in Lele Religious Thought", in Jhon Middleton (ed.): *Myth and Cosmos: Readings in Mythology and Symbolism*, Natural History Press, N.Y. 1967; "Deciphering a Meal" in Myth, Symbol and Culture, *Daedalus*, Winter 1972.

وذلك بالإضافة إلى عدد آخر من المقالات المتفرقة التي جمعتها بعد ذلك ونشرتها في شكل كتاب بعنوان : *Implicit Meanings: Essays in Anthropology*, R.K.P., London 1975.

٣٧- Mary Douglas , *Natural Symbols*, *Op.cit.*; Honigmann, *Op.cit.*, p. 319.

٣٨- Mary Douglas , *Natural Symbols*, *Op.cit.*; " The Lele of Kasai" in D. Forde (ed.) *African Worlds*, Op.cit., "Couvade and Menstruation: The Relevance of Tribal Studies " in Mary Douglas, *Implicit Meanings: Essays in Anthropology*, *Op.cit.*, pp. 60-72. Ibid; "Do Dogs Laugh ? A Cross-Cultural Approach to Body Symbolism", pp. 83-88; Honigmann, *Op.cit.*, p. 320.

٣٩- Mary Douglas, *Natural Symbols*, p. XIV, Firth,*Op.cit.*, pp.59-61.

٤٠- Mary Douglas, "Do Dogs Laugh" in Implicit Meanings, *Op.cit.*, p. 83.

٤١- C.M. Turnbull; *The Forset People*, Chatto and Windus, London 1961; Francis Huxley; *The Invisibles*, Hart-Davis, London 1966.

٤٢- Mary Douglas , " Do Dogs Laugh", *Op.cit.*, p. 85.

٤٣- Edmund Leach; *Political Systems of Highland Burma*, Bell, London 1959; Firth, *Op.cit.*, p. 167.

٤٤- E. Leach; "Magical Hair", in Jhon Middleton (ed.), *Myth and Cosmos, Op.cit.*, p. 78.

٤٥- Leach, "Magical Hair", pp. 78-9; Firth, *Op.cit.*, p. 208.
أنظر أيضا مقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعي " وقد سبقت الإشارة إليه ، صفحات ١٦ - ١٨ .

٤٦- Clifford Geertz, " Blurred Genres: The Refiguration of Social Thought", in Geertz; *Local Knowlodge*, *Op.cit.*, p. 27.

٤٧- Firth, *Op.cit.*, p. 190 and p. 198.

٤٨- V. Turner; *The Forest of Symbols*, Op.cit., p. 51.

٤٩- *Ibid*, p. 20.

٥٠- Turner, *Ritual Process, Op.cit.*, p. 48.

٥١- Turner, *The Forest of symbols, Op.cit.*, p. 49.
والواقع أن تيرنر فى كتابه عن *(غابة الرموز)* يرى أن الخصائص الأمبيريقية الكبرى المميزة للرموز السائدة المسيطرة تستمد من التصنيفات الخاصة بالمعلومات الوصفية المناسبة rele-vant . وهذه الخصائص هى التركيز Condensation ثم توحيد المعانى المتضاربة Unity of a disparate meaning فى صياغة رمزية واحدة وأخيرا استقطاب المعنى .

٥٢- Turner, *The Forest of Symbols*, p. 30.

٥٣- Turner, *Ritual Procoss, Op.cit*, p. 49.

٥٤- *Ibid*, pp. 40-43.
جاء هذا الاعتراف قبل ظهور كتاب *The Forest Symbols* بسنة كاملة وذلك فى غضون مقاله "Colur Classification in Ndembu Ritual", in Michael Banton (ed.); Anthropological Approaches to the Study of Religion, A.S.A. Monographs No. 3, Tavistock Publications, 1966.

أنظر أيضا :
Turner, " *The Forest of Symbols, Op. cit.*, p. 39; Firth, *Op.cit.*, p. 192.

٥٥- قد يمكن فهم هذه التفرقة إذا نحن نظرنا إلى الممارسات التى تتم فى مصر فى حالة الموت . فالمرأة ترتدى ملابس الحداد السوداء وتتصرف بطريقة معينة تخضع فيها لالتزامات دقيقة لأن المجتمع (يتوقع) منها أن تسلك بهذه الطريقة المحددة حين تموت (حماتها) مثلا ، حتى وإن لم تكن تحمل نحوها كثيرا من الود والمحبة ؛ ولكن حين يموت طفلها الرضيع فإنها لا تلبس ملابس الحداد السوداء - على الأقل لنفس الفترة - على الرغم من أن علاقتها العاطفية

بطفلها الوليد تكون أقوى وأعمق . فالمجتمع (لا يتوقع) منها أن تحد عليه لنفس الفترة بنفس المظاهر أو أن تخضع لنفس الالتزامات .

٥٦- انظر على سبيل المثال أعماله التالية :
Primitive Economics of the New-Zealand Maori, Routledge 1929 (1959); *Primitive Polynesian Economy*, Routledge, London 1939 (1965), " Themes in Economic Anthropology: A General Comment "; in *A.S.A. Monographs*, No. 6, Tavistock, London 1967; " Methodological Issues in Economic Anthropology ", *Man*, 1942, No. 7, etc.

٥٧- Raymond Firth, "Anuta and Tikopia: Symbolic Elements in Social Organisation"; *Journal of Polynesian Society*, 1954, 63, pp. 87-131.

٥٨- راجع فى ذلك مقالنا عن : "الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى" – مرجع سبق ذكره ، وكذلك مقالنا عن " الظاهرة الإبداعية " – *مجلة عالم الفكر* .
انظر أيضا Firth, *Loc. cit.*

٥٩- I.C. Jarvie, " On the Limits of a symbolic Interpretation in Anthropology"; *Current Anthropology*, Vol. 7, No. 4, Dec. 1946, pp. 679-702.

٦٠- انظر فى ذلك مثلا كتاب بول ريكير عن " تضارب التأويلات *The Confict of Interpretations* " Northwestern University Press, 1974.

وفى هذا الكتاب يذهب ريكير إلى أن الرمز هو أى بناء للدلالة يشير إلى معنيين أحدهما مباشر وحرفى والثانى معنى غير مباشر ومجازى ويصف المعنى الأول بأنه المعنى الأصلى بينما الثانى هو معنى " ثانوى " يمكن إدراكه فقط من خلال المعنى الأول . وبذلك يرى ريكير أن الرموز تعتمد على ما يسميه " فائض المعنى " الموجود أو الكامن فى عملية الدلالة Signification ككل . (انظر صفحتى ١٢ -١٣ من كتاب ريكير) .

٦١- نشر تعليق ملفورد سپايرو فى :
Robert C. Spencer (ed.); *Forms of Symbolic Action: Proceedings of the American Spring Meeting of American Ethnographic Society*; University of Washington Press, Seattle, 1969.

انظر أيضا مقالنا عن " الرمز والأسطورة والبناء الاجتماعى " – مرجع سبق ذكره ؛ وكذلك كتاب الأستاذ فيرث : . Firth, Op.cit., p. 54, note. 1

Abstract

SYMBOLS AND SYMBOLISM:
A Study in Concepts

Ahmed M. Abou-Zeid

Although symbols have attracted the attention of scholars and anthropologists since the 18th Century (e.g. Ferguson in the 18th Century; Tylor and Morgan in the 19th Century, Boas, Malinowski, Radcliffe-Brown, Evans-Pritchard and many others early in the 2oth Century, etc.), they became a major field of Anthropological investigation only since the sixties and mainly at the hands of American Anthropologists like Schneider, Geertz, Horton and a few others. Similar interest in the study of symbols and symbolism developed in Britain at the hands of Mary Douglas, Leach and Victor Turner and in France under Lévi-Srauss, to mention only a few names. Most of these scholars identify symbols with culture which is generally conceived of as a system of meanings. Symbols are consequently conceived of as referring to the way people view things in the World around them. The symbols of a certain society comprise a number of systems which together constitute the whole culture. The importance of systems of significant sysmbols in the explanation of culture is emphasized by these scholars and a number of "theories" about systems of Symbolic Interpretation have emerged as a result. But the general doctrine of Symbolic Interpretation has never been clearly or explicitly stated. It is generally held by "Symbolic" Anthropologists that all human actions have a significance beyond manifest purposes, i.e. they symbolise something else or stand for something else. Yet this is not taken as a strict and exact definition which is accepted by all anthropologists, and the available definitions reveal a certain degree of vagueness and arbitrariness.

Most of the available antropological "symbolic" writings try to "read" the symbolism of rituals, religions, ceremonies and myths. Some of them try, however, to "read" the symbolism of social structures. Nevertheless, the "values and limits of Symbolic Interpretation" is sometimes contested by sceptical scholars who assume that the "approach of looking for symbolic meanings adds unfruitful complication to anthropology, is fundamentally arbitrary, and is morally dubious" as I. C. Jarvie puts it, perhaps rather forcefully.



العدالة الاجتماعية وتعليم الفئات الدنيا

عادل عازر *

يبدأ المقال بمناقشة مفهوم العدالة الاجتماعية فى التراث ، ويتناول أبعاده الثلاثة ، ثم يتصدى لدراسة وتحليل المفهوم الذى اعتنقه الدستور المصرى .

ويشير المقال إلى أن الدستور قد أخذ بمعايير متعددة تحقيقا للعدالة بين المواطنين، وذلك بما يتفق وطبيعة الحقوق موضوع المعالجة، وحسب التوجهات السياسية المنشودة .

ويتناول المقال حق التعليم ، ويبين سراب مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وعدم ملاءمة هذا المبدأ لتحقيق العدل للفئات الدنيا . ويستعرض توصيات منظمة اليونسكو فى هذا المجال ، ثم يتناول بالتحليل استراتيجيات التعليم فى النظم المقارنة فى مجال تحقيق العدالة للفئات الدنيا .

عبر قرون من الكفاح الشعبى ضد الطغيان ، ومن الثورات الإنسانية ضد اغتصاب القلة لحقوق الكثرة ، اكتسبت الشعوب خبرات إنسانية ، لم تذهب هباء ، بل تبلورت من خلال تشكيلات وطنية ودولية ، وأرست مجموعة من القيم والمبادئ تمثل فى جملتها ملامح الحياة المتحضرة ، إذ تعترف بقيمة الإنسان وبحقه فى حياة كريمة فى ظل تنظيم ينشد العدالة الاجتماعية .

وبذلك أصبحت العدالة الاجتماعية قيمة إنسانية يحتكم إليها فى كفالة الحقوق وفى تنظيم العلاقات الاجتماعية . ومع ذلك فقد يختلف مضمون السياسات التى تضعها الدول فى إطار تصور معين ينشد العدالة الاجتماعية ، وذلك أمر طبيعى إذ أن مضمون السياسات يتشكل وفقا للتوجهات الفلسفية والأيديولوجية التى تعتنقها كل دولة . ويضاف إلى ماتقدم اعتبار آخر ، فمع أن جانبا من الحقوق الإنسانية يمثل قيما ومبادىء راسخة ، إلا أن التطور البشرى قد أضاف ، ومازال يضيف ، عناصر وقيما متجددة يثرى بهاالتراث الإنسانى سعيا إلى سعادة الإنسان وخير البشرية[1] .

• مستشار (أستاذ قانون) ورئيس قسم بحوث التعليم والقوى العاملة بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الاول يناير ١٩٩٠

ورغم وحدة المبدأ، فإن الاختلافات الأيديولوچية بين الدول قد أدت إلى تباين فى البنى الاجتماعية ، وإلى مغايرة فى مضامين السياسات التى تضعها ، مما أسفر عن اختلاف فى قدر العدالة الذى تحقق بالفعل فى كل مجتمع .

ويصدق ماتقدم على سياسات التعليم التى تتبعها الدول ، فمع التزام كل دولة بكفالة حق التعليم لكل مواطن ، إلا أن كفالة الحق تتأثر فعليا بما تقرره الدولةمن سياسات وماتعتنقه من معايير ومبادئ تتضمنها تلك السياسات . ويقتضى البحث فى قدر العدالة الذى تكفله السياسة التعليمية فى مصر ، البدء ببيان بعض المفاهيم ، فنبين أبعاد مبدأ العدالة الاجتماعية ثم نتصدى لتحليل مفهوم العدالة فى الدستور المصرى لعام ١٩٧١ ، وأخيرا نجرى دراسة نقدية للعدالة فى السياسة التعليمية .

اولا : ابعاد مبدا العدالة الاجتماعية

مازال الأساس الذى وضعه أرسطو لمفهوم العدالة الاجتماعية ، مؤثرا فى الفكر العالمى إلى يومنا هذا ، وذلك رغم تطور هذا المفهوم . فقد نبه أرسطو إلي أن لب العدالة الاجتماعية هو تحقيق المساواة بين الأفراد فى حالة التماثل ، والمغايرة فى المعاملة فى حالة الاختلاف ، أو عدم التماثل[٢] . ومع تطور الفكر فى ضوء تراكم الخبرات الإنسانية ، نبه بعض الكتاب إلى عدم كفاية المفهوم الذى اعتنقه أرسطو، وذهبوا إلى أن تعريفه للعدالة يقتصر على الجانب الشكلى فى المساواة ، فلا يتناول مضمون الحقوق التى تكفلها الدولة للأفراد عند التماثل ، ومضمون تلك التى تكفل عند المغايرة ، ولذا يقرر هؤلاء الكتاب أن للعدالة الاجتماعية بعدين : بعد شكلى وبعد موضوعى . ونرى أن للعدالة بعدا ثالثا ، وهو البعد التنفيذى ، ونتناول ذلك بقدر من التفصيل .

١ - البعد الشكلى

يكفل المساواة وعدم التحيز بين الأفراد . وقد عبر عن هذا البعد أرسطو ، كما أسلفنا ، بالقول بالمساواة بين الأفراد فى حالة تماثلهم ، وبالمغايرة بينهم فى حالة اختلافهم .

٢ - البعد الموضوعى

لايكفى القول بأن الأفراد متساوون فى الحقوق ، إذ أن هذا المبدأ لايعين فى كيفية

توزيع مضمون الحقوق الإنسانية بين الأفراد والفئات المتعددة . ولذا يبغى القائلون بوجود بعد موضوعى للعدالة ، التوصل لوضع معايير تعين فى توزيع مضمون الحقوق الإنسانية ، وذلك فى إطار يحترم البعد الشكلى فى العدالة .

ومع اختلاف الدول ونظمها فيما تعتنقه من معايير ، وفيما تتبعه من أساليب وإجراءات ، وذلك فى إطار السياسات التى تضعها لكفالة وتوزيع الحقوق ، إلا أن هناك قاسما مشتركا بينها ، إذ تسلم بأن كفالة الحقوق أو توزيعها بين الأفراد يتم بمراعاة معيارين : لكل حسب كفاءته ولكل حسب احتياجه [٣] . أى أن يراعى فى توزيع الحقوق كفاءة الشخص واحتياجاته (نوعا وكما) . وتختلف النظم فيما تتبعه للتوفيق بين المعيارين ، وفيما تذهب إليه بعضها من ترجيح لأحد المعيارين فى كفالة بعض الحقوق .

ومع حتمية التسليم بوجود اختلافات فى الرؤى بين الدول والنظم المختلفة ، إلا أن الجهود الدولية تسعى إلى إرساء المبادىء التى تكتسب تأثيرا متزايدا بين الأعضاء فى المجتمع الدولى .

وبتحليل مضمون تلك الحقوق يتبين أنها تسعى إلى تحقيق العدالة بين الأفراد ، وأن الهدف المشترك لمضمون هذه الحقوق يتمثل فى المبدأ التالى : إن حقوق الإنسان تشترك فى سعيها إلى تنمية قدرات الإنسان لكى يتمكن من التحكم فى مقدرات حياته ، ولكى يصبح قادرا على التنمية الذاتية ، متفاعلا مع غيره فى المجتمع على أساس من المشاركة والاحترام المتبادل [٤] .

وتطبيقا لهذه الرؤية فإن مبادىء العدالة تقتضى ألا يترتب على تقديم المساعدة للعاجز أو المحروم ، دعم لوضعه المتدنى بحيث يصبح متلقيا سلبيا ، ومعتمدا على الغير . ولذا يقال أن العدالة تقتضى الدعم الإيجابى الذى يؤهل الشخص المحروم لكى يصبح فاعلا ، مستقلا ، ومتحكما فى مقدرات حياته .

٣ – البعد التنفيــذى

ومع أن التراث النظرى يقتصر عادة فى معالجته لمفهوم العدالة الاجتماعية على البعدين الشكلى والموضوعى ، إلا أننا نرى أن للعدالة بعدا ثالثا يتمثل فى أسلوب التنفيذ والأهداف التى ينشدها القائمون عليه ، فتظهر الدراسات والخبرات العملية أن التوزيع الفعلى ، أى كفالة مضمون الحق ، كثيرا ما يجافى مبادئ العدالة ، وذلك بالمخالفة لشقها الشكلى ، أو الموضوعى، أو الشقين معا . وقد يكون الخلل

فى التنفيذ راجعا للإهمال فى الأداء أو لعدم الكفاءة أو عدم تحمل المسئولية أو لغيرها من الأسباب .

أما الصورة الأكثر خطورة ، فتتمثل فى الاختلال المقصود فى كفالة الحقوق، بغية الالتفاف حول الحقوق المقررة للأفراد ، وذلك للحيلولة دون توزيع مضمون الحقوق بأسلوب مستتر يتجنب المواجهة . وتسجل البحوث (٥) اتباع بعض النظم أساليب متعددة للحيلولة دون توزيع الحقوق بالمخالفة لمبادئ العدالة الاجتماعية . وفى تبرير عدم التنفيذ قد يقال أنه يتم تدريجيا أو مرحليا أو جغرافيا أو حسب أولويات تتقرر.

وقد يتبع أسلوب آخر يستهدف الحد من طلب المستحقين لحقوقهم ، وذلك بعدم الإعلان عن الحق ، أو بعدم التوعية به . وقد تتطلب الجهة الإدارية إجراءات مطولة أو معقدة ، تحد عمليا من إمكانية المطالبة . وقد تلجأ الجهة الإدارية إلى استعمال سلطتها التقديرية للحد من التوزيع . وتلجأ فى بعض الأحيان إلى فرض رسوم للمطالبة بالحق أو للحصول عليه . وقد تلجأ الجهة الإدارية إلى خفض مستوى الخدمة التى تؤديها ، وبذلك تنخفض التكلفة أو ينفض المستحقون عن المطالبة بالخدمة .

وفى ضوء هذه الاعتبارات ، نرى أن البعد التنفيذى قد يؤدى إلى إحداث تغيير جوهرى فيما يكفل فعلا من مضمون الحقوق ، وبالتالى الحيلولة دون تحقيق العدالة الاجتماعية .

ثانيا : مفهوم العدالة الاجتماعية فى الدستور المصرى

يتضمن الدستور المصرى الصادر فى سنة ١٩٧١ إشارات عديدة لمبدأ العدالة الاجتماعية ، ورد بعضها فى عبارات صريحة ، وجاء بعضها الآخر متضمنا فى صياغات تكفل المبدأ ضمنيا . وفى المواضع التى تضمنت إشارات صريحة ، لم تكن الصياغة والعبارات المستخدمة للتعبير عن المبدأ موحدة . ولذا نرى أن الأمر يدعو إلى التعرف على المنهج الذى اتبعه الدستور فى معالجته لهذا المبدأ ، مع بيان مقصد الدستور من المغايرة فى الصياغة ، وقدر العدالة الذى يكفله فى كل حالة .

لجأ الدستور إلى صياغات متعددة فى معالجته لمبدأ العدالة الاجتماعية . فصاغ بعضها فى شكل مبادى عامة تراعى بصدد كفالة الحقوق وتوزيعها على الكافة ، هذا فى حين وردت بعض الإشارات لمبدأ العدالة فى مواضع متعددة من الدستور بصدد كفالته لحق إنسانى بعينه .

ويعود اختلاف المعالجة أو الصياغة إلى أسباب متعددة ، من بينها اختلاف طبيعة الحق المقرر أو لاعتبارات المواءمة . وقد تنشد الصياغة تحقيق قدر أكبر أو أعمق من العدالة وذلك حسب التفصيل الذى سنبينه فيما يلى :

١ – أورد الدستور مبدأين عامين متفرعين من مفهوم العدالة الاجتماعية . ويتضمن كل مبدأ مضمونا مغايرا يتفق وطبيعة طائفة من الحقوق الإنسانية .

أ – فى باب الحريات والحقوق والواجبات العامة ، يقرر الدستور أن المواطنين لدى القانون سواء ، وهم *متساوون* فى الحقوق والواجبات العامة ، لاتمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة . (مادة ٤٠) .

ب – وفى الباب المخصص للمقومات الأساسية للمجتمع ، يقررالدستور مبدأ عاما تلتزم الدولة بمقتضاه بكفالة *تكافؤ الفرص* لجميع المواطنين (مادة ٨) . ولنا عود لمضمون هذا المبدأ فيما بعد .

٢ – وقد يختلف المنهج المتبع فى تقرير مبدأ العدالة بحسب طبيعة الحقوق المقررة فى بعض أبواب الدستور ، وقد تتقرر وفقا لاعتبارات المواءمة ، ويتبين ذلك من الأمثلة التالية :

- فى مجال بيان المقومات الاجتماعية للمجتمع ، يقرر الدستور وجوب تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى . ويحيل الدستور فى كفالة هذه الغاية – إلى جانب أغراض اقتصادية أخرى – إلى خطة التنمية ، إذ يقرر أن هذه الغايات تكفلها خطة التنمية الشاملة للاقتصاد القومى (مادة ٢٣) .
- وفى معالجة مماثلة يقرر الدستور " يقوم النظام الضريبى على العدالة الاجتماعية " (مادة ٣٨) .

ومن الواضح أن طبيعة المجال فى الحالتين (توزيع الدخل القومى ، والنظام الضريبى) ، بالإضافة إلى الاعتبارات العملية ، قد اقتضت اتباع هذا المنهج فى تقرير العدالة .

٣ - وقد لايقتصر الدستور على مجرد الإشارة إلى مبدأ المساواة أو مجرد التكليف بمراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية ، فقد ينشد تحقيق قدر أكبر أو أعمق من العدل الاجتماعى ، تفرضه رؤية سياسية واجتماعية تقدر أن معاناة فئة من المواطنين تحول دون حصولهم على الحق المقرر للكافة ، أو تقدر أن المساواة فى توزيع مضمون الحق عليهم بالتساوى مع غيرهم ، لايرفع عنهم الظلم والحرمان . وفى مثل هذه الحالات قد يتضمن الدستور معيارا مغايرا للمبدأ العام الذى سبق أن تبناه لتحقيق العدالة .

ونشير فيما يلى إلى الأمثلة التالية :

أ - فى مجال تقرير حق العمال فى التمثيل بمجالس إدارات وحدات القطاع العام ، يقرر الدستور أن يكون لهم ٥٠٪ من عدد الأعضاء . ويقرر الدستور *التحيز* لصغار الفلاحين وصغار الحرفيين فى مجالس إدارة الجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية ، فيقضى بأن تخصص لهم ٨٠ ٪ من العضوية (مادة ٢٦) .

ب - وفى إطار تقرير كفالة الدولة للخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية يضيف الدستور تكليفا خاصا : " وتعمل (الدولة) بوجه *خاص* على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا لمستواها " (مادة ١٦) .

جـ - ويرد تكليف بمراعاة بعض الفئات الدنيا فى المجتمع ، فينص الدستور على أن يعين القانون الحد الأقصى للملكية الزراعية بما يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال (مادة٣٧) .

ويتميز هذا المنهج الأخير الذى اعتنقه الدستور فى مجال تحقيق العدالة الاجتماعية بأهمية خاصة ، إذ أنه يمثل اعتناقا لفكرة التحيز الإيجابى للفئات المحرومة لكى تكفل لهم معاملة تحقق العدالة الاجتماعية .

ثالثا : كفالة حق التعليم

تقضى المادة ١٨ من الدستور بأن " التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى " . وتنص المادة ٢٠ على أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى مراحله المختلفة .

وفى مجال البحث عن مدى كفالة العدالة فى مجال التعليم من حيث المبدأ ، نرى أن مدلول الصياغة يفيد أن التعليم الإلزامى حق تكفله الدولة *للكافة* ، والدليل

على ذلك أن الدستور اعتبره إلزاميا.

وفيما يتعلق بمراحل التعليم التالية للمرحلة الإلزامية ، فإن أمرها مختلف . فإن نص المادة ١٨ من الدستور لم ترد به معالجة خاصة لكيفية تحقيق العدالة بين المواطنين بالنسبة للمرحلة التالية للإلزام . كما أن النص لم يتضمن معيارا خاصا يرتكن إليه فى كفالة حق التعليم فى المراحل التالية للتعليم الإلزامى . وبناء عليه وطبقا للقواعد العامة ، استقر الرأى فى التراث التربوى والقانونى – على حد سواء – على وجوب تطبيق المبدأ العام الذى قرره الدستور فى المادة الثامنة ، ومفاده أن الدولة تلتزم بكفالة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين فى الالتحاق بالمراحل التالية لمرحلة التعليم الإلزامى .

وما من شك فى أن اختلاف الصياغة بين كفالة الحق فى التعليم الإلزامى، وبين كفالته فى مراحل التعليم التالية ، تترك للدولة حيزا واسعا من السلطة التقديرية فى مجال ماترى كفالته من فرص تعليمية تالية لمرحلة الإلزام .

ويضاف إلى ماتقدم صعوبات أخرى تنشأ عن اعتناق مفهوم تكافؤ الفرص كمعيار لتحقيق العدالة فى التعليم ، وهو مانتناوله فى الفقرة التالية .

رابعا : سراب مبدا تكافؤ الفرص

تعبير تكافؤ الفرص مصطلح دارج فى مجالات العلوم السياسية والقانونية ، كما أنه وجد طريقه إلى مجال التعليم . وقد اعتاده الباحثون رغم الصعوبات التى تواجه تطبيق هذا المبدأ فى واقع الحياة العملية .

ونبدأ ببيان المدلول اللغوى ، فيقال أن تكافؤ الفرص عند العرب يفيد التساوى بالانطباق . وفى استعماله العصرى يقصد به التماثل أو التساوى[٦] .

وكما أسلفنا فقد أخذ الدستور المصرى بمصطلح تكافؤ الفرص ، واعتنق الكثير من التربويين هذا المبدأ ، فجعلوا منه معيارا أساسيا يرتكن إليه فى كفالة حق التعليم للكافة . وقد استبان من التطبيق عدم دقة المعيار فى مواجهة واقع الحياة العملية . ويشير إلى ذلك أحد الكتاب صراحة قائلا : " أن الاعتراف بقيمة وأهمية كل فرد فى المجتمع ، لايعنى أن جميع أفراد المجتمع متساوون من حيث إمكاناتهم ، بل يجب إدراك أن هناك فروقا فردية بين الأفراد" [٧] .

ويسعى آخرون إلى الخروج من هذا المأزق بالاستعانة ببعض المفاهيم المكملة ، فعلى سبيل المثال يذكر " أن المساواة فى النظام الديمقراطى يجب أن

تفهم على أنها تكافؤ فى الفرص ، أى أن الجميع يأخذون فرصا متساوية مع قدراتهم واستعداداتهم " [٨] .

ونرى أن هذه الأمثلة ، وغيرها كثير فى التراث التربوى ، إنما تشير إلى المأزق الذى يواجه تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى مجال التعليم . وهو ماحدا ببعض الكتاب إلى محاولة تفسير هذا المبدأ بالقول بأنه مرادف للمساواة .

ونتناول هذا الموضوع بقدر من التفصيل فيما يلى :

١ - لاخلاف فى الرأى حول حقيقة مفادها أن ثمة عوامل متعددة، ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية وفردية ، تتفاعل وتؤثر فى تشكيل قدرات الأفراد وإمكاناتهم. ولذا يصعب تقبل فكرة تماثل القدرات أو تكافؤ الفرص بينها . وعلى سبيل المثال لانتصور إمكانية القول بالمساواة أو بتكافؤ الفرص بين أبناء الفقراء وبين أبناء الفئات الاجتماعية العليا أو المتوسطة .

ويعتبر مصطلح تكافؤ الفرص ، فى رأينا ، من قبيل تلك الصياغات القانونية التى تمثل ، فى واقع الأمر ، افتراضات قانونية يسعى المشرع بتقريرها إلى إرساء مبادىء أو إلى مواجهة مواءمات ذات طبيعة عملية . غير أنه يتبين فى بعض الحالات أن الافتراض القانونى لايطابق الواقع ، بل وقد يتعارض مع طبيعة الأمور حسب المجرى العادى للحياة . ونذكر على سبيل المثال أن ماتقرره النظم القانونية من افتراض العلم بالقانون ، يعتبر فى حقيقة الأمر من الصياغات القانونية التى تفرضها اعتبارات عملية ، وذلك رغم مجافاة تلك القرينة للواقع ولطبيعة الحياة المعاصرة .

وبالمثل نرى أن مبدأ تكافؤ الفرص يغاير فى واقع الأمر طبيعة الحياة . كما أن فائدته العملية فى مجال التعليم محدودة بما يدعو إليه من مساواة فى المعاملة بين المتقاربين فى الظروف أو الإمكانات والقدرات . وتفريعا على ماتقدم فإن هذا المبدأ لايحقق العدل بين ذوى القدرات المتباينة ، ولايعين فى إرساء مبدأ يرتكن إليه فى كفالة حق التعليم بين ذوى القدرات المتباينة . ونشير على وجه الخصوص للفئات المحرومة التى لاتتيح لها مكانتها الاجتماعية فرصة متكافئة .

ويؤيد وجهة نظرنا ما إستقرت عليه أحكام المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية العليا :

أ - فقد قضت المحكمة الدستورية العليا بأن " المساواة التى يوجبها إعمال مبدأ تكافؤ الفرص تتحقق بتوافر شرطى العموم والتجريد فى التشريعات

المنظمة للحقوق ، ولكنها ليست مساواة حسابية ، ذلك لأن المشرع يملك بسلطته التقديرية لمقتضيات الصالح العام وضع شروط لتحدد بها المراكز القانونية التى يتساوى بها الأفراد... وإذا اختلفت هذه الظروف بأن توافرت الشروط فى البعض دون البعض الآخر ، انتفى مناط التسوية بينهم " (٩) .

ب - وقضت المحكمة الإدارية العليا بأن " المقصود بالمساواة هو عدم التمييز بين أفراد الطائفة الواحدة إذا تماثلت مراكزهم القانونية" (١٠) .

ويتبين مما تقدم أن مبدأ تكافؤ الفرص لايفيد فى حالة تباين مراكز أو ظروف الأفراد والجماعات . وبالتالى فإن الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص لايعين فى التعرف على كيفية تحقيق العدالة فى حالة التباين بين الأشخاص أو الجماعات . وعلى سبيل المثال يرد إلى الذهن السؤال التالى : ماهو المعيار الذى يرتكن إليه فى تحقيق العدالة للفقراء ؟ .

٢ - ويجب ألا يغيب عنا فى هذا المجال أن مفهوم تكافؤ الفرص قد ينشأ فى ظل نظم رأسمالية وفى مجتمعات متقدمة تقوم نظمها على أسس تسلم بمبدأ التنافس الحر بين الأفراد والجماعات ، فى إطار اقتصاديات السوق الحر . ويقتضى الأمر ، فى رأينا ، التساؤل عن مدى ملاءمة تلك المبادىء للتطبيق فى المجتمعات التى مازالت تعانى الحرمان والتخلف .

٣ - وباستعراض التراث التربوى فى مصر ، نلمس واقعا لايمكن إنكاره يتمثل فى حصاد نظم التعليم المتعاقبة التى توالى تطبيقها ، والتى عجزت عن كفالة العدالة للفئات الدنيا فى المجتمع .

وقد أجريت فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية دراسة عن مدى كفالة تكافؤ الفرص فى سياسة الدولة التعليمية (١١) ، ولايتسع المجال لتفصيل ماتوصل إليه البحث من تحليل لنظام التعليم القائم . ونشير فيما يلى إلى بعض الأمثلة التى نراها مجافية لمبدأ العدالة الاجتماعية .

أ - تعدد النظم

يسئ إلى التعليم فى مصر تعدد أنظمته ، فينقسم إلى تعليم عام، وخاص (عربى ، ولغات) ، ودينى ، وفنى ، وبريطانى (من خلال تدريس شهادة G.C.S.E. فى مدارس معينة) وتعليم لأعداد متزايدة من المصريين (بتصريح خاص) فى مدارس الدبلوماسيين التى لاتخضع للرقابة المصرية . ولسنا فى حاجة لبيان مدى التفاوت

الصارخ بين هذه الأنظمة التعليمية ، وما يترتب عليه من سلبيات خطيرة تتعارض مع لب مبدأ العدالة الاجتماعية ، وتقضى فى الوقت ذاته على وحدة النسيج الاجتماعى .

ب - حق الالتحاق

سبق أن أوضحنا أن حق الالتحاق بالتعليم الأساسى مكفول دستوريا للكافة . ومع ذلك فمازال نظامنا التعليمى غير قادر على استيعاب كل من هم فى سن الإلزام . فتشير إحصاءات وزارة التربية والتعليم إلى أن نسبة استيعاب الذين تتراوح سنهم بين ٦ - ٨ سنوات بلغت فى عام ٨٦- ١٩٨٧ ، ٩٦٪ ; وتفيد إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن نسبة من التحقوا فى عام ٨٦ - ١٩٨٧ بالمرحلة الابتدائية قد بلغت ٢ر٨٨٪ من جملة الأطفال فى الفئة العمرية ٦- ١٢ سنة [١٢] . وتشير دراسة أجريناها أن نسبة الأطفال المنتمين للفئات الاجتماعية الدنيا والذين لم يلتحقوا بالتعليم قد بلغت ٢٠٪ من عينة الأبناء المنخرطين فى سوق العمل [١٣] .

وتتجه السياسة التعليمية إلى الحد من حق الالتحاق بالتعليم الثانوى العام ، وذلك بقصره على نسبة ٣٠٪ من خريجى الدور الأول فى مرحلة التعليم الأساسى [١٤] .

جـ - المجانية

ومع أن الدستور قد كفل مجانية التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية وفى جميع مراحله (مادة ٢٠) ، إلا أن السياسة التعليمية قد ضمنت قانون التعليم رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨١ نصا يقضى بجواز تحصيل مقابل خدمات إضافية أو تأمين عن استعمال أجهزة أو أدوات (مادة ٣) . كما أن النظام التعليمى قد استحدث مايسمى بمجموعات التقوية مقابل رسوم تفرض على الطلبة ، وذلك بالإضافة إلى الدروس الخصوصية التى أصبحت سمة تكاد تكون عامة فى جميع المدارس . ويضاف إلي ماتقدم نمط جديد من الاستغلال اتخذ شكل فرض التبرعات على أولياء الأمور فى المدارس ، بل وفى بعض الكليات الجامعية .

د - التســـــرب

أدت محصلة مساوئ النظام التعليمى ، بالإضافة إلى القصور فى المدارس التى

يلتحق بها أبناء الفئات الدنيا، إلى تزايد فى ظاهرة التسرب من مرحلة التعليم الأساسى ، وقد قدرت نسبة تسرب الأطفال الذين التحقوا بالتعليم فى عام ٧٩-١٩٨٠ وتسربوا قبل استكمال سنوات الدراسة الستة ، ب ٢٠٪ [١٥]. وفى تقدير وزارة التربية والتعليم أن نسبة من تسربوا ممن التحقوا بالصف الأول فى عام ٨١ - ١٩٨٢ ولم يكملوا ست سنوات دراسية قد بلغت ٢ر١٥٪ [١٦] .

ويشير تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا إلى أن أعلى نسب التسرب تكون بين الفئات الدنيا من أبناء الفلاحين والعمال [١٧] . كما تفيد دراستنا لعمالة الأطفال أن أبرز الأسباب التى دعت إلى التسرب كانت الفشل فى التعليم وحاجة الأسرة للمساعدة الاقتصادية [١٨] .

هـ - فرض رسم امتحان

فى حالة استنفاذ مرات الرسوب فى مرحلة التعليم الثانوى (مادة ٢٤) أو فى السنة النهائية (مادة ٢٩) ، يجيز القانون أداء الطالب للامتحان مرة إضافية مقابل دفع رسم يبلغ خمسة جنيهات فى الحالة الأولى (مادة ٢٩) و١٠٢ جنيها فى الحالة الثانية .وما من شك فى أن هذا الشرط يعتبرمجحفا بالفقراء .

خامسا: نحو تحقيق العدالة للفئات الدنيا

مما تقدم يتبين أن النظام التعليمى فى مصر لم يصل إلى صياغة تحقق العدالة بين الفئات الاجتماعية فى المجتمع . ورغم تعدد سلبيات النظام التعليمى ، إلا أن أبرز أوجه قصوره تتمثل فى عجزه عن صياغة نظام تعليمى يحقق العدالة للفئات الدنيا فى المجتمع . ونخص بالذكر قصور نظام التعليم الأساسى فى تحقيق أهدافه الرسمية ، وبالأخص تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ والمهارات العلمية والمهنية التى تتفق وظروف البيئات المختلفة . وقد وردت تلك الأهداف تفصيلا فى المادتين ١٦ و ١٧ من قانون التعليم .

وقد تعين الخبرات المقارنة فى إلقاء الضوء على طبيعة المشكلات التى تواجه الفئات الدنيا فى مجال التعليم :

١ - تفيد خبرات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، أن هناك ارتباطا واضحا بين الفشل فى التعليم وبين أوجه الحرمان التى يعانيها الفقراء . فقد أوضحت دراسة أجريت فى تسع دول أوربية أن الأطفال الذين يتسربون من

التعليم الأولى ينتمون إلى أسر تعيش تحت خط الفقر فى تلك الدول [١٩] .

٢ - وتظهر خبرات الدول وجود ارتباط بين فشل الفئات الدنيا فى التعليم وبين نوعية التعليم ومحتواه ، والمقصود على وجه التحديد الآتى :

أ - أن تكون المناهج منبتة الصلة بحياة الفئات الدنيا ، وألا يكون للتعليم عائد يتفق ومتطلبات حياتهم [٢٠] .

ب - وجود ميكانيزمات ضمنية فى المناهج وفى اتجاهات القائمين بالعملية التعليمية تسهم فى إحساس أبناء الفقراء بالاغتراب [٢١] .

وما من شك فى أن المعالجة المثلى تقتضى أن تعالج مشكلات التعليم ضمن سياسة اجتماعية متكاملة تواجه أوجه حرمان الفئات الدنيا .

وفيما يتعلق بسياسة التعليم المنشودة لهذه الفئة ، نرى أن نسترشد فى ذلك بتوصيات منظمة اليونسكو وبخبرات بعض النظم المقارنة .

توصيات لمنظمة اليونسكو

أ - تتضمن اتفاقية اليونسكو أبرمت فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٦٠ المبادى التالية :

- يتعين ضمان المساواة فى مستوى التعليم وفى نوعيته ، فيما تقدمه جميع المدارس العامة ، بمعنى ألا يوضع شخص فى مستوى تعليمى أدنى من غيره .
- أن يشجع التعليم بأساليب ملائمة للأشخاص الذين لم يحصلوا على التعليم الأولى أو لم يكملوه ، مع العمل على إتاحة الفرصة لهم لكى يكملوا تعليمهم وفقا لقدراتهم الشخصية .
- لكل طفل الحق فى أن توفر له كل الفرص التعليمية الممكنة ، مع مراعاة بذل جهد خاص للأطفال الذين يحتاجون إلى " معاملة تعليمية خاصة " .
- تلتزم الدولة بتوفير المدارس والتعليم المجانى وتقديم المساعدة للطلبة المحتاجين .

ب - وتتضمن اتفاقية اليونسكو أبرمت فى عام ١٩٧٤ المبادئ التالية :

- يجب أن يتوافر بناء تعليمى مرن ومفتوح يواجه احتياجات الأفراد ومتطلبات سوق العمل .
- أن يكون التعليم الفنى والمهنى جزءا من التعليم العام وشكلامن أشكال التعليم المستمر .

ومفاد هذه التوصية الأخيرة التنبيه إلى إتاحة التعليم الفنى والمهنى للكافة ، وألا يعتبر مسارا خاصا لفئات يتقرر استبعادها من التعليم العام ، وتتفق هذه التوصية مع ماتضمنته اتفاقية سنة ١٩٦٠ من وجوب المساواة بين الأفراد بحيث لايوضع شخص فى مستوى تعليمى أدنى من غيره . وبعبارة أخرى لايصح اعتبار التعليم الفنى تعليما متدنيا أو أدنى من التعليم العام . فالوضع الأمثل يتمثل فى المدرسة الشاملة التى تنمى كافة القدرات بما فى ذلك التعليم الفنى .

استراتيجيات التعليم المقارن : بين التعويض والتميز الإيجابى Positive discrimination للفئات الدنيا

اتخذت دول كثيرة – فى العالم المتقدم والنامى – مواقف إيجابية لمواجهة التحيزات الاجتماعية والاقتصادية التى تحول دون استفادة الفئات الدنيا استفادة كاملة من نظم التعليم القائمة . وتمثل التجارب العديدة فى هذا المجال ، خبرات وبدائل مطروحة يتعين تدارسها والاستفادة منها فى تطوير نظام التعليم فى مصر . ونشير على سبيل المثال إلى بعضها ، لمجرد التدليل على إمكانية إحراز تقدم فى مجال تحقيق العدالة للفئات الدنيا .

١ - تعويض الخلفية الاجتماعية

تسلم بعض الدول الغربية أن نظمها التعليمية تتحيز للطبقة الاجتماعية الوسطى ، وتذهب إلى أن الفئات الدنيا غير معدة للأستفادة من التعليم ، وأن الأمر يدعو إلى تعويض الطفل عن خلفيته الاجتماعية ، ببعض البرامج التعليمية والتربوية التعويضية ، مع تقديم العون لأولياء الأمور لكى يتمكنوا من التعاون مع المدرسة . ويوجه النقد إلى هذا الاتجاه بالقول أنه يبقى على التحيز الطبقى ، ويتجنب لب المشكلة المتمثلة فى تحيز الهيكل التعليمى ، ورصد الجزء الأكبر من المخصصات المالية لصالح الفئات الأفضل حظا [٢٢] .

٢ - الإعانات المالية والعينية

لاحظت دول عديدة أن تقرير المجانية فى مراحل التعليم الأولى لايحول دون تسرب الفقراء ، ولذا اتجهت إلى أساليب متعددة لحفز الأطفال وأسرهم على إبقاء الأطفال فى المدارس . فاتجهت بعضها مثل بريطانيا إلى تقديم إعانات عينية فى شكل وجبات غذائية ، وتوزيع الكتب مجانا[٢٣] ، أو تقديم مساعدات فى المواصلات

وتوزيع الملابس المجانية للفقراء .

كما يقدم النظام البريطانى منحا دراسية للقادرين على مواصلة التعليم العالى ، بحيث تتناسب والقدرة المالية لعائل الطالب[٢٤] .

٣- المساعدة المالية فى إطار سياسة اجتماعية متكاملة

صدر فى ألمانيا الغربية فى عام ١٩٧٦ ماسمى بالمجموعة الاجتماعية (أو الكود الاجتماعى Social Code) متضمنة مجموعة من الحقوق الاجتماعية التى تحفظ كرامة الإنسان ، وتتيح له فرصا متساوية تسمح له بالتنمية الذاتية ، مع توفير الحماية والرعاية للأسرة ، بحيث يكفل للشخص (وخاصة الشباب) مصدرا للرزق فى عمل يختاره بحرية . وعلى أن يراعى إزالة الصعوبات التى تواجه الشخص فى مسيرة حياته أو تعوضه عنها . ويتم ذلك جزئيا بمساعدته فى التوصل إلى الحلول الذاتية[٢٥] .

ويعتبر حق الإنسان فى التعليم أحد مكونات هذه السياسة الاجتماعية المتكاملة ، تلك السياسة التى تتمثل فى مجموعها الحقوق الاجتماعية للمواطن فى ألمانيا .

ويكفل نظام التعليم فى ألمانيا حق المواطن فى الحصول على " المساعدة من أجل التعليم أو التدريب الأساسى" . وتقدم المساعدة فى شكل منحة مالية أو قروض تمنح للشخص بهدف تعويضه عن عدم المساواة فى الفرص التعليمية (لأسباب اقتصادية) وتغطى المنحة أو القرض نفقات المعيشة ونفقات التعليم (أو التدريب المهنى الأساسى) الملائم لميول الشخص وقدراته[٢٦] .

٤ - إعادة توزيع المخصصات المالية

وتتخذ بعض النظم خطوات إيجابية ، تمثل فى رأى البعض تحيزا إيجابيا لصالح الفئات الدنيا ، وتبغى مواجهة النقص فى إمكانات المدارس الكائنة فى الأحياء ذات المستوى الاجتماعى المنخفض ، وكذا فى المناطق الريفية . ولذلك يعاد توزيع المخصصات المالية لدعم المدارس المحرومة . وقد طبق هذا النظام فى بريطانيا فى أعقاب تقرير لجنة بلاودن Plowden الذى نادى بالتحيز الإيجابى للمدارس الكائنة فى مناطق ذات مستوى منخفض ، وبذلك اعتبرت مناطق تعليمية ذات أولوية . تزاد لها المخصصات المالية ، ويخصص لها مدرسون متميزون يمنحون حوافز

مالية[٢٧]. وطبق فى تانزانيا نظام يتحيز للمناطق المحرومة ، وذلك بتخصيص أفضل المدرسين للتعليم بها [٢٨] .

٥ - ملاءمة التعليم للاحتياجات المحلية

وتراعى دول ظروف البيئات المحلية فى تطبيق النظام التعليمى مثل مراعاة ظروف العمل فى الريف ، وتنظيم فصول مسائية فى المناطق الحضرية بحيث يتاح للعاملين فى الفترات الصباحية . وتصاغ بعض المناهج وفقا لاحتياجات البيئة المحلية . وقد طبق هذا النظام بنجاح فى كوريا وتانزانيا [٢٩] .

٦ - إعادة تشكيل بنية التعليم

وتواجه بعض الدول قصور العدالة فى نظمها التعليمية ، بإحداث تغيير جذرى يقضى على التفاوت فى المعاملة . ونذكر على سبيل المثال أن بريطانيا ألغت فى الأربعينات نظاما عرف باسم ١١Plus، وكان يقضى بتقييم أداء الأطفال فى سن الحادية عشرة ، بحيث يتم على أساسه توزيعهم على ثلاثة أنظمة تعليمية . وقيل فى نقد هذا النظام أنه يسفر عن توجيه أبناء الطبقة العمالية إلى نظام تعليمى متدنى . كما وجه نقد شديد للحكم على قدرات الأطفال فى سن مبكرة ، وهو يماثل النقد الذى يوجه إلى نظام الإعدادية الفنية لدينا . وقد ألغيت بريطانيا النظام القائم ، وأخذت بنظام المدرسة الشاملة ، لكى يتيح المساواة بين الفئات المختلفة فى المجتمع[٣٠] .

ويتسم النظام التعليمى فى ألمانيا الغربية بالمرونة ، إذ يتيح فرص التعليم من خلال التعليم المسائى ، والتعليم المهنى والفنى (طول الوقت أو بعض الوقت) . ويجدر التنويه إلى أن المدارس المهنية لبعض الوقت تتيح الفرصة للعمال بمواصلة تعليمهم ، خاصة وأن هذا النظام يرتبط إلى حد كبير بالتدريب فى موقع العمل[٣١].

وبعد ، هذه هى بعض تجارب الدول التى تسعى إلى إيجاد قدر أكبر من العدالة فى نظمها التعليمية .

ونستخلص من تلك الخبرات النتائج التالية :

١ - نقطة الانطلاق لتحقيق العدالة فى مجالات السياسة الاجتماعية بوجه عام ، وفى مجال التعليم بوجه خاص ، تبدأ بالتعرف على أوجه القصور ، والصعوبات التى تعترى تلك السياسة والتى تحول دون كفالة العدالة ،

ويتمثل بعضها فى تحيز بعض النظم لمصالح الفئات الاجتماعية الأكثر حظا فى المجتمع .

٢ - هناك اختلاف جوهرى بين مفهوم تكافؤ الفرص وبين مبدأ العدالة الاجتماعية . فقد يقتضى تحقيق العدالة الاجتماعية التحيز الإيجابى للفئات الدنيا أو المحرومة . وقد أخذ بهذا المبدأ الدستور المصرى فيما قرره في المواد ١٦ ، ٢٦، ٣٧ . وقد يكون من الملائم ، عند النظر فى تعديل الدستور ، تضمينه مبدأ كفالة العدالة فى مجال التعليم .

٣ - أن تحقيق العدالة فى التعليم يستلزم " تفريده " ، إن صح هذا التعبير، أى كفالته - نوعيا وكميا - بما يتلاءم وقدرات وإمكانات كل فرد ، والعمل على تنمية تلك القدرات والإمكانات إلى أقصى حد ممكن .

ونرى أن لهذه الاعتبارات أهمية قصوى فى الآونة الحالية ، فإن سياسة التعليم قد وصلت إلى مفترق الطرق : فإما أن يقع الاختيار على دعم الفروق الشاسعة فى نظم التعليم القائمة ، وهو مايؤدى بالضرورة إلى التحيز للفئات الاجتماعية الأكثر حظا فى المجتمع ، وإلى اختزال حق التعليم بالنسبة للفئات الأقل حظا إلى الحد الأدنى ، تحقيقا لأهداف تعليمية متواضعة . ويتمثل الناتج الحتمى لهذا الاختيار فى استمرار الأمية ، وانحسار فى المهارة الفنية ، وتدنى فى المستوى الحضارى .

أما الطريق البديل ، وهو الأمثل ، الذى يتعين أن تسلكه سياسة التعليم تحقيقا للعدالة الاجتماعية ، فيبدأ بالإيمان بأن الإنسان ، وكل إنسان فى المجتمع ، يمثل قيمة ، وأن كرامته تعتبر جزءا من كرامة الوطن . وينبنى على هذا الاختيار أن يكون لكل فرد الحق فى تعليم غير محدود بأهداف متواضعة ، بل يتجاوزها إلى كفالة مضمون الحق الإنسانى فى التعليم ، متمثلا فى تنمية قدرات الإنسان إلى أقصى مدى . كما أن المصلحة الوطنية تقتضى ألا تدور السياسة الاجتماعية فى حلقة مفرغة : فمفاد الخبرات الإنسانية ، أن رقى الأمم وتقدمها لايتحقق إلا بسواعد أبناء مكتملى الشخصية والعلم والقدرات .

المراجـع

١ - David Bidney: The Problem of Freedom and Authority in Cultural Perspective, in Theoretical Anthropology, Schocken books, New York,1967,p.462.

Charles Vereker: The Development of Political Theory, Hutchinson University Press, London, 1964, p. 96.

٢ - David Sidorsky: Contexualism, Pluralism and Distributive Justice, in Social Pluralism and Policy, Bowling Green State Univeristy, Ohio, 1983, p.173.

٣ - L.T. Hobhouse: The Elements of Social Justice, George Allen and Unwin, London, 1965, p.102.

٤ - Morris Ginsberg: On Justice in Society , Heinemann, London, 1965 p.80.

Also Jack Donnelly: The Concept of Human Rights, Croom Helm, 1985. pp.29-31.

٥ - Abraham Doron: The Welfare State, Issues of Rationing and Allocation of Resources, in Evaluating the Welfare State,edited by Shimon E. Spiro and Ephraim Yuchtman -Year, the Academic Press, 1983, p.152.

٦ - قاموس المنجد فى اللغة والاعلام - دار المشرق ، بيروت ، طبعة ١٩٨٦.

٧ - زينب محمد فريد : فى تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ، صحيفة التربية ، سنة ٣٢ ، عدد١ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٠ .

٨ - أحمد فتحى سرور : استراتيجية تطوير التعليم فى مصر ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٨٧ ، ص ٤١، ٤٢ .

٩ - حكم المحكمة الدستورية فى الدعوى رقم ٣ للسنة الأولى القضائية بجلسة ٦/٣/١٩٧١، منشور بمجموعة المبادئ التى قررتها المحكمة الدستورية ، الجزء الأول ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .

١٠ - حكم المحكمة الإدارية العليا فى القضية رقم ١٦١ للسنة الثالثة القضائية بتاريخ ٢٩/٦/١٩٥٧، منشور بمجموعة المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الإدارية العليا فى خمس سنوات ، إعداد أحمد سمير أبو شادى ونعيم عطية ، دار القاهرة للطباعة .

١١ - بحث تكافؤ الفرص فى سياسة الدولة التعليمية ، أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وشارك فى إعداده كل من : سليمان نسيم ، عوض توفيق ، رسمى عبدالملك ، طلعت عبد الحميد ، عادل عازر ، سحر حافظ.(والبحث تحت الطبع) .

١٢ - دراسة مقدمة من وزارة التربية والتعليم للجنة المشكلة من ممثلى الوزارات المعنية بدراسة ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٨ (غير منشورة) .

١٣ – عادل عازر وناهد رمزى : ظاهرة عمالة الأطفال فى مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٩٠ .

١٤ – المكتب الفنى لوزير التعليم – السياسة التعليمية فى مصر ، وزارة التربية والتعليم ، يوليو سنة ١٩٨٥ .

١٥ – سمير سعد: التسرب من مدارس التعليم الأساسى ، ورقة مقدمة لندوة عمالة الطفل ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٦ .(غير منشورة)

١٦ – دراسة مقدمة من وزارة التربية والتعليم للجنة المشكلة من ممثلى الوزارات المعنية بدراسة ظاهرة عمالة الأطفال ، سابق الإشارة إليها .

١٧ – تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا عن إصلاح التعليم الابتدائى ، يوليو سنة ١٩٧٩ .

١٨ – عادل عازر وناهد رمزى ، المرجع السابق .

١٩ – Jan Vranken: Non Income Dimensions of Poverty, in Understanding Poverty, edited by Giovanni Sarpellon, Istituto Internationale Jaques Maritain Roma, 1984,p.22

٢٠ – International Institute for Educational Planning: Seminar on Planning Education for Reducing Inequalities, the Unesco Press, Paris, 1981, p.30.

٢١ – المرجع السابق .

٢٢ – Richard Berthoud et al. Poverty and the Development of Anti - Poverty Policy in the U.K.,Heinemann Educational Books, London, 1981,p.238.

٢٣ – المعهد الدولى لتخطيط التعليم ، المرجع السابق ، ص ٣٨ .

٢٤ – برثود، المرجع السابق .

٢٥ – Franz Flamm: The Social System and Welfare Work in the Federal Republic of Germany, Eigenverlag Des Deutschen Vereins Fur Offentliche und Private Fursorge, 1980, pp.90-97.

٢٦ – المرجع السابق .

٢٧ – برثود، المرجع السابق ، ص ٢٥٤.

٢٨ – المعهد الدولى لتخطيط التعليم ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

٢٩ – Colin and Ball: Education for Change- Community Action and the School,1. Penguin Education, 1973, p.161

٣٠ – برثود ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

٣١ – فلام ، المرجع السابق ، ص ٦٠.

Absrtrac

SOCIAL JUSTICE IN EDUCATION FOR THE LOWER STRATA OF SOCIETY

Adel Azer

The article starts by discussing the concept of social justice and by identifying its three components. An analysis of the position taken by the Egyptian constitution reveals that the constitution has adopted different criteria of social justice suited to ,and in accordance with, the nature of the Rights dealt with, and in accordance with policy goals.

The paper then turns to a discussion of the criterium of equal opportunity in education which is presumed to guarantee justice for all in education . A delineation of the effects of present educational policies reveals that the criterium of equal opportunity is but a mirage. The paper finally reviews different educational strategies, including positive discrimination in education in favour of the underprivileged.The paper calls for a change in policy in order to guarantee justice in education .

مؤتمر " نحو رعاية متكاملة للمسنين "

عرض : نادية حليم *

عقد مؤتمر " نحو رعاية متكاملة للمسنين " بمقر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى الفترة من ٣ - ٥ مارس ١٩٩١ . اشتملت أعمال المؤتمر على ست عشرة ورقة تمت مناقشتها فى خمس جلسات ، خصص لكل جلسة بعد معين من أبعاد دراسة المسنين .

قدمت فى الجلسة الأولى ثلاث ورقات تتناول خصائص المسنين ، وفى الجلسة الثانية نوقشت أربع ورقات حول الجوانب المختلفة لصحة المسنين ، وخصصت الجلسة الثالثة لموضوع حقوق المسنين من خلال ثلاث ورقات . أما الجلسة الرابعة فقد تناولت نظم رعاية المسنين ، وأفرد للجلسة الخامسة والأخيرة مناقشة إعداد وتأهيل كوادر فى مجال رعاية المسنين ، حيث تعرضت أربع ورقات لهذا الموضـوع ، واختتم المؤتمر أعماله بإعلان عدد من التوصيات .

اشترك فى إعداد الأبحاث والدراسات المقدمة ومناقشتها لفيف من المتخصصين بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ووحدة طب المسنين بجامعة عين شمس ، وأعضاء هيئات التدريس بجامعات القاهرة ، والأزهر ، وعين شمس ، والمركز الديموجرافى بالقاهرة .

كما اشترك فى الدراسات المقدمة للمؤتمر الهيئة العامة للتأمين والمعاشات ، ووزارة الشئون الاجتماعية ، وعبر عن رأى المنتفعين فى الخدمات المقدمة للمسنين رابطة قدامى الموظفين .

★★★

* مستشار (أستاذ علم الاجتماع) ورئيس قسم السكان والفئات الاجتماعية بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومقررة المؤتمر .

المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثانى ، مايو ١٩٩١ .

بدأت أعمال المؤتمر بجلسة افتتاحية قرأت فيها الدكتورة نادية حليم كلمة الأستاذة الدكتورة آمال عثمان ، نيابة عن سيادتها ، ثم ألقى الدكتور صبحى عبد الحكيم محاضرة افتتاحية ، ألقى فيها سيادته الضوء على المسنين فى إطار ديموجرافى ، حيث تبلغ نسبتهم إلى إجمالي السكان في تعداد ١٩٨٦ ٥ر٧٪ ، أى حوالى ٦ر٣ مليون نسمة ، منهم ٥ر١ مليون نسمة فى مرحلة السن ٦٠ إلى ٦٥ ، و ٠٠٠ر٨١٢ نسمة فى مرحلة السن ٦٥ - ٧٠ ، ثم المرحلة الأخيرة وعددها حوالى ٠٠٠ر٧٠٠ نسمة وهى تشكل مجموع الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ٧٥ عاما فما فوق . ويعتبر انخفاض معدلات الوفيات هو العامل الرئيسى - لا سيما فى الدول النامية - الذى يؤدى إلى ظاهرة التعمر . وكلما انخفض معدل الوفيات كلما ارتفع العمر الوسيط ، وكلما ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد . ويصـل - هذا الأخير - فى مصر الآن إلى ٦٠ عاما ، بفارق سنتين إلى ثلاث سنوات بين الذكور والإناث . وتعتبر السويد من أعلى بلاد العالم فى نسبة التعمر ، تليها النرويج .

وتطرق سيادته إلى اختلاف حاجات كل شريحة عمرية فى المجتمع عن باقى الشرائح ، ومادامت عملية التنمية تسعى فيما تسعى إليه أساسا إلى إشباع هذه الحاجات ، فلابد أن تأخذ فى اعتبارها إشباع احتياجات هذه الشريحة العمرية فى المجتمع بمختلف جوانبها الصحية والاجتماعية والاقتصادية ، مع الأخذ فى الاعتبار لظروف هذه الشريحة على ضوء التغيرات التى يمر بها المجتمع المصرى .

وبانتهاء الجلسة الافتتاحية توالت جلسات المؤتمر الخمس على النحو التالـى :

★★★

الجلسة الأولى : خصائص المسنين

تناولت الجلسة الأولى موضوع خصائص المسنين ، فعرضت لمفهوم المسن والخصائص الديموجرافية لهذه الشريحة العمرية ، والسمات الاجتماعية لها فى ثلاث ورقات .

قدم الدكتور محمد شعلان الورقة الأولى ، وهـى ورقة استطلاعية بعنـوان " المسن كلمة فى حاجة إلى تعريف " :

تدور الفكرة الأساسية للورقة حول عدم اعتبار سن معين فيصلا فى تحديد

فئة المسنين فى المجتمع ، إذ يلعب دورا فى تحديد ذلك - كما تقول الورقة - الأداء الوظيفى للفرد وإقباله على الحياة ، وليس العمر الزمنى .

وأشار سيادته إلى أنه بامكان الفرد أن يؤجل سلبيات هذه المرحلة العمرية ويحولها إلى مرحلة عطاء وازدهار ، والدليل على ذلك العدد الكبير للمسنين فى مواقع حيوية وبارزة ، كما أن عددا كبيرا ممن يحكمون العالم الآن ضمن هذه الشريحة العمرية . والمشاهد فعلاً أن هناك من تجاوزوا السبعين والثمانين ومازلوا قادرين على العطاء ، وهذا ما يدفع إلى البحث عن تعريف آخر لكلمة المسن غير العمر الزمنى .

ويرى سيادته أن تحديد سن المسنين بداية لهذه الفئة العمرية - يجعلنا نعتبر أن مجرد الوصول إليها يعنى بداية التدهور الذى يحتاج بدوره إلى رعاية خاصة ، ومن ثم كان اعتبارهم فئة تدخل فى حساب عبء الإعالة فى الدولة .

ويعطى دكتور شعلان وزنا كبيرا لمدى إقبال الفرد على الحياة بعد سن الستين وعلاقته بحالة العجز أو عدم العجز . والواقع يشهد على وجود من تجاوزوا السبعين والثمانين ، ومازالوا قادرين على العطاء .

وربما يقود ذلك إلى التفكير فى محك آخر لتعريف المسن غير العمر الزمنى.

وهناك من يتحدث عن ما يسمى (بيولوجية الأمل The biology of hope) وما يرتبط بوجود هذا الأمل من تغيرات فى التراكيب الكيميائية التى تحدث فى جسم الإنسان وتمد فى عمره ، وأن الأمل والحيوية ، يمكن لمن يتمتع بهما أن يعيش الحالة الصحية والنفسية للشباب ، بينما هو فى سن السبعين أو الثمانين ، والعكس صحيح ، فهناك أمراض تصيب الغدة الدرقية على سبيل المثال فتؤدى إلى شيخوخة مبكرة ، كما أن مرض (الزهايمر) وهو الشيخوخة المبكرة ، يؤدى إلى تدهور الإنسان قبل سن المعاش .

ولعل كثرة عدد كبار السن فى مجتمع ما تدل على تقدم المجتمع . والمطلوب لا أن ندبر للمسن احتياجاته كإنسان معوق فى المجتمع ولكن أن نفتح له مجالا لعطاء مستمر يشعر من خلاله أنه مازال يمارس وجوده فى المجتمع .

ولعل فقد الرجل - عند سن الإحالة إلى المعاش - لمجالات السيطرة والتسلط والامتلاك والاحتواء والقهر - كقيمة مرتبطة بالذكور - هى ما تؤدى إلى تدميره . وربما كان تغيير هذه المفاهيم التى يتمسك بها الرجل كجزء من قيمه

ونظرته للحياة ، وربما لو صاغ الرجال أيضا مفاهيمهم عن الحياة بصورة تقلل من أهمية هذه الجوانب – لقلت جدا التأثيرات الهدامة عليهم إذا ما فقدوا مصادرها مع السن . وفقد أهمية هذه المحكات يلعب دورا فى دفع الفرد إلى صورة الإنسان المتكامل الذى توجد فيه أنوثته وذكورته فى حالة قريبة من التـوازن .

ويرى سيادته أن المجتمع يخسر كثيرا ، والإنسانية تخسر أكثر إذا لم نفتح المجال أمام الكفاءات والقادرين على العطاء لكى يسهموا بصورة كبيرة فى كل مجال يستطيعون العطاء فيه .

أما الورقة الثانية فتعرض " تعمر السكان فى مصر " ، وهى من إعداد الأستاذ سعد زغلول : تتحدث هذه الورقة عن أبعاد ظاهرة التعمر الديموجرافى فى العالم مع مقارنة بين موقف هذه الشريحة فى الدول المتقدمة والدول النامية وفى مصر تفصيلا .

وتوضح الورقة الفرق بين تعمر الفرد وتعمر السكان – فالأول يعنى الزيادة فى عمر الفرد فى إطار تدخل العوامل التى تؤثر على طبيعة المرحلة العمرية من جوانب فسيولوچية ومستويات معيشة واختراعات طبية ... الخ . أما تعمر السكان فهو يعنى تزايد نسبة المسنين فى المجتمع وارتباطه بنسبة الشرائح الأخرى من الأطفال والمنتجين . وعلى ضوء أن حجم الهرم السكانى كله يساوى (١٠٠) ، فإن زيادة أية شريحة فيه لابد أن تمارس تأثيرها على انخفاض فى نسبة الشرائح الأخرى . وإذا كان عنصر الوفاة له دوره ، إلا أنه دور غير أساسى بالقياس إلى تأثير عنصر الخصوبة .

أما نسبة المسنين فى المجتمع المصرى ، فقد كانت ٥٪ عام ١٩٥٠، ثم أصبحت الآن ٦٪ ، والمتوقع أن تصل إلى ١١٪ عام ٢٠٢٥ . كما أنه أمام كل ٦٠٠ طفل معال عام ١٩٩٠ هناك ٩٠ من المسنين ، عام ٢٠٢٥ سيكون أمام كل ١٠٠ طفل معال ٣٢ من المسنين .

وتتعرض الورقة إلى موضوع الخصائص الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية للمسنين فى مصر . فتتناول نسبة المسنين إلى المسنات ، ونسبة الداخلين من كلا الفئتين فى قوة العمل ، والحالة الاجتماعية لهم ، ومستوى التعليـم .

وعن الآثار أو النتائج المترتبة على التعمر الديموجرافى على الأحوال

الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان ، تعرض الورقة لهذا التأثير على العمر الوسيط ، وارتفاع توقع الحياة عند الميلاد ، وزيادة عبء الإعالة المتمثل فى زيادة الطلب على الخدمات اللازمة لهذه الفئة .

ثم عرضت *الدكتورة إلهام عفيفى الورقة الثالثة بعنوان " النشاط الاجتماعى للمرأة المسنة "* : تناولت الورقة محددات النشاط الاجتماعى للمرأة المسنة الصحية والاقتصادية والأخرى الخاصة بنظام الأسرة والمعيشة ثم المساعدات المتبادلة بينها وبين الآخرين .

تناول عرض المحددات الصحية رؤية المسنة نفسها وتقديرها لوضعها الصحى، ثم أنواع الأمراض التي تنتشر بين المسنات . وإلى جانب الأمراض العضوية فهناك أيضا الأمراض النفسية والإحساس بالوحدة الذى يصاحب الكبار فى السن المتقدمة . ويقوم الأبناء بدور كبير فى التخفيف من تأثير هذا العامل .

وتلعب الحالة الصحية للمرأة بعد سن الستين دورا كبيرا فى مدى نشاطها الاجتماعى ، وحريتها فى الحركة والانتقال والمشاركة والاندماج .

أما الحالة الاقتصادية ، فالدراسة توضح أنه كلما كان هناك استقرار اقتصادى كلما ساعد ذلك على إستقرار أحوال المرأة المسنة وعلاقاتها بأبنائها والأصدقاء .

ويتناول عرض جزئية النشاط الاجتماعى تأثير اقامة المسن داخل أسرته وإحاطة الأبناء به على نشاطه الاجتماعى ، مما يؤثر بدوره على الصحة الجسمية والنفسية .

أما المساعدات المتبادلة فهى مرتبطة بتكوين الأسرة المعيشية ، وتعتبر امتدادا لها . وتتناول علاقة المبحوثة بمن حولها ماذا تعطى لهم ؟ ماذا تأخذ منهم ؟ وكلما كان هناك تبادل فى العطاء كلما كان ذلك من العوامل المؤثرة فى اتساع دائرة النشاط الاجتماعى التى تشمل الإخوة والأخوات والأقارب والأصدقاء .

وتؤكد الورقة فى نهايتها على ضرورة الاهتمام بهذه المرحلة العمرية ونشر التوعية بمشكلاتها ، وكيفية التعامل مع المسنين ، مع تقديم الخدمات المنزلية لهم وتوفير الرعاية الصحية ، وتعريفهم بحقوقهم حتى يمكنهم استعمالها والاستفادة منها .

★★★

قدم *الدكتور عبد المنعم عاشور ورقة بعنوان " المسن مريض "* : وتتحدث هذه الورقة عن خصوصية طب المسنين بوصفهم شريحة متميزة من العمر ، ليس لأن المسنين لهم أمراض لا تظهر إلا فى الكبر ، ولكن لأن الأمراض العادية التى يعرفها جميع الأطباء تأخذ شكلا مختلفا عندما تقع فى الكبر . وذلك راجع إلى أن المرض فى المسنين يتفاعل مع حالة فسيولوجية مختلفة سببها الكبر .

وتعرض الورقة لبعض الأمراض التى تكاد تقتصر على كبار السن مثل قرح الفراش . والموت بردا ، وهذان مثلان لأمراض لا تحدث إلا للكبار ، ولكن إلى جوار ذلك هناك العديد من الأمراض الأخرى التي يكثر وجودها فى الكبار مثل نوبات السقوط على الأرض بسبب قصور الدورة الدموية إلى المخ ، وكذلك فقد التحكم فى البول ، وأنواع معينة من الأورام ، كذلك مرض "باركنسون" وبعض أنواع الدرن .

ثم تتحدث الورقة عن السلوك المختلف للأمراض فى الكبر ، وذلك لأن المرض حالة ديناميكية تعتمد على تفاعل عناصر مختلفة بيولوجية ونفسية واجتماعية . والكبر له خصائصه التى تميزه في كل هذه الجوانب ، ومن ثم كانت ضرورة وجود الطبيب المتمرس والمدرب على فك الغاز الأقنعة المتعددة التى يختفى وراءها وجه المرض فى هذه السن ، واكتشاف المرض مهما أفرغت مظاهره عن المعروف والمشهور .

ومهما كان المرض الذى يعالج فيه المريض المسن فإن بجواره بالضرورة أمراضا أخرى يحملها هذا المسن على كاهله ، ويتوقف العلاج على أخذ هذه الأمراض مجتمعه فى الحسبان .

ومن القضايا الهامة التى تثيرها الورقة قضية مشاكل المسنين مع الدواء ، الذى يختلف سلوكه كما وكيفا فى أجساد المسنين عنه فى غيرهم ، مما يؤكد على أهمية أن يأخذ طبيب المسنين ذلك في الاعتبار عند وصف الدواء ، وعليه أن يحذر أكثر كلما كثر عدد الأدوية الموصوفة .

وتعرض الورقة ثلاث فئات لأسباب تجعل الكبار أكثر استهدافا للعجز وانخفاض مستوى الحياة وهى :

١ - أسباب جسمية : مثل الكسور وسوء التغذية والهرم والآثار المدمرة للعقاقير.

٢ - أسباب عقلية : وهى العزلة الاجتماعية والضغوط النفسية والاكتئاب .

٣ - أسباب اجتماعية اقتصادية : وهى الفقر والإسكان والمواصلات .

وغالبا ما تتفاعل هذه المجموعات الثلاث لتحدث أثرها .

وقبل أن يتحدث الدكتور عاشور عن برامج الرعاية للمسنين يؤكد بشدة على حتمية الرعاية المتكاملة التى تشمل الجانب الطبى والاجتماعى معا . أما منطلقات الرعاية الصحية للمسنين فيمكن تقسيمها من الناحية العملية إلى :

- الخدمات الطبية للمسنين .
- الدعم الأسرى والاجتماعى للمسنين .
- البيئة الطبيعية للمسنين .
- ثم الإرشاد النفسى للمسنين .

وتتحدث الورقة أيضا عن ضرورة توفير قاعدة هائلة من البيانات لزوم التخطيط لخدمة صحية ناجحة . كما تستلزم إدارة هذه الخدمة الصحية بكفاءة وجود برامج بحوث لمدى فاعلية هذه البرامج البحثية تحتاج إلى أن يتبناها أحد المراكز البحثية المؤهلة لإجرائها .

وقد رشح الدكتور عاشور المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية أو وحدة طب المسنين بكلية طب عين شمس لتولي هذه البرامج ، على أن يظل حلما يراود الأذهان أن يكون لبحوث الإعمار والمسنين معهد متخصص .

وعرض الدكتور أحمد نابر قطرى ، نتائج بحث عن " وبائيات المسنين بمصر" * : بدأ عرض نتائج هذا البحث بمقدمة عن التغيرات الحادثة فى المجتمع المصرى وانعكاسها على أوضاع المسنين ومشكلاتهم ، ومن ثم ظهور الحاجة إلى تدخل الدولة متمثلة فى وزارة الشئون الاجتماعية وجمعياتها الأهلية إلى جوار وزارة الصحة لتقديم الرعاية المناسبة لهذه الفئة .

أجرى البحث على ١٢٠٠ حالة تمثل جميع فئات المجتمع بقدر المستطاع ، كما غطت السكات بحسب محل الإقامة (ريف - حضر) على نطاق خمس محافظات هى محافظات القاهرة - الجيزة - الغربية - المنيا - الفيوم .

واستخدمت فى جمع المادة استمارة تناولت إلى جانب البيانات الأساسية الحالة الصحية ، وأنشطة الحياة اليومية ، والقدرة على القيام بالأعمال الروتينية

* أجرت البحث إدارة الصحة النفسية وإدارة الإحصاء بوزارة الصحة بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية .

اليومية ، والعادات المعيشية ، وكذلك الأنشطة الاجتماعية والدينية ، وأخيرا الحالة النفسية والعصبية .

وعرضت الورقة لأهم نتائج البحث والتى تتمثل فى :

- وجود نسبة كبيرة من المسنين غير مرغوب فيهم فى الأسرة بسبب المرض المزمن وعدم القدرة على الحركة أو العمل .
- نقص أعداد المصابين بالأمراض العقلية عن المتوقع .
- أن عددا كبيرا من المسنين يعمل ، وأن النساء المسنات يعملن فى كل الأعمال، وتتزايد أعداد العاملات منهن فى الأعمال الكبيرة بسبب وفاة العائل ونقص الموارد .

ويؤكد الباحث – استنادا إلى هذه النتائج – على ضرورة بذل جهود مضاعفة لإيجاد دور مجهزة لهم ، وزيادة عدد الأسرة المخصصة للمسنين بالمستشفيات لاستيعاب الزيادة المتوقعة فى الأعداد ، وتشجيع الجمعيات الأهلية التى ترعى المسنين لتزيد من فاعليتها ونشاطها فى هذا المجال . مع توصية أخيرة بتكوين لجنة قومية عليا للتخطيط لرعاية هذه الفئة وحل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والمرضية .

ثم تناول الدكتور أحمد بسطاوى محمد ، الأسس الطبية لاختيار الأدوية للمرضى كبار السن : وتبدأ الورقة بعرض أهمية النظر إلى مشاكل قطاع المسنين فى المجتمع والعمل على حمايته ، نظرا للزيادة المطردة فى نسبتهم فى المجتمعات الحديثة . ويؤكد دكتور أحمد بسطاوى على ضرورة وجود طبيب معالج متمرس وعلى دراية تامة بالأدوية المختلفة والمستنبطة لعلاج المرضى المسنين .

ومن الحقائق العلمية الثابتة أن الأمراض المختلفة (مثل ارتفاع ضغط الدم والبول السكرى ومضاعفاته ، وقصور الدورة الدموية .... الخ) تنتشر بنسبة أكبر فى قطاع المسنين . كما أن عدة أمراض قد تكون متزامنة فى المريض الواحد .

وتعرض الورقة لمشكلة أخرى ، تكثر فى المجتمعات النامية ، وهى استعمال الأدوية المختلفة بدون استشارة الطبيب ، مما يؤدى إلى حدوث تفاعلات جانبية بين هذه الأدوية ، ويؤثر سلبيا على استجابة هؤلاء المرضى للعلاج الطبى .

وتؤكد الأبحاث الطبية على أن الوظائف الفسيولوجية لأجهزة الجسم المختلفة تتأثر سلبيا بتقدم العمر ، لذا فهناك اختلاف واضح بين كبار السن من

المرضى وقرنائهم فى سن الشباب وذلك عن طريق تمثيل وحركة الأدوية المختلفة بالجسم ، كما أن هناك تغيرا ملحوظا فى مدى ونوعية استجابة المرضى المسنين للأدوية المختلفة .

إلى جانب هذه النقاط سالفة الذكر تلقى الورقة الضوء على الأسس الطبية التى تحدد اختيار الأدوية للمرضى كبار السن ، مع كيفية تقدير الجرعات المناسبة لهم ، وضرورة وضع هذه الحقائق أمام بصيرة جميع المرضى والعاملين بالحقل الطبى من أطباء وهيئات معاونة حتى نتمكن من ترشيد استهلاك الدواء والعمل – بقدر الإمكان – على تجنب الآثار الجانبية والتداخلات المختلفة للأدوية .

أما الورقة الأخيرة فى الجلسة ، فقد قدمتها دكتورة سمية محمد لاشين عن " تغذية المسنين " : تنصب هذه الورقة على الأمراض والمشاكل الناتجة عن سوء التغذية . وهى من المجالات التى تحظى باهتمام كبير من الخاصة والعامة ، وتحتاج إلى وضع خطة عامة تعمل كمرشد للطريقة المثلى للتغذية ، وأهم العناصر التى يحتاجها المسن على ضوء المجهود الجسمانى والسعرات الحرارية التى يحتاجها كل مسن حسب وضعه الخاص .

وتعرض الورقة لاحتياجات المسنين الغذائية على ضوء ما يحصلون عليه فعلا من واقع دراسة أجرتها دكتورة سمية لاشين على عينة قوامها ٥٠٠ مسن من منطقتى مصر الجديدة ومدينة نصر .

تناولت الورقة العوامل التى تؤثر على الحالة الغذائية للمسنين وهى تنقسم إلى قسمين :

العوامل المؤثرة على عملية التمثيل الغذائى فى الجسم ، مثل صعوبة البلع ونقص الحامض المعدى وسوء الهضم .

والعوامل الاقتصادية المرتبطة بانخفاض الدخول الذى يؤدى إلى منعهم من شراء الطعام الضرورى لهم .

هذا بالإضافة إلى التغيرات الطبيعية مثل فقد الأسنان ، والأمراض العصبية التى تصيب العضلات وتعوق قدرتهم على تناول الأطعمة المختلفة . وتؤثر العادات الاجتماعية على نوعية اختيار الطعام ، كما تؤثر الانفعالات النفسية والضغط العصبى على الشهية والإقبال أو الحجام عن الطعام .

وتركز الورقة فى نهايتها على أهمية التثقيف الصحى والغذائى للمسنين ومن يتعامل معهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة ، والعيادات الخاصة بالمسنين،

ودور إقامة المسنين ، وإتاحة المجال أمامهم لأنشطة اجتماعية تناسب مرحلة العمر هذه وتحافظ على مستويات عالية للروح المعنوية .

★★★

الجلسة الثالث : حقوق المسنين

أما الجلسة الثالثة فقد تناولت موضوع حقوق المسنين ، وعرضت فيها ثلاث ورقات عن" العدالة الاجتماعية للمسنين ، والمسنين كضحايا للجريمة ثم أمن المسن .

عرض الدكتور عادل عازر الورقة الأولى التى تتناول "العدالة الاجتماعية للمسنين" :

مستهلا الموضوع باعتبار معين مؤداه أن النظم الاجتماعية بصفة عامة لاتنشأ من فراغ ، كما أنها ليست محصلة مبادئ وأصول فنية بحتة ، بل تتشكل السياسة الاجتماعية حسب اختيار واضعها لرؤية اجتماعية محددة فى إطار واقع اجتماعى معين . ومع اختلاف الرؤى الاجتماعية إلا أن كافة النظم المعاصرة تتفق فى اعتناقها شكلا من أشكال العدالة الاجتماعية تنشده لمواطنها . ورغم وحدة المبدأ فإن الاختلافات الأيديولوچية بين الدول قد أدت إلى تباين فى البنى الاجتماعية ، وإلى مغايرة فى مضامين السياسات التى تضعها ، مما أسفر عن اختلاف فى قدر العدالة الذى يتحقق بالفعل فى كل مجتمع .

تناول دكتور عادل عازر مفهوم العدالة الاجتماعية على أساس أن له ثلاثة أبعاد ، بعد موضوعى ، وبعد شكلى ، وبعد تنفيذى ، وفى كل مجال فإن الهدف الأساسى هو مضمون حقوق الإنسان لكى يتمكن من التحكم فى مقدرات حياته ، ولكى يصبح قادرا على التنمية الذاتية ، متفاعلا مع غيره فى المجتمع على أساس من المشاركة والاحترام المتبادل . ومع أن التراث النظرى يقتصر عادة فى معالجته لمفهوم العدالة الاجتماعية على البعدين الشكلى والموضوعى إلا أن البعد التنفيذى قد يؤدى إلى إحداث تغيير جوهري فيما يكفل فعلا من مضمون الحقوق، وبالتالى الحيلولة دون تحقيق العدالة الاجتماعية .

عرضت الورقة لنتائج بحث أجراه المركز القومى للبحوث مع هيئة الأمم المتحدة فى منطقة ميت عقبة على ٣٠٠ مفردة من المسنين والمسنات ، أبرزت نتائجه عدة جوانب على مستوى عال من الأهمية ، أبرزها محنة التقاعد التى يتعرض لها المسن دون تدبير بدائل تعوضه عن عمله السابق ، فيعانى الاكتئاب مرة ، والمغالاة فى التدين مرة أخرى ، وربما كانت النساء المسنات أقل تأثرا بذلك نظرا لاستغراقهن فى أداء أدوارهن داخل نطاق الأسرة . وتناقش النتائج ذلك فى

ضوء توصية دولية بأن على كل دولة أن تتجه نحو المزيد من المرونة فى سن الإحالة إلى التقاعد وذلك توطئة لإلغاء السن الوجوبى للتقاعد .

من الموضوعات الهامة الأخرى التى تعرض لها البحث النظم التى تمارسها الدولة لدعم دخول مواطنيها فى مرحلة الشيخوخة وكذا فى بعض الظروف الطارئة مثل المرض والبطالة . وتنتهى مناقشة نظام الضمان الاجتماعى ونظام التأمينات إلى أنهما لا يؤديان دورهما فى إعادة توزيع الدخل وفى كفالة حد أدنى لمستوى معيشة الأسر الفقيرة .

وتوضح نتائج البحث أيضا أن السياسة العامة لا تكفل تأمينا اجتماعيا واقتصاديا كافيا للفئات الدنيا ، الأمر الذى يلجئهم إلى الاعتماد على الغير وما يصاحب ذلك من معاناة مادية ونفسية . أما التأمين الصحى فإنه لا يوفر خدمة متخصصة فى طب المسنين ، حيث أن هذا التخصص غير متاح بصفة عام . وبالكشف الطبى - أثناء البحث - على عينة الدراسة تبين أن ما لديهم من أمراض ضعف عدد الأمراض التى كان المسنون يدركونها ، مما يؤكد على أهمية وجود الخدمة الطبية المتخصصة لهم . أما الرعاية الاجتماعية المتمثلة فى دور ونوادى المسنين فهى تحتاج إلى دعم للخدمات التى تقدمها ، مع توفير إخصائيين نفسيين واجتماعيين .

وتناقش الورقة فى نهايتها التساؤل الأساسى الذى بدأت به وهو " هل تحقق سياسة الدولة العدالة للمسنين " ؟ والإجابة عليه تأتى من خلال مناقشة ذات الأبعاد الثلاثة للعدالة الاجتماعية وهى البعد الشكلى والبعد الموضوعى والبعد التنفيذى ، وعلى ضوء ما أسفرت عنه نتائج البحث فإن العدالة الاجتماعية لهذه الفئة مختلفة إلى حد كبير ، وفى حاجة إلى إعادة نظر ، وأن علينا أن نعتنق رؤية جديدة (وهى حق المسن فى الحياة) .

وتناولت الورقة الثانية " المسنون كضحايا للجريمة " إعداد الدكتور عصام المليجى : وتهدف إلى إلقاء الضوء على الدور الهام الذى أصبح لضحايا الجريمة ، ومنهم بطبيعة الحال الضحايا من المسنين فى مجال الدراسات الإجرامية عموما ، وفى مجال السياسة الجنائية والسياسة التشريعية الحديثة على وجه الخصوص .

تناولت هذه الدراسة الاتجاهات التى تشعب لها الاهتمام بضحايا الجريمة. فأبرزت الاتجاه الذى يبحث فى دورهم فى تسهيل ارتكاب بعض الجرائم ، أو حتى فى خلق الموقف الإجرامى ، واتجاها آخر يبحث فى المخاطر المحيطة بأفراد

المجتمع ، والتى قد تجعل من البعض منهم ضحايا لأفعال إجرامية حتى بغير مشاركة منهم سواء بطريق العمد أم الإهمال . ثم هناك من الاتجاهات ما تركز على النتائج التى يستتبعها الاهتمام بضحايا الجريمة على مسيرة السياسة الجنائية عموما فى جوانبها التشريعية والقضائية والجزائية ، بل وعلى بعض جوانب السياسة الاجتماعية العامة للدولة .

وقد تناولت الدراسة هذه الاتجاهات سالفة الذكر مشيرة من خلالها إلى الأوضاع الخاصة بضحايا الجريمة عموما ، وما يقدمه لهم التشريع المصرى ، وما يتجه إليه الفقه والتشريع المقارن فى هذا المجال مع اشارات خاصة بفئة المسنين منهم .

أما الورقة الثالثة ، فقد أعدتها الدكتورة نمجوى حسين خليل ، وتناولت فيها " أمن المسنين " تحليل مضمون الجرائم الواقعة على المسن فى جرائد مصرية يومية " : ركزت هذه الدراسة على الجرائم الواقعة على المسن والمنشورة فى جريدتى الأخبار والوفد ، فى الفترة ١ يناير - ٣ يونيه ١٩٨٩ ، بهدف الكشف عن السمات والصفات التى تحدد حالة الجانى والمجنى عليه فى الجرائم الواقعة على المسن ، وتحديد عوامل ارتكاب السلوك الإجرامى ، والكشف عن علاقة الجانى بالمجنى عليه ، ثم أخيرا ظروف ارتكاب الجريمة مع تحديد مكان وزمان ارتكابها وإبراز الحلول والمقترحات التى حرصت الصحف على أن تبرزها للحد من الجرائم التى تقع على المسن . تضمنت الورقة نتائج هذه الدراسة ، فعرضت لأنواع الجريمة والجرائم الواقعة على المسنين ، وعلاقة الجانى بالمجنى عليه ، ومكان ووقت ارتكاب الجريمة ، وأسباب ارتكاب الحريمة ودوافعها . كما تناولت الدراسة أيضا الظروف المهيئة لوقوع الجريمة على المجنى عليه من المسنين .

وتبرز الدراسة أهمية وضع نظام أمنى متكامل للمسنين ، ووضع سياسة عامة للوقاية من الجريمة بالتركيز على هذه الفئة من السكان . وذلك على أساس أن فاعلية إجراءات مكافحة الجريمة والوقاية منها يمكن أن تقلل فرص أو احتمالات وقوع مزيد من الضحايا .

★★★

الجلسة الرابعة : نظم رعاية المسنين :

خصصت الجلسة الرابعة للمؤتمر لموضوع " نظم رعاية المسنين " حيث قدمت ثلاث ورقات عن دور نظام التأمين الاجتماعى فى رعاية المسنين ، ودراسة تقييمه

لأندية المسنين ، ووجهة نظر المنتفعين فى الخدمات التى تقدم لهم .

أعد الورقة الأولى الأستاذ محمد اسلام عبد الرحمن ، وتناولت بداية *الاهتمام المصرى بالتأمين الاجتماعى* ، والذى بدأ مع بداية ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ووضعت له ستة مبادئ للتنفيذ ثم امتد النظام حاليا إلى كل مواطن شاملاً أهم أنواعه ، وهى تأمين الشيخوخة ، والعجز والوفاة ، كما يشتمل النظام الخاص بفئة العاملين لحساب الغير على تغطية كاملة لباقى الأخطار .

اشتملت الورقة على شرح مفهوم الشيخوخة فى التأمين الاجتماعى ، وتعويضات تأمين الشيخوخة والمبادئ العامة التى تستند إليها . كما تناولت الورقة عرض دور الهيئة القومية للتأمين والمعاشات فى رعاية المسنين .

أما الورقة الثانية فهى عن " أندية المسنين – الأهمية والتقويم " وهى من إعداد دكتور محسن العرقان ودكتور سيد محمد عبد العال : تتناول هذه الورقة تاريخ الاهتمام برعاية المسنين فى مصر والخدمات المقدمة لهم ، حيث تشكل الأندية واحدة من هذه الخدمات ، وتشتمل الورقة على شرح للإجراءات المنهجية لبحث أنجزه كاتبا الورقة لتقييم هذه الأندية .

جمعت بيانات البحث من (٧٥٠ مسنا) موزعين على خمسة عشر ناديا على مستوى الجمهورية .

تناول التقييم الأهداف التفصيلية لأندية المسنين وقياس مدى سلامة ترجمة هذه الأهداف المعلنة إلى خطط إجرائية منفذة ، وقياس فعالية الأثر الناجم عن تنفيذ هذه الإجراءات والبرامج .

اشتملت أداة البحث (استبيان) على أربعة أقسام تضم البيانات العامة ، ثم الأنشطة الفعلية فى النادى واحتياجات المسنين . وتناول القسم الثالث رأى المسن فى النادى ، ومدى تقبله لفكرة الإدارة الذاتية للنادى ، ويركز القسم الرابع على إبراز تصوّر المسن لنفسه وعلاقة المسن بالعالم من حوله .

ولما كان االبحث – وقت انعقاد المؤتمر – فى مرحلة تحليل البيانات فقد اقتصرت الورقة المقدمة على بعض المؤشرات والنتائج الأولية للدراسة الميدانية ، ألقت الضوء على توزيع الأندية ، وتخصيص أماكن لها ، ومدى صلاحية هذه الأماكن واستيفائها للظروف التى تتناسب واحتياجات المسن . كما تناولت النواحى الإيجابية والسلبية فى الأنشطة والبرامج المتاحة فى هذه الأندية والتى تتناول مجالات الرعاية الصحية ، والنشاط الرياضى ، والنشاط الثقافى ، والدينى

والترفيهى والاجتماعى .

وعبر المهندس محمد فهمى حسن الإمام عن وجهة نظر المنتفعين فى الخدمات المقدمة لهم ، فتحدث عن تاريخ إنشاء الرابطة العامة لقدامى الموظفين وأهدافها ومواردها . وأبرز التفرقة فى المعاملة بين الجمعيات والروابط المختلفة ، رغم توحد الأهداف ومجال العمل وهو خدمة المسنين على اختلاف طبقاتهم ، كما أشار سيادته إلى كفاية المصادر المالية لبعض هذه الروابط والجمعيات بما يساعدها على إقامة نوادى متكاملة للمسنين ، فى الوقت الذى لا تتمكن جمعيات وروابط أخرى حتى من مجرد الحصول على مقر مناسب نظراً لقصور الإمكانيات اللازمة لذلـك .

وتتقدم الورقة بمقترحات لتطور الخدمات المقدمة للمسنين تتناول توزيعها الجغرافى وأساليب إدارتها ومتابعة أنشطتها ، وكذلك الدعم المادى الموجه إلى كل منها ، وتطوير الخدمات الاجتماعية والثقافية التى تقوم بها .

★★★

الجلسة الخامسة : إعداد كوادر فى مجال رعاية المسنين :

تتناولت الجلسة الخامسة والأخيرة لهذا الموضوع " إعداد وتأهيل الكوادر فى مجال رعاية المسنين " ونوقشت فيها أربع ورقات حول إعداد الكوادر من الأطباء والممرضين والإخصائيين النفسيين والاجتماعيين .

تناول الدكتور محمد صادق صبور " إعداد كوادر الأطباء فى مجال المسنين " على أساس أن تعليم الأطباء النواحى المرضية للمسنين ليس كافيا ، وإنما يستلزم الأمر أن يتعلموا ويتدربوا على النواحى الفريدة التى تميز المسنين عن غيرهم . ويقتضى وجود هذا الطبيب أن يتضمن مقرر الدراسة لكليات الطب عدة موضوعات تتناول أهداف وعلوم الإعمار ، والخصائص النفسية والاجتماعية والمرضية للمسنين ، والتدريب الإكلينيكى والحقلى على المسن فى حالة صحته ومرضه ، والتدريب على الأنشطة المتكاملة اللازمة لعلاج وتأهيل المريض المسن من علاج طبيعى وتأهيل جسمانى وتأهيل نفسى ، والتدريب على معالجة عيوب النطق والكلام ... الخ ، وذلك بقصد أن يتبين الممارس العام أن علاج المرض عند المسنين يتطلب عملا متناغما ومتتاليا لفريق كامل من التخصصات والأنشطة المختلفة .

ويرى سيادته أن يفرز هذا البرنامج عددا من الأطباء الذين يمكن أن

يقوموا باستكمال دراساتهم العليا فى طب المسنين ، وذلك بهدف أن تتكون كوادر على درجة عالية من المعرفة والاتقان للمهارات اللازمة لمن يتعامل بعمق فى هذا التخصص .

كما يلزم فى المرحلة الأولى لإنشاء هذا التخصص الاستعانة بالإخصائيين فى الطب النفسى والأمراض العصبية وأمراض القلب والعظام والمسالك البولية وغيرها ، ولكن ينبغى ألا يكتفى بهؤلاء الأطباء دون غيرهم بل يشترك فى إعدادهم أساتذة الطب الطبيعى وعلوم الاجتماع .

ولإعداد كوادر فى مجال التمريض قدمت دكتورة شهر زاد محمد خالد غازى إطارا لاحتياجات المسن : التى ترتبط بثلاث مناطق مختلفة وهى التغيرات الجسمانية ، والتغيرات النفسية ، والتغيرات الاجتماعية . أما التغيرات الجسمانية فهى تحدث نتيجة عملية التقدم فى العمر ، وقد تترك علاماتها الواضحة تماما أو أن تكون لها آثار طفيفة .

أما دور المرضة كما تعرضه – دكتورة شهر زاد محمد – فهو مساعدة المسن على أن يعمل ليلبى احتياجات بيئته . لذلك فإن على المرضة أن تساعده على التكيف للتغيرات الجسمانية والنفسية التى تتدخل مع قدرته على تدبير حياته لنفسه .

كما أن الهدف الأعظم من الرعاية هو المحافظة على المسن فى أعلى مستوى وظيفى له . وعلى المرضة أن تختبر وتراجع إتجاهاتها ومشاعرها قبل العمل مع المتقدمين فى العمر ، إذا شاءت أن تكون ناجحة فى مهمتها .

وتوضح الورقة أيضا محتوى البرنامج الذى يمكن أن يعطى للمرضة التى تعد للعمل فى هذا المجال . ويتناول أهم التغيرات الفسيولوچية والنفسية التى تطرأ على جسم الإنسان فى حالة الكبر . وأثر البيئة على حدوث الحوادث والكوارث لكبار السن ، مع إلمام شامل بأهم أمراض الشيخوخة والخدمات الصحية والاجتماعية المتوفرة لهم .

وعن أهم المعوقات التى تواجه هذا الإعداد للعاملين فى هذا المجال – توضح الورقة – أنها تتجسد فى فقد الحماس الكافى للتدريب على العناية بهذه الفئة ، وغياب التخطيط المتكامل للعناية بها ، ونقص الأماكن التى يتواجد فيها المسنون المعوقون .

وتناولت السيدة مارى خليل أرمانيوس موضوع تطور الرعاية المتكاملة

للمسنين فى مجال الخدمة الاجتماعية : فعرضت لأهم الخدمات التى تقدمها بعض الأجهزة الحكومية والأهلية المعنية برعاية هذه الفئة ، مع توضيح الدور الذى تقوم به وزارة الشئون الاجتماعية والقطاع التطوعى التابع لها بشئ من التفصيل .

ومن الخدمات التى تقدم لهم توفير دور إيواء وأندية تقدم من خلالها برامج مختلفة لرعايتهم . ويتولى تقديم هذه الخدمات جهاز متخصص . وتحرص الوزارة بالتعاون مع أجهزتها على توفير وسائل التدريب المختلفة للعاملين بهذه الأجهزة لرفع مستوى كفاءة الأداء ولتطوير العمل والاستفادة من التجارب والأساليب الحديثة .

وترى السيدة مارى خليل أن تدريب الإخصائى الاجتماعى العامل فى هذا المجال ينبغى أن يشتمل على التزود بالمعلومات الخاصة بسمات المسن الاقتصادية والصحية والغذائية والسيكولوچية . وتنمية قدرات وخبرات الأخصائى الاجتماعى فى مجال العلاقات الإنسانية وأساليب حل المشكلات .

وتناولت الورقة الرابعة والأخيرة " الإعداد المهنى للإخصائى النفسى " وهى من إعداد *الدكتور زين العابدين درويش والدكتور عبد الحليم محمود السيد* : وتوضح الورقة فى بدايتها أن الحاجة مازالت ملحة إلى مزيد من الاهتمام والمراجعة والترشيد لما يقدم حاليا للمسنين . فالاهتمام المهنى المتخصص بهذه الفئة ، ما يزال فى أدنى حدوده ، اجتماعيا وطبيا ونفسيا . وقصور الاهتمام العلمى بهذه الشريحة العمرية – سواء من جانب الجامعات أو مراكز البحوث – لا يحتاج إلى دليل يثبت وجوده .

وتظهر الحاجة ملحة لوجود أخصائى نفسى مدرب فى مجال المسنين ، نظرا للغياب الكامل لهذا الدور . ويتضمن إعداد هذا الاخصائى مبدئيا التصور الواضح لحدود الدور أو الأدوار التى يمكن أن ينهض بها الأخصائى النفسى ثم تحديد خطة شاملة لعملية إعداد هذا الأخصائى النفسى . والتصور لهذا الدور يحدده على أساس دور الأخصائى النفسى كفاحص ، ودوره كباحث ، ثم دوره كمتدخل علاجى وقائى ، ودوره كمدرب أو خبير تدريبى ، ثم دوره كعضو فى فريق متعدد التخصصات ، وأخيرا دوره النفسى كمشرف مسئول .

وتحديد هذه الأدوار يرتبط بخطة إعداد الأخصائى النفسى للعمل فى هذا المجال . على أن يتسم البرنامج أو الخطة بالمرونة ، وأن يكون عنصر المضمون فيه مؤسسا على المعرفة النظرية من ناحية وعلى الخبرة العملية المتصلة بمشكلات

وظروف الفئة المستهدفة للخدمة من ناحية أخرى ، كما ينبغى أن يكون هذا المضمون مشتملا على مجموعة الموضوعات المتصلة والمؤهلة للقيام بكل دور من الأدوار المنوطة بالأخصائى النفسى فى سياقات العمل مع المسنين .

وتشتمل خطة التدريب على برامج ودورات تدريبية إلى جانب دراسة تخصصية ، أكاديمية ومهنية . وتتميز معالم هذه الدراسة فى توفير جوانب رئيسية ثلاثة ، هى جانب الاتجاه ، والجانب المعرفى ، وجانب المهارات .

ويتم الإعداد فى صورة دراسة عليا تخصصية فى نطاق الجامعة ، أما فرص تحصيل الخبرة العملية فتتم فى المؤسسات الاجتماعية والطبية المعنية بالمسنين .

وتنتهى هذه الورقة بكلمة أخيرة تنادى بوجود هيئة قومية متخصصة فى صورة مجلس أعلى لرعاية المسنين يتم من خلاله التنسيق والتكامل لكل الجهود التى تتجه إلى رعاية متكاملة للمسنين .

المناقشات والتوصيات :

أثارت جلسات المؤتمر عدة تساؤلات ومناقشات تناولت العديد من جوانب حياة المسن وأوجه القصور والضعف فى الخدمات التى تقدم له ، وكذلك نوعية الكوادر التى تقدم هذه الرعاية للمسنين ، والصورة العلمية التى ينبغى أن تكون عليها هذه الكوادر .

أثيرت فى الجلسة الأولى عدة تساؤلات حول مفهوم المسن ، والسن التى يمكن فيها اعتبار الإنسان مسنا ، حيث أن عدد السنوات منفردا لا يؤدى بالضرورة إلى وجود عدد من الأفراد المعالين الذين يعتبرون فى حاجة إلى تقديم مساعدة لهم فى كافة جوانب حياتهم ، فالإنسان – إذا ما توافرت ظروف معينة – يمكن أن يكون فعّالاً ومنتجا ونافعا للمجتمع بصورة كبيرة جدا .

كما نوقشت دلالات الأرقام والنسب التى توضح حجم هذه الشريحة العمرية إلى إجمالى السكان ، على أساس أن الأرقام والنسب وحدها لا معنى لها إذا لم توضع فى إطار تفسير ثقافى اجتماعى لها ، وأن الفروق الفردية فى القدرة على العطاء برغم بلوغ سن معين ، لا تنفى أهمية وجود خدمات خاصة للمسنين فى المجتمع ، خاصة ونحن نمر بتغيرات كثيرة تملى وجود هذه الخدمـات .

وتناولت المناقشة أيضا صور الرعاية الموجهة إلى المسنين ، وحرية المسنين فى اختيار أنماط وسبل رعايتهم ، حيث تقدم لهم فرص البقاء فى أماكن خاصة بالمسنين ، أم تقدم الخدمة لهم من خلال معيشتهم مع باقى أعضاء المجتمع .

وأثارت الأوراق والأبحاث المقدمة فى الجلسة الثانية أيضا العديد من التساؤلات حول أساليب المواجهة الواعية للأمراض النفسية والعضوية التى تكاد تختلط معالم كل منها فى الأخرى بالنسبة للمسن مما أبرز بكل وضوح الاحتياج الشديد لطبيب متخصص فى طب المسنين تتوفر فيه الدراية الكافية بهذه الأوضاع الصحية ، والعلم بتأثير الأدوية المختلفة ، والجرعات اللازمة من الأدوية التى تتناسب مع حالة المسن ، مع وجود توعية شاملة للأهل وأسر المسنين بالحالة النفسية والعصبية والجسمية للمسن فى هذه المرحلة العمرية .

ومن القضايا التى نوقشت باهتمام شديد افتقار المكتبة العربية إلى كتب خاصة بالمسنين ، وأدب يتناول سمات وأبعاد هذه المرحلة العمرية .

وأثار موضوع تغذية المسنين أهمية توفير وجبات متكاملة فى عناصرها الغذائية وجاهزة يمكن للمسن أن يجدها فى متناول يده ، عن طريق تدبير هذا الأمر من خلال دور نهارية للمسنين ، أو من خلال وحدات طب المسنين ، كما هو حادث فى هذه الوحدة الموجودة بالفعل فى جامعة عين شمس .

أما جلسة الحقوق الخاصة بالمسنين ، فقد تناولت مناقشة الأوراق المقدمة فيها مفهوم السياسة الاجتماعية بصفة عامة ، وتطبيقه على مجال الرعاية الخاصة بالمسنين . وأيضا دور الجمعيات الأهلية فى إطار تطبيق أهداف هذه السياسة الاجتماعية . واتجهت المناقشات إلى أن مناقشة العدالة الاجتماعية للمسنين لا يمكن أن تهتم بمعزل عن قضية العدالة الاجتماعية بالنسبة للمجتمع بوجه عام وبالنسبة لباقى الفئات الاجتماعية الأخرى فيه .

وبخصوص مفهوم المسنين كضحايا للجريمة فقد دعت حداثة المفهوم إلى إثارة التساؤلات حول التراث النظرى المتوافر عنه وكيفية تناوله من قبل دول أخرى فى العالم مثل فرنسا على سبيل المثال .

كما تناولت المناقشات أهمية المقارنة بين الجرائم الواقعة على المسنين وبين الأخرى الواقعة على كل أفراد المجتمع حتى يتبين الاتجاه العام للجريمة فى المجتمع ، وحجم ونوع وأسباب الجريمة الواقعة على المسنين مقارنة بحجم وأسباب ونوع الجريمة الواقعة على كل فئات المجتمع ، وذلك حتى يكون تحليل

العلاقة بين عنصر السن وبين ارتكاب الجريمة مبنيا على أسس علمية سليمة .

وانصبت مناقشات الجلسة الرابعة على مدى كفاية الشرائح الحالية للتأمين والمعاشات ونظام الضمان الاجتماعى لمواجهة احتجات المسن وكيفية توفير المبالغ اللازمة لتطبيق هذا النظام ، ومدى كفاية مظلة التأمين الصحى لتغطية كل فئات المسنين والأرامل فى المجتمع .

أما عن خدمة أندية المسنين التى تقدم للمسنين ، والمنتشرة فى عدد كبير من محافظات الجمهورية فقد تناولت التساؤلات مدى ملاءمة هذه الأندية للبيئات الاجتماعية المختلفة وتقبل الجمهور لها . كما نوقشت إمكانيات هذه الأندية وأنواع الخدمات التى تقدمها ، وكيفية التغلب على العقبات التى تواجه انتشارها والتوسع فيها .

واشتملت جلسة إعداد الكوادر على مناقشة المعوقات المختلفة أمام إيجاد العدد الكافى من المتخصصين فى طب المسنين ، وهيئات التمريض ، والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين . كما نوقشت جدوى الجهود المبذولة الآن لتحقيق هذا الهدف وطرحت أساليب مستقبلة لإمكانية الحصول على نتائج إيجابية فى هذا الموضوع .

التوصيات :

وفى نهاية جلسات المؤتمر قدم عدد من التوصيات التى ركزت على ما يلى :

- معالجة مشكلة التعمر الديموجرافى فى المجتمع المصرى فى سياق مشكلة السكان فى مصر بوجه عام .
- التنسيق بين الجهود المختلفة المبذولة فى مجال المسنين من خلال إنشاء مجلس أعلى للمسنين .
- تبنى خطط بحوث قومية للمسنين ، لتوفير بيانات ورصد الاحتياجات مع التقويم المستمر للخدمات المقدمة لهم . ويرشح المؤتمر المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لهذه المهمة .
- إنشاء دراسات عليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه) وأيضا عقد دورات متخصصة متنوعة ، وتوفير المراجع العلمية اللازمة لإعداد وتدريب كوارد أطباء ، ممرضات ، إخصائيين اجتماعيين ونفسيين ، علاج طبيعى ، علاج بالعمل ، علاج بالفن ، والعلاج الترويحى ... الخ .

- سرعة تطبيق المقترح الخاص بالكارت الذهبى الذى ييسر لحاملة الحصول على المميزات العينية والمادية التى تسهم فى رفع المعاناة عن المسنين بأسلوب ميسر وكريم . على أن يشمل ذلك جميع المسنين وليس فقط أصحاب المعاشات .
- بحث وتدبر كيفية وضع إجراءات أمنية ووقائية وعقابية وتعويضية للمسنين فى ضوء تشريعات ومفاهيم جنائية حديثة .

مع توجيه الاهتمام الكافى بالبيئة الفيزيقية والاجتماعية التى يعيش فيها المسن داخل وخارج المنزل محافظة علية من الإصابات والحوادث التى تؤدى إلى وفاته .
- يدعو المؤتمر إلى مراجعة شاملة للخدمات المقدمة للمسنين من ناحيـة توزيعها والأنشطة التى تقدمها مع التوسع فى تطبيق نظام المستشفيات النهارية ، وتقديم الخدمة إلى المسنين فى منازلهم .
- ترفع هذه التوصيات إلى الجهات المعنية بتنفيذها .

★★★

Urban, H.B. Phenomenological-humanistic approaches, *The clinical psychology handbook*, M. Hersen et al. eds., New York: Pergamon, 1983, 155-175.

Wertheimer, M. Gestalt theory, *A source book of Gestalt psychology*, W. Ellis ed., London: Kegan Paul, 1983.

worked out. And only such formula would deserve to be adopted by bodies with global responsibilities and respectability, like the World Federation For Mental Health and The World Health Organization. This formula, one can envisage, would not have its reference point as the 'self' or the 'We', but the optimal relationship which should exist between the self and the others; how much 'We' embedded should the 'I' be, when under such and such conditions.

REFERENCES

Berkowitz, L. *A survey of social psychology,* New York: Holt, Reinehart & Winston, 2nd ed., 1980.

Buss, A.R. The emerging field of the sociology of psychological knowledge, *Amer. Psychologist.* 1975, 30/10, 988-1002.

Cooley, C.H. Social organization, Charles & Sons, 1909.

Coyne, J.C. & Delongis, A. Going beyond social support: The role of social relationships in adaptation, *J. consult. clin. psychol.,* 1986. 54/4, 454-460.

Heller, K. et al. Component social support processes: Comments and integration, *J. consult. clin. psychology,* 1986, 54/4, 466-470.

Hogan, R. Theoretical egocentrism and the problem of compliance, *Amr. psychologist,* 1975, 30/5, 533-540.

Jahoda, M. *Current concepts of positive mental health,* New York: Basic Books, 1985.

Lieberman, M. Social supports - the consequences of psychologizing: a commentary, *J. consult. clin. psychol.,* 1986, 54/4, 461-465.

Pepitone, A. Lessons from the history of social psychology, *Amer. Psychologist,* 1981, 36/9, 972-985.

Reykowski, J. Social motivation, *Ann. Rev. Psychol.,* 1982, 33, 123-154.

Rogers, C. Client-centered therapy, *Amer. Handbook of psychiatry,* vol. III, S. Arieti ed., New York: Basic Books, 1966, 183-200.

Rogers, C. A theory of therapy and personality change: As developed in the client-centered framework, *Perspectives in abnormal behaviour,* R. J. Morris ed., New York: Pergamon, 1974, 341-351.

Schradle, S.B. & Dougher, M.J. Social support as a mediator of stress: theoretical and empirical issues, *Clin. Psychol. Rev.,* 1985, 5/6, 461-661.

Schulte, H. An approach to a Gestalt theory of paranoic phenomena, *A source book of Gestalt psychology,* W. Ellis ed., London: Kegan Paul, 1983.

> The result of intimate association, psychologically, is a fusion of individualities in a common whole, so that one's very self, for manypurposes at least, is the common life and purpose of the group. Perhaps the simplest way of decribing this wholeness is by saying it is a 'We' ... (Cooley 1909).

That the term 'we' (vs. I or ego) can be fruitfully utilized by psychologists and psychiatrists, is already attested to through the works of people like M. Wertheimer and H. Schulte in the 1930's. (Wertheimer 1938; Schulte 1938).

IN CONCLUSION:

Like many other concepts and facts in the behavioural sciences, the substantive content of the term 'mental health' is very much loaded with cultural elements. One way of addressing this condition, in the spirit of sound research and adequate practice is to adopt a culture-fair frame of reference. What makes a continuum extending from 'I-centrism' to 'We-centrism' a plausible candidate to do the job is that it permits more intellectual flexibility which leads to more universality applicability when compared with the presently prevailing 'I-centered' framework. An approach based on a continuum can provide for a broad spectrum of value systems, supportive networks, forms and levels of affiliation and attachment... etc. to be taken into account. Adopting this point of view while looking back into the empirical indicators of positive mental health, as defined by Marie Jahoda in the fifties, would made all the difference. The 'self' as the basic reference point for gauging positive mental health, would be replaced by a position on the continuum between the " and the We. In attempting to define such position, research workers will have to conduct extensive empirical work in developed countries (where the 'I' flourishes) as well as in developing societies (where it is rather the 'We' which is emphasized). Such research should be aiming at future transcultural comparisons. Only then, that a universally valid formula for defining positive mental health, can be

empirical and theoretical pieces of information on significant points; such as 'the stress of being alone', 'security in group membership', 'the quest for acceptance' and so forth. (Berkowitz 1980, p. 249).

As to research on attachment, the models proposed by Bischof on the one hand, and Gonzalez and associates on the other, seem to be promising in working out adequate formulae for explicating psychosocial bonding (Reykowski 1982). The formulae, if integrated properly with the ideas developed by Reykowski on the 'personal meaning system', the resulting structure would be effectively instrumental in contributing to the weaving of an adequate model of mental health. Reykowski maintains the following:

> Our analysis suggests that... other people have a personal value for an individual in the sense that their presence and their attitudes are indispensable conditions of psychological well-being, and, in fact, for the psychological existence of the self. (ibid.).

RESTRUCTURING THE ALIENT CONCEPTION OF MENTAL HEALTH:

A more basic query, however, and possible more urgent too, would be one which considers a restructuring of the whole field. Inspired by the mental climate which dictated that so many efforts would be invested in research on social support, affiliation, and attachment, we propose that our conception of mental health, instead of being founded on a pro-Western 'I-centered' paradigm, should be based on a more culture-fair point of view; that is a continuum extending between two poles: 'I-centrism' on one extreme and 'We-centrism' on the other extreme. The term 'We' as used in the present context, is borrowed from the classic work of the American sociologist anthropologist Charles Horton Cooley, who introduced it towards the beginning of the century. Delineating what he meant by primary groups, Cooley stated the following:

on Mental Health.

The report recommended new approaches for examining and interacting with natural support networks. (ibid.).

A number of writers concentrated their research efforts on studying, in detail, natural support systems to tease out their meaningful interactional dimensions. G. Caplan underlined two such aspects, mutual obligation and reciprocity of need satisfaction. S. Cobb emphasized the provision of informational feedback. And S. Henderson tried to relate the construct 'social support' to theories of attachment in primary groups, hypothesizing that "humans are biologically programmed to prefer to be members of groups and to display emotional distress when the presence of important others is lost." (ibid.) More efforts are, presently, made towards further refining the concept of social support to fit it to proper psychological use. For example, differentiation is being made between actual and perceived support; and again, between emotional and problem solving support... etc. However, K. Heller and associates draw our attention in an article published in 1986 to the fact that, "... social support research has not been theory driven, so we still lack a basic understanding of how social ties are health protective." (Heller et al. 1986).

SUGGESTING NEW AVENUES:

In the light of the recently published literature (e.g. Lieberman 1986, Coyne & Delongis 1986) "social support research" seems to be still gaining momentum. Suggesting new avenues to nurture the growing trend is, therefore, urgently warranted.

An important question to raise at this juncture would be: what also besides more refinement of the concept 'social support', conceptually and empirically? On the same plane, it seems that the revitalization of the work on "affiliation" is recommendable. In addition the ongoing work concerning the concept of "attachment" seems promising.

The work on affiliation has been conducted, initially, within the framework of social psychology. That was in the late fifties. With a reasonable stretch of imagination it can be, fruitfully transposed to the field of mental health. The relevant literature is replete with valuable

paradigm changes which occur because of scientific revolutions, namely, when the data (accumulated or newly brought into focus) no longer fit prevailing paradigms and a crisis arises, are in part influenced by extranscientific considerations.

Within this newly emerging frame of reference, viz. the sociology of psychological knowledge, the concept of mental health, as traditionally defined, seems to be no longer valid nor keeping enough of its claimed heuristic value.

NEW POINTS OF EMPHASIS:

Along the last few years, an increasing number of intrascientific as well as extrascientific considerations have been accumulated to restore balance to the lopsidedness of the traditional formula delineating mental health. It is our contention that a restructuring of the prevailing orientation as a whole is over due.

The most recent development that has been taking place away from the traditional "I-centered" direction is the work on "social support". S.B. Schradle and M.J. Dougher maintain that:

> Social support appears to be an important environmental factor influencing one's general susceptibility to both physical and mental disorder. Interventions aimed toward facilitating the devlopment of social support systems could represent an important new direction within clinical, community, and health psychology for promoting psysical and mental health, with implications for both prevention and treatment. (Schradle & Dougher 1985).

Of the eminent figures among the early proponents of the idea of social support one can mention the names of Caplan, Sarason, and the epidemiologist John Cassel. These investigators presented their main contributions during the late seventies. Based on these contributions a report was published in the year 1978 known as the Report of The Task Panel on Community Support systems to The President's Commission

Further on, the writer proceeds to say:

> ... the persistent dominance of individual over relational social psychology stems from the set of metatheoretical values and beliefs that have dominated psychology as a whole. (ibid).

In an attempt to remedy this situation, Pepitone prescribes, as a first step in the right direction, the development of an informative Sociology of Knowledge. In the light of such an orienting framework, biographical data, research discoveries and other assorted facts of history should be meaningfully linked to the metatheoretical perspectives which underlie conceptualizations, theories and research questions. (ibid.). "From an analysis of such general systematic orientations toward the subject mattter of psychology... there should flow an understanding of where progress has been made, and where it has been stymied; which questions have been extinct, and which questions have reappeared; and how the field ought productively to be restructured". (ibid.).

Indeed a few years before Pepitone made the mentioned prescription, Buss, from the University of Alberta, published an article under the following caption: "The emerging field of the sociology of psychological knowledge". (Buss 1975). Buss states it as follows:

> The main point of a sociology of psychological knowledge is rather simple in the essence yet profound in implication: Psychology as practived by professional academicians occurs within a social context... By attempting to come to grips with the social basis of psychologists' theories and activities, a study of the sociology of psychological knowledge may lead to greater self-undertanding. (ibid.).

In his concluding remarks, Buss underlines the simple historical fact that, "Changes in psychological theories do not come about solely on the basis of internal matters". He reiterates Kuhn's idea concerning

Hogan, of Johns Hopkins University, contends that:

> ... the dominant temper of American psychology, particularly in those branches that deal with the whole person, his development, and his social behaviour, is wedded to an individualistic perspective; ... (it) can be plausibly described as theoretically egocentric.

By way of elaboration on the same theme, Hogan proceeds to differentiate between four varieties of egocentrism (or individualism as he sometimes calls it) which pervade American, and, indeed Western psychological/psychosocial research endeavour. These are designated, romatic, egoistic, ideological, and alienated types of egocentrism. (Hogan 1975).

In a paper entitled, "Lessons from the history of social Psychology" Pepitone, from the University of Pennsylvania, maintains the following:

> The dominant theoretical schools and perspectives comprising (the) historical survey of social psychology readily fall into one of two broad classes - the social psychology of the individual or of the relation. Looking at the entire life course of the field ... it is apparent that the categories are unbalanced: the theories and research on the relations between people "weigh" less in terms of the number of investigators actively engaged, the number of publications in the major journal outlets in the field, the lasting power of the theory-research orientations... On the other tray of the balance scale, the thinking and research on the individual, and particularly on intraindividual theoretical processes that carry the burden of explanation for social behavior, represent a more pervasive and persistent influence.. (Pepitone 1981).

> (The client's) expressed feelings increasingly have reference to the self, rather than nonself... His expressed feelings increasingly have reference to the incongruity between certain of his experiences and his concept of self... He increasingly experiences himself as the locus of evaluation. (Rogers 1974).

In 1983 H.B. Urban made it clear that Carl Rogers, together with a whole host of big names among American and European writers, e.g. W. James, J. Dewey, C. Buhler, G. Alport, H. Murray, A. Maslow and V.E. Frankle can be categorized under some sort of common rubric labeling a number of trends in psychotherapy, and views on mental health, main among which are phenomenology, existentialism and humanism. Urban, through keeping vigilant to all subtle differences between these views as transposed to the area of psychological and psychiatric enquiry, proceeds to emphasize the, obviously, recognizable commonalities in the writings published by their representatives. Most salient, and indeed, most important among such commonalities, is the emphasis on the value of the individual person, his conscious experience while stearing through the ongoing life situations and the way his/ her experience becomes systematized to gain meaning through relatedness to the ego or the self. (Urban 1983).

THE DISTANT ROOTS OF CURRENT MENTAL HEALTH VIEWS:

We submit that the cited writings stand out as fairly representative of a very widely spread way of handling problems of mental health in theory and practice. We claim that the whole population of works represented by the mentioned sample follows one basic self consistent paradigm, the main features of which are, being microcosmic and individuo-centric in orientation.

Throughout the last decade, a growing number of writers have been noting the lopsidedness of the bulk of Western psychological literature towards individuo-centrism.

4. Autonomy, (or behaviour to be directed from within). (p. 91).
5. Perception of reality, (concerning self and others). (p. 92).
6. Environmental mastery. (p. 94).

Having enumerated these aspects together with well established approaches and techniques already utilized for studying them, the writer proceeded to suggest additional avenues for further investigation of the same parameters.

A COMMON DENOMINATOR OF PREVAILING VIEWS ON MENTAL HEALTH:

In 1966 Carl Rogers, whose ideas were, obviously pivotal to the trends expressed in Jahoda's monograph, made the following statement:

> More recently we have moved toward a new theory of (therapeutic) process ... a fresh picture of change has been developed that sees change occuring along a number of continua ... the process moves away from fixity, remoteness from feelings and experience, rigidity of self-concept, remoteness from people, impersonality of functioning. It moves toward fluidity, changingness, immediacy of feelings and experience, acceptance of feelings and experience, tentativeness of constructs, discovery of a changing self in one's changing experience, realness of/and closeness of relationships, a unity and integration of functioning ... Such a process involves the stretching and growing of becoming more and more of one's potentialities... It means launching oneself fully into the stream of life. (Rogers 1966).

In 1974, Rogers, driving his position to become more sharply defined, still, as to what he meant by moving towards positive mental health, maintained the following:

MENTAL HEALTH:
TOWARDS A CULTURE-FAIR DEFINITION *

Moustafa I. Soueif **

INTRODUCTION

It is, now, almost thirty years since Marie Jahoda published her monograph on "Current concepts of positive mental health" (Jahoda 1958). In her epoch making treatise, Jahoda, emphasized the following points:

a. The absence of disease may constitute a necessary but not a sufficient criterion for mental health. (pp. 15, 73).
b. Knowledge about deviations, illness, and malfuntioning, far exceeds knowledge of healthy functioning. (p. 6).
c. As a criterion in itself, the concept of normality is of no use for defining what constitutes positive mental health. (p. 18).

In her attempt to go one step further, towards accomplishing her set task, Jahoda squeezed out of the vast research literature on human behaviour the following empirical indicators of positive mental health:

1. Attitudes toward the self. (p. 83).
2. Growth, development, and self actualization. (p. 87).
3. Integration, (viz. balance of psychic forces). (p. 89).

* Submitted to 1987 World Congress, World Federation For Mental Health, Cairo, October 18-22 1987.

** Professor of Psychology, Cairo University.

The National Review of Social Sciences, Volume 28, Number 2, May 1991.

The National Review of Social Sciences

ISSN 0028-0026

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Correspondence:
Assistant Editor, The National Review of Social Sciences,
The National Center for Social & Criminological Research ,
Zamalek P.O., Cairo, Egypt
P.C. 11561

Price :
US $ 10 per issue



The National Review of Social Sciences

Volume 28 Number 2 May 1991

Issued by
The National Center for Social and Criminological Research, Cairo